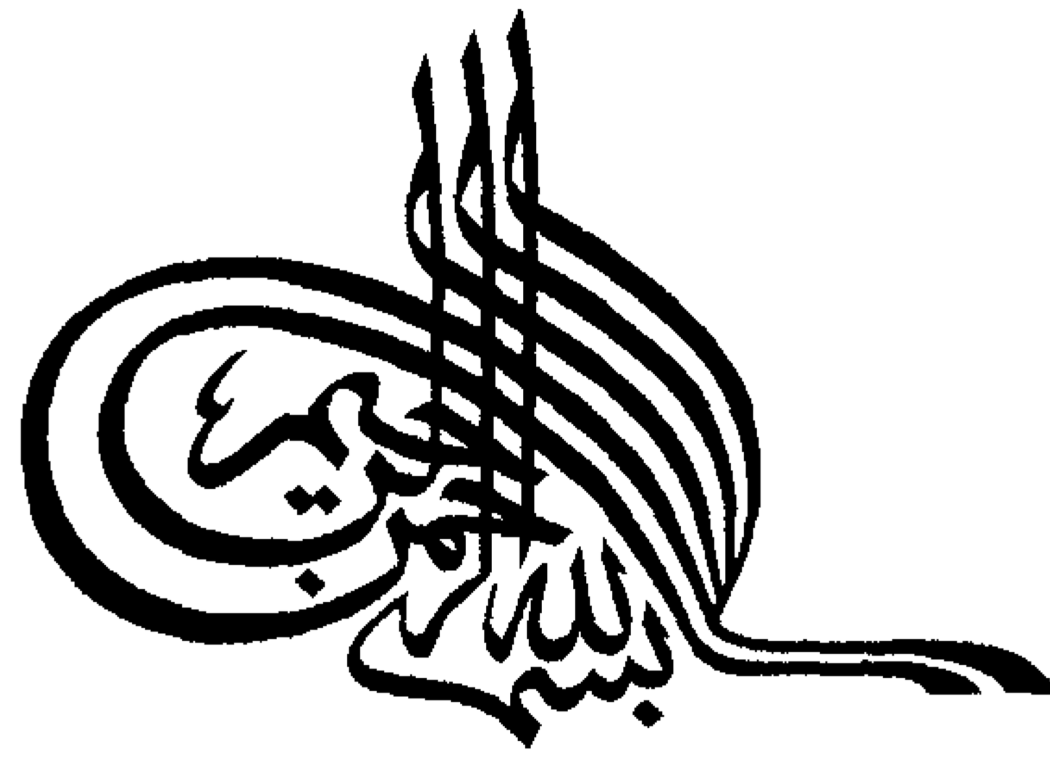
الدكتور مثنى فائق العبيدي

العلاقات الأمريكية - التركية بعد أحداث 11 أيلول 2001

وأثرها على القضايا العربية



دار الحامد للنشر والتوزيع



العلاقات الأمريكية - التركية

بعد أحداث 11 أيلول 2001

وأثرها على القضايا العربية

العلاقات الأمريكية - التركية

بعد أحداث 11 أيلول 2001

وأثرها على القضايا العربية

الدكتور

مثنى فائق العبيدي



رقم التصنيف : 327.973.53

المؤلف ومن هو في حكمه : مثنى العبيدي.

عنوان الكتاب : العلاقات الامريكية – التركية بعد احداث 11 ايلول 2001 واثرها على القضايا العربية.

رقم الإيداع : 2015/5/2200

الواصفات : /العلاقات الدولية//الولايات الامريكية المتحدة//تركيا/

بيانات الناشر : عمان – دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع

يتحمل المؤلف كامل المسؤولية القانونية عن محتوى مصنفه ولا يعبّر هذا المصنف عن رأي دائرة المكتبة الوطنية أو أي جهة حكومية أخرى.

(ردمك) ISBN 978-9957-32-954-9

تم إعداد بيانات الفهرسة والتصنيف الأولية من قبل دائرة المكتبة الوطنية.

الطبعة الأولى 2016-1437هـ



دار الحامد للنشر والتوزيع

الأردن - عمان - شفا بدران - شارع العرب مقابل جامعة العلوم التطبيقية

هاتف: 5231081 6 962+ فاكس: 5235594 6 962+

ص.ب. (366) الرمز البريدي: (11941) عمان – الأردن

www.daralhamed.net

E-mail : daralhamed@yahoo.com

إهداء

إلى . . .

فلذتي كبدي ولديّ . . . .

حارث وهمام . . . . حباً

مثنى

المحتويات

المقدمة

أخذت العلاقات الأمريكية – التركية مساراً مهماً في ظل أجواء عالم ما بعد أحداث الحادي عشر من أيلول 2001 التي تركت بصمات واضحة على تطور هذه العلاقات بشكلٍ يختلف عن مسارها المنسجم عبر سنوات طويلة شهدتها مرحلة الحرب الباردة التي كانت فيها العلاقات الامريكية – التركية ذات عرى وثيقة ومتميزة بروابط تحالف استراتيجي، استمرت تركيا فيه بتأدية دور حليف ملتزم بالحفاظ على المصالح الامريكية التي جاء في مقدمتها التصدي للنفوذ السوفيتي في منطقة الشرق الأوسط.

وبعد أن تبددت غيوم الحرب الباردة بقيت أواصر العلاقة المتينة بين الولايات المتحدة الامريكية وتركيا التي أظهرتها بشكلٍ ملحوظ حرب الخليج الثانية عام 1991، عندما سارعت تركيا إلى المشاركة الفاعلة عسكرياً وسياسياً في الحرب على العراق، وفتحت مجالات جديدة لدور تركي في مرحلة ما بعد الحرب الباردة في إطار التحالف الأمريكي – التركي.

لكن الأوضاع والتطورات التي شهدتها الساحة الدولية بشكلٍ عام والساحة الداخلية لتركيا، وكذلك ساحة المنطقة العربية بشكلٍ خاص بعد أحداث الحادي عشر من أيلول 2001، قد أحدثت تطورات جديدة أثرت في روابط العلاقة بين البلدين، فقد برزت علاقات التحالف الاستراتيجي الراسخة بين الدولتين عندما اتخذت تركيا موقفها المؤيد للولايات المتحدة الامريكية في ما يسمى بالحرب على الإرهاب، وشاركت بفاعلية في هذه الحرب التي كانت انطلاقتها الأولى التدخل العسكري في أفغانستان، إذ كانت القوات التركية هي أول الوحدات العسكرية التي تصل إلى ارض المعركة في أفغانستان.

زخرت مرحلة ما بعد أحداث 11 أيلول 2001 بالتطورات والمتغيرات العديدة في مسار العلاقات الأمريكية – التركية، فتحت خلالها مجالات تعاون عديدة

ساهمت في استمرار التحالف الاستراتيجي الأمريكي – التركي، كما حصلت عدة قضايا خلافية بين الدولتين، طالما تحرك الطرفان لمعالجتها، وعدم السماح لها بالوصول إلى طريقٍ مسدود.

ومثّل وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة في تركيا عام 2002 نقطة تحول في العلاقات الأمريكية – التركية عندما قام بصياغة سياسة متعددة الأبعاد، عززت تركيا من خلالها العلاقات مع العديد من الدول بما فيها: إيران وسوريا وروسيا، وهو ما أثار الشكوك الأمريكية حول التوجهات الحقيقية لحزب العدالة والتنمية تجاه خصوم واشنطن.

نقطة الاختلاف الأخرى بين الطرفين تجلت في الأول من آذار 2003 عندما قرر البرلمان التركي رفضه للمذكرة الحكومية لاستخدام الأراضي التركية لشن الحرب على العراق، وهو ما وصف بالتحول التاريخي "السلبي" في العلاقات الأمريكية – التركية، وقد نجم عنه مراجعة "إعادة التوظيف الاستراتيجي" لتركيا بعد الحرب الباردة. إذ كان رفض البرلمان التركي لاستخدام أراضيه لشن الحرب على العراق موضوعاً خلافياً في العلاقات الأمريكية – التركية. بيد إن هذا الموقف لم يكن عقبة في طريق الإدارة الامريكية لشن حربها على العراق، الأمر الذي تدركه المؤسسة العسكرية التركية، كما إن تأثير قضية الحرب الامريكية على العراق في العلاقات الامريكية – التركية لا يكمن في مسألة المشاركة التركية في هذه الحرب فحسب، ولكن قضية الحرب على العراق تحمل ملفات عديدة تؤثر في مجرى علاقات الدولتين، أهمها: قضية أكراد وتركمان العراق، ومشكلة تواجد حزب العمال الكردستاني في شمال العراق.

وبالنظر لأهمية منطقة الشرق الأوسط بشكلٍ عام والمنطقة العربية بشكلٍ خاص، كان للولايات المتحدة الامريكية مصالح حيوية وارتباط وثيق في هذه المنطقة ومعها، وبالمقابل فإن تركيا التي تمثل احد أهم حلفاء الغرب ومن أهم دول

منطقة الشرق الأوسط والجار الشمالي لكل من العراق وسوريا وعلى صلة مباشرة بمعظم قضايا المنطقة، ومن ثم كان لابد لتطور العلاقات الامريكية - التركية أن يلقي بظلال تأثيره على المنطقة العربية بشكلٍ عام، وان تؤثر في مختلف القضايا العربية، لاسيما وان السياسة التركية قد شهدت تطوراً ملحوظاً اتخذ منحى جديداً يميل باتجاه تعزيز العلاقات مع مختلف الدول والمناطق ومنها العالم الإسلامي فضلاً عن الحفاظ على علاقاتها التقليدية مع الغرب.

أولاً: الاشكالية البحثية

تأتي إشكالية الدراسة حول طبيعة العلاقات الأمريكية - التركية في ظل التطورات الحاصلة في الساحة الدولية بعد أحداث 11 أيلول 2001 من جهة، وفي الساحة التركية الداخلية، منذ وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة في تركيا عام 2002 من جهةٍ أخرى، وما تلاهما من تطورات.

كما تأتي أيضاً من طبيعة المحددات الداخلية والخارجية التي كان لها التأثير المباشر في رسم شكل وطبيعة العلاقات الأمريكية - التركية خلال مراحل تطورها المختلفة، وتختلف درجة تأثير كل من هذه المحددات بحسب التطورات والمتغيرات التي تشهدها الساحة العالمية وتؤثر على احد الطرفين أو على كلاهما.

يضاف إلى ذلك كيفية تأثير العلاقات الأمريكية - التركية وتداخل مواقف الدولتين على القضايا العربية التي لم تكن بمنأى عن محيطها الإقليمي والدولي نتيجة تأثر مصالح القوى الإقليمية والدولية بتطورات هذه القضايا.

ثانياً: الأسئلة البحثية

تواجه الدراسة مجموعة من التساؤلات التي تشكل أساساً لتحري إشكاليتها، وتتمحور هذه التساؤلات حول:

1. ما هي العوامل المؤثرة في تطور العلاقات الأمريكية - التركية؟

2. ما هي أبعاد التحالف الأمريكي – التركي؟ وكيف تطورت خلال مرحلة الحرب الباردة وما بعدها؟
3. ما هو اثر أحداث 11 أيلول 2001 على العلاقات الأمريكية – التركية؟
4. ما هي قضايا ومجالات التعاون بين البلدين؟
5. كيف تمت معالجة القضايا الخلافية التي شهدتها علاقات الدولتين خلال هذه المرحلة؟
6. ما تأثير العلاقات الأمريكية – التركية على القضايا العربية؟

ثالثاً: أهمية الموضوع

تنبع أهمية الموضوع العلمية من كونه يتناول موضوعاً مهماً وحيوياً يتمثل بالعلاقات الأمريكية – التركية بعد ما طرأت عليها من متغيرات مؤثرة اقليمياً ودولياً ترافقت وتلت أحداث 11 أيلول 2001، فضلاً عن أنه يتناول تأثير هذه العلاقات على القضايا العربية، فعلى الرغم مما كتب حول موضوع العلاقات الأمريكية – التركية، إلا أنَّ اغلب الكتابات كانت تتناول احد جوانب الموضوع، ولم تكن تغطيه بالشكل الكامل، أو إنها لم تكن تبحث في تأثير العلاقات الأمريكية– التركية على قضايا المنطقة العربية.

وأما الأهمية العملية فإنها تأتي من أن هذه المرحلة التي تمر بها العلاقات الأمريكية – التركية اختلفت عن المراحل التي سبقتها، فقد شهدت الساحة الداخلية التركية تغيرات جديدة بوصول حزب العدالة والتنمية الذي أصبحت السياسة الخارجية التركية في عهده تتجه صوب المحيطين الإقليمي والإسلامي، وفي هذا النهج عدد من الأمور غير المرغوبة أمريكياً، فأصبحت العلاقات الأمريكية – التركية تتضمن ملفات وقضايا تتطلب التعاون وأخرى اختلف الطرفان حولها.

ونظراً للتماس المباشر لهاتين الدولتين بالمنطقة العربية كان لابد أن تنعكس مختلف المتغيرات المتعلقة بتطور علاقتهما على القضايا العربية سلباً وإيجاباً.

رابعاً: الإطار الزمني

يتحدد الإطار الزمني للدراسة منذ أحداث الحادي عشر من أيلول 2001، كون هذه الأحداث تُعد مرحلة مفصلية في العلاقات الدولية، وما تبعها من تطورات ومتغيرات منها انطلاقة الحرب الأمريكية العالمية على الإرهاب، ووصول حزب العدالة والتنمية إلى سدة الحكم في تركيا، ومن ثم الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003، كلها كانت سبباً في التأثير على العلاقات الأمريكية – التركية، من حيث التوافق والتعاون في الكثير من المجالات، مثلما التباين في بعض المواقف تجاه عدد من القضايا الأخرى.

خامساً: منهج الدراسة

يتطلب موضوع الدراسة الاعتماد على عدد من مناهج البحث العلمي، ويأتي في مقدمتها منهج التحليل النظمي والمنهج التاريخي.

فمنهج تحليل النظم يقوم على تحليل النظام السياسي الدولي ومكوناته الفرعية، ويستعمل بشكل كبير في ميدان دراسة العلاقات الدولية، فسيتم الاستفادة من هذا المنهج في دراسة العلاقات الأمريكية – التركية، وذلك بتحليل كل جوانبها فهو يوضح العلاقات العضوية بين السياسة الداخلية والسياسة الخارجية، ويبرز تأثير الأبنية غير الرسمية كجماعات المصالح والرأي العام، ثم يربط حركة الدولتين الخارجية بعناصر من البيئة الخارجية، بالإضافة إلى دراسة عملية صنع وتنفيذ السياسة الخارجية لطرفي العلاقة، ثم دراسة جوهر السياسة ذاتها والنتائج المترتبة عليها، ومدى التفاعل بين الدولتين في إطار النظام الدولي بشكلٍ عام.

يضاف إلى ذلك الاستفـــادة من المنهج التاريخي في دراسة العلاقات الأمريكية – التركية في مرحلة ما قبل أحداث 11 أيلول 2001، ويتم الاعتماد على هذا المنهج في جمع المعلومات عن الأحداث والتطورات الماضية والاستفادة منها في تفسير التطورات الجارية. وذلك كله في إطار التعرف على مجمل التطورات

التاريخية التي شهدتها العلاقات الأمريكية – التركية خلال مرحلة الحرب الباردة والمرحلة التي أعقبتها خلال عقد التسعينات من القرن العشرين.

سادساً: هيكل الدراسة

تشتمل الدراسة على مقدمة وأربعة فصول وخاتمة مرتبة على النحو التالي:

الفصل الأول: يحتوي على دراسة المحددات الداخلية والخارجية التي ترتكز عليها العلاقات الأمريكية – التركية.

الفصل الثاني: يتضمن العلاقات الأمريكية – التركية قبل أحداث 11 أيلول 2001، وبشكل خاص خلال مرحلتي الحرب الباردة وما بعدها.

الفصل الثالث: يتناول موضوع الاستمرار والتغيير في العلاقات الأمريكية – التركية بعد أحداث 11 أيلول 2001، ويناقش القضايا ومجالات التعاون وتوثيق التحالف بين الدولتين، كما يتطرق إلى أهم القضايا محل الاختلاف بينهما ومراجعة المواقف بشأنها.

أما الفصل الرابع: فيناقش اثر العلاقات الأمريكية – التركية في القضايا العربية وعلى وجه الخصوص الصراع العربي – الإسرائيلي وقضية الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003.

وفي الختام لا ادعي خلو هذا العمل من الخطأ، فالكمال لله عز وجل وحده ولكن أقول إني قدمت ما استطعت من جهدٍ، سائلاً الله تعالى أن يكون مساهمة متواضعة للمكتبة العربية في مجال العلوم السياسية.

والله ولي التوفيق

الفصل الأول

محددات العلاقات الأمريكية - التركية

الفصل الأول

محددات العلاقات الأمريكية - التركية

تتأثر العلاقات الدولية بالعديد من المحددات المختلفة على المستويين الداخلي والخارجي التي تساهم في ضبط إيقاعها، وتنظم مساراتها وتشكل مراحلها، ولا يمكن أن تكون العلاقات الأمريكية – التركية بمنأى عن هذا المضمار، إذ توجد العديد من المحددات النابعة من كلا الدولتين تؤثر إيجابياً أحياناً وسلباً أحياناً أُخرى في علاقاتهما مع بعض، والمحددات هنا تعني العوامل المؤثرة في مسار العلاقات الأمريكية – التركية التي تحدد شكلها وطبيعتها في ظل أجواء عالم ما بعد أحداث الحادي عشر من أيلول 2001.

زخرت هذهِ المرحلة بمتغيرات مختلفة كانت سبباً في تحولات جمة عاشتها العلاقات الامريكية–التركية، فتارة تكون مسؤولة عن انسجام هذهِ العلاقات، وأخرى تكون سبباً في فتورها، بحسب فاعلية هذهِ المحددات والظروف المحيطة بها.

فجاء هذا الفصل ليأخذ حيزاً من الاهتمام بالمحددات التي تؤثر في مضمار العلاقات الامريكية–التركية، وبالشكل الآتي:

أولاً:- المحددات الداخلية.

ثانياً:- المحددات الخارجية.

المبحث الأول

المحددات الداخلية

ترتبط العلاقات الدولية لأي دولة بالمحددات الداخلية لها، ويأتي ارتباطهما من انعكاس المصالح السياسية والاقتصادية والأمنية والعسكرية التي تهدف الدول إلى تحقيقها من خلال علاقاتها الخارجية. إذ لا ينبغي النظر إلى الدولة على أنها مجرد إطار خارجي دون النظر إلى ما بداخلها من العناصر المتفاعلة لا سيما في ظل وجود الكثير من الجماعات والهيئات ذات المصالح وغيرها من القوى المؤثرة في عملية صنع القرار الخارجي، الذي يعد نتيجة التفاعل بين هذه القوى المتعددة، كما هنالك تأثير أيضاً للوضع الداخلي للدولة من حيث القوة والضعف وامتلاك القدرات المختلفة من عدمه على العلاقات الدولية لمختلف الدول، الحال الذي ينطبق على العلاقات الأمريكية – التركية التي تتأثر بدورها بجملة من المحددات الداخلية الثابتة منها والمتغيرة، والمتأتية من الدولتين.

وتشكل عدد من هذهِ المحددات عوامل تأثير مستقر نسبياً على الدوام وان اختلفت مهامه كالموقع الاستراتيجي التركي والمؤسسة العسكرية التركية وتأثير جماعات الضغط في الولايات المتحدة الامريكية، كما إن هناك محددات أخرى أفرزتها الظروف الداخلية والخارجية كوصول حزب العدالة والتنمية الى السلطة عام 2002.

وللتعرف على مدى تأثير هذهِ المحددات في العلاقات الأمريكية – التركية كان لزاماً تناولها بشيء من التفصيل لتقدير أهميتها ومدى تأثيرها وذلك ما سيتم تناوله بالشكلِ الآتي:

أولاً:- الموقع الاستراتيجي لتركيا

يكون للموقع الجغرافي لأي دولة أهمية إستراتيجية في حال تمتعه بمكان متميز من مناطق الطاقة بمختلف أنواعها أو بالقرب من مناطق تواجدها والموارد الطبيعية منها، وعلاقة اليابسة بالماء وما ينتجه ذلك من القرب والبعد عن المواصلات البحرية السهلة والرخيصة، وأهمية وجود الواجهات البحرية، وتبلغ الواجهة البحرية أقصى حيويتها عندما تصبح ذات أهمية لعدد من الدول المجاورة، فضلاً عن أهميتها بالنسبة للدول المعنية ومصالحها الوطنية، كذلك فإن أهمية الموقع تأتي ايضاً من علاقات الدولة بجاراتها عبر خطوط الحدود حيث المشكلات التاريخية التي كانت سبباً لحروب مختلفة[1].

تركيا ليست ببعيدة عن هذهِ العوامل، حين النظر الى موقعها، فهي دولة قارية وبحرية بنفس الوقت، وهي ميزة قلّما تتوافر في دولة تتمتع بالمكانة الجغرافية التي تمتلكها تركيا، إذ تحد الجمهورية التركية ثمان دول بمساحة مختلفة على الحدود: من الشرق جورجيا (252 كم)، وأرمينيا (268 كم)، وأذربيجان (9 كم)، ومن الجنوب الشرقي إيران (499 كم)، ومن الغرب اليونان (206 كم)، ومن الشمال الغربي بلغاريا (240 كم)، ومن الجنوب سوريا (822 كم) والعراق (352 كم)[2].

تحدها المياه من ثلاث جهات: البحر الأسود من الشمال وبحر ايجة من الغرب والبحر الأبيض المتوسط من الجنوب، كما تسيطر تركيا على ممرين مهمين

---

(1) للمزيد من التفاصيل يُنظر:- عاطف عُلبي، الجغرافيا الاقتصادية والسياسية والسكانية والجيوبولتيكيا، (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، 1989)، ص254-256.

(2) علي حسين باكير، تركيا: الدولة والمجتمع والمقومات الجيو- سياسية والجيو- استراتيجية النموذج الإقليمي والارتقاء العالمي، في كتاب: محمد عبد العاطي (تحرير)، تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج، (بيروت: الدار العربية للعلوم – ناشرون ومركز الجزيرة للدراسات، الطبعة الاولى، 2010)، ص20.

لطالما كانا تاريخياً محوراً للصراع بين الإمبراطوريات والدول أيضاً، وهما مضيق البوسفور في شمال تركيا الذي يصل بين البحر الأسود وبحر مرمرة ويبلغ طوله حوالي (30 كم) وعرضه (1 كم)، ومضيق الدردنيل في الجنوب الغربي من تركيا الذي يصل بين بحر مرمرة والبحر الأبيض المتوسط عن طريق بحر ايجة ويبلغ طوله (60 كم) وعرضه يتراوح (1-6 كم) مما يعطيها القدرة على التحكم ويتيح لها التحول الى قوة مائية زيادةً على كونها قوة قارية[1]، بسبب سيطرتها على المدخل المؤدي الى البحر الأسود وعلى المدخل الشرقي للبحر الأبيض المتوسط وهي تطل على آسيا وأفريقيا وأوروبا، وهي ممر بحر وبري وجوي لهذهِ القارات[2] لتكتسب بذلك صفة الموقع الحيوي بالمعنى الدقيق للكلمة.

ويمكن وصف الموقع التركي بأنه موقع استراتيجي، ومتعدد الخصائص في نفس الوقت، فتركيا تطل بإقتدار على منطقة البلقان، ويضع موقعها الجغرافي منطقة بحر قزوين تحت السيطرة الجغرافية، كما أن جغرافيتها تحبس روسيا عند حدود البحر الأسود بعد أن تمنع عنها مياه البحر الأبيض المتوسط الدافئة، بالإضافة الى ذلك فإن الموقع الجغرافي التركي يمثل الشريحة الشمالية للشرق الاوسط، بتماسه مع الحدود الشمالية لكل من العراق وسوريا، والشمالية الغربية لإيران في تمازج استثنائي بين المياه واليابسة[3].

بحكم ذلك تُعد تركيا إحدى دول العالم الإسلامي وإحدى دول "العالم التركي" (الذي يشمل تركيا ودول آسيا الوسطى ودول البلقان والقوقاز)، وتنتمي الى

---

[1] المصدر نفسه، ص20-21.

[2] خورشيد حسين دلي، تركيا وقضايا السياسة الخارجية، (دمشق: اتحاد الكتاب العرب، الطبعة الاولى، 1999)، ص15.

[3] مصطفى اللباد، ملامح المشروعين التركي والإيراني في المنطقة العربية بعد احتلال العراق، مجلة أوراق الشرق الاوسط، العدد 40، (القاهرة: المركز القومي لدراسات الشرق الاوسط، 2008)، ص83.

مجموعة دول البحر الأبيض المتوسط ومجموعة دول البحر الأسود، وهي بحكم موقعها الذي يتوسط القارات الثلاث (آسيا وأفريقيا وأوروبا) فهي بوابة العالم الإسلامي التي تقف أمام العالم الأوروبي، لذا فإن تركيا تُعد دولة آسيوية وأوروبية وشرق أوسطية وبلقانية وقوقازية[1].

ويتيح الموقع الإستراتيجي لتركيا أن تتوسط بنية سياسية جغرافية تتوزع بالصورة الآتية:

1. الدول المسيحية الممتدة من الأطلسي الى الاورال الذي يشمل بدوره أيضاً روسيا وجورجيا وأرمينيا.
2. الجمهوريات التي استقلت بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وتفككه.
3. الحزام الإسلامي الذي يشمل المشرق العربي وإيران وباكستان[2].

فضلاً عما سبق يمكن تتبع أهمية الموقع التركي الاستراتيجي في المواضع الآتية:

1. تتوسط تركيا قارات العالم القديم الثلاث، الأمر الذي منحها منذ القدم قدرة على التفاعل الحيوي في المحيط الإقليمي، بحيث تؤثر وتتأثر بالعناصر السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية القائمة على تخومها، إذ تمتد الأراضي التركية بين آسيا وأوروبا، فيُشكل الجزء الواقع في غرب آسيا حوالي 97% من مساحة البلاد الذي يضم عاصمة الدولة "أنقرة" ويعرف بإسم "آسيا الصغرى" أو "منطقة الأناضول" بينما يقع الجزء المتبقي منها في جنوب شرق أوروبا ويضم اسطنبول[3].

---

[1] هدى درويش، تركيا بين التأثير اليهودي والواقع العربي في الماضي والحاضر والمستقبل، مجلة شؤون الشرق الاوسط، العدد 5، (القاهرة: مركز بحوث الشرق الاوسط، جامعة عين شمس، 2003)، ص60.

[2] محمد نور الدين، تركيا في الزمن المتحول: قلق الهوية وصراع الخيارات، (بيروت: رياض الريس للكتب والنشر، الطبعة الأولى، 1997)، ص25.

[3] علي حسين باكير، تركيا: الدولة والمجتمع المقومات الجيو – سياسية والجيو – استراتيجية النموذج الإقليمي والارتقاء العالمي، مصدر سبق ذكره، ص20.

2. إن تحول آليات الصراع الدولي بعد حروب ونزاعات القرن الماضي، وأبرزها انتهاء الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفيتي، وتشكل خطوط تقسيم جديدة لهذا الصراع تقوم على أسس حضارية وثقافية، أدى الى إعادة ظهور نظرية "قلب العالم" او "القلب الأرضي" الذي صاغها المفكر الجيوبوليتكي البريطاني هالفورد ماكندر في النصف الأول من القرن المنصرم، وعدّ ماكندر "أوراسيا" بمثابة "قلب العالم" أو "السويداء" وان من يسيطر عليها سيسيطر على جزيرة العالم، ومن يسيطر على جزيرة العالم يتحكم بالعالم بأسره[1].

يبدو أنَّ التطورات الإقليمية والدولية قد دفعت بهذه النظرية باتجاه تركيا التي طالما عانت بسبب موقعها الجيوسياسي من قلق الهوية من خلال موقعها الرابط بين آسيا وأوروبا، الأمر الذي شكل لديها عقدة الهوية، ويبدو أنَّ هذه الميزة التي كانت عائقاً سابقاً قد تحولت بفعل المتغيرات العميقة التي طالت الخارطة السياسية الدولية الى ميزة ايجابية وفريدة، وتدفع بتركيا لأداء دور ليس إقليمياً فحسب بل ودولياً مستقبلياً ايضاً، كونها الدولة التي تتربع على القلب الأرضي، باعتبارها الدولة الممسكة بالحلقة التي تربط العوالم الثلاثة تركيا العلمانية (أوروبا والغرب)، وتركيا الإسلامية (الشرق الاوسط والعرب)، وتركيا الطورانية (آسيا الوسطى والقوقاز)[2].

وتخضع معرفة أهمية موقع تركيا في الوسط الاوراسي من خلال تحديد الخصائص الرئيسة لمفهوم أوراسيا الحديث التي يمكن توضيح أهمها فيما يلي[3]:

أ- تُعد مساحتها الجغرافية اليوم اكبر مساحة برية على الكرة الأرضية.

---

[1] خالد المعيني، القرن التركي الجديد: دوافع الدور التركي الجديد وأبعاده على المنطقة، موقع مركز دراسات الاستقلال، متاح على الرابط الالكتروني:

http://istqlal-cnt.com/index.php?p=425

[2] خالد المعيني، مصدر سبق ذكره.

[3] للمزيد يُنظر: الصفصافي احمد القطوري، الدور التركي المنتظر بين اوراسيا والشرق الاوسط الكبير، مجلة شؤون الشرق الاوسط، العدد 11، (القاهرة: مركز بحوث الشرق الاوسط، جامعة عين شمس، 2004)، ص76.

ب- من يسيطر على اوراسيا يمكن أن يتحكم اقتصادياً في اثنين من أخصب مناطق العالم الثالث.

ت- يعيش في منطقة اوراسيا 75% من سكان العالم.

ث- تجمع المنطقة بين الثروات الطبيعية في شرقها "آسيا" والقوة الصناعية المتطورة في غربها "أوروبا".

ج- تمتلك اوراسيا 60% من إجمالي الناتج القومي العالمي، و 75% من مصادر الطاقة المعروفة عالمياً.

ح- تمتلك اوراسيا مساحة جيوبوليتيكية أو جغرافية بها أكثر دول العالم نشاطاً سياسياً.

خ- يوجد في المنطقة اكبر ست دول إنتاجاً ومبيعاً وشراءاً للسلاح واكبر ست دول اقتصادية في العالم بعد الولايات المتحدة الامريكية.

د- اغلب القوى النووية المعروفة رسمياً موجودة في هذهِ المنطقة.

ذ- يأتي في منطقة اوراسيا ثلاث دول "روسيا-ألمانيا- الصين" بعد الولايات المتحدة الامريكية لها قوة سيطرة إقليمية وعالمية.

ر- تحتوي المنطقة على اكبر دولتين من حيث عدد السكان وهما "الصين والهند" ويشكلان ثقلاً في صراع القوى الإقليمية.

ز- تظهر من هذه المنطقة كل القوى المنافسة والمتحديّة للولايات المتحدة الامريكية من الناحية الاقتصادية.

س- إذا تم التكامل – ولو نظرياً – فإن قوة اوراسيا الجيواستراتيجية والجيوبوليتيكية، إنما تمثل القطب المنافس للولايات المتحدة الامريكية، بل يمكن أن تلغي قوتها.

3. يعود الموقع الجغرافي بتركيا الى الانتماء الى منطقة الشرق الاوسط ذات الأهمية القصوى عالمياً، ويمتد المحيط الجغرافي الواسع من جنوب غرب آسيا في الشرق الاوسط الى المحيط الأطلسي في الغرب، ومن البحر الأبيض

المتوسط في الشمال الى القرن الأفريقي وبحر العرب في الجنوب، ويحتل هذا الموقع أهمية استراتيجية لا يمكن تجاهلها، او يغفل دورها الفعّال والمؤثر في ميزان القوى الدولي، ومن ثم في مجريات السياسة العالمية، فإقليم الشرق الاوسط من الأقاليم الحيوية المعدودة على الكرة الأرضية التي تتركز في بلدانها وعلى أراضيها المصالح السياسية والاقتصادية والحضارية لمعظم دول العالم وشعوبه[1]، كما إن إحدى الخصائص التقليدية لمنطقة الشرق الاوسط تتجلى بما يسمى "أهميتها الإستراتيجية عابرة الإقليمية" التي تعود الى عوامل متعددة أهمها امتلاكها للاحتياط النفطي الضخم، وتحكمها في خطوط ملاحية دولية رئيسة، وتأثيرات الصراع العربي- الإسرائيلي، وبؤرة الصراع المزمنة في منطقة الخليج العربي على مصالح الأطراف الدولية بها، وقربها الجغرافي من أوروبا، ومن ثم ما بدأت تفرزه هذهِ المنطقة من عناصر تهديد لأمن العديد من دول العالم الأخرى، وهي عوامل لم تتأثر مع مرور الوقت[2].

حتى ما تم طرحه حول تقلص الأهمية الإستراتيجية لمنطقة الشرق الاوسط مع نهاية الحرب الباردة قد أثبت فشله، عندما تعاظمت أهمية هذه المنطقة، وبشكل خاص بالنسبة للولايات المتحدة الامريكية، على نحو أدى الى تدخلات واسعة من جانبها في تفاعلات الإقليم، ولاسيما في مسألة ما يسمى بـ "عملية التسوية السلمية" للصراع العربي – الإسرائيلي، ومسألة انتشار أسلحة الدمار الشامل، وما سمي بـ"الدول المارقة"، ومن ثم مشكلة الإرهاب وتغيير الأنظمة السياسية بعد أحداث

---

(1) بكر مصباح تنيرة، تطور الصراع الاستراتيجي بين القوى الإقليمية والدولية في الشرق الاوسط وأثره على مستقبل الوطن العربي، مجلة شؤون عربية، العدد 100، (القاهرة: الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، 1999)، ص15- 16.

(2) محمد عبد السلام، الوجود العسكري الأمريكي في الشرق الاوسط... لماذا؟ وكيف؟، 3 تشرين الأول 2004، موقع الجزيرة نت، متاح على الرابط الالكتروني:
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/44F524F4-2571-487D-A5A4-4713B3719F46.htm

11 أيلول 2001 التي كانت معظم العناصر المتهمة في أحداثها هم من دول شرق أوسطية[1]، وما تبع هذهِ الاحداث من تغيرات وحروب طالت أفغانستان والعراق وساهمت بتواجد أمريكي كثيف في المنطقة واهتمام أكثر بها.

تستطيع تركيا من هذا الموقع المهم في الشرق الاوسط أن تؤدي دوراً مؤثراً في استراتيجية الدفاع عن الشرق الاوسط بما لها من تأثير مباشر على الأمن القومي العربي بحكم جوارها لسوريا والعراق وارتباطها الوثيق بجميع الأحلاف التي قامت في المنطقة، مما أدى الى أن تكون تركيا طرفاً فاعلاً في التوازنات التي نشأت بين القوى العظمى في التاريخ الحديث والمعاصر، كما رشحها موقعها أن تحتل أهمية خاصة على خريطة الإستراتيجية الأطلسية[2].

4. وضع الموقع الجغرافي تركيا بمحاذاة مناطق آسيا الوسطى والقوقاز وبحر قزوين التي ترتبط بها تركيا، بالإضافة الى عوامل الجوار، دينياً وعرقياً وثقافياً وتأريخياً، وتشكل مناطق آسيا الوسطى والقوقاز وبحر قزوين مناطق حيوية للثروات الطبيعية (النفط والغاز)، لتكون بذلك مناطق ذات أهمية استراتيجية في نظر القوى الكبرى العالمية، وفي مقدمتها الولايات المتحدة الامريكية، التي تسعى بالتعاون مع تركيا الى ترسيخ نفوذها في هذهِ المناطق الإستراتيجية لتتمكن من منافسة القوى الدولية والإقليمية التي ترنو الى الحصول على موطئ نفوذ لها في هذهِ المناطق وأبرزها روسيا والصين والهند واليابان[3].

---

[1] محمد عبد السلام، مصدر سبق ذكره.

[2] عبد الرزاق بركات، تركيا وقضية السلام في الشرق الاوسط: عناصر القدرة – الركائز – التوجه، مجلة شؤون الشرق الاوسط، العدد 12، (القاهرة: مركز بحوث الشرق الاوسط، جامعة عين شمس، 2004)، ص54.

[3] يُنظر:– هيثم الكيلاني، دراسة جغرا استراتيجية لمناطق وسط آسيا والقوقاز وقزوين، التقرير الارتيادي (الاستراتيجي)، الإصدار الأول، (الرياض: مؤسسة البيان، 1424هـ)، ص481.

وترى الولايات المتحدة الامريكية إن مناطق آسيا الوسطى والقوقاز وقزوين ذات أهمية استراتيجية بالنسبة الى مصالحها، ومما يزيد من أهمية هذهِ المناطق في المفهوم الأمريكي، إن عدداً من دولها لديها أسلحة نووية، كما ترى ان من الضروري السيطرة عليها وصولاً الى نزعها، ومن جانب آخر تعمل على زيادة استثماراتها في المناطق المذكورة، وتركز على تعاون دفاعي وأمني، وتخطط لإدماج دول هذهِ المناطق تدريجياً في الاقتصاد العالمي، الأمر الذي تواصل لأجله الولايات المتحدة الامريكية مساعيها للتغلغل السياسي والاقتصادي والعسكري في شؤون دول هذهِ المناطق[1]، واغلب هذهِ السياسات لا تخلو من وجود تركي فيها فرضه واقع القرب والامتداد التركيين من دول هذهِ المناطق.

5. موضع آخر يضيف لتركيا جانباً من أهميتها الجيو- ستراتيجية يتمثل بامتلاكها للساحل الجنوبي للبحر الأسود، فخلال الحرب الباردة كان البحر الأسود يُعد إحدى بؤر التوتر العديدة بين المعسكرين الغربي والشرقي، ذلك إن تركيا (إحدى الدول الست المطلة على البحر الأسود) كانت هي الدولة الوحيدة العضو في حلف شمال الأطلسي أما بقية الدول (جورجيا، روسيا، أوكرانيا، رومانيا، وبلغاريا) فكانت تنتمي الى الخيمة السوفيتية، الحال الذي أضفى على الموقع التركي أهميته الإستراتيجية بوصفها العضو الوحيد في الحلف الأطلسي، نظراً لطول الساحل التركي على البحر الأسود، وثانياً مضائق البوسفور والدردنيل وبحر مرمرة وبحر ايجة (الواقعة ضمن الأراضي التركية)، منحت الفرصة لتركيا أن تجعل دخول وخروج البواخر والأساطيل السوفيتية من والى البحر الأبيض المتوسط تحت "نظر" و "مرمى" حلف شمال الأطلسي. وعقب زوال الاتحاد السوفيتي وانتهاء الحرب الباردة كتب لموقع تركيا على البحر الأسود أن يكتسب أهمية من نوع آخر بعد أن أصبحت منطقة البحر الأسود ومحيطه

---

[1] المصدر نفسه، ص482.

الأقرب منطقة "توتر كامن" وتمثل خط المواجهة الرئيس والمباشر بين الغرب وروسيا[1].

وبالرغم مما شهدته الساحة الدولية بعد أحداث 11 ايلول 2001 والسياسة الامريكية للحرب على الإرهاب، بقيت هذهِ المنطقة تشغل حيزاً من التعاون الأمريكي-التركي في محاصرة النفوذ الروسي الرامي لإحياء السيطرة على المناطق التي كان يسيطر عليها الاتحاد السوفيتي في السابق.

6. يربط الموقع الجغرافي التركي بين قارة آسيا وأوروبا ويقع بين شرقٍ غني بالطاقة واحتياطها، وغربٍ مستهلكٍ كبيرٍ لها، ففي شرق تركيا تقع شمال آسيا ووسطها، مثلما تنتمي الى الشرق الاوسط، وتقترب من شمال أفريقيا، وتمتلك هذه الدول نحو 70% من الاحتياطات العالمية من النفط والغاز، أما في الغرب، فتقع السوق الأوروبية التي تُعد مستهلكاً لنحو 16% من النفط العالمي، ونحو 17% من الغاز الطبيعي المستهلك في مختلف أنحاء العالم، جعل هذا الموقع تركيا أهم الممرات العالمية لعبور وتصدير الطاقة (النفطية والغازية)، فما كان منها إلا أن تسعى الى استثمار هذا الموقع المهم، ولتحقيق هذا الهدف استطاعت تركيا وبدعم أمريكي من إبرام عدد من الاتفاقيات لبناء شبكة من الأنابيب لنقل النفط والغاز الطبيعي من المنتجين الى المستهلكين[2]، تمر عبر أراضيها، ولعل أهم خطوط الأنابيب تتلخص فيما يلي[3]:

---

[1] جورج حداد، البحر الأسود أخطر بؤرة توتر في أوروبا والعالم، صحيفة العرب الأسبوعي، 18 تموز 2009، ص11.

[2] تركيا... ممر الطاقة العالمي... "طريق الحرير الجديد"، نشرة أخبار الساعة، العدد 4155، (أبو ظبي: مركز الإمارات للبحوث والدراسات الإستراتيجية، 11 آب 2009)، ص11.

[3] احمد زكريا الباسوسي، أمريكا وتركيا: مصالح استراتيجية مشتركة، تقرير واشنطن، العدد 210، 16 أيار 2009، متاح على الرابط الالكتروني:
http://www.taqrir.org/showarticle.cfm?id=1274

الأول:- خط أنابيب الـنفط كركـوك - جيهـان Ceyhan – kirkuk oil pipeline:- ترجع أهمية هذا الخط لكونه ينقل حوالي 1.6 مليون برميـل يوميـاً بحيث يتم عن طريقه تصدير النفط العراقي عبر البحر الأبـيض المتوسـط الـى الغرب.

الثـاني:- خـط أنابيـب غـاز إيـران - تركيـا Turkey – Iran gas pipeline:- تم الانتهاء من إنشائه عام 2002 بعد سنوات من التأخير وينقل مـن إنتاج الغاز ما يصل الى 10 مليون متر مكعب من الغاز.

الثالث:- خط أنابيب غاز السيل الأزرق Blu strem : ويمر هذا الخط تحت مياه البحر الأسود ويربط مباشرة بين تركيا وروسيا وقد بدأ في العمل مطلع عـام 2005.

الرابع:- خط أنابيب باكو- تبليس - جيهان Bako-Tbilisi-Ceyhan oil pipeline: بدأ هذا الخط بالعمل الفعلي منذ بدايات عام 2006 بطاقـة تصـديرية قدرها 850 ألف برميل يومياً من الحقول الساحلية في أذربيجان الى البحر الأبيض المتوسط.

الخامس:- خط أنابيـب غـاز جنـوب القوقـاز south Caucasus gas pipeline: بدأ هذا الخط في العمل بحلول عام 2007، ويربط بين الحقول الساحلية للغاز في شاه دينز Shah Deniz بأذربيجان الى تركيا مروراً بجورجيـا وتبلـغ قدرته نقل ما يقرب من 8 مليون متر مكعب من الغاز.

السادس:- خط أنابيب تركيا-اليونـان Turkey-Greece gas pipeline: وتبلغ قدرته نقل 7 مليون متر مكعب في العام، وتم الانتهاء من إنشاءه في نهايـة عام 2007.

السابع:- يتمثل بمشروعات خطوط الأنابيب العـابرة للمضـايق التركيـة Turkish straits bypass projects، وبدوره يربط بـين منطقتـي سامسـون Samsun وجيهان Ceyhan، إذ يشمل هذا المشروع خطي أنابيب رئيسيين.

اعتماداً على ذلك أرست الولايات الامريكية أهميـة الموقـع الاسـتراتيجي التركي الكبيرة والحيوية في حساباتها الإستراتيجية وتزايد الاهتمام الأمريكي بـه، وشكلت تركيا في المنظور الأمريكي البوابة الرئيسة لمناطق آسيا الوسطى والقوقاز والشرق الاوسط والبلقان والبحر الأبيض المتوسط[1]، وعُدت منفذاً لا يمكن تجاهل أهميته لما يؤهله هذا الموقع لتركيا من ادوار يمكن الاعتماد عليها وما تشكله مـن محاور مهمة لا غنى عنها أمريكيّاً، حتى وصفها مستشار الامن القومي الامريكـي الأسبق زبغنيو بريجنسكي بأنها أحد المحاور الجيوبوليتيكية المهمة حينمـا قـال:- "تعمل تركيا على تثبيت استقرار منطقة البحر الأسود، وتسيطر على النفاذية منـه الى البحر الأبيض المتوسط، وتوفر ترياقاً ضد الأصولية الإسـلامية وتـؤدي دور المرساة الجنوبية لحلف الناتو"[2].

وهكذا أصبح الموقع التركي يُشكل محدداً فاعلاً ومؤثراً ايجابياً فـي تطـوير وتوثيق مسار العلاقات الامريكية – التركية، عزز من أهمية تركيا لـدى الحليـف الأمريكي، واستطاع هذا الحليف الاستفادة منه فـي الانطـلاق لتنفيـذ سياسـاته ومخططاته والحفاظ على مصالحه المهمة والمتنوعة في المناطق المحيطة بتركيـا، التي تزداد أهميتها بشكلٍ مستمر، يجعل من الصعوبة بمكان على الولايات المتحدة الامريكية الاستغناء عنها.

ثانياً:- تغير القيادة السياسية في تركيا عام 2002

تم الإعلان عن تأسيس حزب العدالة والتنمية في تركيا يوم 14 آب 2001، الذي يرأسه رجب طيب اردوغان، وتُوصف توّجهات الحزب بأنها محافظـة مـن الناحية الاجتماعية وليبرالية من الناحية الاقتصادية، ويمثل حزب العدالة والتنميـة الجناح "الإسلامي المعتدل" في تركيا، وينفي عن نفسه انه حزب إسلامي فهو حزب

---

[1] هدى درويش، مصدر سبق ذكره، ص61.

[2] زبغنيو بريجنسكي، رقعة الشطرنج الكبرى – الأولوية الامريكية ومتطلباتها الجيوستراتيجية، ترجمة أمل الشرقي، (عمان: الأهلية للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، 2007)، ص66.

يحترم الحريات الدينية والفكرية ومنفتح على العالم ويؤكد عدم معارضته للعلمانية والمبادئ التي قامت عليها الجمهورية التركية، كما يؤيد انضمام تركيا الى الاتحاد الأوروبي، ويؤكد انه سيواصل تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي يجري تطبيقه في تركيا تحت إشراف صندوق النقد الدولي[1].

تعود قيادات الحزب الى جيل الوسط في الحركة الإسلامية، الذي يمثله "عبدالله جول ورجب طيب اردوغان وبولنت إرينج"، وهم يتبنون أيديولوجية أطلقوا عليها "الديمقراطية المحافظة" التي تقوم على نبذ الصراع والاستقطاب بين القوى السياسية بإيجاد بيئة يتعايش فيها الجميع، وهم يميزون بين الدين والسياسة، ولكنهم لا يفصلون بينهما، بمعنى أَنَّ السياسة لا تُمارس بدون قيم دينية، ولكن الدين له مجاله، والسياسة لها مجالها[2].

بعد عام من إعلان تأسيسه حث حزب العدالة والتنمية الخطى باتجاه المشاركة في الانتخابات المبكرة التي جرت في 3 تشرين الثاني 2002 ليعلن فوزه فيها محرزاً (363) مقعداً في المجلس النيابي المتكون من (556) مقعداً بينما أحرز حزب الشعب الجمهوري (178) مقعداً، وذهبت الـ (9) مقاعد المتبقية للمستقلين، لتؤشر بذلك أن هذهِ الانتخابات شكلت عملية تصفية في تاريخ الانتخابات التركية عندما تمت تصفية 90% من النواب الموجودين في المجلس النيابي، وبالرغم من مشاركة (18) حزباً في الانتخابات إلا أَنَّ حزبين فقط هما حزب العدالة والتنمية وحزب الشعب الجمهوري استطاعا تخطي حاجز الـ 10% وهي النسبة

---

(1) علي حسين باكير، تركيا: الدولة والمجتمع المقومات الجيو – سياسية والجيو – استراتيجية النموذج الإقليمي والارتقاء العالمي، مصدر سبق ذكره، ص34.

(2) كمال حبيب، تركيا ومستقبل التدافع الإسلامي العلماني، التقرير الارتيادي (الاستراتيجي)، الإصدار الخامس، (الرياض: مؤسسة البيان والمركز العربي للدراسات الإنسانية، 1429هـ)، ص227.

الضرورية من الأصوات التي يجب أن يحصل عليها أي حزب لكي يدخل البرلمان التركي[1].

شكّلت هذهِ الانتخابات تحولاً نوعياً في تاريخ تركيا السياسي، ويحمل هذا الحدث مضامين ودلالات مهمة ومتعددة تتضح بـ[2]:

أولها:- نهاية ظاهرة الحكومات الضعيفة التي شهدتها البلاد منذ بداية الثمانينات من القرن العشرين، إذ لم يتمكن أي من الأحزاب السياسية من تحقيق أغلبية برلمانية تضمن له تشكيل حكومة منفردة، ولم يحدث إلا استثناءٌ واحدٌ عن هذهِ القاعدة وهو الرئيس الأسبق تورجوت اوزال عندما كان رئيساً للوزراء، وهذهِ الهشاشة السياسية أدت الى وقوع البلاد ومنذ عقد التسعينيات في حلقة مفرغة من التشكيلات الحكومية الهشة، وسهولة سحب الثقة البرلمانية منها وما يتبع هذا الأمر من إجراء انتخابات مبكرة تفرز بدورها حكومات ضعيفة كسابقتها وهكذا أصبح تكرار هذا المشهد مألوفاً في الساحة الداخلية التركية.

ثانيها:- أدت هذهِ الانتخابات الى نهاية النخبة السياسية التقليدية التي ظلت تسيطر على العملية السياسية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، ولم يطرأ عليها سوى دوران ضعيف، مما سبب حالة جمود في الحياة السياسية أفرزت تداعيات سلبية عديدة على الأداء السياسي التركي.

أما **ثالثها:**- فيتمثل بما أحدثته انتخابات الثالث من تشرين الثاني 2002 من تعديلات جوهرية في توازن القوى داخل التيار السياسي الإسلامي التركي نفسه،

---

(1) اورخان محمد علي، بعد فوز العدالة والتنمية... مؤشرات لاستقرار تركيا، موقع اسلام اون لاين، 16 تشرين الثاني 2002، متاح على الرابط الالكتروني:
http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_C&cid=1171274582957&pagename=Zone-Arabic-News/NWALayout

(2) التقرير الاستراتيجي العربي 2002-2003، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، 2003)، ص225.

بعدما كانت زعامة هذا التيار حصراً على نجم الدين اربكان، منذ ستينيات القرن المنصرم وحتى عام 2002، الذي أدت انتخاباته الى جلب قيادات جديدة لهذا التيار.

تمكن الحزب من ترسيخ تغلغله في المجتمع وشعبيته الكبيرة ليحقق انتصاراً أكثر أهمية من انتصاره السابق عندما فاز في الانتخابات عام 2007، فبعد أنَّ كانت أصوات الناخبين عام 2002 تشكل نسبة (34.3%)، وصلت في انتخابات عام 2007 الى نسبة (46.7%) ليتصدر الحزب اغلب الأقاليم التركية[1].

فاز حزب العدالة والتنمية للمرة الثالثة في الانتخابات العامة التي جرت في 12 حزيران 2011، إذ حصل فيها على نسبة 49.91% أي بحدود 326 نائباً في البرلمان التركي ما يؤهله لتشكيل الحكومة للمرة الثالثة على التوالي. وما يثير الانتباه في هذه الانتخابات إن من أهم الوعود الانتخابية والبرنامج الحكومي الذي أعلنها الحزب كان على المستوى المحلي: إعداد دستور جديد للبلاد يقوم بالأساس على خدمة المواطن وحقوقه، وتسوية المشاكل السياسية الداخلية. وعلى المستوى الخارجي: الاستمرار بتولي دور إقليمي فاعل وممارسة دور الوساطة في تسوية المشاكل التي تواجهها المنطقة، ووضع إستراتيجية جديدة لنيل عضوية الاتحاد الأوروبي، فضلاً عن ايلاء أهمية كبرى لنموذج الشراكة الإستراتيجية مع الولايات المتحدة الأمريكية، وبذل المزيد من الجهود والمساعي من اجل خدمة مصالح البلدين، بالإضافة إلى الاستمرار في المساعي الرامية إلى تسوية القضية القبرصية، وتطوير العلاقات الخارجية مع دول الشرق الأوسط ضمن إطار التغييرات السياسية الجارية في تلك المنطقة، والاهتمام بتطوير العلاقات مع دول البلقان والقوقاز وآسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية[2].

---

[1] عوني محمد العقيلي (إعداد)، بشائر الجمهورية التركية، قراءات استراتيجية، العدد11، السنة 12، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية الإستراتيجية بالأهرام، 2007)، ص28.

[2] يُنظر: عبد الله مصطفى توتونجي، فوز حزب العدالة والتنمية التركي في الانتخابات العامة للمرة الثالثة 12 حزيران 2011، تقرير رقم 64، (أنقرة: مركز الشرق الأوسط للدراسات الإستراتيجية، 2011)، ص6-8.

شكّل بقاء حزب العدالة والتنمية في السلطة واستمرار فوزه في الانتخابات نقطة فاصلة في الصراع الدائر بين الإسلاميين والعلمانيين الذي وصل الى مرحلة الحسم، وهو ما يمنح فوز الإسلاميين أهمية كبيرة في مقابل إخفاق العلمانيين المدعومين من المؤسسة العسكرية، إذ تأكد موقع التيار الإسلامي ونفوذه وشعبيته في الشارع التركي، وقدرته على إدارة اللعبة السياسية والتغلب على خصومه حتى لو كان من يساندهم المؤسسة العسكرية أو هي المؤسسة العسكرية بحد ذاتها.

رفعت الحكومة التي انبثقت عن حزب العدالة والتنمية شعار التغيير الجذري في السياستين الداخلية والخارجية، وهذا ينبع من التوجهات الجديدة لحزب العدالة والتنمية وآيديولوجيته، ونشط الحراك السياسي التركي في هذهِ المرحلة واخذ يؤسس لإستراتيجية جديدة تجاوزت مساحات الرؤية فيها المحيط الإقليمي الى الساحة الدولية، لتنقل تركيا من اهتماماتها المحلية وانشغالاتها مع بعض دول الجوار الى لاعب أساسي في السياسة الدولية، تعتمد عليها الدول الكبرى – بخاصة الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد الأوروبي– في معالجة مناطق التوتر والصراع في حزام الأزمات الشرق أوسطي وفي مناطق آسيا الوسطى والقوقاز وذلك لاعتبارات تتعلق بالارتباطات التاريخية من ناحية ولخلفية الحزب الحاكم الإسلامية من ناحية أخرى[1]. مع الإبقاء على توجه تركيا الغربي وتعزيزه عبر تقوية الروابط مع الغرب، لا سيما العمل من اجل اكتساب عضوية الاتحاد الأوروبي، وتعزيز علاقات تركيا في المناطق الأخرى، كمنطقة الشرق الأوسط واسيا الوسطى والقوقاز ودول البلقان[2].

---

(1) احمد يوسف، تركيا... دور جديد للاعب قديم – تركيا اردوغان: إطلالة سياسية جديدة، في: أوراق عمل مشروع: إثراء النقاش السياسي، (غزة: مركز بال ثينك للدراسات الإستراتيجية، 2009)، ص50.

(2) Angel Rabasa and F. Stephen Larrabee, The Rise of Political Islam in Turkey, (Washington: the RAND Corporation, 2008), P 75.

تقوم هذهِ التوجهات او الإستراتيجية الجديدة لحزب العدالة والتنمية على أساس سياسة (تعدد / تنوع المحاور) للانتقال بتركيا من سياسة (الدولة الطرف) الى سياسة (الدولة المركز)، بحيث ترى تركيا ان لها قيمة ومكانة إقليمية ودولية وفق مستجدات السياسة العالمية، فسعت للبحث عن التفعيل الأفضل لوضعها الجيو-ستراتيجي ضمن انساق فاعلة تُكسبها الدور المؤثر في السياسات الإقليمية بشكل خاص والسياسة العالمية بشكل عام[1].

وابتغاءاً لتحقيق هذهِ الأهداف سعت القيادة التركية الى استنفار طاقات البلاد واستحضار مكامن قوتها والوصول بها الى مستوى التشغيل الأمثل، فجاءت التطورات الهائلة للسياسة الخارجية التركية خلال السنوات القليلة من استلام هذهِ الحكومة للسلطة، لتثمر عن انجازات ثمينة على أكثر من صعيد، بدءاً بتحقيق خطوة على طريق الحلم الأوروبي للأتراك، حينما وافقت المفوضية الأوروبية خلال قمة بروسكل في كانون الأول 2004، على تدشين مفاوضات انضمام تركيا الى الاتحاد الأوروبي، مروراً بالوساطة في تسوية النزاعات المزمنة والخلافات المستعصية في المنطقة، كالوساطة في تسوية الصراع العربي الإسرائيلي وصولاً الى التقارب مع المحيط الإقليمي، بالتزامن مع مد جسور التواصل مع القارة الأفريقية، ودول مجلس التعاون الخليجي[2].

بيد ان حزب العدالة والتنمية يدرك حقيقة الأوضاع السياسية الداخلية والإقليمية والدولية المحيطة بتجربته في الحكم، ويعرف ان تنفيذ مشروعه الإصلاحي، الذي وقف له خصومه بالمرصاد نظراً لما يشكله من تهديد لعلمانية الدولة التركية وارثها الاتاتوركي، يتطلب دعماً شعبياً محلياً جارفاً وتأييداً غربياً

---

(1) طارق عبد الجليل، توجهات جديدة في السياسة الخارجية التركية، موقع أخبار العالم، متاح على الرابط الالكتروني:- www.akhbaralaalam.net\news-print.php?id= 15444.

(2) يُنظر:- بشير عبد الفتاح، المحددات الداخلية للسياسة الخارجية التركية، مجلة أوراق الشرق الاوسط، العدد 43، (القاهرة: المركز القومي لدراسات الشرق الاوسط، 2009)، ص70-71.

هائلاً لحكومة العدالة والتنمية ومشروعها الإصلاحي، وليتمكن من تحقيق ذلك، عمل على توسيع قاعدته الشعبية في الداخل عبر انجازاته الاقتصادية المهمة، وسعى للحصول على تتأيد غربي لمشروعه من خلال إعلان بطاقة هويته "المحافظة والديمقراطية" والتأكيد على انه ليس حزباً إسلامياً أصولياً، وإظهار نهجه الإصلاحي الليبرالي[1].

جاء التأييد الأمريكي متناغماً مع ما أرادته القيادة التركية المنبثقة عن حزب العدالة والتنمية عندما أيدت الولايات المتحدة الامريكية معلنةً عن ارتياحها لنتائج الانتخابات التركية، من منظور ترى فيه حكومة العدالة والتنمية نموذجاً للإسلام المعتدل الذي يمكن أن يكون جسراً بين الإسلام والغرب، وكانت الإدارة الامريكية متعاطفة جداً مع حزب العدالة والتنمية منذ بداياته الاولى، حتى تجسد تعاطفها بموقفها المتصدي لمحاولة السلطات التركية تجميد نشاط حزب العدالة قبيل انتخابات عام 2002 بعشرة أيام، بحيث وجهت الإدارة الامريكية إنذاراً شديد اللهجة لحكومة أنقرة تحذرها فيه من العواقب الوخيمة لمثل هذا التصرف، وهو مادفع بحكومة بولند أجاويد للتراجع والسماح للحزب بالمشاركة في الانتخابات[2].

كما مارست الولايات المتحدة الأمريكية دوراً مؤثراً ضمن الهيكل السياسي المحلي التركي في مساعدتها لحزب العدالة والتنمية حينما وجه البيت الأبيض الدعوة لرجب طيب اردوغان زعيم الحزب في كانون الأول 2002 لزيارته، قبل أربعة أشهر من التعديل الدستوري الذي سمح له بالمشاركة في الانتخابات التكميلية. شكلت هذه الدعوة السابقة الأولى من نوعها في التعامل الأمريكي مع الأحزاب التركية. إذ لأول مرة يحصل أن يوجه البيت الأبيض دعوة لزعيم حزب تركي لم يحصل بعد حتى على عضوية البرلمان التركي. الفعل هذا كان إشارة

---

(1) المصدر نفسه، ص76-77.

(2) بشير عبد الفتاح، الانتخابات التركية.. دوافع وحدود التغيير السياسي، مجلة السياسة الدولية، العدد151، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، 2002)، ص168.

لدعم إدارة بوش الابن لأردوغان وحزبه تجاه معارضة القوى العلمانية والمؤسسة العسكرية، ساهم هذا الدعم في تقليل الضغط المحلي الذي كان يمكن أن تتعرض له حكومة العدالة والتنمية من الجيش وقوى المعارضة[1].

قابل هذا التأييد تعاوناً كبيراً من حكومة عبد الله غول – رئيس حكومة العدالة والتنمية عام 2002 – وعدم انحرافها عن المسار المتوقع من أي حكومة تركية، والولايات المتحدة الامريكية لا تهتم بالعلمانية التي يمثلها العسكر أو بالديمقراطية التي يمثلها رئيس الوزراء التركي بقدر ما تهتم بالحفاظ على التوجه الموالي للغرب بشكلٍ عام ولها بشكلٍ خاص، الذي طالما تمتع به النموذج التركي، بيد ان تردد حكومة اردوغان في حسم درجة دعمها للعمليات العسكرية الامريكية اتجاه العراق ابرز انه بالرغم من ثبات الموقف التركي العام كحليف استراتيجي للولايات المتحدة الامريكية، إلا أنَّ الخلفية الإسلامية لأعضاء الحزب الحاكم قد أثرت في درجة المساندة المقدمة للحليف الأمريكي[2].

أدى برنامج حكومة العدالة والتنمية الأولى إلى التباين في عدد من المواقف مع الإدارة الأمريكية كان أبرزها الموقف التركي من الحرب الامريكية لاحتلال العراق، الذي جاء نتيجة معارضة نواب حزب العدالة والتنمية في البرلمان لهذهِ الحرب، مما تسبب هذا الموقف بالتشكيك الأمريكي في نهج حزب العدالة والتنمية المستقبلي من جهة، وإغضاب واشنطن على الحليف التركي من جهة أخرى. كان موقف نواب حزب العدالة والتنمية هذا متأتياً من سعي الحزب الى تأطير علاقاته

---

(1) Joshua W. Walker, Reexamining the U.S.-Turkish Alliance, The Washington Quarterly, (Washington: The Center for Strategic and International Studies, Winter 2007-2008), P 95.

(2) باكينام الشرقاوي، المشهدان التركي والإيراني وأزمة العراق، في كتاب:– حسن نافعة ونادية محمود مصطفى (تحرير)، العدوان على العراق خريطة أزمة... ومستقبل امة، (القاهرة: قسم العلوم السياسية ومركز البحوث والدراسات الإستراتيجية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، الطبعة الأولى، 2003)، ص125.

مع الولايات المتحدة الامريكية ليس فقط انطلاقاً مـن المصـالح المشـتركة بـين الطرفين، وإنما من خلال ترسيخ معادلة جديدة للعلاقـة تقـوم علـى المقايضـة "المحسوبة"، وهو ما أثار حفيظة إدارة جورج بوش الابن التي كانت بحاجـة الـى دعم تركي غير مشروط في سياستها الجديدة سواءاً المتعلقة بـــ "الحـرب علـى الإرهاب" او في إعادة هندسة الأوضاع في منطقة الشـرق الاوسـط[1]، او بـاقي مناطق آسيا الوسطى والقوقاز ومنطقة بحر قزوين.

وعلى الرغم مما يبدو للوهلة الاولى أنَّ حزب العدالة والتنمية وحكومته قـد أدى موقفهما من حرب العراق وانتهاج سياسات إقليمية قد تسببت في إخلال مسيرة العلاقات الأمريكية – التركية، إلا أن الحكومة التركية تدرك أهمية الدعم الأمريكي لها مثلما تدرك أهمية المصالح المشتركة مع الولايات المتحـدة الامريكيـة علـى المستويين الداخلي والخارجي.

مع التجديد في نهج السياسة التركية الخارجية إلا أنَّ أنقرة قد أبقت على حيز مهم لحليفتها واشنطن في علاقاتها الدولية وسياستها الخارجية، الأمر الذي عبّر عنه الدكتور احمد داود اوغلو عندما كان مستشاراً لأردوغان بقولـه:– "يعتبـر جـو المنافسة الإستراتيجية الدينامي، الذي أنتجته مرحلة ما بعد الحـرب البـاردة احـد المسائل المهمة التي يجب على تركيا أخذها في الاعتبار، في بحثها عن استراتيجية جديدة ما بين المناطق وتشكيل سياسـاتها شـرق الأوسـطية... فتشـكل العلاقـة الديناميكية بين القوى الكبرى خارج المنطقة وبين التوازنات الداخلية للمنطقة، ساحة تقاطع العلاقات بين العوامل الدولية والوضع الإقليمي... والاهم من كل ذلـك إرادة الولايات المتحدة الامريكية – كقوة مسيطرة على النظام الدولي – فـي ان تصـبح

---

[1] خليل العناني، مع الولايات المتحدة الأمريكية... مصالح إستراتيجية متبادلة، في كتاب: محمد عبد العاطي (تحرير)، تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج، (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون ومركز الجزيرة للدراسات، الطبعة الأولى، 2010)، ص154.

القوة الوحيدة التي توجه سياسة الشرق الاوسط، تعد من المقاييس المهمة لتركيا في سياستها حيال المنطقة"[1].

وتبقى النخب الحاكمة الجديدة في تركيا تمضي بمسيرتها للتكامل مع الغرب، إذ تعترف هذه النخب بأهمية بقاء تركيا في الركب الغربي، وتُقر بأن تركيا تحتاج الولايات المتحدة الأمريكية والغرب ولا تستطيع تحمل مسؤولية عرقلة العلاقات معهم[2].

يضاف إلى ذلك أنَّ حكومة العدالة والتنمية تتبنّى سياسة خارجية ذات اتجاهين:

الأول: سعيها الدؤوب للحفاظ على علاقتها بشكل جيد مع الولايات المتحدة الامريكية رغم الفتور الذي تعرضت له في بعض الأوقات، مثلما تسعى لتحقيق قبول عضوية تركيا في الاتحاد الأوروبي.

أما **الاتجاه الثاني:** فيتمثل بالسياسة التركية الرامية الى توثيق وتعزيز العلاقات مع الدول العربية والإسلامية[3].

بيد أنَّ الحالة الصعبة التي تواجه حكومة حزب العدالة والتنمية تكمن في أنَّ الأرضية الشعبية التي تستند عليها قد لا تكون راضية عن بعض مواقفها إزاء الغرب والولايات المتحدة الامريكية بشأن موقفهما من بعض القضايا الداخلية والإقليمية السبب الذي يدفع الحكومة باتجاه العمل من اجل تحقيق التوازن بين موقفها إزاء الغرب وإزاء القضايا الوطنية التي تسبب في فقدانها نسبة من الأصوات في حال تخليها عنها، ومن هذا المنطلق تبذل الحكومة التركية جهدها من

---

[1] احمد داود اوغلو، تركيا والديناميات الأساسية للشرق الاوسط، مجلة شؤون الاوسط، العدد 116، (بيروت: مركز الدراسات الإستراتيجية، 2004)، ص31.

[2] Suat Kınıklıoğlu, Are We Losing Turkey?, in book: Rajan Menon and S. Enders Wimbush, Is The United States Losing Turkey?, (Washington: the Hudson Institute, 2007), P 32.

[3] جنكيز كتنة، تركيا والغرب... عقد التاريخ ومصالح الحاضر، في كتاب:- لقاء مكي (تحرير)، تركيا صراع الهوية، (الدوحة: مركز الجزيرة للبحوث والدراسات، 2006)، ص72.

اجل الاحتفاظ بشعبيتها وبالدعم الأمريكي الذي تحتاج إليه في مواصلة سياستها في المناطق الإقليمية المحيطة بها[1].

بالمقابل لم تؤدِ سياسات قيادة حزب العدالة والتنمية بالولايات المتحدة الامريكية الى الابتعاد عن تركيا رغم ما أدته تلك السياسات من إغضاب واشنطن في بعض المواقف، فقد وقفت الى جانبها عندما تحركت المؤسسة العسكرية التركية عقب انتخابات عام 2007 مهددة حكومة العدالة والتنمية ومحذرة إياها من مغبة ترشيح عبد الله غول لرئاسة الجمهورية، فكان الرد الأمريكي بجانب حزب العدالة والتنمية وحكومة اردوغان[2].

رأت الولايات المتحدة الأمريكية أنّ سياسة تركيا تحت قيادة حزب العدالة والتنمية نافعة في كثير من الجوانب. الأمر الذي أكده إيان ليسر الخبير في الشأن التركي أثناء شهادته أمام لجنة الشؤون الخارجية في الكونغرس الأمريكي في تموز 2008 عندما ذكر أن:- "ليس هناك شك أن القيادة التركية الحالية مريحة أكثر بكثير من أسلافها في إجراء دبلوماسيتها النشيطة عبر العالم العربي والإسلامي... وسياسة تركيا ستكون مهمة للمصالح الأمريكية عبر منطقة واسعة، من الأمن الأوروبي الى العلاقات مع روسيا، من الجغرافية السياسية للطاقة إلى منظومة الدفاع الصاروخي... ومن المهم الاعتراف إن النظرة الجديدة في السياسة التركية كان عندها بعض الجوانب الايجابية في المصالح الأمريكية[3].

واستناداً إلى السابق فإن وصول قيادة جديدة من حزب العدالة والتنمية الى السلطة يمكن اعتباره مؤثراً تركيّاً داخلياً كبيراً في العلاقات الأمريكية – التركية لما

---

(1) المصدر نفسه، ص73.

(2) Mark R. Parris, Common Values and Common Interests? The Bush Legacy in US-Turkish Relations, Insight Turkey, Vol. 10, No. 4, (Ankara: Foundation for Political, Economic and Social Research, 2008), P 9.

(3) Ian Lesser, Turkey's New Foreign Policy Direction and Implications for U.S. Policy, the On Turkey Series, (Washington: The German Marshall Fund of the United States, July 28, 2010), P 1-2.

أحدثه من تطورات كبيرة في مسارها، كانت سبباً في الاختلاف حول بعض القضايا مثلما التعاون في قضايا وملفات أكثر منها، لما جاءت به هذه القيادة من برامج سياسة خارجية، فيكون بذلك قد سجل علامة فارقة في تأريخ العلاقات بين الدولتين واثر في تطورها.

ثالثاً:- دور المؤسسة العسكرية التركية

تشغل المؤسسة العسكرية مكانة مؤثرة وفاعلة في مجال التأثير المباشر وغير المباشر في الحياة السياسية ومخرجاتها في تركيا، داخلياً وخارجياً، اذ تشكل تدخلات المؤسسة العسكرية التركية في الحياة السياسية نموذجاً خاصاً نتيجة عوامل عدة تتركز في:- تاريخية الثقافة العسكرية المتأصلة في الشخصية التركية الممتدة عبر حقب تاريخية متوالية وصولاً الى العهد الجمهوري، وخصوصية المحتوى الآيديولوجي الذي تشكل فيه الجيش التركي، وكذلك الأهداف التي تنشدها المؤسسة العسكرية من تدخلاتها السياسية، فكان ذلك سبباً في أن تكون السمة العسكرية احد ابرز مكونات الشخصية التركية نتيجة لقدم المكَوِّن العسكري الذي يعود الى قدم ظهور الترك على مسرح الاحداث السياسية، ويُجمع المؤرخون على أَنَّ العنصر العسكري في المجتمعات التركية الاولى كان عنصراً مميزاً، وكان كل فرد تركي داخل هذه المجتمعات جندياً على أهبة الاستعداد للقتال في أي لحظة تفرضها الظروف[1].

وكانت الظروف والتطورات التي مرت بها الدولة التركية الحديثة سبباً في تشكل دور المؤسسة العسكرية في توجيه السياسة التركية، فمنذ عام 1923 تولى إدارة الجمهورية ثلاثة من قيادات الجيش هم مصطفى كمال أتاتورك رئيساً للجمهورية وقائداً عاماً للقوات المسلحة، وعصمت اينونو رئيساً للوزراء والساعد

---

(1) طارق عبد الجليل، الجيش والحياة السياسية... تفكيك القبضة الحديدية، في كتاب: محمد عبدالعاطي (تحرير)، تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج، (بيروت: الدار العربية للعلوم–ناشرون ومركز الجزيرة للدراسات، الطبعة الأولى، 2010)، ص65-66.

الأيمن لأتاتورك، وفوزي تشاقمق رئيساً لقيادة الأركان العسكرية، وبهـذه الكيفيـة تمكن أتاتورك ورفاقه من الاستئثار بصياغة المشروع الكمالي وتطبيقـه، وطـوّع المؤسسة العسكرية لتكون القوة الداعمة للمشروع الكمالي بعد أن تمكن من إقصـاء مناوئيه من القادة العسكريين، وبعد ان استقرت الأوضاع قام أتاتورك بإعادة تنظيم الداخل العسكري، وترسيخ وضعيته القانونية، ونصبه حارساً للنظام الكمـالي مـن خلال قانون المهمات الداخلية للجيش الذي صدر عام 1935، إذ نصت المادة (34) منه على "ان وظيفة الجيش هي حماية وصون الوطن التركي والجمهورية التركية"، ليكون بذلك الجيش التركي مسؤولاً بصفة قانونية عـن حمايـة الـوطن التركـي عسكرياً، ومخولاً بحق التدخل لحماية وإنقاذ المبادئ الكمالية للجمهورية التركية[1].

وصار الجيش احد أهم خمس مؤسسات كبرى لنظـام الحكـم فـي تركيـا والمتمثلة بـ:- رئاسة الجمهورية، البرلمان، الحكومة، الجيش والمحكمـة العليـا، ويحكم العلاقة بين هذهِ المؤسسات الدساتير التي أقرت منذ دستور 1928 الذي تـم تعديل بعض مواده وعلى رأسها إلغاء عبارة "الإسلام دين الدولة"، وتعـديل نـص القسم الذي يؤديه رئيس الجمهورية والنواب بحذف لفظ الجلالة " الله " عز وجل من القسم واستبداله بكلمة "بشرفي" بحسب المادة (38) من هذا الدسـتور، وفـي عـام 1937 اقر البرلمان التركي إضافة وصف "علمانية" للدستور واسـتمرت الدسـاتير اللاحقة (1961-1982) تؤكد الصفة نفسها[2].

مثلما تؤكد أيضاً على أنَّ حماية العلمانية والقيم الكمالية تقـع علـى كاهـل الجيش التركي الذي لا يتوانى عن ممارسة دوراً محورياً في علمنة الدولة والنظـام وتوجيه تركيا نحو الغرب. ونتج عن ذلك أن قامت المؤسسة العسـكرية بالتـدخل

---

[1] طارق عبد الجليل، الجيش والحياة السياسية... تفكيك القبضة الحديدية، مصدر سبـق ذكـره، ص67-68.

[2] معتز بالله عبد الفتاح، تركيا والبحث عن "علمانية" متزنة، مجلة السياسة الدولية، العدد 169، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، 2007)، ص179.

بشكلٍ مباشر أو غير مباشر في النظام السياسي التركي بصورة مغايرة لما هو معهود في النظم الديمقراطية التي تتطلب الفصل بين السلطة وسيطرة الجيش عليها، وهذا الحال استلزمه النموذج التركي الذي يرى في العلمانية العامل الأساس لبقاء الدولة التركية في مواجهة التنافرات الطائفية الداخلية، وأساساً لقدرة تركيا على الوصول للحرية والسيادة على أراضيها، والمسؤول عن حماية هذهِ العلمانية هي المؤسسة العسكرية وكذلك فهي قيّمةً ووصيّةً على أهداف الدولة التركية، وحكماً بين الأحزاب التركية، وتدير العملية السياسية في البلاد – وفق منظورها ومصالح قادتها – وتتدخل فيها إذا اقتضى الأمر[1].

لم تكن المؤسسة العسكرية لتؤدي دوراً محورياً وفاعلاً في النموذج التركي لولا ان هيأت لها الظروف والتطورات عدداً من العوامل مكنتها من ذلك، واهم هذهِ العوامل ما يأتي[2]:

1. التنظيم الداخلي المحكم لهذه المؤسسة وتمتعها باستقلالية كاملة في اختيار عناصرها القيادية ووضوح رؤيتها بشأن دورها والأهداف العليا للدولة.
2. قوة الوضع السياسي للمؤسسة العسكرية الذي ضمنه لها دستور 1982 عندما أوكل للقوات المسلحة مهمة الحفاظ على الأمن القومي التركي داخلياً وخارجياً، وضمن لها حق التدخل في الشؤون السياسية للبلاد، والمشاركة في رسم السياستين: الداخلية والخارجية.
3. إن المؤسسة العسكرية طبقاً لمرجعيتها "الكمالية" تعمل على إظهار أنَّ تركيا تعاني من مشاكل لا يمكن حلها إلا عسكرياً مثل المشكلة الكردية

---

[1] محمد ناجي عيسى، السياسة الخارجية التركية تجاه القضايا العربية 2002-2006: دراسة حالة أزمة العراق والقضية الفلسطينية، رسالة ماجستير، (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، 2007)، ص67-68.

[2] للمزيد يُنظر:- حميد فارس حسن، السياسة الخارجية التركية ما بعد الحرب الباردة، رسالة دكتوراه، (بغداد: كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2006)، ص26-27.

والدعوات الانفصالية الأخرى مما يعطيها فرصة التواجد المستمر عند محاولة المؤسسات الحكومية وغير الحكومية التعامل مع هذهِ المسائل.

4. ضعف المؤسسات السياسية واستعدادها الدائم للرضوخ أمام إرادة المؤسسة العسكرية.
5. التأييد الأمريكي للمؤسسة العسكرية باعتبارها الحامية لتوجهات تركيا الغربية، فالدعم الأمريكي الذي تتلقاه المؤسسة العسكرية، يشكل دافعاً كبيراً لدورها في الحياة السياسية، وغالباً ما تكون واشنطن متفهمة او تغض الطرف عن تدخلات الجيش في الشأن السياسي، لا سيما في الأمور التي لها مصلحة فيها أو تلك التي لا تؤثر على مصالحها.

انطلاقاً من هذا الوضع القوي للمؤسسة العسكرية ضمن النظام السياسي التركي يمكن تلمس معالم النفوذ العسكري في عدد من النقاط يتمثل أهمها بالآتي[1]:

1. تعيين المؤسسة العسكرية جنرالات داخل عدد كبير من مجالس إدارات ومؤسسات الدولة مثل المجلس الأعلى للتعليم واتحاد الإذاعة والتلفزيون، ليكونوا رقباء لها على هذهِ المؤسسات.
2. توسيع مجال إعلان حالة الطوارئ والأحكام العرفية بما يحقق للمؤسسة العسكرية هيمنة كاملة على الحياة السياسية، وإمكانية إيجاد المبررات الدائمة في حالات التدخل العسكري بحجة تحقيق الأمن والحيلولة دون قيام حركات العنف والإرهاب.
3. تعديل سلطات مجلس الأمن القومي، لصالح العسكر عندما نصت المادة (118) من دستور 1982 على زيادة عدد الأعضاء العسكريين لهذا المجلس بإضافة قادة قوات أفرع القوات المسلحة بهدف ترجيح كفة الجناح العسكري

---

[1] طارق عبد الجليل، الجيش والحياة السياسية... تفكك القبضة الحديدية، مصدر سبق ذكره، ص72-73.

على المدني داخل المجلس، كما أعطيت قرارات المجلس صفة الإلزام وليس التوصيات ويُعلن عنها مجلس الوزراء.

4. يبرز أهم معالم النفوذ العسكري داخل الحياة السياسية بالأمانة العامة لمجلس الأمن القومي التي شكّلت بموجب دستور عام 1982 أيضاً، ويتولى أمانتها فريق اول ترشحه رئاسة الأركان العامة، وتشمل مهام هذهِ الأمانة جميع شؤون تركيا العسكرية والسياسية والأمنية والاقتصادية والثقافية فضلاً عن حماية المبادئ الكمالية.

ومن الجدير بالذكر أن العديد من الحكومات التركية راحت ضحيةً، بسبب تدخل الجيش في الشؤون السياسية، حينما أطيح بها لتجاوزها الخطوط الحمراء المرسومة من قبل المؤسسة العسكرية، فكان تدخل العسكر قد أطاح بحكومة عدنان مندريس عام 1960، وتدخل مرة أخرى فأطاح بحكومتي سليمان ديميريل في عامي 1971 و1980 وتدخل آخر كان عام 1997 أدى الى الإطاحة بحكومة نجم الدين اربكان[1].

لكن كان دوام الحال من المحال وآن للمؤسسة العسكرية أن يهتز دورهاً في تركيا بوصول حزب العدالة والتنمية الى سدة الحكم في تركيا بفوز لم تستطع أن تحققه الأحزاب التركية في السابق، ومثلما ساعدت المتغيرات المحلية والدولية هذا الحزب في فوزه بالانتخابات، فإنها ساعدته أيضاً في إيقاف المؤسسة العسكرية عند حدها وتقليص نفوذها ودورها الطاغيان في السياسة التركية، فكان وقوف تركيا على عتبة بدء مفاوضات الانضمام الى الاتحاد الأوروبي قد مثل مبرراً فاعلاً لدى رجب طيب اردوغان لتحقيق به برنامجه الإصلاحي في تركيا، فاستثمر الفرصة ومضى في طرقات الإصلاح التي تطلبتها معايير كوبنهاجن من اجل الموافقة على بدء المفاوضات مع تركيا للانضمام الى الأسرة الأوروبية، وهو مطلب قومي

---

(1) محمد ناجي عيسى، مصدر سبق ذكره، ص68.

اتاتوركي في الأساس، ومن ثم مطلب النخب العلمانية بمختلف أطيافها، وأخيراً هو ايضاً مطلب شعبي، ولكن الطرف الخاسر في هذهِ المعادلة هو المؤسسة العسكرية التي كانت تدرك أن انضمام تركيا الى الاتحاد الأوروبي يُعد سحباً لكافة سلطاتها السياسية ولقوتها الاقتصادية الخاصة، مثلما يتطلب إعادة تنظيم وضعيتها الدستورية وفق المعايير الأوروبية[1].

مضت حكومة اردوغان قُدُماً في تطبيق الإصلاحات الخاصة بتغيير الدور السياسي للمؤسسة العسكرية وإعادة تنظيم علاقتها مع السلطات المدنية ووضع الميزانية العسكرية تحت الرقابة البرلمانية، وحددت تلك الإصلاحات النفوذ العسكري لحساب زيادة الأعضاء المدنيين في مجلس الأمن القومي التركي، وقصرت تمثيل المؤسسة العسكرية على رئيس الأركان، وحولت مجلس الأمن القومي الى جهة استشارية تجتمع مرة واحدة كل شهرين، وأعطت لرئيس الوزراء ثقلاً اكبر في المجلس، مما يعني ان السلطة الفعلية ستؤول لرئيس الوزراء، وبالمقابل يمنح دور اكبر للأحزاب في الحياة السياسية، وقد أجرى اردوغان محادثات بهذا الشأن مع قادة المؤسسة العسكرية بطريقة مطمئنة لم يشأ بها استفزاز هذهِ المؤسسة وأركانها التي أبدت قبولها بهذهِ الإصلاحات جزءاً من وفائها للمبادئ الكمالية، ولكنها نوهت عن استعدادها للتدخل المباشر في الحياة السياسية إذا لم تلتزم الحكومة بمبادئ أتاتورك، وقد فرضت التوازنات على اردوغان أتباع أسلوب تعاطٍ واقعي لتجنب الاصطدام مع المؤسسة العسكرية[2].

لم تستطيع المؤسسة العسكرية تحمل سياسة حكومة العدالة والتنمية الرامية الى سحب بساط النفوذ والتسلط من تحت أقدامها، دون أن تفعل شيئاً فكانت تضغط على هذهِ الحكومة بين الحين والآخر لإيقاعها في شرك المحظورات ليتسنى لها

---

[1] طارق عبد الجليل، الجيش والحياة السياسية... تفكك القبضة الحديدية، مصدر سبق ذكره، ص77.

[2] علي حسين احمد، التيارات السياسية في تركيا واثرها على مستقبل العلاقة مع العراق، رسالة ماجستير، (بغداد: كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2005)، ص193-194.

التدخل لإسقاطها، ولعل ابرز مظاهر ضغط المؤسسة العسكرية وتدخلها في العملية السياسية كان معارضتها وتهديدها، بالتعاون مع الأحزاب العلمانية، لحزب العدالة والتنمية لمنع ترشيح عبد الله غول لرئاسة الجمهورية عام 2007، فأثمرت جهود المؤسسة العسكرية والأحزاب العلمانية المتعاونة معها على إلغاء نتائج الانتخابات من قبل المحكمة الدستورية التي يسيطر عليها العلمانيون، ولكن استطاع حزب العدالة والتنمية بفوزه في الانتخابات وسياسته الإصلاحية في إنجاح عبد الله غول في الوصول لرئاسة الجمهورية، ليضع هذا الحزب في مقعد القيادة في السياسة التركية الوضع الذي يتيح له سيطرة كبيرة على الدولة[1].

تلاحقت تطورات الصراع بين حكومة العدالة والتنمية والجهات العلمانية المتحالفة مع العسكر، فإتجه الطرفان الأخيران الى المحكمة الدستورية العليا من خلال قيام المدعي العام برفع دعوى لإغلاق الحزب وحرمان 71 من قياداته من مزاولة العمل السياسي، وفي خضم هذهِ الاحداث تمكنت الحكومة من وضع يدها على أكبر وأخطر قضية تشهدها تركيا في العصر الحديث وهي قضية "ارْجَنَكون"، المنظمة الإرهابية التي تنشط في مجال الاغتيالات ومحاولات الانقلاب، والاهم من ذلك أن اثنين من الجنرالات الكبار كانوا على رأس هذه المنظمة الإرهابية، فجاء قرار الادعاء الرسمي في 10 آذار 2009 بتوجيه التهمة رسمياً الى الجنرالين: خورشيد طولون وشينير اراويغور بتزعم المنظمة، والسعي الى القيام بانقلابات عسكرية وارتكاب جرائم، والاهم في هذهِ القضية أن التحقيقات كشفت وثيقة موقعة من قبل عقيد ركن يدعى "تشيتشك دورسون"، تتضمن خطة للإطاحة بحزب العدالة والتنمية ونشاطات اخرى لتصفية الحركة الإسلامية[2].

---

[1] عماد حرب، هل نشهد ولادة دولة تركية جديدة؟، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 23 نيسان 2008، متاح على الرابط الالكتروني:- www.ecssr.ac.ae

[2] للمزيد يُنظر:- طارق عبد الجليل، الجيش والحياة السياسية... تفكك القبضة الحديدية، مصدر سبق ذكره، ص83-84.

فكانت هذهِ القضية القشة التي قصمت ظهر المؤسسة العسكرية، حينما قامت الحكومة بسلسلة اعتقالات شملت قرابة 33 من جنرالات الجيش بتهمة المخطط الانقلابي الذي خططت له منظمة "ارْجَنَكون" للإطاحة بالحكومة عام 2003، وصعّدت الحكومة من موقفها ضد المؤسسة العسكرية، الذي أكده اردوغان عندما حذّر الجيش بقوله:- "لا أحد فوق القانون، ولا يمكن لأحد الإفلات من العقاب"، فوسعت الحكومة من نطاق حملة الاعتقالات ضد عناصر المؤسسة العسكرية، لتشمل مسؤولين سابقين وحاليين أهمهم الجنرال المتقاعد جتين دوجان، القائد السابق للجيش في عام 2003، والجنرال انجين آلان، القائد السابق للقوات الخاصة، الأمر الذي يكشف بوضوح عن تراجع دور المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية في تركيا، وإنها لم تُعد بالقوة التي كانت عليها قبل حكومة اردوغان، عندما كانت تقوم بأدوارها المعقدة والشائكة والمختلفة في السابق[1].

لكن لا يعني ذلك أَن دور المؤسسة العسكرية قد انتهى، بل إن حقها في التدخل في الشؤون السياسية لازال مكفولاً بحكم الدستور، فضلاً عن تحالفها مع العديد من الجهات والأحزاب والتيارات العلمانية التي لها وسائلها المؤثرة في الضغط والتأثير على مجريات التطورات السياسية. وإذا كان للمؤسسة العسكرية من دور مؤثر في السياستين الداخلية والخارجية لابد أَن ينعكس هذا الدور على العلاقات الامريكية - التركية، إذ كانت المؤسسة العسكرية التركية طوال الحرب الباردة احد ركائز هذهِ العلاقات، فمن جهة احتلت تركيا بجيشها مكانة مؤثرة ودوراً مهماً في استراتيجية الدفاع الغربية والأمريكية منها بوجه الخصوص، وفي المقابل شكلت الولايات المتحدة الامريكية السند الكبير للمؤسسة العسكرية، حينما كانت المسؤولة عن مساعدتها وتطويرها وتسليحها، وقد طورت الولايات المتحدة

---

[1] هل يتراجع دور المؤسسة العسكرية في تركيا؟، نشرة أخبار الساعة، العدد (4289)، (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 28 شباط 2010)، ص3.

الامريكية علاقة خاصة مع الجيش التركي الذي وافق على دوره في الوصاية على النظام السياسي[1].

من وجهة نظر النخبة العسكرية التركية يتعين على البلاد ان تقف في موقف الشكر للولايات المتحدة الامريكية الحليفة لتركيا، التي طالما قدمت لها الحماية المطلوبة في مواجهة الاتحاد السوفيتي طوال مدة الحرب الباردة، إذ إنها ترى فيها بحق "حليف تركيا الوحيد في هذا العالم"[2].

وفي مرحلة ما بعد أحداث 11 أيلول وما رافقها من تطورات، استمرت الولايات المتحدة الامريكية في علاقاتها مع المؤسسة العسكرية، بل وأقرت لها بالدور المركزي في حماية العلمانية والتوجه الغربي لتركيا، وفي المحافظة على قوة العلاقة مع الولايات المتحدة الامريكية، ويتطلب ذلك إدامة التعاون والتنسيق الدفاعي الثنائي واستمرار الحوار حول مكافحة الإرهاب وانتشار أسلحة الدمار الشامل والإفادة من موقع تركيا المجاور لدول تراها الولايات المتحدة الامريكية غير صديقة وتطلق عليها تسمية "دول راعية للإرهاب"[3].

وبالرغم مما شاب العلاقات الامريكية – التركية من فتور بسبب حرب العراق، ظهر جلياً للجنرالات الأتراك أن الولايات المتحدة الامريكية تمتلك الكثير من أوراق التأثير على الجمهورية، وان على تركيا نسيان الماضي وعثراته والتقدم نحو بناء علاقة جديدة تتأسس على مفهوم الشراكة الإستراتيجية[4]، ودفعت

---

(1) شاهين ألبي، هل يمكن فتح صفحة جديدة في العلاقات التركية – الأمريكية؟، ترجمة: غزال يشيل اوغلو، 2 كانون الثاني 2008، متاح على الرابط الالكتروني:
www.addounia.tv/index.php?m=39

(2) ياسر احمد حسن، تركيا: البحث عن مستقبل، (القاهرة: الدار المصرية – اللبنانية، الطبعة الأولى، 2006)، ص274.

(3) علي حسين احمد، مصدر سبق ذكره، ص179.

(4) ياسر احمد حسن، مصدر سبق ذكره، ص298.

المؤسسة العسكرية والنخب العلمانية المتطرفة، التي ما زالت تعد نفسها أمينة على مبادئ الجمهورية العلمانية، وهي تشعر بتآكل نسبي في عناصر قوتها، لذا نجـدها تتشدد في معارضتها لإقامة أي علاقة وثيقة مع الفضاء العربي لأنها ترى في ذلك نوعاً من "العثمنة" (نسبةً الى الدولة العثمانية) للدولة التركية وهو مخالف للمبـادئ العلمانية الاتاتوركية، وترى هذه النخب أن من مصلحة تركيا القومية والمسـتقبلية الابتعاد عنها، ومواصلة جهود اندماجها في الفضاء الأوروبي والغربي مهما كـان حجم العقبات على هذا المسار[1]، وتدفع باتجاه تطوير العلاقات مع الولايات المتحدة الامريكية وتستخدم من اجل ذلك ما تبقى لديها من وسائل ضغط.

رابعاً:- طبيعة النظام السياسي التركي

النظام السياسي في تركيا كما رسمته الدساتير التركيـة، نظـام جمهـوري ديمقراطي "برلماني" علماني، محدد الأطر الديمقراطية، وقواعد اللعبة السياسية فيه مضبوطة على إيقاع العلمانية الاتاتوركية التي يحميها الجيش، وفـوق هـذا فهـو علماني متشدد تجاه وجود الدين في الفضاء العام في بلد كان يوماً من الأيام مركز الحضارة الإسلامية لعدة قرون، و99% من شعبه من المسلمين، ولم تشهد الحيـاة السياسية التركية، بسبب الأطر المحددة لنظامه الديمقراطي، أي تغييرات جوهريـة في الداخل أو على توجهات الدولة في الخارج[2].

ظل هذا النظام يعتمد في احد ركائزه الأساسية على التبعية التقليدية للغـرب، فيحاكي النظام التركي القائم على المبادئ الاتاتوركية النموذج الغربي في كل شئ، وتوطيد علاقات متينة مع أوروبا والولايات المتحدة الامريكية، فدارت تركيـا فـي

---

(1) مصطفى عبد العزيز مرسي، الدور الإقليمي المتنامي لتركيا: تقييم لحوافزه ومداه، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، 4 آب 2008، متاح على الرابط الالكتروني:
www.ecssr.ac.ae

(2) علي حسين باكير، تركيا: الدولة والمجتمع المقومات الجيو – سياسية والجيو – استراتيجية النموذج الإقليمي والارتقاء العالمي، مصدر سبق ذكره، ص26.

الفلك الأمريكي منذ ظهور الولايات المتحدة الامريكية قوةً كبرى بعد الحرب العالمية الثانية[1]، وصار النموذج التركي في المنظور الأمريكي واحة للديمقراطية في صحراء الديكتاتورية المحيطة بتركيا، بل والتجربة الديمقراطية الوحيدة بالمعنى الغربي في دول العالم الإسلامي على الإطلاق[2]، والنموذج الإسلامي العلماني الذي يمكن له أن يواجه التأثير المتزايد للراديكالية الدينية في المنطقة منذ الثورة الإيرانية في عام 1979، ويكون بديلاً يمكن الأخذ به والاستفادة من تجربته، ويمكن تعميم النموذج التركي ايضاً في دول "العالم التركي" في آسيا الوسطى والقوقاز[3].

بيد أن التحولات الحقيقية في النموذج التركي بدأت بوادرها حين نجح حزب العدالة والتنمية منذ عام 2002 في جعل النظام السياسي في تركيا نموذجاً يلفت الانتباه، نتيجة للتفاعلات التي نتجت عنها وللمفاعيل التي يمكن أن تنتج عنه فيما لو تم تطبيق تجربته في أماكن أخرى على الصعيد الإقليمي، فأصبح الجميع يتحدث عن "النموذج التركي" (The Turkish Model) الذي يتمركز حول ثلاث قيم أساسية هي الديمقراطية والعلمانية والإسلام[4]، الأمر الذي اجتذب الولايات المتحدة الامريكية التي تخوض حربها ضد "الإرهاب" منذ احداث11 أيلول 2001، وهذه الحرب تركزت على ما يسمى "بالإسلام الأصولي" والدعوة الى تغيير المجتمعات الإسلامية، وتطلب ذلك تقديم نموذج بديل وفي بلد لم تختفِ فيه المشاعر الدينية لكنها مضبوطة بآليات حكم علمانية، فكانت تركيا في ظل حكم حزب العدالة والتنمية هي الصورة او النموذج التي تتطلع واشنطن لتقديمها للعالم الإسلامي ومجتمعاته[5].

---

[1] عبد الرزاق بركات، مصدر سبق ذكره، ص57.

[2] ياسر احمد حسن، مصدر سبق ذكره، ص297.

[3] Ted Galen Carpenter, U.S.Policy toward Turkey: A Study in Double Standards, on link: http://www.hri.org/forum/intpol/carpenter.html

[4] علي حسين باكير، تركيا: الدولة والمجتمع المقومات الجيو – سياسية والجيو – استراتيجية النموذج الإقليمي والارتقاء العالمي، مصدر سبق ذكره، ص 26.

[5] محمد نور الدين، الدين والسياسة في تركيا، مجلة شؤون الاوسط، العدد 118، (بيروت: مركز الدراسات الإستراتيجية، 2005)، ص106-107.

قدم اردوغان وجهة نظره حول هذا النموذج وحاول إيصالها الى المؤسسة العسكرية بالدرجة الأساس ثم الى أوروبا والولايات المتحدة الامريكية حين أشار إلى حزب العدالة والتنمية بأنه:- "ليس حزب إسلامي أو ديمقراطي مسلم، هذهِ المزايا غير صحيحة، ذلك لأننا لسنا مسلمين او ديمقراطيين بل بسبب اعتقادنا ان الاثنين بحاجة الى النظر إليهما في إطارين متباينين، ويكمن هذا الاختلاف في جوهر الفهم الذي يعرف للعالم عبر "النموذج التركي"، إن الاعتراف وتبني النموذج التركي يعني نهضة جديدة على المستوى العالمي لأن تركيا تريد أن تبني هويتها الإسلامية وقيمها العصرية، ويتكون هذا المزيج عبر قيادة نشاط النظام السياسي الذي يحمل قيماً عصرية، ويقدم للعالم نهضة جديدة يمكن أن تكون مصدراً جديداً للإيحاء والتطلع"[1].

وبذلك فإن اردوغان استطاع أن يناور على جبهة بحث الغرب والولايات المتحدة الامريكية عن نموذج إسلامي صالح للتعميم، فإنتهى به الحال الى المجاهرة بأن حزب العدالة والتنمية وريث "إسلام سياسي" يؤمن بالقيم الليبرالية في السياسة، وبالغرب في العلمانية، وبالرأسمالية في الاقتصاد، وقادر على أن يقول بعبارة واحدة ان: "تركيا إسلامية وأوروبية ومتوسطية وشرقية وغربية وقوقازية وآسيوية في آن واحد"[2].

فرأت الولايات المتحدة الامريكية في تجربة حزب العدالة والتنمية في تركيا، فضلاً عن طبيعة النظام التركي الميّال للغرب، نموذجاً ناجحاً ضمن مشروع ما يُسمى "بالإسلام المعتدل"، الذي يُعد طريقةً مثلى لمواجهة الإسلام الأصولي"[3]،

---

[1] نقلاً عن:- نوال عبد الجبار سلطان، تجربة حزب العدالة والتنمية في تركيا، (الموصل: مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، الطبعة الأولى، 2007)، ص34.

[2] ارنست خوري، حزب اردوغان والاحتيال على أتاتورك، صحيفة الاتحاد، العدد 1018، 14 كانون الثاني 2010، ص24.

[3] Why does Turkey hate Anerica ?, 23/10/2007, on linke:- www.atimes.com/Middle-East/IJ23AK02.htm

وتجربة فريدة يمكن الاستفادة منها في مختلف دول العالم الإسلامي، فيذكر اجراهام إي فوللر، النائب السابق لرئيس مجلس الاستخبارات الوطني التابع لوكالة الاستخبارات الامريكية، عن تجربة تركيا ونموذجها الجديد بقوله:- "ان تركيا الآن ومع تلك الحقائق المتطورة خلال السنوات الأخيرة قد أصبحت نموذجاً حقيقياً للمنطقة كلها، فالنموذج الجديد يعتمد على الانتفاع الكامل بالعملية الديمقراطية، وإرادتها لئلا تكون قوة غربية فقط بل شرقية أيضاً، وذلك اكبر تدريب للسيادة الوطنية التي يدعمها الشعب، واستقلالاً اكبر لتحركاتها، التي أصبحت لا تتعارض مع امن الولايات المتحدة الامريكية او قوة أخرى... ذلك النموذج الجديد هو الأفضل لتركيا وللمنطقة ولأوروبا والعالم"[1]، ويستدرك فوللر قائلاً:- " إن الحقيقة القائلة بأن تركيا هي اول دولة في تاريخ العالم الإسلامي تقوم بانتخاب حزب قومي قوي او حزب ينبع من جذور إسلامية – ما يحب حزب العدالة والتنمية أن يصف نفسه – تُعد حقيقة مذهلة"[2].

صارت الإدارة الامريكية تشير الى تركيا كتجربة مهمة وحالة مثيرة للاهتمام ورأت فيها نموذجاً يمكن أن تروج له في مناطق أخرى وطبعة قابلة للاستنساخ في دول أخرى، وضمن هذا المضمار يشيد بوش الابن بالنموذج التركي قائلاً:- "أُقدر وأُثمن عالياً النموذج الذي تقدمه تركيا.. عن الكيفية التي يمكن بها ان تكون دولة مسلمة تؤمن بقيم الديمقراطية، حكم القانون والحرية... بما يؤهلها لان تكون نموذجاً للعالم الإسلامي"[3]، كما صرح أيضاً بأن تركيا "توفر لمسلمي العالم نموذجاً ناجحاً لديمقراطية حديثة وعلمانية"، أما كوندليزا رايس وزيرة الخارجية الامريكية

---

[1] جراهام إي فوللر، النموذج الاستراتيجي التركي بين الحقيقة والخيال، التقرير الإرتيادي (الاستراتيجي)، الإصدار الثالث، (الرياض: مؤسسة البيان، الطبعة الأولى، 1427هـ)، ص463.

[2] جراهام إي فوللر، مصدر سبق ذكره، ص464-465.

[3] نقلاً عن: علي حسين باكير، تركيا: الدولة والمجتمع المقومات الجيو – سياسية والجيو – استراتيجية النموذج الإقليمي والارتقاء العالمي، مصدر سبق ذكره، ص27.

السابقة فقد وصفت تركيا بقولها:- "دولة مسلمة 99% تطرح بديلاً هاماً للإسلام السياسي"، ويشاطرها بول وولفويتز الرأي حينما يقول:- "الولايات المتحدة الامريكية تنظر الى تركيا على إنها نموذج لمسلمي العالم الذين يتطلعون للتطور الديمقراطي والرخاء... تركيا تطرح مثالاً للوفاق بين المعتقدات الدينية والمؤسسات الديمقراطية العلمانية الحديثة"[1].

من الجدير بالذكر ان "النموذج التركي" الناجح والملائم مع التطلعات والسياسة التركية قد ساهم في تخفيف الفتور الذي أصاب العلاقات الامريكية – التركية بعد الموقف التركي الرافض للحرب على العراق، وأتاح الفرصة لتركيا لتطرح تجربتها لممارسة دور نشط في مشاريع المنطقة بدعم أمريكي، مما يساهم في الحفاظ على العلاقات الأمريكية – التركية واستمرار التعاون بين الدولتين.

خامساً:- المحددات الاقتصادية

تُعد المحددات الاقتصادية من العوامل المؤثرة في العلاقات الامريكية- التركية وتستمد أهميتها من قدم تأثيرها على علاقات البلدين منذ مطلع تشكّل هذهِ العلاقات وان اختلفت صور او أشكال العوامل الاقتصادية.

فكانت المساعدات الامريكية لسنوات طويلة دافعاً ملحاً بالنسبة لتركيا يزيد من التصاقها وتبعيتها للولايات المتحدة الامريكية، وكان تدفق المساعدات الاقتصادية الامريكية الى تركيا قد أسهم الى حدٍ كبيرٍ في توسيع خططها التنموية، وساعدها في تطبيق سياسة تمكنها بشكلٍ كبيرٍ من تحقيق التنمية السريعة والتوسع في المشاريع الصناعية والاستثمارية، كما تمكنت تركيا بفضل هذهِ المساعدات الاقتصادية مع القروض التي توفرها الولايات المتحدة الامريكية لها في بناء قاعدة

---

[1] دينا شحاتة، الديمقراطية المحافظة: هل يصلح "النموذج التركي" لدول "الشرق الاوسط الكبير"، ملف الأهرام الاستراتيجي، العدد111، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، 2004)، ص25.

صناعية واسعة، كما ساعدت هذه المساعدات في إنقاذ الاقتصاد التركي من أزمات يعانيها منذ مرحلة الحرب الباردة مثل: المديونية الخارجية وأزمات الركود[1].

تعد الأزمة الاقتصادية لعام 2001 أكثر الأزمات عنفاً شهدها الاقتصاد التركي، كما تُعد اكبر أزمة مالية عاشتها تركيا منذ عقود طويلة، وقد ظهرت ملامح هذهِ الأزمة وتجلياتها في اختلال الأوضاع المالية للبنوك الخاصة والعامة، وارتفاع معدلات العجز وارتفاع حجم الديون الخارجية وانخفاض احتياطي الدولة من العملات الأجنبية، ولم تستطع السياسات والأنظمة المالية التي اتبعتها حكومة بولند اجاويد -حينها- تجاوز هذهِ الأزمة بل ساهمت سياساتها في تفاقم حدتها[2]، بحيث دخل الاقتصاد التركي في مرحلة ركود هائل فهبط الناتج المحلي الإجمالي بنحو 7.4%، ووصل مستوى التضخم الى 68.5% في حين فقدت الليرة التركية ما يقارب 70% من قيمتها، وكاد الفساد الحكومي أن يوشك بإفلاس تركيا[3].

فمثلت هذه الأزمة اول أزمة يتعرض لها اقتصاد صاعد وحليف استراتيجي للولايات المتحدة الامريكية في ظل إدارة بوش الابن، مطلع وصولها الى البيت الأبيض، الحال الذي لم تترك فيه الولايات المتحدة الامريكية تركيا في حالة الفوضى الكاملة، بما يهدد امن المنطقة المحيطة بها، فتركيا حليف مهم في منطقة الشرق الاوسط المضطرب، وتُعد خط حياة للشراكة النفطية مع الديمقراطيات

---

(1) محمد ياس خضير الغريري، الدور الأمريكي في سياسة تركيا حيال الاتحاد الأوربي (1993-2010)، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، 2010)، ص 143.

(2) إبراهيم اوزتورك، التحولات الاقتصادية التركية بين عامي 2002-2008، ترجمة مصطفى الستيتي، في كتاب:- محمد عبد العاطي (تحرير)، تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج، (بيروت: الدار العربية للعلوم - ناشرون ومركز الجزيرة للدراسات، الطبعة الأولى)، 2010، ص 48.

(3) خليل العناني، مع الولايات المتحدة الأمريكية... مصالح إستراتيجية متبادلة، مصدر سبق ذكره، ص153.

الناشئة في آسيا الوسطى والقوقاز[1]، فلم يكن بوسع واشنطن إلا التدخل السريع لإنقاذ حليفتها أنقرة بتدخل مباشر وسريع بالضغط على صندوق النقد الدولي لتحصل تركيا منه على قرض بلغ 16 مليار دولار في صفقة واحدة[2]، ليكبح هذا القرض جماح تأثير الأزمة المالية على تركيا وينقذها من الانهيار.

ولم تتحسن الأوضاع الاقتصادية إلا بعد وصول حزب العدالة والتنمية الى الحكم في تركيا في الربع الأخير من عام 2002، حينما مر الاقتصاد التركي بعملية تحول أضفت على الاقتصاد التركي مؤشرات جديدة لم تعرفها تركيا من قبل نتيجة برامج الإصلاح والتغيير التي جاء بها حزب العدالة والتنمية، ولعل أهم هذهِ المؤشرات تتجلى بما يلي:

1. ازداد الناتج القومي بين عامي 2002–2008 من 300 مليار دولار الى 750 مليار دولار وبمعدل نمو بلغ في المتوسط 6.8%.
2. ارتفع معدل الدخل الفردي للمواطن التركي من (3300) دولار الى (10.000) دولار.
3. زيادة حجم الاستثمارات بشكلٍ كبير[3].
4. انخفاض معدل التضخم من 70% الى 7.63%.
5. ارتفاع قيمة الصادرات التركية الى الخارج من 36 مليار دولار الى 73 مليار دولار.
6. تسديد 11 مليار دولار من الديون المستحقة لدى صندوق النقد الدولي، بعد أن كان تسديد فوائد الدين، هو أمل الحكومات السابقة، وكانت حكومة

---

(1) سنية محمود الفقي، الأزمة الاقتصادية التركية: الأسباب والعلاج، مجلة السياسة الدولية، العدد 146، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، 2001)، ص190.

(2) ياسر احمد حسن، مصدر سبق ذكره، ص299.

(3) إبراهيم اوزتورك، مصدر سبق ذكره، ص47.

العدالة والتنمية قد ورثت 150 مليار ديوناً خارجية مستحقة السداد بفوائد سنوية باهظة[1].

انعكس هذا الواقع الجديد على مضمار العلاقات الامريكية- التركية بشكل ايجابي، فبدلاً من أن تبقى تركيا تستجدي عطف المساعدات الامريكية التي تكلّف الاقتصاد الأمريكي العديد من المليارات، او الضغط الأمريكي على صندوق النقد الدولي للحصول على القروض التي لا تزيد إلا عبئ الديون الخارجية التركية، بدلاً من كل ذلك اتخذت الدولتان خطوات نحو إيجاد أرضية واسعة للتعاون الاقتصادي بينهما اتضحت صورته بتشكيل منطقة صناعية مشتركة بين واشنطن وأنقرة عام 2002، اكتسبت على ضوءها المنتجات التركية مزايا تنافسية داخل السوق الامريكية، وإعفائها من الضريبة، فساهمت في زيادة العلاقات التجارية بين البلدين[2].

وتتمتع تركيا بنظام الأفضليات العامة[*] التجاري الأمريكي، وتقوم بموجب هذا النظام بتصدير 450 منتجاً للولايات المتحدة الامريكية سنوياً تعادل نسبة 14% من مجمل صادراتها، وقامت واشنطن بتوسيع بنود اتفاقية الأفضلية التجارية المتطورة بحيث أدخلت صناعات الحلي والمجوهرات وقبلت إعفاءات جمركية لبعض المنتجات التركية الأخرى، يضاف الى ذلك إنها تقدم الدعم الفني الكبير بهدف تسهيل زيادة المشاركة التركية بنظام الأفضليات[3].

---

(1) إبراهيم البيومي غانم، الأرقام الذهبية الخمسة للاقتصاد التركي، ملف الإهرام الاستراتيجي، العدد 138، السنة 12، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالإهرام، 2006)، ص69.

(2) خليل العناني، مع الولايات المتحدة الأمريكية.. مصالح إستراتيجية متبادلة، مصدر سبق ذكره، ص153.

(*) عبارة عن نظام أمريكي تجاري يتعلق بمنتجات الدول النامية وغير النامية محدودة القدرة التنافسية، ويسمح هذا النظام لتلك المنتجات بدخول الولايات المتحدة الامريكية بدون جمارك، ويحتوي هذا النظام على 4650 منتجاً تجارياً لنحو 143 دولة من بينها تركيا، يُنظر:-

Kevin Kolkind, Turkey - United States Trade: Leather Sector, Jewelry Sector and Automotive Parts Sector, (Izmir: Izmir Chamber of Commerce, 2007), P 3.

(3) مصطفى اغيللي، اتفاقية الكويز وتكامل الاقتصاد الإسرائيلي، مجلة شؤون الأوسط، العدد 122، (بيروت: مركز الدراسات الإستراتيجية، 2006)، ص45.

وفقاً للإحصاءات الامريكية فإن حجم التجارة الخارجية التركية مع الولايات المتحدة الامريكية ازداد بنسبة 7.5% في عام 2002 عن العام الذي سبقه، وازداد بنسبة 8% عام 2003 محققاً قيمة 3.788 مليار دولار، وفي المقابل تراجعت الواردات الامريكية لتركيا بنسبة 6.5% لتحقق قيمة 2.902 مليار دولار لنفس العام، أما في عام 2004 فقد صدَّرت تركيا للأسواق الامريكية بقيمة 4.8 مليار دولار بينما استوردت منها بقيمة 4.7 مليار دولار وفي عام 2005 احتلت تركيا الترتيب الرابع في الدول المصدِّرة للولايات المتحدة الامريكية والترتيب السادس في الدول المستوردة منها[1]، حتى وصل الحال الى عام 2008 الذي أعلن أن الولايات المتحدة الامريكية هي ثاني اكبر شريك تجاري لتركيا بعد ألمانيا بحجم صادرات بلغ 5.7 مليار، وواردات بلغت 5.4 مليار دولار[2].

يأخذ التعاون الاقتصادي الأمريكي- التركي منحى التعاون في مناطق آسيا الوسطى والقوقاز ودول بحر قزوين التي اكتسبت الجانب الأكبر من أهميتها بسبب مصادر الطاقة الوفيرة فيها ويتنوع هذا التعاون في مجالات الاستثمارات والتنقيب عن حقول النفط والغاز وشركات نقلها والحرص على مد أنابيب البترول عبر الأراضي التركية من اجل إحكام السيطرة الامريكية على موارد الطاقة في الساحة الدولية[3].

بذلك يمكن القول أن العوامل والمحددات الاقتصادية تشكل مؤثراً فاعلاً في العلاقات الامريكية-التركية، بحيث ترى الحكومة التركية أن العلاقة الأمنية العميقة مع الولايات المتحدة الامريكية تتطلب ترسيخ علاقات اقتصادية واسعة وقوية،

---

(1) المصدر نفسه، ص50-51.

(2) خليل العناني، مع الولايات المتحدة الأمريكية... مصالح إستراتيجية متبادلة، مصدر سبق ذكره، ص153.

(3) للمزيد يُنظر:- جانك بالا، تركيا ومشاريع الطاقة في بحر قزوين، ترجمة غزال يشيل اوغلو، مجلة شؤون الاوسط، العدد 109، (بيروت: مركز الدراسات الإستراتيجية، 2003)، ص84-88.

وبالمقابل ترى الولايات المتحدة الامريكية أن توسيع العلاقات مع تركيا زيادةً الى المكاسب الاقتصادية، فإنه حماية للتوجه التركي نحو الغرب[1].

فضلاً عن ذلك فإن التحول الاقتصادي الكبير الذي نتج عن برنامج حزب العدالة والتنمية الإصلاحي قد يُعزز من العلاقات الامريكية- التركية عندما تتمكن الدولتان من تحقيق فوائد وأرباح من علاقاتهما الاقتصادية، فالاقتصاد التركي القوي سيخفف من تبعية تركيا للولايات المتحدة الامريكية ويجعلها بحل عن الالتزامات التي تفرضها واشنطن عليها بسبب تقديمها المساعدات الاقتصادية والقروض لها، وفي الجانب الآخر فإنه كلما تحسَّن الاقتصاد التركي سيقلل من تحمل واشنطن لأعباء الركود الاقتصادي الذي كانت تعانيه تركيا أحد حلفائها المهمين.

سادساً:- موقف جماعات الضغط الأمريكية من تركيا

يُدرج ضمن العوامل المؤثرة في السياسة الامريكية وعلاقات الولايات المتحدة الامريكية الدولية، جماعات الضغط ذات التأثير الكبير والمتنوع في علاقاتها مع تركيا.

يسعى ناشطو جماعات الضغط الى التأثير في السياسة الخارجية، ويمثلون خليطاً من جماعات أثنية ووجهات نظر سياسية متنوعة، وتكون جماعات الضغط بوجه عام منظمات طوعية تعمل دون مقابل مادي، وبموجب القوانين الامريكية يُحدد ناشط جماعة الضغط بالفرد او المنظمة، الذي تكون مهمته التأثير في تمرير تشريع أو هزيمته، واستطاع ناشطوها أن يحققوا تأثيراً رئيساً في التشريعات الداخلية وتصويتات الكونغرس، وعن طريق الاتصالات الشخصية والتبرعات المالية للأحزاب السياسية والسياسيين، وتأثير ناشطي جماعات الضغط في السياسة الخارجية يُعد اقل وضوحاً منه على المستوى الداخلي، فضلاً عن انه يمكن لهؤلاء الناشطين تثقيف صانعي السياسة وتزودهم بمعلومات حول قضايا معينة، وأحياناً

---

[1] محمد ياس خضير الغريري، مصدر سبق ذكره، ص146.

تقدم هذهِ المعلومات الى الرأي العام لحشد التأييد لها، وهذا الأمـــر وثيـــق الصـــلة بالقضايا المتعلقة بالشرق الاوسط[1].

تتسم جماعات الضغط في الولايات المتحدة الامريكية بتمتعها بقوة سياســـية ونفوذ كبيرين، لاسيما وأنها تمارس دوراً رئيساً كوسيط سياسي معبر عن الـــرأي العام، وخصوصاً حينما ينتسب 65% من الشعب الأمريكي وبشكل رسمي لإحـــدى هذهِ الجماعات، ويوجد في الولايات المتحدة الامريكية جماعـــات ضـــغط مختلفـــة ومتنوعة لكل منها أهدافها ومصالحها[2].

تعمل جماعات الضغط الأمريكية بمختلف فروعها في إطار قـــانوني ضـــمن ضمانات دستورية وحقوق وحريات سياسية يتمتع بها الأفراد والجماعات على حـــدٍ سواء، كحرية التعبير والاجتماع والاعتقاد وحق التقدم بالالتماسات وما الى ذلك من حقوق سياسية وضمانات دستورية شكّلت الأساس القانوني والسياسي لقيام جماعات الضغط وفقاً لقانون تنظيم جماعات الضغط الصادر عام 1946، الذي كفل بموجبه لكل جماعة او مؤسسة أن تنشئ جماعات ضـــغط محليـــة مســـجلة بإســـمها فـــي الكونغرس، تتدخل نيابةً عنها في أي سياسات عامة او قرارات متعلقة بهـــا، ممـــا ساعد جماعات الضغط في أن تمارس أدوارها بشكل قانوني وعلني في عملية صُنع السياستين الداخلية والخارجية في الولايات المتحدة الامريكية[3].

---

(1) جانيس تيري، دور جماعات الضغط في تشكيل سياسة الولايات المتحدة في الشرق الاوسط، في كتاب:– الوطن العربي في السياسة الامريكية، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الاولى، 2002)، ص14–15.

(2) مثنى فائق مرعي، اللوبي الصهيوني ودوره في الانتخابات الامريكية، مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية، العدد 9، المجلد 15، (تكريت: جامعة تكريت، 2008)، ص400.

(3) منير محمود بدوي، جماعات المصالح والسياسة الخارجية الامريكية، ص9، متاح على الرابط الالكتروني: www.faculty.ksu.edu.sa

وفيما يتعلق بالعلاقات الامريكية – التركية يوجد عدد من جماعات الضغط التي تؤثر في مجرى تطورها، ويعتمد نوع التأثير واتجاهه على الجماعة او المنظمة التي تمارسه، ولعل أهم جماعات الضغط المؤثرة في هذهِ العلاقات هي:-

1. **جماعات الضغط التركية:** أفلحت تركيا على مدار العقود الماضية في تكوين جماعات ضغط تركية في الولايات المتحدة الامريكية الى جوار مجموعات الضغط القائمة تاريخياً في الكونغرس الأمريكي بمجلسيه الشيوخ والنواب[1]، وتُعد الجماعة الأمريكية ذات الأصول التركية، التي يتكون منها اللوبي التركي، أكثر عدداً من نظيرتها اليونانية، إلا إنها اقل منها في مجال امتلاكها لباقي خصائص القوة والتفرد المتعلقة بها كإحدى الجماعات الاثنية الامريكية، ويعتمد اللوبي التركي على طرح أهمية تركيا الإستراتيجية بالنسبة للمصالح القومية الامريكية وللناتو ايضاً، وعلى أهمية دور الجيش التركي بتفوقه العددي، وكذلك القواعد العسكرية التي تمكنها من الحصول على المعلومات المخابراتية الحساسة[2] عن قوة ونشاطات خصوم ومنافسي الولايات المتحدة الامريكية.

غالباً ما يعتمد اللوبي التركي على هذا الطرح في الترويج لأهمية تطوير العلاقات الامريكية – التركية، والحصول على مزيد من المساعدات الاقتصادية والعسكرية الامريكية لتركيا، وكذلك في مواجهة اللوبي الأرمني، فنجد أَن عضو الكونغرس الأمريكي السابق في لويزيانا بوب ليفينغستون، والمعروف عنه انه من أقوى نشطاء اللوبي التركي، قد اتهم الأمريكيين الأرمن بأنهم يسعون الى فرض طغيان الأقلية عندما حثوا الكونغرس الأمريكي لتبني قانون يدين تركيا بموضوع "إبادة الأرمن" في آذار 2006، وصعّد ليفينغستون من حدّة خطابه، معتبراً أَن

---

[1] مصطفى اللباد، موقع الدورين التركي والإيراني في سياسة الإدارة الامريكية الجديدة، مجلة شؤون عربية، العدد 138، (القاهرة: الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، 2009)، ص63.

[2] منير محمود بدوي، مصدر سبق ذكره، ص26.

اللوبي الأرمني "أقلية صغيرة تروّج لأهداف ضيقة على حساب المصالح الأوسع"[1].

2. **جماعات الضغط الصهيونية:**- تندرج تحت لواء جماعات الضغط الصهيونية كافة الجمعيات والهيئات والتنظيمات الصهيونية التي تمتلك القدرة على التأثير في صنع القرار الأمريكي، وتركز عملها في مجال الدعاية والتأثير على الرأي العام الأمريكي، واللوبي المسجل بشكل رسمي منها هو لجنة الشؤون العامة الإسرائيلية الامريكية "آيباك"، التي تهدف الى التأثير في السياسة الخارجية الامريكية نحو المصالح الإسرائيلية والصهيونية، وتمتلك نفوذاً وتأثيراً كبيرين[2]، كما يتمتع اللوبي الصهيوني بقوة متشعبة الفروع اعترفت إسرائيل بأهميته منذ قيامها، وله قنوات مباشرة مع البيت الأبيض عن طريق اشخاص وسطاء، وهؤلاء هم موظفون يُعَيَّنون في الغالب على أساس خبرتهم الشخصية وانتمائهم الوثيق للجماعات اليهودية، ويرتبون اجتماعات مع الرئيس وغيره من المسؤولين عن تشكيل السياسة الخارجية الامريكية تجاه الشرق الاوسط[3].

انصبَّ جانب من نشاط اللوبي الصهيوني في تطوير العلاقات الامريكية – التركية من خلال علاقة تركيا مع إسرائيل، بسبب أهمية تركيا الإستراتيجية لإسرائيل، مصوّراً هذا اللوبي تركيا على أنها واحة الديمقراطية في الشرق الاوسط، وتم الترويج من خلال مراكز الدراسات والأبحاث التابعة للوبي الصهيوني التي يأتي في مقدمتها معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى WINEP ومركز

---

(1) هجوم من اللوبي التركي على الأمريكيين الأرمن، دورية النشرة، العدد 2، الهيئة الوطنية الأرمنية- الشرق الاوسط، 4 نيسان 2006، متاح على الرابط الالكتروني:
www.ancme.net/files/newsletters/newsletter04042006.pdf

(2) مثنى فائق مرعي، اللوبي الصهيوني ودوره في الانتخابات الامريكية، مصدر سبق ذكره، ص400.

(3) يُنظر:- جانيس تيري، دور جماعات الضغط في تشكيل سياسة الولايات المتحدة في الشرق الاوسط، مصدر سبق ذكره، ص16-17.

فريمان للدراسات الإستراتيجية في تكساس والمعهد اليهودي لشؤون الأمن القومي ومعهد الدراسات السياسية والإستراتيجية المتقدمة وغيرها من المراكز، على أهمية دور تركيا في الشرق الاوسط والتحالف التركي-الإسرائيلي للهيمنة على المنطقة، كما حاول هذا اللوبي أيضاً وبمراكز أبحاثه ودراساته إقناع صانعي القرار الأمريكي والتأثير على الكونغرس ووسائل الإعلام على أهمية التعاون الهندي – التركي – الإسرائيلي وما يُطلق عليه اللوبي الصهيوني المثلث الحديدي الاستراتيجي للهيمنة على الشرق الاوسط الكبير[1].

وقد رأى عددٌ من محللي اللوبي الصهيوني أن أحداث 11 أيلول 2001 فرصة ذهبية لتركيا لتثبت إنها الحليف الاستراتيجي للولايات المتحدة الامريكية في الشرق الاوسط، وفي المقابل أدركت تركيا ما يريده هذا اللوبي، فحاولت بدورها استغلاله للحصول على الدعم الأمريكي للانضمام الى الاتحاد الأوروبي، وحاجتها للوبي الصهيوني لمواجهة اللوبي الأرمني، فضلاً عن الاستفادة من المزايا التجارية التي تمنحها الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد الأوروبي لإسرائيل من اجل إدخال البضائع والسلع التركية[2].

ضمن هذا السياق التقى اردوغان في بداية زيارةٍ له لواشنطن في كانون الثاني 2004، مع المؤتمر اليهودي الأمريكي باعتباره احد المفاتيح الرئيسة لإنجاح الزيارة لواشنطن، وقد منحه المؤتمر اليهودي جائزة الشجاعة، وطمأن اردوغان الحاضرين اليهود الى وضع اليهود في تركيا، وعبّر عن سروره البالغ للمستوى العالي في العلاقات التركية مع إسرائيل التي يأمل أن تزداد عمقاً وشمولية[3].

---

(1) يُنظر:– احمد سليم البرصان، اللوبي الصهيوني والإستراتيجية الامريكية في الشرق الاوسط، مجلة السياسة الدولية، العدد 150، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، 2002)، ص60–63.

(2) احمد سليم البرصان، اللوبي الصهيوني والإستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط، مصدر سبق ذكره، ص63.

(3) عبد العظيم محمود حنفي، اتجاهات جديدة في السياسة الخارجية التركية، مجلة السياسة الدولية، العدد 156، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، 2004)، ص134.

3. **جماعات الضغط اليونانية:-** تمتلك جماعات الضغط اليونانية الامريكية العديد من صفات التنظيم الجيدة ومقومات النجاح الأساسية لجماعات المصالح، وقد ساعدها تركزها في المناطق الحضرية على تشكيل تجمعات صوتية فاعلة ومؤثرة، وتتصف بالتماسك الداخلي الشديد من أعضاءها، ولها نشاط سياسي ملموس في كلا الحزبين الجمهوري والديمقراطي، مثلما لها تمثيل جيد في دوائر الأعمال، وتضفي المشاعر القوية والحقيقية تجاه مشكلاتهم، ولاسيما مع تركيا في جزيرة قبرص، رصانة وقوة في مجال توحدهم وأهدافهم[1].

عمل اللوبي اليوناني من خلال الكنائس الأرثوذكسية، والنوادي الاثنية، والجمعية التربوية الهللينية الامريكية AHEPA، والكونغرس الأمريكي الهلليني المتحد UHAC، والجمعية الهللينية الامريكية AHI التي تُعد اللوبي اليوناني الوحيد المسجل، ولعل ابرز الأعمال التي أداها هذا اللوبي كان استصدار قرار حظر المساعدات الاقتصادية والعسكرية وبيع الأسلحة الى تركيا عام 1975 على أثر الأزمة القبرصية الثانية[2].

4. **جماعات الضغط الأرمنية:** يتمتع هذا اللوبي بقاعدة أثنية قوية داخل الولايات المتحدة الامريكية، ويبذل قصارى جهده لإدانة تركيا على مذابح الأرمن عام 1915، وقد بدأت المساعي في عقد الثمانينات الماضي تتكثف من اجل استصدار تشريع من الكونغرس يتهم تركيا بالإبادة الأرمنية، واتسعت في الوقت الحاضر، ولكن في معظم الأحوال يبدي المسؤولون في البيت الأبيض ووزارة الخارجية دعماً مبدئياً للموضوع ما يلبث أن يتلاشى بسبب إدراكهم لتداعيات مثل هكذا قرار على المصالح الامريكية.ويعد هذا اللوبي من أقوى جماعات

---

(1) منير محمود بدوي، مصدر سبق ذكره، ص25.

(2) يُنظر:- جانيس تيري، السياسة الخارجية الامريكية في الشرق الاوسط – دور جماعات الضغط والمجموعات ذات الاهتمامات الخاصة، (بيروت: الدار العربية للعلوم – ناشرون، الطبعة الأولى، 2006)، ص81-89.

الضغط في الساحة الامريكية بعد كل من اللوبي الصهيوني واللوبي الهندي ولا تتحمل أرمينيا تمويل أنشطته في الولايات المتحدة الامريكية إذ يتحمل تكلفة تمويله الأرمن الأمريكيون من خلال تبرعاتهم(1).

واهم ما يضعف اللوبي الأرمني هو تطبيع العلاقات التركية الأرمنية وتحسينها من خلال معالجة المشاكل العالقة بين البلدين، الأمر الذي يقلل من أهمية دور هذا اللوبي وتنتفي الفائدة منه عندما لا تكون هنالك جدوى من القضايا التي يطرحها.

واستناداً الى كل ما سبق يتضح أن العلاقات الأمريكية - التركية تتأثر بمجموعة من المحددات الداخلية، أثرت في مسار هذه العلاقات إيجاباً أو سلباً، كل محدد بحسب طبيعته وطريقة التعاطي معه، ودرجة تأثيره.

---

(1) سحر شوشان (إعداد)، تأثير اللوبي على السياسة الخارجية للولايات المتحدة الامريكية، قراءات استراتيجية، العدد 10، السنة 14، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، 2009)، ص38.

المبحث الثاني

المحددات الخارجية

تؤثر البيئتان الإقليمية والدولية في مجرى العلاقات الامريكية – التركية، نظراً لما يوجد فيهما من محددات خارجية أفرزتها التطورات السياسية، منها الذي مازال مستمراً منذ عقود، والآخر أظهرته الساحة الدولية في عالم ما بعد أحداث 11 أيلول 2001.

تنوعت هذهِ المحددات في أهميتها ودرجة تأثيرها، فمنها ما يزيد في متانة العلاقات بين الولايات المتحدة الامريكية وتركيا وغيرها يعرقل مسارها أو يؤدي الى ترك عثرات في طريق تطويرها.

ويمكن التعرف على المحددات الخارجية للعلاقات الامريكية-التركية بما يأتي:-

أولاً:- عضوية تركيا في حلف شمال الأطلسي

يضفي حلف شمال الأطلسي (الناتو) (NATO) North Atlantic Treaty Organization على العلاقات الأمريكية – التركية مزيداً من توثيق الصلات وتعزيز الروابط بسبب عضويتهما فيه، وأهمية هذه العضوية الإستراتيجية لكلا الدولتين، وأنشئ هذا الحلف في 4 نيسان 1949، كمنظمة للأمن الجماعي والدفاع المشترك في مواجهة تهديد الاتحاد السوفيتي لأوروبا الغربية، وقام الحلف منذ نشأته بواجب الدفاع الجماعي عن أعضائه، ووفر لهم منتدى للحوار والتشاور في المسائل الأمنية المشتركة التي تهمهم، وتحول الى عنصر أساسي لضمان الأمن والاستقرار عبر الأطلنطي، ومن هذا المنظور أصبح الحلف الذراع العسكري للتحالف الغربي بكل ما يمثله من قيم سياسية واجتماعية، كل ذلك يخدم المصالح الأمنية للولايات المتحدة الامريكية[1].

---

[1] يُنظر:- التقرير الاستراتيجي العربي 2004-2005، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية الإستراتيجية بالأهرام، 2005)، ص125-127.

بالمقابل ترى تركيا أن عضويتها في حلف شمال الأطلسي، منذ 18 شباط 1952، عاملٌ مهم في سعيها لاكتساب هويتها الأوروبية، فقد شكّلت تلك العضوية، عاملاً أساسياً في تحديد توجه سياستها الخارجية[1]، وبموجب هذهِ العضوية صارت تركيا الجناح الجنوبي الشرقي لحلف شمال الأطلسي المحاذي للاتحاد السوفيتي طوال مرحلة الحرب الباردة.

وعقب تفكك الاتحاد السوفيتي وانهيار حلف وارسو، تغيرت مهمة حلف الناتو لتصبح التعامل مع التداعيات السياسية والاجتماعية للوضع الجديد التي اخذ شكل أزمات حادة في منطقة البلقان، وسقوط دول أوروبا الشرقية في الانقسام والفوضى السياسية والعرقية، وأصبحت دول أوروبا الغربية في مرمى التهديدات الداخلية[2]، لتظهر قوة ومكانة حلف شمال الأطلسي وامتداد المجال الجغرافي لفعالياته خارج المسرح الأوروبي، وأعلن الحلف عن التزامه بأدوار جديدة، وتحول من تحالف دفاع الى منظمة تتمتع بصلاحيات عسكرية وسياسية واقتصادية وثقافية تغطي نشاطاتها العالم كله بحجة حماية مصالح الدول الأعضاء في الحلف، وصيانة الأمن والاستقرار في العالم[3].

أدت هذهِ التطورات الى تغيير في بعض مفاهيم الحلف الإستراتيجية منحت تركيا بموجبها مهاماً جديداً، بحيث منح المفهوم الاستراتيجي الذي جاءت به قمة دول الناتو لعام 1999، تركيا دوراً جديداً يتمثل في جعلها موقعاً مركزياً لملء الفراغ الأمني في مناطق كانت محسوبة لروسيا مثل آسيا الوسطى والقوقاز، وأكدت أهمية هذا الدور قمة اسطنبول للحلف في حزيران 2004 حينما تم تحديد منطقتي آسيا الوسطى والقوقاز كمنطقة (تركيز خاص)، ويتولى مسؤولية هذهِ

---

(1) علي حسين احمد، مصدر سبق ذكره، ص182 -183.

(2) التقرير الاستراتيجي العربي 2004-2005، مصدر سبق ذكره، ص125.

(3) علي حسين احمد، مصدر سبق ذكره، ص183.

المنطقة ضابط اتصال تركي[1]، كما جاءت هذهِ القمة بمبادرة اسطنبول للتعاون (ICI) التي تشكّل إحدى النوافذ الأساسية لمنح تركيا إطلالة متميزة على المنطقة، لاسيما وان هذهِ المبادرة قد وجهت بصفة أساسية لدول مجلس التعاون الخليجي، إذ انضمت إليها غالبية هذهِ الدول، الأمر الذي سيعزز من الحضور التركي في منطقة الخليج العربي ويمنحه بعداً هيكلياً لازال يفتقده، وبالمقابل يرفع من مكانة تركيا في المنظومة الأطلسية ولدى الولايات المتحدة الامريكية بشكل خاص، بما يعوّض تركيا عن بعض ما تخشاه من تضاؤل أهميتها الأطلسية أثر انضمام بلغاريا ورومانيا الى حلف الناتو في تلك الأثناء[2].

يضاف الى ذلك أن قمة اسطنبول قد تناولت، وبدعم أمريكي، مكانة تركيا في الهوية الامنية والدفاعية لاوروبا الوسطى، في ضوء التطورات التي تشهدها الساحة العالمية ابتداءاً من أحداث 11 أيلول 2001، الأمر الذي كانت تركيا تهدف من وراءه الى تعزيز وضعها كمركز قوة عسكرية وإقليمية مستخدمةً لهذهِ القمة وأساليب الضغط الامريكية الممكنة من اجل انضمامها الى الاتحاد الأوروبي[3].

---

(1) عماد جاسم محمد، العلاقات الروسية–التركية بعد عام 1991 وآفاقها المستقبلية، رسالة ماجستير، (بغداد: كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2008)، ص 77.

(2) عبد الجليل زيد مرهون، مستقبل الدور التركي في الخليج، موقع مركز الجزيرة للدراسات، 30 كانون الأول 2008، متاح على الرابط الالكتروني:

http://www.aljazeera.net/NR/exeres/16E689D3-F6F8-4DA6-B138-D29FF874F9F7.htm

وللمزيد عن هذهِ المبادرة يُنظر:– فيليب جوردن، تعاظم دور حلف الناتو في الشرق الاوسط "الكبير"، (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الطبعة الاولى، 2008)، ص24–27.

(3) أسد ارسلان، حلف شمال الاطلسي وموقع تركيا الاستراتيجي، مجلة شؤون الاوسط، العدد 116، (بيروت: مركز الدراسات الإستراتيجية، 2004)، ص122.

وتطلبت عضوية تركيا في حلف شمال الأطلسي امتلاكها لمقومات عديدة كانت وثيقة الصلة بتركيا منذ انتماءها لهذا الحلف عام 1952 الى يومنا هذا، وهي تتركز بالآتي:

1. بحكم موقعها وتاريخها وهويتها، تُعد تركيا حلقة وصل بين حلف شمال الأطلسي والعالم العربي والإسلامي، وفي نفس الوقت تشكل همزة وصل بين الإقليمين الاوروواطلسي المتكامل اقتصادياً والمندمج استراتيجياً، والعربي – الإسلامي المفكك المفاصل[1].
2. تمتلك تركيا قدرة عسكرية، تعزز أهميتها كقوة أساسية في حلف شمال الاطلسي وكقوة إقليمية في منطقة الشرق الاوسط[2]، بحيث تُعد القوّات المسلحة التركية ثاني اكبر جيش في حلف شمال الاطلسي بعد الجيش الأمريكي، وهي ثامن اكبر جيش على المستوى العالمي من حيث عدد الجنود الموضوعين في الخدمة، وهي اكبر من الجيشين الفرنسي والانكليزي مجتمعين (دون احتساب الاحتياطي التركي 380 ألف)[3]، إذ يبلغ حجم القوات التركية المسلحة عند التعبئة حوالي 1.5 مليون جندي[4]، منها (510600) جندي، عدد القوات المسلحة الموجودة في الخدمة الفعلية تقسم الى (402000) جندي ينتمون الى الجيش، و (48600) الى القوة بحرية، و (60000) عنصراً الى القوة الجوية، بالإضافة الى امتلاك هذا الجيش أسلحة متطورة بمختلف

---

(1) نبيل شبيب (تحرير)، حلف شمال الأطلس في عامه الستين: نظرة استشرافية... وموقع العالم الإسلامي فيه، (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات والبحوث، 2009)، ص38.

(2) عبد الرزاق بركات، مصدر سبق ذكره، ص54.

(3) علي حسين باكير، تركيا: الدولة والمجتمع المقومات الجيو – سياسية والجيو – استراتيجية النموذج الإقليمي والارتقاء العالمي، مصدر سبق ذكره، ص36.

(4) عبد الرزاق بركات، مصدر سبق ذكره، ص54.

الأنواع[1]، تؤهل تركيا لدور مهم في حلف شمال الاطلسي يتناسب مع تطورات ومتطلبات المرحلة الراهنة.

3. تركيا هي الدولة الوحيدة العضو في حلف شمال الاطلسي بمنطقة الشرق الأوسط، وتربطها علاقات عسكرية قوية مع الولايات المتحدة الامريكية، وتوجد فيها- إضافة الى تسهيلات عسكرية في معظم الموانئ والمطارات - واحدة من كبرى القواعد العسكرية التابعة لحلف الناتو في المنطقة، وهي قاعدة انجيرليك الجوية التي تضم حوالي (1700) جندي أمريكي وتتمركز فيها (36) طائرة مقاتلة من طرازات مختلفة، يمكن زيادتها في حالة الحرب بأعداد كبيرة، وتجري في القواعد التركية عمليات توسيع عسكرية هامة بتمويل أمريكي، بما يمكن من حشد أعداد هائلة من القوات والمعدات وقت الحاجة[2].

جعلت هذهِ المقومات من تركيا قوة مركزية مهمة من الناحيتين الجيو- سياسية والجيو-ستراتيجية، تمكنت بالاعتماد عليها من تقديم مساهمات كبيرة لحلف شمال الاطلسي، ولسنوات طويلة، لم يسبقها بها إلا الولايات المتحدة الامريكية، وتركيا بالاعتماد على هذهِ المقومات يمكنها أن تصدر أهم منتج لمناطق تدخّل حلف شمال الاطلسي التي تتسع رقعتها باستمرار، وهو الأمن، وضمن هذا المضمار، فإن تركيا بقدراتها العسكرية أثبتت نفسها في البلقان وأفغانستان والعديد من المناطق المهمة، وفي حالة النظر الى التوجهات الامريكية من الزاوية التركية التي تذهب الى استثمار إمكانية تركيا كقوة درع أطلسية، ودولة من دول المحور الأمريكي، فإنه بالإمكان وضع تركيا كمحور أساس ضمن اغلب المشاريع الأمريكية في حال بقيت أنقرة مبعدة عن سرب الاتحاد الأوروبي[3].

(1) للمزيد يُنظر:- علي حسين باكير، تركيا: الدولة والمجتمع المقومات الجيو - سياسية والجيو - استراتيجية النموذج الإقليمي والارتقاء العالمي، مصدر سبق ذكره، ص40-41.

(2) التقرير الاستراتيجي العربي 2004 - 2005، مصدر سبق ذكره، ص188.

(3) أسد ارسلان، مصدر سبق ذكره، ص127-128.

يرى احمد داود اوغلو وزير الخارجية التركي في كتابه: (العمق الاستراتيجي: موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية) إن "مع تأسيس حلف شمال الأطلسي، استخدم هذا الحلف أداة إستراتيجية تربط تركيا بالغرب... كما نتج عن ذلك اعتماد العلاقات الأمريكية – التركية بشكلٍ محوري على علاقة تركيا بحلف شمال الأطلسي"[1]. عملت كل من واشنطن وأنقرة على الحفاظ على منظمة حلف شمال الأطلسي وتقوية هيكله التنظيمي، بحيث أبدت تركيا استعدادها للعمل جسراً آمن بين حلف شمال الأطلسي والدول التابعة له. كما تتفق الدولتان على عدم أوربة الحلف لما يسببه من تخفيض الدور الأمريكي في التحالف ويبعد تركيا عن المشاركة في اتخاذ القرارات المهمة بسبب غياب الأخيرة عن المؤسسات الأوروبية ذات العلاقة[2].

وبإختصار فإن عضوية تركيا في حلف شمال الاطلسي شّكلت عاملاً مهماً في تطور العلاقات الأمريكية – التركية، ومنحتها بشكل مستمر روابط قوة ساهمت في بناءها بشكلٍ ايجابي، وتُعد هذهِ مصلحة مشتركة لكل من الولايات المتحدة الامريكية وتركيا، فالأولى ترى في تركيا الأطلسية حليفةً إستراتيجيةً تؤدي أدواراً مهمةً في مواجهة أي تحديات تتعرض لها المصالح الامريكية في كل من الشرق الاوسط وآسيا الوسطى والقوقاز، وتساهم في إيجاد وتأمين مصالح أمريكية جديدة في هذهِ المناطق، كما تشكل صوتاً مهماً ومؤيداً للسياسة الامريكية داخل الحلف، الأمر الذي أدى بها الى دعم عضوية تركيا في حلف شمال الاطلسي ودعمها عسكرياً واقتصادياً، أما بالنسبة لتركيا فإنها ترى في انتماءها للحلف إشباعاً لميولها

---

(1) احمد داود اوغلو، العمق الاستراتيجي: موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، ترجمة محمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل، (بيروت: الدار العربية للعلوم – ناشرون ومركز الجزيرة للدراسات، الطبعة الأولى، 2010)، ص263.

(2) Kemal Ünal, Is There Any Security Preference for Turkey between The EU and The U.S.?, Master's Thesis,(Ankara: The Graduate School of Social Sciences, Middle East Technical University, 2005), P 47.

الغربية من جهة، وحاجتها الامنية من جهة ثانية وكذلك حصولها على الدعم العسكري والاقتصادي، والمساهمة في تحقيقها لهدفها الأساس المتمثل بعضوية الاتحاد الأوروبي من جهةٍ أخرى.

ثانياً:- سعي تركيا للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي

يتقاسم كل من الولايات المتحدة الامريكية وتركيا النظر من حيث أهمية موضوع عضوية تركيا في الاتحاد الأوروبي لكل منهما، بحيث تشكل هذهِ العضوية مصلحة مشتركة ومهمة تساهم في تطوير العلاقات الامريكية–التركية في ساحة عالم ما بعد أحداث 11 أيلول 2001.

بدأت سياسات تركيا الرامية للانضمام الى الاتحاد الأوروبي منذ العام 1963 حينما وقعت تركيا على اتفاقية أنقرة التي تساعد على تطوير علاقتها السياسية والاقتصادية مع الجماعة الأوروبية، ثم تقدمت في عام 1987 بطلب رسمي للحصول على العضوية التامة في هذه الجماعة، التي أعلنت بعدها بعامين ملائمة تركيا للعضوية فيها، وأعقبها المجلس الأوروبي عام 1990 بالمصادقة على ذلك الإعلان، وقبلت عضوية تركيا في الاتحاد الجمركي الأوروبي بتاريخ 1 كانون الثاني 1996، وفي عام 1999 حصلت تركيا رسمياً على صفة دولة مرشحة للانضمام الى الاتحاد الاوروبي[1]، ومنذ ذلك الحين أخذت تركيا على عاتقها العمل من اجل إقرار ما يلزم من متطلبات اشترطها الاتحاد الأوروبي للحصول على عضويته، وتتمثل أهم هذهِ الشروط بما يلي[2]:

---

(1) M. Yasin Kalin, The Implications of EU Admittance of Turkey on Turkish-EU Relations and Turkish-U.S. Relations, Master's Thesis, (Pennsylvania: U.S. Army War College, 2005), P2.

(2) صدام مرير الجميلي، الاتحاد الأوروبي ودوره في النظام العالمي الجديد، (بيروت: دار المنهل اللبناني، الطبعة الأولى، 2009)، ص81.

1. الالتزام بمعايير كوبنهاغن حول الديمقراطية والحريات وحقوق الإنسان والأقليات، وقد قبلت تركيا بهذا الشرط.
2. تسوية جميع الخلافات بين تركيا واليونان في بحر ايجة، وفي حال تعذر ذلك يرفع الخلاف الى محكمة العدل الدولية في لاهاي.
3. حل جميع المشاكل الداخلية.

اعتمدت حكومة العدالة والتنمية عند استلامها السلطة عام 2002 سياسة مثابرة في المضيّ قدماً للوصول الى الاتحاد الأوروبي. فبدأت تضغط على دول الاتحاد الأوروبي لانتزاع موعد محدد لبدء مفاوضات الانضمام للاتحاد، وأبدت هذهِ الحكومة حرصاً شديداً على عضوية تركيا للاتحاد الأوروبي نظراً لما تقدمه شروط العضوية من خدمة لاستكمال مشروع هذهِ الحكومة، فقامت بإصلاحات قانونية وحقوقية عديدة، وتمكنت من تقليص صلاحيات المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية، وتوّجت انجازاتها بالنجاح في إرجاع العافية التدريجية للاقتصاد التركي المتعثر في مدة قصيرة لا تتجاوز تسعة أشهر وهو ما أدى الى إشاعة جو من الثقة والأمن الاقتصاديين[1].

نتيجةً لذلك استطاعت أنقرة في كانون الثاني 2004 أن تحصل على موافقة الاتحاد الأوروبي على تحديد موعد 3 تشرين الثاني 2005 للبدء في مفاوضات انتماء تركيا الى الاتحاد الأوروبي، وفي 29 حزيران 2005 أصدرت اللجنة الأوربية التي تُعد الذراع التنفيذي للاتحاد الأوروبي، ورقة إطار عمل للتفاوض مع تركيا، وهي وثيقة تحدد استراتيجية محادثات الانضمام الى الاتحاد الأوروبي مع أنقرة، ولكن هذهِ الورقة أوضحت أن المفاوضات ستكون عملية مفتوحة، ولا يمكن ضمان نتائجها، الأمر الذي أثار جدلاً وشكوكاً في داخل تركيا من موقف الدول

---

[1] بشير عبد الفتاح، تركيا تعيد اكتشاف دورها الإقليمي، مجلة سياسات، العدد 5، (رام الله: معهد السياسات العامة، 2008)، ص167.

الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بالرغم من إن افتتاح محادثات الانضمام كان خطوة مهمة لتركيا.إلا أن هذه المحادثات ما لبثت أن عُلقت من قبل المجلس الأوروبي في كانون الأول 2006 بسبب غياب الاعتراف التركي بجمهورية قبرص، وذلك بتعليق 8 فصول من الفصول الـــ 35 المطلوب تطبيقها مـــن أنقـــرة. اســـتأنفت تركيـــا المفاوضات مع المجلس الأوروبي عام 2007 حول 5 فصول أهمها حماية الصحة والمستهلك والرقابة المالية والمشاريع الصناعية والاقتصادية. تعثرت المفاوضـــات مرة أخرى عام 2008 بسبب القضية التي أثيرت ضد حزب العدالة والتنمية فـــي المحكمة الدستورية مما يثير الأسئلة حول مدى اعتماد المبادئ الديمقراطيـــة فـــي تركيا[1].

وبالرغم من مواصلة أنقرة لجهود الانضمام إلا أَن كل مساعيها وإصلاحاتها لم تشفع لها بالتقدم نحو الحلم الأوروبي بشكلٍ صحيح، إذ تُجابه المساعي التركيـــة بمخاوف أوروبية عديدة من الولوج التركي الى فناءها الـــداخلي، وتتركـــز هـــذهِ المخاوف في الاعتبارات الآتية:

1. **تباين الهوية الدينية:** فتركيا وان كانت علمانية إلا إنها بلد مسلم، وهذا الأمـــر يشكل عائقاً كبيراً أمام انتماءها الى الاتحاد الأوروبـــي، ويحـــدو كثيـــر مـــن المسؤولين الأوربيين وحتى شعوبهم الى عدم قبول تركيا المسلمة فـــي البيـــت المسيحي الأوروبي، فتعالت أصوات عديدة للرفض الأوروبي لتركيا منها على سبيل المثال لا الحصر: أن جاك ديلور رئيس المفوضية الأوروبيـــة الأســـبق قال:- "إن من المستحيل إدخال تركيا الإسلامية الى نادينا المسيحي الأوروبي"، وتحدث المؤرخ الألماني هانس اولريش فيلر عـــن خطـــر انتحـــار الاتحـــاد الأوروبي بانضمام تركيا إليه، ويرى المستشار الألمـــاني الأســـبق هيلمـــوت

(1) Mette Buskjær Christensen, EU-Turkey relations and the functioning of the EU, Policy Brief – 1, (Ankara: Center for European Studies, Middle East Technical University, 2009), P 2-9.

شميث، الذي لم تختلف عنه أنجيلا ميركل في الموقف، أن الهوية الإسلامية لتركيا سبب كاف – لعدم انتماء تركيا الى الاتحاد الأوروبي، ويزعم أن الإسلام يفتقد الى تطورات مهمة للحضارة الأوروبية في النهوض والتنوير والفصل بين السلطتين الزمنية (السياسية) والدينية، وليس آخر المعارضين لتركيا نيكولا ساركوزي[1] الرئيس الفرنسي السابق الذي يعلن رفضه المتكرر لعضوية أنقرة في الاتحاد الأوروبي.

2. **الاعتبارات الديموغرافية**، فمن المتوقع أنه في السنوات العشر المقبلة سيصل عدد سكان تركيا الى 80 مليون نسمة، أي ما يعادل سكان ألمانيا، وسيبلغ نسبة الأتراك 14% من عدد سكان الاتحاد الأوروبي، بما يجعل تركيا احد اكبر أعضاء الاتحاد، وسيتساوى ثقلها داخل المجلس الوزاري مع أصوات كل من ألمانيا، وفرنسا وايطاليا، وبريطانيا، وبذلك يتوقع أن يتساوى عدد نواب تركيا في البرلمان الأوروبي مع عدد نواب ألمانيا (100 من أصل 732)، الحال الذي يثير مخاوفاً رسمية وشعبية في أوروبا في ظل الاختلافات الثقافية والدينية بين تركيا وباقي سكان أوروبا، وهنالك عدد كبير من المحافظين الأوروبيين يعتقدون أن انضمام تركيا يمكن أن يقضي على الهوية المسيحية للاتحاد الأوروبي[2].

أدت هذهِ الاعتبارات الى سياسة مماطلة أوروبية تجاه تركيا قد تفقدها حماسها في الانتماء، فما أن تفي أنقرة بمجموعة من الشروط التي تضعها المفوضية الأوروبية من اجل التأهل للحصول على العضوية الكاملة، حتى يفاجئها الأوربيون بحزمة أخرى من الشروط الصعبة او المستحيلة، التي ما أن يشتكي الأتراك من جورها، حتى تتوالى أصوات بعض الدول الفاعلة في الاتحاد الأوروبي

---

(1) احمد دياب، الأبعاد الثقافية لعرقلة انضمام تركيا الى الاتحاد الأوروبي، ملف الأهرام الاستراتيجي، العدد 135، السنة 12، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، 2006)، ص31.

(2) التقرير الاستراتيجي العربي 2004-2005، مصدر سبق ذكره، ص226-227.

متهمة أنقرة بعدم جاهزيتها للالتحاق بالركب الأوروبي، وبالنتيجة يتم طرح المبادرة الخاصة بتدشين علاقات خاصة مع تركيا لتكون بديلاً عن العضوية التامة في الاتحاد الأوروبي، ولما كانت تلك المبادرة لا تلبي الطموحات التركية، فإن الأتراك يضطرون الى العمل مجدداً للوفاء بالشروط الأوروبية الجديدة والعودة الى نقطة الانطلاق[1].

وفي ظل هذهِ المسيرة المتعثرة لتركيا في مجال عضويتها في الاتحاد الأوروبي قد أدركت بوقت مبكر حاجتها الى الولايات المتحدة الامريكية لمساعدتها في الضغط على الدول الأوروبية لقبول عضويتها، لما لها من تأثير ونفوذ على هذهِ الدول، ولم تخيب واشنطن ظن حليفتها أنقرة حينما مارست دوراً نشطاً ومؤثراً باتجاه انضمام تركيا الى الاتحاد الأوروبي وسعت بمثابرة لإدخالها في الأسرة الأوروبية وضغطت باستمرار على الأوروبيين في هذا الاتجاه[2]. ترى واشنطن في ذلك مراعاة لمشاعر الأتراك الميّالين الى الغرب، وتقديراً لدور تركيا السابق في الدفاع عن امن الغرب ضد النفوذ السوفيتي، كما ترى الولايات المتحدة الامريكية انه لا مبرر وراء عدم ضم تركيا للاتحاد الأوروبي، لاسيما وأنها قد أوفت بمختلف الشروط المطلوبة منها في مجال الإصلاحات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تتطلبها مستلزمات الانضمام، حتى أن تركيا سارت بجدية في تطبيع علاقاتها الدبلوماسية والسياسية مع عدد من الدول التي تحتفظ بإرث عدائي تجاهها مثل اليونان وقبرص، فضلاً عن إفرازات القضية الأرمنية، وقد أشادت واشنطن مراراً بهذهِ الخطوات، وكررت مطالبتها دول الاتحاد الأوروبي بإعادة النظر في مسألة انضمام تركيا لعضويته[3].

---

[1] بشير عبد الفتاح، تركيا تعيد اكتشاف دورها الإقليمي، مصدر سبق ذكره، ص172.

[2] محمد ناجي عيسى، صدر سبق ذكره، ص99.

[3] خليل العناني، مع الولايات المتحدة الأمريكية... مصالح إستراتيجية متبادلة، مصدر سبق ذكره، ص152.

لم تُغيّر الولايات المتحدة الأمريكية موقفها الداعم على الدوام لمسألة التحـاق تركيا بالركب الأوروبي، واستمرت في دعم تركيا للحصول على عضوية الأسـرة الأوروبية، وهذا الحال تبنته إدارة اوباما منذ وصولها إلى البيت الأبيض.

إذ يرغب الرئيس اوباما فعلاً بترسيخ تركيا في أوروبا فكانـت التحركـات الأمريكية تتصاعد لضم تركيا للاتحاد الأوروبي، وتنامت ضغوط إدارة اوباما على قادة الاتحاد الاوروبي من اجل تحقيق هذا الهدف، ومارس الرئيس اوباما – لاسيما خلال اجتماعات حلف شمال الأطلسي – ضغوطاً جادة ومتكـررة بشـأن الملـف التركي الذي يراوح في مكانه منذ عام 2005 التاريخ الذي بدأت فيه المفاوضـات التركية – الأوروبية من اجل الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، التي ظلـت تتقـدم ببطء بسبب التعنت الأوروبي[1].

بحق كانت السياسة الأمريكية هذهِ محل تقدير تركي كبير يُعيد الثقة في قلـب تركيا بحليفها الأمريكي ويزيد من التصاق أنقرة بواشنطن ويعـزز مـن مجـالات التعاون بينهما في ميادين مختلفة.

ومثلما تحقق عضوية تركيا في الاتحاد الأوروبي من فوائد ومكتسبات لأنقرة فإنها بالمقابل تعود على واشنطن بمكتسبات كبيرة تصـب فـي خدمـة المصـالح الامريكية وتتلخص بما يلي:-

1. يؤدي اندماج تركيا في المنظومة الأوروبية الى بناء جسر قوي بين الشرق والغرب عبر البوابة الامريكية.
2. إن عضوية تركيا في الاتحاد الأوروبي ينتج عنها إحداث توازن استراتيجي داخل الأسرة الأوروبية بين القوى التقليدية مثل فرنسا وألمانيـا وايطاليـا

---

[1] شريف عبد العزيز، تركيا وأمريكا ونظرية قلب الأرض، 9 نيسان 2009، متاح على الرابط الالكتروني:- www.islammemo.cc/Tkarer/Tkareer/80226/09/04/2009/.html

والقوى الجديدة الأقرب الى الحليف الأمريكي مثل تركيا وبعض دول أوروبا الشرقية مثل بولندا[1].

3. دخول تركيا الاتحاد الأوروبي فيه دعم وإسناد لتأثير الولايات المتحدة الامريكية في القرار الأوروبي المستقبلي عبر عضويتها في المنظمتين الاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي.
4. خفض المساعدات الامريكية (الاقتصادية والعسكرية) المقدمة لتركيا.
5. توافق الرؤيتان الامريكية والبريطانية إزاء الاتحاد بوصفه كياناً اقتصادياً وتفضل الدولتان إبقاء مسائل الدفاع والأمن ضمن إطار حلف شمال الاطلسي تحت القيادة الأمريكية، ووجود تركيا ضمن دول الاتحاد يعزز هذا الموقف[2].

وهكذا أدرك الطرفان الأمريكي والتركي حاجتهما الماسة لبعضهما في إطار عضوية تركيا في الاتحاد الأوروبي، فتركيا يممت وجهها صوب الولايات المتحدة الامريكية طلباً للمساعدة في تحقيق الانتماء وبالمقابل وجدت الأخيرة في هذهِ المسألة تحقيقها لمصالحها في القارة الأوروبية، فسارعت الى تقديم المساعدة لحليفتها الإستراتيجية تركيا لتحقيق مبتغاها في الالتحاق بالسرب الأوروبي، وذلك بالضغط والاتصالات المستمرة مع الدول الأوروبية المعنية.

ثالثاً:- الموقف الأمريكي من القضايا التركية

يشكل الموقف الأمريكي من قضايا تركيا محدداً مؤثراً في مسار العلاقات الأمريكية – التركية عبر مراحل تطورها المختلفة، ويمكن توضيح هذا الأمر بالشكل الآتي:-

---

(1) خليل العناني، مع الولايات المتحدة الأمريكية... مصالح إستراتيجية متبادلة، مصدر سبق ذكره، ص152.

(2) علي حسين احمد، مصدر سبق ذكره، ص189.

1. الموقف الأمريكي من قضية الأرمن:

كانت القضية الأرمنية مثار جدل منذ سنوات طويلة ويفترق هذا الجدل بين الاعتراف بحدوث مذابح ضد الأرمن وبين نفيه، وتُعد هذه القضية من أهم الموضوعات التي تسببت في إحداث أزمات على الصعيدين الداخلي والخارجي لتركيا.

تعود جذور الأزمة الأرمنية بالظهور الى المدة الأخيرة من عهد الدولة العثمانية عندما ظهرت مطالبات داخلية وخارجية تتعلق بحقوق الأعراق والأديان الأخرى في الدولة على اثر ظهور النزعات القومية في أواخر عهد الدولة العثمانية، ويدعي الأرمن بأنهم تعرضوا لمذابح تطهير عرقي في نهاية الدولة العثمانية، كما يدعي الأتراك بأن الأرمن قد قاموا بمجازر جماعية ضد المواطنين الأتراك قبل هذهِ الحقبة[1].

وتبدو المسألة الأرمنية في أحد وجوهها شأناً تاريخياً، أكاديمياً، بحتاً، فمنذ منتصف القرن الـ19، شهد شرق الأناضول انفجار توترات متفرقة بين السكان الأرمن المسيحيين والأكراد والأتراك المسلمين، وأسباب التوتر تعود الى نشاطات العناصر القومية الأرمنية على الجانب الروسي من الحدود العثمانية – الروسية، والنشاطات المتزايدة للمبشرين الغربيين، والى الأجواء القومية للقرن الـ19 والأساطير التي رافقت ولادة الفكر القومي، ولكن بعد فشل الهجوم العثماني على روسيا واهتزاز الوضع العسكري للسلطنة، أخذت المنظمات القومية الأرمنية وبدعم وتحريض روسيين على عاتقها تسليح مجموعات أرمنية عثمانية لزعزعة الاستقرار الداخلي في الدولة العثمانية، فإنتشرت الفوضى المسلحة وهوجمت قرى كردية وتركية وارمنية، الأمر الذي دفع حكومة جمعية الاتحاد والترقي باعتماد

---

(1) محمد ثلجي، أزمة الهوية في تركيا... طرق جديدة للمعالجة، في كتاب: محمد عبد العاطي (تحرير)، تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج، (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون ومركز الجزيرة للدراسات، الطبعة الاولى، 2010)، ص98.

سياسة نقل أغلبية السكان الأرمن من مناطق سكناهم الى الجنوب والجنوب الغربي وكذلك الى منطقة القوقاز الروسية، وكانت عملية النقل القسري أو التهجير هذهِ في أجواء شهور الشتاء القارص وأجواء الحرب المدمرة مما أدى الى موت عشرات وربما مئات الألوف من الأرمن[1].

وتعددت الرؤى حول هذهِ القضية وتوسعت واستندت كل جهة الى جملة من الحجج والمبررات لتثبيت رؤاها، فالأتراك ذهبوا الى عدم الاعتراف بتهمة ارتكاب مذابح ضد الأرمن، بل وتعاقب القوانين التركية من يفتح ملف الأرمن، وان من قتل منهم لم يصلوا الى الأعداد التي يدعي بها الأرمن، وأَن الأرمن قد استغلوا الظروف الداخلية والدولية التي شهدها مطلع القرن العشرين، وحاربوا المسلمين وقتلوهم ودمروا قراهم، وكان وراء الأعمال الأرمنية المسلحة هذهِ روسيا القيصرية التي استغلت العوامل الدينية لدى الأرمن فإستخدمتهم ضد الدولة العثمانية[2]، وهذهِ الرؤية يعززها الكاتب البريطاني بي.ف.ديكسون-جونسون في كتابه "الأرمن" الذي نشره عام 1916، مؤكداً أن هذا الكتاب هو:- "فرصة للحكم فيما إذا كانت المسألة الأرمنية لها وجه آخر غير الذي يُبذل الجهد لنشره في الآونة الأخيرة في العالم الغربي"[3].

أما الأرمن فإنهم يؤكدون على أن الحملة العثمانية ضدهم كانت متعمدة ومقصودة من اجل تطهير عرقي ضد المسيحيين وبخاصة الأرمن كونهم الفاصل العرقي الوحيد بين تركيا وباقي الشعوب الطورانية في آسيا الوسطى، وتشير

---

(1) بشير موسى نافع، الأتراك يواجهون إلحاح المسألة الأرمنية، القدس العربي، العدد 190، 30 نيسان 2009، ص19.

(2) Torben Jørgensen, Turkey, the US and the Armenian Genocide, in book:- Steven L. B. Jensen (Editor), Genocide: Cases, Comparisons and Contemporary Debates, (København: The Danish Center for Holocaust and Genocide Studies, 2003), P 205-206.

(3) للمزيد من التفاصيل يُنظر:- تورك قايا أتا اوف، مصدر بريطاني (1916) حول المسألة الأرمنية، (أنقرة: سيستم اوفس، 1986)، ص3-18.

المصادر الأرمنية الى أن الضحايا قد وصل عددهم بين مليونين ومليونين وستمائة شخص من الأرمن[1]، وان الأرمن تعرضوا للإبادة منذ عام 1894 عند قيام الدولة العثمانية بحملة قتل ضدهم تحت ذريعة مطالبهم بما سُمّي وقتها بـ "الانفصال" في ظل إمبراطورية يشتد فيها التأثير القومي المنادي بقيام امة تركية، ويدّعون إن أولى هذهِ الحملات راح ضحيتها ما يقارب من 200 ألف الى 250 ألف شخص، كما قام الجيش بإزالة ما يقارب 355 قرية أرمنية من الخريطة، وتتابعت عمليات القتل والتشريد والإبعاد بحسب المصادر الأرمنية حتى وصل الحال في عام 1915 أن حصلت حملة تهجير كبرى لمن بقى منهم على قيد الحياة، إذ تم تهجيرهم جنوباً نحو حلب ودير الزور(شمال وشمال شرق سوريا)[2].

بين الرؤيتين التركية والأرمنية نشر في عام 1985 (69) مؤرخاً أمريكياً من المختصين بالتاريخ العثماني بياناً ينفي وقوع أي عملية تطهير عرقي للأرمن من قبل الأتراك، إلا إنهم قوبلوا بحملة تشريد شنها الأرمن الأمريكيون ضد هؤلاء الخبراء وهددوهم بالقتل وقدموا عدداً منهم الى المحاكم، ونجحوا في إرهاب معظم هؤلاء، إلا إن القليل منهم بقي على موقفه مثل برنارد لويس وجوستن ماك آرثر واندرو مانكو[3].

قد جاءت الدعوة التركية لأرمينيا عام 2005 على لسان رجب طيب اردوغان لقبول فكرة إنشاء لجنة مشتركة تضم مؤرخين من البلدين بهدف فتح أرشيف الجانبين للتحقيق في القضية مثار الجدل والنزاع بين الطرفين، الأمر الذي تؤكده إيلا غوركام، المكلفة بالملفات الأرمنية على مستوى وزارة الخارجية التركية، إذ تؤكد أن الأرشيف التركي مفتوح لجميع المؤرخين والباحثين وترى بأن

---

(1) Torben Jørgensen: op. cit, P 196-198.

(2) وردة غانم، تأثير مذابح الأرمن على العلاقات الأوروبية-التركية، 13 تشرين الأول 2006، متاح على الرابط الالكتروني: http://bahoz.hostoi.com/ermen-raport.html

(3) وردة غانم، مصدر سبق ذكره.

على أرمينيا أن تفتح أرشيفها ايضاً لأن الخلاف التركي - الأرمني بحسب رأيها يتطلب جلوس المؤرخين الى طاولة واحدة للوصول الى الحقيقة، وتضيف أن لبلادها إرادة قوية لتنفيذ ذلك، والدليل أن اردوغان أكد أن أنقرة ستقبل نتائج لجنة المؤرخين المشتركة مهما كانت طبيعتها[1].

بيد أن الأرمن دأبوا منذ سنوات على تحريك قضية "مذابح الأرمن" لعام 1915 في تركيا على الساحة الدولية وعرض ملف هذهِ القضية لدى المنظمات والهيئات الدولية المعنية بحقوق الإنسان والشعوب والبرلمانات الأوروبية[2]، الأمر الذي يثير قلق وحساسية الدولة التركية ولاسيما في حال اتخاذ أي قرار او تصريح من شأنه أن يثير مسألة الاعتراف بالتصفية العرقية التي يدعيها الأرمن وطالما تسببت هذهِ القضية بتوتر علاقات تركيا الدولية، فما كان من أنقرة إلا القيام بحملة دبلوماسية مكثفة في الولايات المتحدة الامريكية وأوروبا استباقاً لأي محاولات أرمنية جديدة لدى برلمانات غربية أخرى على غرار خطوة البرلمان الفرنسي الذي أدان تركيا بهذه القضية، مثلما قامت تركيا بحملة علمية نشطة من خلال وضع الأرشيف العثماني أمام الباحثين الغربيين بخاصة للتأكيد على إن ما حصل للأرمن عام 1915 لم يكن إبادة بل كان "تقاتلاً" في سياق ظروف الحرب العالمية الاولى[3].

تشكل المسألة عامل تأثير في العلاقات الامريكية – التركية يأخذ منحى سلبياً في بعض الأحيان.

---

(1) سليمة لبال: تركيا: إبادة الأرمن "مُختلقة" ونقبل بحكم المؤرخين، صحيفة القبس، العدد 12538، 26 نيسان 2008، ص52.

(2) وردة غانم، مصدر سبق ذكره.

(3) يوسف إبراهيم الجهماني، تركيا والأرمن، (دمشق: دار حوران للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2001)، ص94.

وخلال السنوات المنصرمة تعاملت الولايات المتحدة الامريكية مع هذهِ القضية بشكل مؤقت، ولم تكن راغبة في إرغام او إيذاء تركيا حليفتها الإستراتيجية، وتدعم واشنطن بقوة عملية تطبيع العلاقات بين تركيا وأرمينيا بعد عقود من العداوة، وبالرغم من ذلك ففي الاعوام 2000 و2002 و2007 و2009 تكررت محاولات استصدار قرار من الكونغرس الأمريكي يدين تركيا ويلزمها الاعتراف بما يُسمى "إبادة الأرمن" ولكن ضغوطاً قوية من قبل الإدارة الامريكية منعت المذكرات من الوصول الى مجلس النواب للتصويت عليها، كان آخرها معارضة إدارة اوباما لقرار لجنة الشؤون الخارجية في مجلس النواب الأمريكي باعتبار مقتل أكثر من مليون شخص من الأرمن أبان الحرب العالمية الاولى على يد الدولة العثمانية "إبادة جماعية"[1].

الأتراك بدورهم سئموا من هذهِ اللعبة التي تتكرر كل عام، بحيث يكرر الأرمن محاولاتهم لاستصدار قرار من الكونغرس وتنتهي محاولاتهم بإعلان البيت الأبيض أن تركيا دولة مهمة بالنسبة للمصالح الإستراتيجية الامريكية، وباتت أنقرة اليوم مصممة على وضع النقاط على الحروف، باعتبار أن الوقت لم يعُد لصالحها وهي التي تسعى لتصفية كل حساباتها التاريخية مع جيرانها مثلما تسعى لحل مشاكلها مع الأقليات الدينية والمذهبية والقومية في الداخل[2].

أصبحت تركيا تختلف مع الولايات المتحدة الامريكية في كل مرة تثار بها القضية الأرمنية إذ يرى الأتراك أَن فداحة الاتهام الموجه إليهم لا يخفف من وطأته مرور سنوات طويلة على ما حل بالأرمن، إن المسألة في نظر الأتراك تمس بكبريائهم الوطني، أما إدارة الرئيس الأمريكي باراك اوباما التي تعرف أهمية تركيا للمصالح الامريكية فإنها تنظر الى أمر الكونغرس على انه كابوس يذكر البيت

---

(1) لجنة في الكونغرس: مجازر الأرمن إبادة جماعية، صحيفة القبس، 13206، 6 آذار 2010، ص38.

(2) حسني محلي، تركيا والأرمن في المعيار الأمريكي، صحيفة القبس، العدد 13213، 13 آذار 2010، ص27.

الأبيض بأن الديمقراطية التي يحظى بها الكونغرس يمكن أن تتعارض مع حقـائق السياسة الخارجية الامريكية[1]، التي تتجه صوب تحسين العلاقة مع تركيا لا إثارة المشاكل معها بسبب المسألة الأرمنية التي لا تستحق أن تُضحي بمصـالحها مـع أنقرة من اجلها.

2. الموقف الأمريكي من قضية قبرص:

يُوصف الصراع على قبرص بأنه من الصراعات المعقدة والشـائكة نظـراً لتعدد أطراف هذا الصراع: داخلياً بين الطائفتين الموجودتين على ارض الجزيـرة القبارصة الأتراك والقبارصة اليونانيين، وإقليمياً بين تركيا واليونان، ودولياً يتـأثر الصراع في قبرص بمواقف القوى الكبرى، وتعد قضية قبرص احد أهم المشـاكل التي تشكل حيزاً مهماً لدى تركيا، وتتأثر تركيا كثيراً بمواقف الدول الأخـرى إزاء هذهِ القضية سواءاً كان سلباً أم ايجابياً، لما تشكله هذه القضية من عامل مؤثر فـي مجال أمنها القومي، فضلاً عن إن تركيا تعد نفسها الحامية الوحيدة للأقلية التركيـة في شمال قبرص التي لا تبعد عن السواحل التركية سوى 40 ميلاً مما يشكل أهمية استراتيجية بالنسبة لتركيا[2].

أصبحت القضية القبرصية منذ عام 1954 واحدة من أهم القضـايا الرئيسـة للسياسة الخارجية التركية، مثلما أصبحت هذهِ القضية في نفس العام قضية صـراع دولي، وذلك عندما طرحت الحكومة اليونانية القضية القبرصية لأول مـرة أمـام الجمعية العامة للأمم المتحدة، وبرزت القضية بشكل اكبر بعـد إعـلان قبـرص جمهورية مستقلة وذات سيادة في 16 آب 1960، بيد إن هذا الاستقلال قـد جـاء

---

[1] كيفن كونولي، العلاقات التركية – الامريكية و"إبادة الأرمن"، موقع بي بي سي العربي، 6 آذار 2010، متاح على الرابط الالكتروني:
http://www.bbc.co.uk/arabic/worldnews/2010/03/100305_armenians_genocide_tc2.shtml

[2] مهدية صالح حسن، العلاقات العراقية – التركية من عام 1968 حتى عام 1980، رسالة ماجستير، (بغداد: كلية القانون والسياسة، جامعة بغداد، 1986)، ص57.

بتطورات هائلة وأحداث متسارعة ذهب ضحيتها العديد من أبناء الأقلية التركية، وتعددت أطراف الصراع وتعقدت القضية خلال الستينيات والسبعينيات حتى وصل الحال الى التدخل العسكري التركي في شمال قبرص عام 1974، الذي استمر الى يومنا هذا وكان سبباً في توتر العلاقات الامريكية-التركية، وظلت القضية القبرصية حتى عام 1983 موضوعاً دائماً في جدول أعمال الأمم المتحدة لكن دون التوصل الى حل، وتم في 15 تشرين الثاني 1983 الإعلان عن قيام الجمهورية التركية في شمال قبرص، التي رأت الأمم المتحدة إن قيامها غير قانوني، ولم تعترف بها أي من الدول سوى تركيا[1].

حاولت الأطراف الدولية حل قضية قبرص بشتى الطرق ومنها الأمم المتحدة الذي قدم أمينها العام السابق كوفي عنان في 11 تشرين الثاني 2002 للأطراف القبرصية والدول الضامنة (تركيا واليونان وبريطانيا) خطة لحل الأزمة القبرصية المزمنة، وبدأت الأطراف المعنية بالتفاوض في شباط 2003 ودخلت هذهِ الخطة في مضمار متعرج بين شد وجذب توقفت خلاله المحادثات، ليتم استئنافها في 10 شباط 2004 في نيويورك في مقر الأمم المتحدة وبحضور كوفي عنان[2].

بيد إن الموقف التركي التقليدي الذي يقوم على رفض توحيد قبرص (اليونانية والتركية) واستخدام ورقة قبرص التركية والقواعد العسكرية هناك كورقة توازن مع اليونان في صراعها التاريخي حول مياه بحر ايجة، قد جرت عليه رياح

---

[1] يُنظر:- نيرفانا خضر (إعداد)، القضية القبرصية، قراءات استراتيجية، العدد 3، السنة 9، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، 2004)، ص4-6.

وللمزيد من التفصيل يُنظر:- احمد عثمان، تاريخ قبرص: جزيرة الجمال والألم منذ القدم والى اليوم، (القاهرة: الطبعة الأولى، 1997)، ص 229-258، وكذلك يُنظر:- زينب أبو سنة، تركيا الإسلامية الحاضر ظل الماضي، (القاهرة: الدار الثقافية للنشر، الطبعة الأولى، 2006)، ص203-211.

[2] يُنظر:- جورج ثروت فهمي، المسألة القبرصية: الاتجاه نحو حل نهائي، مجلة السياسة الدولية، العدد 156، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، 2004)، ص145-147.

التغيير بعد أن اعتلى حزب العدالة والتنمية منصة الحكم في تركيا، لتسير الأمور باتجاه بلورة موقف تركي مؤيد لتسوية الأزمة القبرصية المستعصية في إطار توحيد الجزيرة، التي أصبح بقائها دون حل حجر عثرة في طريق تركيا نحو الانضمام الى الاتحاد الأوروبي، فسارعت حكومة العدالة والتنمية بشكل هادئ في طريق التخلص من تبعية القضية القبرصية[1]، وذلك لعدة أسباب منها[2]:-

1. يُعَد حل القضية القبرصية شرطاً مهماً من متطلبات انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي.
2. التخلص من الدعم المالي والعسكري المقدم للقبارصة الأتراك الذي يقدر بحوالي 200 مليون دولار سنوياً.
3. ستفقد جزيرة قبرص أهميتها بنسبة لتركيا في حال اكتساب الأخيرة للعضوية في الاتحاد الأوروبي.

أما الولايات المتحدة الامريكية فإنها واكبت تطورات وتحولات القضية القبرصية على الدوام ابتداءً منذ أن طفت على سطح السياسة الدولية، كونها عضو في حلف شمال الاطلسي الذي يضم كل من تركيا واليونان، فتربطها مع تركيا مصالح سياسية وعسكرية واقتصادية وأمنية تتعلق بالشرق الاوسط وآسيا الوسطى والقوقاز وبحر قزوين، مثلما تحافظ على علاقة قوية مع اليونان التي تقدم التسهيلات للقوات الامريكية في منطقة البلقان وأوروبا الشرقية، الباعث الذي يحدو الولايات المتحدة الامريكية الى انتهاج سياسة توازن خارجية تجاه تركيا واليونان، وبالرغم من ميول الميزان صوب تركيا في اغلب الأحيان، إلا إنها تستخدم

---

[1] محمد جمال عرفة، تركيا تفرّط في قبرص لتلحق بالاتحاد الأوروبي، موقع إسلام اون لاين، 12 شباط 2004، متاح على الرابط الالكتروني:

http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_C&pagename=Zone-Arabic-News/NWALayout&cid=1170877906849

[2] محمد جمال عرفة، مصدر سبق ذكره.

قضيـــة قبرص في بعض الأحيـــان للضـــغط علــى تركيـــا لتحقيــق المصــــالح الأمريكية[1].

أظهرت واشنطن اهتماماً كبيراً بالقضية وأبدت ميولاً نحو النظــرة التركيــة بشأن حلها، على خلاف ما كان عليه الموقف الأمريكي أثناء أزمتــي عـــام 1964 وعام 1974، بحيث أصبح الموقف الأمريكي ينطلق من منظور استراتيجي بحت، نظراً لوجود روابط وثيقة جداً بين الكنيســـة الأرثوذكســية اليونانيــة والقبرصــية والكنيسة الأرثوذكسية الروسية، فتخشى الولايات المتحدة الامريكية مــن التغلغــل الروسي في المنطقة من خلال بوابة قبرص، لذلك تذهب السياسة الامريكية صوب أهمية قطع الطريق على التغلغل الروسي في شرق البحر المتوسط، وتأميم الساحل والهضبة التركيتين، ومن اجل هذا رأت واشنطن أن الحل يكمن في الكونفدرالية مع ضمان حقوق القبارصة الأتراك، ووجود حامية عسكرية تركيـــة علـــى الجزيـــرة وباعتراف سياسي بالقبارصة الأتراك[2]، فتطابقت هذهِ الرؤية مع رؤية قطاع واسع من الأحزاب والتيارات القبرصية والتركية.

وبذلك يمكن القول إن القضية القبرصية التي تسببت بتعثر وتوتر العلاقـــات الأمريكية – والتركية في عقدي الستينيات والسبعينيات قد أصبحت عامل مســـاهم ومؤثر في تطور هذهِ العلاقات وتحسنها فـــي العقـــد الأول مـــن القـــرن الحـــادي والعشرين.

رابعاً:- العلاقات التركية – الإسرائيلية

تختلف العلاقات التركية–الاسرائيلية عن غيرها من علاقات تركيا الدولية من حيث عدم استمرارها على وتيرة واحدة، إذ رسمت منحنيـــات مختلفـــة تصـــاعداً

---

(1) موسوعة المقاتل، الصراع التركي – اليوناني ومشكلة قبرص، متاح على الرابط الالكتروني:
http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Siasia2/SeraTurkGr/index.htm

(2) المصدر نفسه.

وهبوطاً طبقاً للظروف الإقليمية والدولية المحيطة بها والمؤثرة في مجرياتها، وبالرغم من كون تركيا اول دولة إسلامية اعترفت بإسرائيل في آذار عام 1949 لكن علاقاتها مع إسرائيل بقيت سطحية[1]، ولم تصل العلاقات بين الطرفين الى مستوى من التنسيق السياسي والتعاون العسكري والتبادل التجاري بما يمكّن من وصفها بالجيدة، فقد كان ضغط الرأي العام الداخلي والأزمات الاقتصادية والظروف الإقليمية عوامل تكبح ظهور تركيا بمظهر الحليف لإسرائيل ضد العرب، بل إن تركيا منذ منتصف الستينيات قد اتخذت وفي مناسبات كثيرة مواقف مؤيدة للعرب ومناوئة لإسرائيل، أبرزها موقفها من عدوان 1967 وتأييدها قرار الأمم المتحدة اعتبار الصهيونية حركة عنصرية عام 1974 وغيرها، حتى إن عقد الثمانينيات شَهِد مواقف متناقضة ومتعارضة أدت الى جمود العلاقات التركية-الاسرائيلية خلاله[2].

إلا إن هذا الجمود تسببت بتهشيمه متغيرات مطلع عقد التسعينيات عندما انتهت الحرب الباردة وقامت حرب الخليج الثانية 1991، التي أعقبتها محادثات "السلام" العربية – الإسرائيلية في مدريد 1991 واتفاق أوسلو 1993، بحيث بدت الظروف مواتية للوصول الى مرحلة أفضل في العلاقات التركية – الإسرائيلية، واتبعت تركيا سياسة متوازنة بين العرب وإسرائيل، فكانت العلاقات تتحسن بوتيرة توازي وتيرة التقارب العربي – الإسرائيلي، فبعدما هرولت الأنظمة العربية باتجاه التصالح مع إسرائيل[3]، لم تستطع تركيا أن تكون أكثر عروبة من العرب أنفسهم.

---

(1) يوسف الشريف، تركيا والجوار العربي، في كتاب: لقاء مكي (تحرير)، تركيا صراع الهوية، (الدوحة: مركز الجزيرة للبحوث والدراسات، 2006)، ص80.

(2) يُنظر:- محمد نور الدين، تركيا في الزمن المتحول... قلق الهوية وصراع الخيارات، مصدر سبق ذكره، ص263-264.

(3) المصدر نفسه، ص264.

في خضم هذهِ التطورات وصلت العلاقات التركية - الإسرائيلية ذروتها بالاتفاق على التعاون العسكري المبرم بين تركيا وإسرائيل في 23 شباط 1996، ليعكس رغبة متزايدة لدى البلدين في تعزيز وجودهما في المنطقة في إطار الترتيبات الشرق أوسطية يضمن لتركيا دوراً إقليمياً بارزاً، ويزيد من فرص إسرائيل للهيمنة على المنطقة[1]، تبعها تعاون اقتصادي وتجاري وزراعي وسياحي، وتم توقيع أربع اتفاقيات أخرى: الاولى اتفاقية التجارة الحرة، والثانية اتفاقية الازدواج الضريبي، والثالثة تشجيع وحماية الاستثمارات، والرابعة اتفاقية تنظيم إجراءات الجمارك بين البلدين[2].

من الجدير بالذكر أن هذهِ العلاقات لم تكن نابعة من فراغ، وإنما نتيجة لتصورات ومصالح استراتيجية كانت سبباً في دفع تركيا نحو تعزيز علاقتها مع إسرائيل وكانت وراء ذلك الاعتبارات الآتية:-

1. أخذت تركيا في الاعتبارات الدولية لإسرائيل، ولاسيما تأثيرها على الولايات المتحدة الامريكية، سواء بالضغط على الاتحاد الأوروبي لقبول عضوية تركيا فيه، او الاستفادة من قوى الضغط الصهيوني في الولايات المتحدة الامريكية، لتعزيز أهمية تركيا في الإستراتيجية الامريكية، او في مواجهة قوى الضغط الأرمنية واليونانية التي تتدخل باستمرار لتشويه صورة تركيا لدى الرأي العام الأمريكي وتسعى دائماً لفرض إجراءات مضادة عليها[3]، حتى ان احمد داود اوغلو وزير الخارجية التركية قد ربط بين العلاقات الامريكية-التركية

---

(1) داليا إسماعيل محمد، المياه والعلاقات الدولية... دراسة في اثر أزمة المياه على طبيعة ونمط العلاقات العربية-التركية، (القاهرة: مكتبة مدبولي، الطبعة الأولى، 2006)، ص109.

(2) رضا هلال، السيف والهلال.. تركيا من أتاتورك الى اربكان الصراع بين المؤسسة العسكرية والإسلام السياسي، (القاهرة: دار الشروق، الطبعة الأولى، 1999)، ص177-179.

(3) عيسى السيد الدسوقي، توجهات القوى الإقليمية في الشرق الاوسط بعد الحرب الباردة، (القاهرة: دار الأحمدي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2009)، ص86.

والعلاقات التركية – الإسرائيلية وكذلك تأثير اللوبي الصهيوني الذي تبتغي تركيا أن يكون بجانبها، بقوله:- "نجد إن العلاقات التركية–الاسرائيلية قد اتسمت بخصوصية تبادلية مع العلاقات التركية – الأمريكية... فقد أدت فعاليات اللوبي اليوناني واللوبي الارمني ضد تركيا إلى سعي تركيا إلى الحصول على دعم اللوبي اليهودي بإعتباره عنصراً موازناً. وأبدى اللوبي اليهودي بدوره اهتماماً لتوظيف هذا الدور التوازني على نحو يفتح الطريق أمام العلاقات التركية–الإسرائيلية"[1].

2. تهدف تركيا من وراء علاقاتها مع إسرائيل تحقيق جملة من الأهداف الاقتصادية، بحيث تبنت تركيا في السنوات الأخيرة عدداً من المشاريع العملاقة لزيادة إنتاج الطاقة والحاصلات الزراعية، مثلما هناك رغبة تركية في جذب رؤوس الأموال الاسرائيلية والأمريكية والاستفادة من التقنية الاسرائيلية العالية، لاسيما في مجال الزراعة[2].
3. تعزيز خبرات تركيا العسكرية عبر التعاون والتدريب المتميز مع الجانب الإسرائيلي والاستفادة من استخباراته في مواجهة دول الجوار المعادية، وكذلك تحسين قدرات تركيا العسكرية بالأجهزة والأسلحة الاسرائيلية الصنع[3].

وبالرغم من ذلك لم تدم سنوات الانسجام في العلاقات التركية – الإسرائيلية حينما لاحت بعض التوترات في أفق هذهِ العلاقات التي كانت نتاجاً لتراكمات من

---

(1) احمد داود اوغلو، العمق الاستراتيجي: مكانة تركيا ودورها في الساحة الدولية، مصدر سبق ذكره، ص453-454.

(2) احمد حسين الشيمي، أنقرة وتل أبيب... أهداف مشتركة أم مصالح متناقضة؟، موقع إسلام اون لاين، 2008/2/12، متاح على الرابط الالكتروني:
http://mdarik.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_C&cid=1201957840923&pagename=Zone-Arabic-News%2FNWALayout

(3) عيسى السيد دسوقي، توجهات القوى الإقليمية في الشرق الاوسط بعد الحرب الباردة، مصدر سبق ذكره، ص86.

المد والجزر والاحتقان المكتوم بين البلدين، ازدادت وطأتها اثر عدد من التطورات المحلية والإقليمية المهمة، التي أعلن بدايتها وصول حزب العدالة والتنمية الى السلطة في تشرين الثاني 2002، وتشكيله الحكومة التركية منفرداً، ومن بعد ذلك جاء الغزو الأمريكي للعراق في عام 2003 وما تبعه من تداعيات على العلاقات بين الولايات المتحدة الامريكية وتركيا[1].

فتقلصت مساحة التعاون بين الطرفين، وبدأ التباين بينهما يعرف طريقه على النحو الذي ولد شكوكاً متبادلة، وصلت حد التأزم الدبلوماسي في العديد من المناسبات اتضح أهمها عقب العدوان الإسرائيلي على غزة ورفح في أيار 2004 التي نتج عنها رفض اردوغان مقابلة وفد رجال أعمال إسرائيليين يزورون أنقرة، كما أمر بتجميد الاستعدادات لزيارة رسمية كان من المقرر أن يقوم بها الى إسرائيل[2].

ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد بل كانت الأزمات في العلاقات التركية-الاسرائيلية تطل برأسها بين الحين والآخر، إلا إن أهم أزمة حصلت هي التي أعقبت العدوان الإسرائيلي على غزة نهاية عام 2008 ومطلع عام 2009 التي ارتكبت فيها إسرائيل أبشع المجازر باستخدام مختلف الأسلحة والقنابل المحظورة دولياً ضد الشعب الفلسطيني، وكانت هذه الحرب التي سميت بـ "عملية الرصاص المصبوب" قد أدت الى تراشقات كلامية بين مسؤولي البلدين، بحيث وصفها اردوغان بأنها "جرائم حرب" وبالمقابل أعلن احد القادة العسكريين الإسرائيليين:- "ان على تركيا ان تطالع نفسها في المرآة قبل ان تنتقد إسرائيل، كونها تحتل شمال قبرص وتضطهد الأكراد والأرمن"[3].

---

[1] بشير عبد الفتاح، الى أين تتجه العلاقات التركية – الاسرائيلية؟، مجلة شؤون عربية، العدد 140، (القاهرة: الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، 2010)، ص72.

[2] يُنظر:- احمد دياب، تركيا وإسرائيل... أزمة عابرة أم منافسة قادمة؟، مجلة السياسة الدولية، العدد 158، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، 2004)، ص166-169.

[3] بشير عبد الفتاح، الى أين تتجه العلاقات التركية – الاسرائيلية؟، مصدر سبق ذكره، ص74-75.

وضمن السياق نفسه، شهدت هذه المرحلة مزيداً من التوتر الدبلوماسي اثر تصعيد إعلامي تركي بعرض العديد من المسلسلات التلفزيونية التي تظهر مجازر إسرائيلية بحق الفلسطينيين، قابلتها إسرائيل بحملة دعائية قادتها رموز يهودية للتنديد بحكومة العدالة والتنمية[1]، ترافقها حملة أخرى على رئيس الوزراء التركي رجب طيب اردوغان بشكلٍ خاص، وجاءت هذهِ الحملة التي شارك فيها رئيس الحكومة الاسرائيلية بنيامين نتنياهو ووزير خارجيته، افيغدور ليبرمان، على خلفية تصريحين لاردوغان الأول: كان خلال افتتاح الفضائية التركية "trt" باللغة العربية التي حذر فيها إسرائيل من أن تركيا لن تبقى من دون رد فعل إذا استمر الحريق في غزة واستمر ايضاً تلبد الغيوم السوداء فوق القدس، أما الموقف الثاني: فهو اتهام اردوغان لإسرائيل من فرنسا بالذات بأنها دمرت عملية السلام[2].

حدثت مواقف أخرى في العلاقات التركية – الإسرائيلية خلال العام 2009 كان أبرزها عندما ثار اردوغان إثناء المنتدى الاقتصادي العالمي في دافوس في كانون الثاني 2009 أثر تعليقات شمعون بيريس حول الحرب الإسرائيلية على غزة. الموقف الثاني رفض إسرائيل قيام اردوغان بزيارة رسمية إلى قطاع غزة في أيلول 2009، وقد تسبب هذا الرفض بردود فعل تركية عنيفة منها: إلغاء مشاركة سلاح الجو الإسرائيلي في التدريبات السنوية التي كان مزمعاً إجراؤها في تشرين الأول 2009، التدريبات التي تقيمها تركيا سنوياً بالاشتراك مع كل من الولايات المتحدة الأمريكية وايطاليا وقوات حلف شمال الأطلسي، فانتهى المطاف بدعوة أمريكية إلى إلغاء هذه التدريبات بسبب الموقف التركي.

---

(1) يُنظر:- المصدر نفسه، ص75-76.

(2) محمد نور الدين، الحملة الاسرائيلية على اردوغان، موقع مركز الخليج للدراسات، 11 نيسان 2010، متاح على الرابط الالكتروني:- http://www.alkhaleej.ae/portal/portal/ccdab84f-74f8-4291-bf1f-4578609d78af.aspx

شهد كانون الثاني 2010 أزمة دبلوماسية بين أنقرة وتل أبيب عندما استدعى نائب وزير الخارجية الإسرائيلي داني ايالون السفير التركي في إسرائيل وحمّله رسالة احتجاج على فحوى مسلسل تلفزيوني تركي رأت فيه تل أبيب معاداةً للسامية. ما سبب أزمة دبلوماسية في الحدث هو إهانة ايالون للسفير التركي عندما أجلسه على كرسي اقل انخفاضاً من كرسيه الذي كان يجلس عليه، ولم يضع سوى العلم الإسرائيلي وطلب من وسائل الإعلام تصوير ذلك. الموقف الذي أثار أنقرة التي هددت بإستدعاء سفيرها وطلبت من تل أبيب تقديم اعتذار رسمي على موقفها هذا. مما اضطر تل أبيب إلى تقديم اعتذارها لمعالجة الأمر. الموقف الأكثر ضرراً في علاقات البلدين كان في أيار 2010 عقب أزمة أسطول الحرية التي قتل خلالها 9 مواطنين أتراك وجرح آخرون من أفراد الأسطول في هجوم شنته القوات الإسرائيلية على السفينة التي كانت متوجهة لفك الحصار عن غزة(1).

وتعود حالة التوتر في العلاقات التركية-الإسرائيلية في هذهِ المرحلة الى جملة من العوامل ليست وليدة لحظتها بل نابعة من تطورات المرحلة وتغيراتها وأحداثها، وأهم هذهِ العوامل ما يأتي:-

1. تولي حكومات تركيّة للسلطة ذات طابع إسلامي وتحديداً من حزب العدالة والتنمية، وترغب هذهِ الحكومات بتحقيق حالة من التوازن في سياسة تركيا الخارجية في الشرق الاوسط من خلال تعزيز العلاقات مع البلدان العربية.
2. أدى الاحتلال الامريكي للعراق الى تواجد إسرائيلي على الأراضي العراقية، الأمر الذي تستطيع إسرائيل من خلاله جمع المعلومات عن العراق وسوريا وإيران مما قلص من الحاجة الاسرائيلية لتركيا من جهةٍ أولى، ومن جهةٍ ثانية تأييد إسرائيل لقيام دولة كردية ضمن رؤيتها لتفكيك الكيانات الكبيرة في

---

(1) زيا ميرال وجوناثان س. باريس، تحليل النشاط الزائد للسياسة الخارجية التركية، سلسلة ترجمات الزيتونة، العدد 60، (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2010)، ص9-10.

المنطقة، أمر يتصادم مع الرؤية التركية التي ترفض قيام دولة كردية في شمال العراق.

3. تطور العلاقات التركية – السورية وتعزيزها في عدة مجالات.
4. إدانة الكونغرس الأمريكي "لمذابح الأرمن" التي يُتهم بها الأتراك أبان الحرب العالمية الاولى، وتساءل الأتراك عن ما فعله اللوبي الصهيوني في التصدي لهذا القرار.
5. تقديرات تركيّة بأن إسرائيل بمجرد أن توقع اتفاق سلام مع سوريا ستبادر الى تغيير طبيعة العلاقة مع تركيا، ومن ثم فلا مصلحة تركيّة في مواصلة سياسة العداء مع سوريا.
6. تقديرات إسرائيلية بتراجع دور المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية التركية وهذا التراجع سيعني تراجع الحماس لاستمرار العلاقة مع إسرائيل[1].
7. يوجد ترابط وثيق بين العلاقات التركية – الأمريكية، والعلاقات التركية-الاسرائيلية، فكان فتور العلاقات بين الولايات المتحدة الامريكية وتركيا بسبب ملف العراق، قد تزامن معه تراجع في العلاقات بين تركيا واسرائيل بعد الموقف التركي ضد إسرائيل بسبب سياستها تجاه الفلسطينيين[2].

بيد إن اللافت للنظر في خضم الأجواء المشحونة بالتوتر في العلاقات التركية-الاسرائيلية، قد أفسحت البراغماتية التي تتمتع بها كل من أنقرة وتل أبيب كما المقاصد الإستراتيجية، المدعومة امريكياً، لعلاقاتهما، الطريق أمام مساحة لا بأس بها من التفاهم توطئة لتجاوز تلك الموجة من الاضطرابات، ولم تكف مساعي الجانبين لتلطيف الأجواء، بحيث أطلق الجانبان مساعٍ معلنة وسرية على المستويين الرسمي والشعبي لإعادة الدفء الى علاقاتهما[3].

---

[1] عماد جاد، إسرائيل والتحالفات القلقة في المنطقة، مجلة شؤون عربية، العدد 132، (القاهرة: الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، 2007)، ص28.

[2] احمد دياب، تركيا وإسرائيل... أزمة عابرة أم منافسة قادمة؟، مصدر سبق ذكره، ص167-168.

[3] يُنظر: بشير عبد الفتاح، الى أين تتجه العلاقات التركية-الاسرائيلية؟، مصدر سبق ذكره، ص79-80.

وإذا كان التوتر قد طال الجوانب السياسية والدبلوماسية وبعض الجوانب العسكرية في مجال المناورات العسكرية التي جمدت بعضها تركيا فإن العلاقات الاقتصادية قد تزايدت في عددٍ من جوانبها، إذ دخلت بعض الجهات والشركات الاسرائيلية على خط شراء عدد من المؤسسات التركية في إطار عمليات الخصخصة التي بدأت عام 2008، وارتفع حجم العلاقات التجارية بين تركيا وإسرائيل في سنة 2008 عنه في عام 2007، إذ بلغت الصادرات التركية الى إسرائيل سنة 2008 حوالي 1.83 مليار دولار مقارنة بنحو 1.61 مليار سنة 2007 أي بزيادة قدرها 13.6%، فيما بلغت الواردات التركية من إسرائيل سنة 2008 حوالي 1.62 مليار دولار مقارنة بنحو 1.2 مليار دولار سنة 2007، أي بزيادة قدرها 35.1% يرافقها تعاون كبير في مجال الطاقة وإنشاء خطوط أنابيب نقل النفط والغاز والكهرباء والمياه من الموانئ التركية الى الموانئ الاسرائيلية[1].

يمكن القول انه بالرغم من التوترات التي أصابت العلاقات التركية–الإسرائيلية فانه لا يزال للجانبين مصالح خاصة في الاحتفاظ بعلاقات وثيقة بينهما، حتى في ظل أوقات الأزمات، فهما ليست لديهما مشاكل خطيرة على الصعيد الثنائي إذ لم تشاركا في حرب ضد بعضهما البعض، كما إن كل منهما لا تشكل أي نوع من التهديد الاستراتيجي للأخرى[2]، مما يساهم في عدم وصول العلاقات التركية–الاسرائيلية الى حد القطيعة، يضاف إليها أن الطبيعة المركبة لهذهِ العلاقة، وحاجة كل منهما للآخر في العديد من الملفات الموروثة، لاسيما إن إسرائيل لا يمكن أن تفرط بخسارة بلد مسلم مثل تركيا، مهما كانت سلبية المواقف التي يمكن أن تتخذها أنقرة ضدها، وبالنسبة لتركيا في ظل سياستها المرسومة التي ما تزال

(1) يُنظر: التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2008، (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2009)، ص180-181.

(2) آلاء الروبي (إعداد)، المصالح المتشاحنة ما بين إسرائيل وتركيا: رؤية إسرائيلية، قراءات استراتيجية، العدد 10، السنة 14، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، 2009)، ص29.

قائمة في كيفية معالجة بعض الملفات مثل: مشكلة حزب العمال الكردستاني والمشكلة الأرمنية والتسلح والانضمام الى الأسرة الأوروبية، ستبقى تشعر بالحاجة الى إسرائيل كمفتاح أو مصدر بقدرات لا تمتلكها تركيا[1].

انطلاقاً من حسابات مصلحية بحتة في منظور كل من تركيا وإسرائيل فإن مصلحتيهما تكمن في الحفاظ على علاقاتهما وزيادة الروابط الإستراتيجية بينهما، وسياسة احمد داود اوغلو القائمة على مبدأ "صفر مشاكل"، ورغبة تركيا بممارسة دور الوسيط في عمليات التسوية السلمية في الشرق الأوسط تبقى إسرائيل الجار الرئيس وأحد القوى الإقليمية التي لا ترغب تركيا بخسارتها. وحتى في أعلى مراحل التوتر السياسي بينهما أشارت تركيا برغبتها في مواصلة تجارتها الدفاعية مع إسرائيل، ولا سيما فيما يتعلق بشراء طائرات بدون طيار، وتطوير طائراتها ودباباتها، مما يدل على أن البلدين مازالا يحتفظان بعلاقات إستراتيجية - وان شابها شئ من الفتور – حتى في حالات التوتر بينهما[2].

فيما يتعلق بدور الولايات المتحدة الامريكية في العلاقات التركية-الاسرائيلية ومصالحها في هذهِ العلاقة، فقد كانت واشنطن سبباً مباشراً ودافعاً كبيراً باتجاه تطوير العلاقات بينهما، وكانت عاملاً مساهماً في دفع البلدين الى التحالف وشجعته بشكلٍ كبيرٍ، ووقفت وراءه لتحقيق أهداف استراتيجية عدة أبرزها مواجهة النفوذ الإيراني في دول آسيا الوسطى التي سعت طهران الى التغلغل فيها، وبالفعل كان التحرك التركي-الإسرائيلي عائقاً أمامها في تحقيق أهدافها في هذهِ المنطقة، كما إن الولايات المتحدة الامريكية ترغب في بناء تحالف تركي-إسرائيلي للعمل ضد ما تُسميه "التطرف الإسلامي" و"الحركات الإرهابية" في منطقة الشرق الاوسط، وفي ظل الحديث الأمريكي المتكرر عن مشروع الشرق الأوسط الكبير فإن التحالف

---

[1] التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2008، مصدر سبق ذكره، ص182.

[2] زيا ميرال وجوناثان س. بارِيس، مصدر سبق ذكره، ص10.

التركي-الإسرائيلي يُعد نواة مهمة لهذا المشروع، وبذلك فلن تسمح واشنطن بقطيعة بين أنقرة وتل أبيب لأي سبب وستسعى الى رأب أي صدع بينهما[1].

وتشكل العلاقات التركية - الاسرائيلية محوراً مهماً بالنسبة للإستراتيجية الامريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط بالإضافة إلى الدول الحليفة الأخرى، وبالتعاون الثنائي التركي-الإسرائيلي مع تحالفهما الاستراتيجي مع الولايات المتحدة الامريكية، قد فتح مجالاً أفضل لتشكيل تحالف استراتيجي أعمق بين الأطراف الثلاثة، ما يُعد تحولاً خطيراً في موازين الأمن القومي في منطقة الشرق الاوسط[2].

وبالنظر للترابط بين العلاقات الامريكية - التركية والتركية- الاسرائيلية فإنه في الوقت الذي شهدت فيه العلاقات التركية - الاسرائيلية توترات فإن العلاقات الامريكية - الاسرائيلية قد شهدت تبايناً ملحوظاً في هذه المرحلة، وبالرغم من استمرار الحفاظ على أمن إسرائيل هدفاً من أهداف السياسة الامريكية في الشرق الاوسط إلا ان التطورات الجارية في الساحة الإقليمية منذ أحداث 11 أيلول 2001 والتعثر في ما يُسمى بعملية "السلام" الذي تسببت به إسرائيل واختلافها مع الموقف الأمريكي من هذهِ العملية بالتزامن مع التباين في العلاقات الامريكية - التركية، كانت كل هذهِ التطورات سبباً في التقليل من تأثير التوترات بين أنقرة وتل أبيب على العلاقات الامريكية - التركية.

---

(1) العلاقات التركية-الاسرائيلية: المصالح أقوى من الخلاف، موقع مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 15 حزيران 2004، متاح على الرابط الالكتروني: www.ecssr.ac.ae

(2) صبحي ناظم توفيق، الآثار الإستراتيجية للوجود الأمريكي في العراق على تركيا: رؤية مستقبلية في العلاقات العراقية-التركية، مركز الإعلام التركماني العالمي، 27 شباط 2007، متاح على الرابط الالكتروني: http://groups.yahoo.com/group/kerkuk/message/3684

خامساً: العلاقات التركية – الإيرانية

شهدت العلاقات التركية – الإيرانية فترات مد وجزر تواترت في اتصال دائم منذ مئات السنين، وكأن معطيات الجغرافية قد أبت إلا ان تكون ناظماً لوتائر من الشد والجذب استمر منذ ما يزيد على خمسمائة عام، وكذلك كان التاريخ شاهداً على الصراع بين المشروعين الصفوي الإيراني من جهة والعثماني التركي من جهة أخرى، واتخذت العلاقات بين البلدين أشكالاً دراماتيكية حين قامت الحروب المتعاقبة بين الدولتين لقرون عدة، وأبرمت بعدها المعاهدات لتثبيت الحدود واعترف كل منهما حامياً لمذهب يختلف عن الآخر، ومن وقتها ولحد الآن أصبح هناك بُعد عقائدي للصراع على النفوذ في المنطقة بين إيران وتركيا، ثم عاد البُعد العقائدي ليبرز للعيان من جديد منذ الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003[1].

اتصفت العلاقات التركية – الإيرانية بميزة الصراع على النفوذ في منطقة الشرق الأوسط والمناطق المحيطة بها والرغبة في التمدد الإقليمي، على الرغم من بعض المراحل التاريخية التي شهدت العلاقات فيها تقارباً بين البلدين، ولكن من دون أن يرقى هذا التقارب أبداً الى مستوى التحالف الثنائي بين البلدين الجارين، واستمرت التقلبات بينهما الى أن جاء الاحتلال الأمريكي للعراق الذي دخلت بعده هذهِ العلاقات منطلقاً جديداً، حينما ساهم هذا الاحتلال في تبدل موازين القوى الإقليمية لصالح إيران، كما جعل المصالح التركية عرضة للخطر من جرّاء طفوَر الطموحات القومية الكردية ومخاطر امتدادها الى جنوب شرق الأناضول وغالبيته السكانية الكردية، يضاف الى ذلك ان احتلال العراق قد نتج عنه تراجع العراق القوة الإقليمية الموازية لإيران وتركيا في المنطقة مما أدى الى إعادة توزيع لموازين القوى الإقليمية عموماً، وبين تركيا وإيران خصوصاً[2].

---

[1] مصطفى اللباد، "صراع الأفيال" على النفوذ في الشرق الاوسط، جريدة العربي، العدد 11206، 8 أيار 2010.

[2] مصطفى اللباد، "صراع الأفيال" على النفوذ في الشرق الأوسط، مصدر سبق ذكره.

أدت معطيات الساحتين الإقليمية والدولية في هذهِ المرحلة الى إيجاد متنفس لتطور العلاقات التركية – الإيرانية وفسحة من التعاون بينهما إلا إنها لا تعني تقليص مساحة الاختلاف والتنافس بينهما، ويندرج ضمن مجالات الالتقاء والتعاون ما يلي:–

1. التعاون في مجال مواجهة القضية الكردية بحيث أرادت أنقرة تقوية الروابط مع طهران في وقت قد غيّر فيه حزب العمال الكردستاني اسمه الى "مؤتمر الحرية والديمقراطية في كردستان" في نيسان 2002، محاولةً منه لكسب الاعتراف به كمنظمة سياسية للأكراد في تركيا، وعلى أثرها قامت الدولتان بخطوات بارزة لتوثيق العلاقات بينهما حينما اتفقتا على عد حزب العمال الكردستاني في تركيا، ومنظمة مجاهدي خلق الإيرانية منظمتين إرهابيتين[1].

تعقدت مسألة مواجهة القضية الكردية بشكل فج بعد الاحتلال الأمريكي للعراق، وتنامي المخاوف التركية من قيام دولة كردية مستقلة في شمال العراق مما أدى الى تقارب تركي – إيراني نظراً لوجود أقليات كردية لديهما، تتزايد النزعة الانفصالية لديها اثر تجربة الأكراد في العراق، وفي هذهِ الأثناء بدأ حزب العمال بشن الهجمات على مراكز الشرطة على الحدود مع إيران الأمر الذي زاد من التقارب أكثر بين أنقرة وطهران، ولأول مرة في تاريخ البلدين تحدث عمليات مشتركة بينهما[2].

2. يضفي التعاون الاقتصادي دفئاً على العلاقات التركية – الإيرانية، ففي مجال الطاقة تأتي إيران في المرتبة الثانية بعد روسيا في إمداد تركيا بالغاز الطبيعي،

---

(1) اوزدن زينب اوكتاف، مدارك أمنية متغيرة في العلاقات التركية – الإيرانية، ترجمة: جبور سمعان، مجلة شؤون الاوسط، العدد 122، (بيروت: مركز الدراسات الإستراتيجية، 2006)، ص93-94.

(2) حقي اوغور، تركيا وإيران... البعد عن حافة الصدام، ترجمة: مصطفى الستيتي، في كتاب:– محمد عبد العاطي (تحرير)، تركيا... بين تحديات الداخل ورهانات الخارج، (القاهرة: الدار العربية للعلوم – ناشرون ومركز الجزيرة للدراسات، الطبعة الأولى، 2010)، ص229.

وليس هذا فحسب بل هناك اتفاقيات عُقدت عام 2007 تتيح لتركيا التنقيب عن النفط والغاز الطبيعي في إيران، وفي نطاق التبادل التجاري شهد التعاون توسعاً كبيراً منذ العام 2002 وتنامى بصورة كبيرة، فعلى سبيل المثال لا الحصر بلغت قيمة هذا التبادل عام 2006 ما يقرب من 6.7 مليار دولار ليسجل نسبة زيادة تبلغ نسبتها 52.5% عن عام 2005، وتخطى التبادل التجاري الذي كان يبلغ 1.2 مليار دولار عام 2002 بواقع خمسة أضعاف[1].

وإذا كانت مساحة التعاون أهم ما تحتويه في هذين المجالين فإن نقاط الاختلاف بين أنقرة وطهران تبرز فيما يلي:

1. تختلف تركيا موضوعياً مع المشروع الايراني في المنطقة، وتظهر الفروقات في النموذج والأدوات بين المشروعين، فترفع إيران راية الممانعة ضد الولايات المتحدة الامريكية وتتحالف مع أحزاب وحركات سياسية تناوئ واشنطن والنظم السياسية الحليفة لها في عموم منطقة الشرق الأوسط، أما تركيا فإنها ترفع لواء "التحديث والانفتاح" في التحالف مع واشنطن للانفتاح على دول المنطقة بمعناها القانوني والمؤسساتي[2].

وتميل تركيا إلى القيم الغربية وتسير في مجال التطور الديمقراطي وحقوق الإنسان وتتبنى المبادئ الليبرالية، بينما إيران ترى في هذه القيم شراً لابد من مكافحته كونها تتعارض مع القيم التي يقوم على أساسها النظام في إيران[3].

---

(1) عمر تشبينار، سياسات تركيا في الشرق الأوسط: بين الكمالية والعثمانية الجديدة، أوراق كارنيغي، العدد 10، (بيروت: مركز كارنيغي للشرق الأوسط، أيلول 2008)، ص26-27.

(2) مصطفى اللباد، "صراع الأفيال" على النفوذ في الشرق الاوسط، مصدر سبق ذكره.

(3) Abdullah Karakoç, Turkey's Relations with Iran and the United States: A Shift in Alignment?, Master's Thesis, (Monterey: Naval Postgraduate School, 2009), P 56.

2. لا يقف ما تبديه تركيا من تفهم للمقاصد المدنية للبرنامج النووي الايراني أمام المخاوف التركية التي تشكلها الطموحات النووية العسكرية الإيرانية المحتملة، وتُعد مصدر إزعاج حقيقي لأنقرة من جهتين: الأولى تتمثل في انه إذا ما استطاعت إيران حيازة السلاح النووي، فمن شأن ذلك ان يخل بتوازن القوى الاستراتيجي ويقوّي مكانة إيران على حساب المصالح التركية، ويُدخل أنقرة في حلبة سباق لحيازة السلاح النووي أيضاً، أما الجهة الثانية فتكمن انه في حالة استمرار طهران بسعيها لامتلاك الأسلحة النووية فإن هذا الأمر يستتبعه نهج أمريكي – إسرائيلي للإقدام على عمل عسكري ضد المنشآت النووية الإيرانية من شأنه ان يضع تركيا في موقف لا تحسد عليه، ويُدخلها في دوامة جدل جديدة على الصعيدين المحلي والدولي حول قبولها او رفضها تقديم خدمات وتسهيلات لوجستية بهذا الخصوص، فتكون تركيا أمام خيارين أحلاهما مر.
3. التنافس التركي – الإيراني في مناطق آسيا الوسطى والقوقاز وبحر قزوين التي تُشكّل فضاء ما يسمى "بالعالم التركي" الذي تسعى تركيا الى التحليق المريح والانفرادي فيه، ولكن تعيقها إيران التي تنازعها النفوذ في هذا العالم، الذي ينتمي لمناطق تشكل محور ارتكاز لأمن الطاقة الذي تتطلع أنقرة للاضطلاع بدورٍ حيوي في صيانته مستقبلاً[1].
4. الهاجس التركي من ازدياد النفوذ الايراني في المنطقة وطموحاته الإقليمية، الأمر الذي يتعارض مع الإستراتيجية التركية الرامية الى بقاء وتعزيز مصالحها السياسية والاقتصادية مع العالم العربي[2].

---

(1) بشير عبد الفتاح، تركيا والأزمة النووية الإيرانية، ملف الإهرام الاستراتيجي، العدد 183، السنة16، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية الإستراتيجية بالأهرام، 2010)، ص33-34.

(2) ظافر سعد، العلاقات الإيرانية – التركية وأثرها في الصراع الدائر في المنطقة، 18 تموز 2007، متاح على الرابط الالكتروني:
http://www.albainah.net/index.aspx?function=Item&id=17009&lang=

5. تُشكّل العلاقات التركية – الاسرائيلية خلافاً بين أنقرة وطهران، فتركيا لها علاقات ومعاهدات مع إسرائيل وإيران تعلن التهديد نحوها، كما تتبنى تركيا طرح حلول دبلوماسية لمشاكل المنطقة فهي تتدخل للوساطة بين سوريا وإسرائيل، بينما إيران ترى في ذلك خطراً عليها لأنه سيعزل سوريا عنها.
6. هناك اختلاف كبير يتعلق بطبيعة نظام الحكم والتركيبة الحاكمة في البلدين: فإيران إسلامية – شيعية المذهب نظاماً وحكماً، أما تركيا فهي علمانية نظاماً، وإسلامية – سنية المذهب الأمر، الذي يشير إلى وجود تصادم في منظومة تركيبة القيم للنظامين[1].
7. توجس إيران من سياسة تركيا المساندة للقضية الفلسطينية وعلاقتها مع حركة حماس لا سيما بعد موقفها من الحرب على غزة وحادثة أسطول الحرية في أيار 2010، بحيث ظهرت تركيا دولةً داعمةً لحركات المقاومة وظهر اردوغان زعيماً أكثر مقبولية في العواصم العربية. رأت الشعوب العربية بعداً إنسانياً في سياسة تركيا[2]. وبذلك ترى إيران في دور تركيا هذا ضربة لمكانة ودور تدعي احتكارهما في المنطقة العربية.

وتُظهر هذه الاختلافات أن الطابع التنافسي للعلاقات التركية – الإيرانية يغلب على الطابع التعاوني لهذهِ العلاقات.

وفيما يتعلق بتأثير علاقة تركيا بإيران على علاقتها بالولايات المتحدة الامريكية، التي ترى في إيران إحدى دول "محور الشر" في العالم التي تهدد مصالحها في المنطقة وتعمل على امتلاك السلاح النووي المحظور دولياً، فإنه لابد من أن التطور الايجابي للعلاقات التركية – الإيرانية ينعكس بداهةً بشكلٍ سلبي على العلاقات التركية – الامريكية.

---

(1) عياد البطنيجي، مزيج حرج من التنافس والتعاون، جريدة المتوسط، 18 نيسان 2009، ص11.
(2) Marc Lynch, Upheaval: U.S. Policy Toward Iran in a Changing Middle East, (Washington: Center for a New American Security, 2011), P 16.

فالإدارة الامريكية لا تخفي قلقها تجاه العلاقات المتنامية بين تركيا وايـران، وأعربت بصورة خاصة عن عدم ارتياحها لزيارة رجب طيب اردوغان لطهـران في تشرين الأول 2009، وما رافقها من امتناع تركيا عن التصويت علـى قـرار "الوكالة الدولية للطاقة الذرية" الذي شجب التطورات النووية الإيرانية، الأمر الـذي أثار استياء الولايات المتحدة الامريكية من تركيا.

هذهِ التطورات أُدرجت على طاولة البحث في زيارة رجب طيب اردوغـان لواشنطن في كانون الأول 2009، بحيث فرضت المحادثات حول إيـران نفسـها كحاضر غائب على محادثات اردوغان – اوباما، ولعل أهم أهداف هذه الزيارة هي رغبة أنقرة في توضيح موقفها للحليف الأمريكي، وأَن تدفع عـن نفسـها "تهمـة" الانحياز الى إيران على حساب علاقة تركيا بحلفائها الغربيين، وان التقـارب مـع إيران لن يكون على حساب علاقتها مع الولايات المتحدة الامريكية[1].

وفي خضم الجدل الأمريكي حول الملف النووي الإيرانـي طرحـت تركيـا نفسها وسيطاً لحل الأزمة بين الغرب وإيران، واقترحت حلاً للازمة يتلخص في أَن تتم عملية تبادل اليورانيوم الإيراني ضعيف التخصيب –على أراضـيها– بوقـود مخصب بنسبة 20% تقدمه الدول الكبرى، بيد أَن هـذهِ المبـادرة لاقـت ترحيبـاً أمريكياً، إلا ان هذا الترحيب كان مصحوباً بالتشكيك في فرص نجاحه انطلاقاً مـن نظرة أمريكية بعدم رغبة إيران في إقامة حوار جدي حول الأزمة. أما إيران فلـم تعلن عن ردٍ واضحٍ من الوساطة التركية، كونها قد أوضحت من قبل تحفظها على أي وساطة يقوم بها طرف ثالث في هذا الملف[2]، واتضح الرفض الإيراني بعـدما فضلت طهران الذهاب الى جنيف وفيينا على أن تحط رحالها في أنقرة، إدراكاً من

---

[1] "النووي" الايراني يفرض نفسه على محادثات اردوغان – اوباما، نشرة أخبار الساعة، العدد 4232، (أبو ظبي: مركز الإمارات للبحوث والدراسات الإستراتيجية، 9 كانون الأول 2009)، ص6.

[2] فرص نجاح الوساطة التركة في أزمة الملف النووي الايراني، نشرة أخبار الساعة، العدد 4328، (أبو ظبي: مركز الإمارات للبحوث والدراسات الإستراتيجية، أبو ظبي، 22 نيسان 2010)، ص7.

إيران بحدة التنافس مع تركيا وإنها لا تريد إعطائها نقاطاً دبلوماسيةً، مثلما لا تريد ان تثبّت لتركيا الدور الجديد باعتبارها المرجعية الإقليمية في الشرق الاوسط[1].

أما الموقف الأمريكي فقد أعلنه وزير الدفاع الأمريكي -آنذاك- روبرت غيتس أثناء زيارته لتركيا يوم 6 شباط 2010، عندما شَكَّكَ عقب محادثاته مع نظيره التركي وجدي غونول في قرب التوصل إلى اتفاق مع إيران حول الوقود النووي، وقال غيتس:- "الحقيقة إنهم (الإيرانيين) لم يفعلوا شيئاً لطمأنة المجتمع الدولي... واعتقد تالياً إن على دول عدة أن تسأل نفسها ما إذا كان الوقت قد حان لتغيير النهج"[2]. أشرت هذهِ الزيارة إن مرحلة الحوار بشأن الملف النووي الإيراني الذي تبنته إدارة اوباما قد انتهت جرّاء التعنت الإيراني، الأمر الذي يؤشر عدم إمكانية نجاح دور الوساطة التركية مع إيران.

بالرغم من محاولة تركيا تفعيل سياستها متعددة الأبعاد إلا إن هذهِ السياسة لا تبدو مجدية في إطار "المعادلة الصعبة" بين الولايات المتحدة الامريكية وإيران، إذ لن يرضي الاولى تقارب تركيا مع الأخيرة في ظل أجواء المواجهة التي تلوح في الأفق، كما ان الرهان التركي على مناصرة طهران خاسرٌ لا محال في ظل أجواء التصعيد الأمريكي والإيراني المتبادل والمشاكل المتزايدة بين إيران ومعظم الأطراف الدولية والإقليمية ولمختلف الأسباب.

يضاف إلى ذلك أن التجربة العراقية لا تزال ماثلة للعيان عندما لم يثني الرفض التركي - لشن أي حرب على العراق - الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها من شن عملياتهم العسكرية ضد العراق عام 2003 ثم احتلاله.

---

(1) مصطفى اللباد، "صراع الأفيال" على النفوذ في الشرق الاوسط، مصدر سبق ذكره.

(2) غيتس يبحث العلاقات الدفاعية مع تركيا ويشكك في قرب لتوصل لاتفاق مع إيران، موقع مركز الخليج للدراسات، 7 شباط 2010، متاح على الرابط الالكتروني: http://www.alkhaleej.ae

سادساً: العلاقات التركية – الروسية

حملت العلاقات التركية – الروسية بين جنباتها توترات عديدة، وشكّل البلدان على بعضهما ضغوطات أكثر في الكثير من الأوقات، وكانت مصائب انهيار الاتحاد السوفيتي فوائد لتركيا عندما انفتح أمامها الباب للولوج الى العالم التركي في آسيا الوسطى والقوقاز وبحر قزوين أحد أَهم مناطق الطاقة وساحات المنافسة الجديدة بين أنقرة وموسكو، واحتدم التنافس بينهما من اجل الحصول على اكبر قدر ممكن من المكاسب، وكلما ازداد الاندفاع التركي نحو القوقاز قابله صد وتحركات روسيّة سريعة لمواجهة تركيا وعدم السماح لها بالسيطرة على هذهِ المنطقة، مستخدمةً مختلف الوسائل منها التحذير والإنذار وصولاً الى الهجوم والرد عبر القنوات السياسية الرسمية، وكذلك مضايقة تركيا عبر ملفات معارضة مرور خطوط أنابيب نقل النفط والغاز الطبيعي عبر الأراضي التركية ودعم أرمينيا ضد تركيا وكذلك دعم حزب العمال الكردستاني[1].

خفت حدة التنافس –دون أن ينتهي– وبدأت مجالات التعاون الاقتصادي تتفعل بعد عام 2002 ووصول حزب العدالة والتنمية الى سدة الحكم في تركيا، وبدأ نوع من التفاهم الثنائي بين تركيا وروسيا، دون أَن تنسى الأخيرة ان الاولى هي المنافس الأشد ضراوة لها في آسيا الوسطى والقوقاز، بيد أَن التعاون الاقتصادي ظهر على السطح أكثر من باقي الملفات الأخرى وحصلت زيارات رسمية لمسؤولي البلدين، وتم توقيع العديد من الاتفاقيات التي من شأنها المساهمة في تطوير العلاقات الاقتصادية بين البلدين، لاسيما في مجالي الطاقة ونقل الغاز الطبيعي[2].

---

(1) عامر علي راضي، الخيارات التركية تجاه الاتحاد الأوروبي: دراسة في العلاقات التركية – الأوروبية ما بعد الحرب الباردة، رسالة دكتوراه، (بغداد: المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية، 2005)، ص120– 121، وكذلك يُنظر:– محمد نور الدين، تركيا في الزمن المتحول... قلق الهوية وصراع الخيارات، مصدر سبق ذكره، ص287–290.

(2) Soli Özel, Şuhnaz Yılmaz and Abdullah Akyüz, Rebuilding A Partnership: Turkish-American relations for New Era Turkish Perspective, (Istanbul: Turkish Industrialists' and Businessmen's Association, 2009), P 70.

لقد كان التقارب التركي – الروسي محل اهتمام الولايات المتحدة الامريكية لما يعنيه هذا التقارب من تأثير على علاقات التحالف الامريكية – التركية، فيما إذا أَخلَّ الحليف التركي بشروط العلاقة مع الحليف الأمريكي، وانساق خلف روسيا احد ابرز المنافسين للنفوذين الأمريكي والتركي في آسيا الوسطى والقوقاز، فالتقارب التركي الروسي قد يعني تراجع النفوذ الأمريكي في هذهِ المناطق المهمة وسيشكل خسارة استراتيجية نوعية لواشنطن، ويؤثر على الملفات الإقليمية والدولية التي توظفها واشنطن وتعمل على تحريكها في المجال الحيوي الذي تحرص روسيا على ترسيخ نفوذها مثلما تعمل ايضاً على مواجهة النفوذ الأمريكي فيه[1].

بيد ان الحدث الأبرز في هذا المضمار كان الأزمة الروسية – الجورجيّة التي تفاقمت الى حرب بين الطرفين في آب 2008، بحيث وضعت تركيا موضعاً صعباً ومحرجاً لها في التعامل مع هذا الحدث لما يمثله في جانبٍ رئيس منه كساحة صراع أطلسية – روسية ذات نطاقٍ واسعٍ، وتركيا دولة عضو في حلف شمال الاطلسي، وارتباطها العسكري أطلسياً بالولايات المتحدة الامريكية اشد من ارتباط كثير من الدول الأوروبية الغربية نفسها، كونه ارتباط يمس مستوى التسلح ونوعياته بشكلٍ مباشرٍ، وأي موقف تركي يمضي بعيداً في مراعاة السياسة الروسية يمكن ان يعرض تركيا لضغوطات أمريكية شديدة، مثلما تؤثر سلباً في العلاقات الامريكية – التركية، وفي الجانب الآخر فإن الانحياز المطلق للجانب الأمريكي – الجورجي يشل التعاون الاقتصادي التركي – الروسي، الذي تعتمد فيه تركيا بشكل كبير على الغاز الروسي ومضطرة الى الحذر الشديد في التعامل مع هذا الملف،

---

(1) محمد احمد الروسان، التقارب التركي–الروسي قد يعني: تراجع النفوذ الأمريكي في القوقاز وآسيا الوسطى، 5 آذار 2009، متاح على الرابط الالكتروني:
www.palvoice.com/index.php?id=16266

مثلما هو اضطرارها الى حذرٍ مماثل في مواجهة السياسات الإقليمية الروسية ذات الأبعاد الدولية[1].

أصبحت تركيا في دوامة الصراع الجورجي - الروسي من جهة والتوتر الأمريكي الروسي من جهة أخرى، وباتت أنقرة واقعة في أزمةٍ تؤثر في الخيارات السياسية التي يتطلب التعامل وفقها مع هذهِ الأزمة، وعندها تدخلت الولايات المتحدة الامريكية الحليف القوي لتركيا في المنطقة وحلف الناتو لكي تحاول إقناع أنقرة للوقوف معها في هذهِ الأزمة، التي تهدف واشنطن ان تكون نتائجها في صالحها وتعزز من سيطرتها على إنتاج وتصدير النفط والغاز الطبيعي في منطقة بحر قزوين وغلق الأبواب أمام كل من روسيا وإيران للوصول الى السيطرة على منافذ تصدير الغاز في المنطقة[2].

فجاءت المواقف الرسمية التركية في هذهِ الأزمة قريبة الى المراوغة السياسية لكي تخرج منها دون أن تخسر طرفاً من الأطراف، فنجد ان تركيا أكدت على "وحدة الأراضي الجورجية" من جهة كما تريد الدول الغربية، والامتناع عن إدانة التحرك العسكري الروسي من جهةٍ ثانيةٍ مما يمكن ان يرضي روسيا وينسجم حتى مع الموقف الأوروبي الذي أحال عملية تحديد مسؤولية الصدام العسكري الى لجنة تحقيق تابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ومن جهة ثالثة التغاضي عن مرور الوحدات العسكرية التابعة للولايات المتحدة الامريكية عبر مضائق بحر مرمرة الى البحر الأسود بما يتناسب مع الحليف الأمريكي[3].

---

(1) نبيل شبيب، تركيا بين الولاء الاطلسي الأمريكي والمكاسب الإقليمية، موقع إسلام اون لاين، 20 ايلول 2008، متاح على الرابط الالكتروني:-

http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_C&cid=1221720148401&pagename=Zone-Arabic-News%2FNWALayout

(2) لقمان عمر محمود، البنية السياسية للنظام التركي والمتغيرات الخارجية، في كتاب:- إبراهيم خليل العلاف (تحرير)، النظام السياسي العربي والإقليمي.. التغيير والاستمرارية، (الموصل: مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، 2009)، ص93-94.

(3) نبيل شبيب، تركيا بين الولاء الاطلسي الأمريكي والمكاسب الإقليمية، مصدر سبق ذكره.

وبذلك يمكن القول إن العلاقات الامريكية – التركية تتأثر بشدة من تطور أي علاقة بين تركيا وروسيا، كون الأمر يدخل في معادلة دولية صــعبة ومســاحات الاختيار فيها تكون أضيق لما يعتريها من أزمات تضع جميع الأطراف على محك الاختيار بين هذهِ الجهة او تلك، ومهما يكن فإن تركيا نتيجــة لظروفهــا الداخليــة والإقليمية لا يمكن لها الابتعاد كثيراً عن المسار الأمريكــي، مثلمــا مــن الخطــأ الاعتماد على المواقف الروسية، أَو الانسياق وراءها كونها لا تتســم بالمصــداقية، وغالباً ما يمكن شراؤها من أطراف أخرى.

الفصل الثاني

العلاقات الامريكية – التركية في مرحلة ما قبل احداث 11 ايلول 2001

الفصل الثاني

العلاقات الامريكية – التركية

في مرحلة ما قبل احداث 11 ايلول 2001

اتسمت العلاقات الأمريكية – التركية بتطورها تاريخياً ومرورها بمراحل متعددة زخرت بالكثير من التطورات والمتغيرات الإقليمية والدولية نتيجة الأحداث المتسارعة عالمياً كالحرب الباردة، فقد أدت هذه الأحداث إلى بحث الدول عن العلاقات مع غيرها لتحقيق مصالحها.

فتشكلت استقطابات وتحالفات اقتضتها الأوضاع الدولية، فوجدت كل من الولايات المتحدة الأمريكية وتركيا في الأخرى ما يحقق مصالحها في ظل هذه الأجواء والأوضاع.

وتضافرت عوامل ومتغيرات عديدة في تشكل العلاقات الأمريكية – التركية عبر تاريخها، فكانت سبباً في انسجامها غالباً وفتورها في بعض الأحيان، ومن أَجل التعرف على التطور التاريخي لهذِهِ العلاقات سيتم تناولها من خلال مرحلتين مهمتين وكالآتي:-

أولاً:- العلاقات الأمريكية – التركية في مرحلة الحرب الباردة

ثانياً:- العلاقات الأمريكية – التركية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة

المبحث الأول

العلاقات الامريكية - التركية

في مرحلة الحرب الباردة

تعود بدايات العلاقات الأمريكية – التركية إلى الاهتمام الأمريكي بتركيا الذي كان منصبّاً على المجالات الثقافية والتبشيرية والتجارية المتمثلة بإيفاد عدد من رجال الأعمال المهتمين بتجارة التبغ أو الاتجار بمنتجات النفط في نهاية القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين.

تحول هذا الاهتمام أثناء الحرب العالمية الثانية إلى التركيز على مساعدة بريطانيا في الوفاء بتعهداتها لتركيا بفك عزلتها الدولية، والاستفادة من خيار تركيا إلى اكبر قدر ممكن في هذه الحرب التي شهدت نهايتها انقسام العالم إلى معسكرين، فبدأت تركيا تظهر للمرة الأولى في دائرة السياسة الخارجية الأمريكية[1]، وامتدت جسور التعاون بين الولايات المتحدة الأمريكية وتركيا في مرحلة الحرب الباردة، وشهدت تطورات مختلفة بحسب الأوضاع التي تمر بها الدولتين إقليمياً ودولياً.

ويمكن توضيح العلاقات الامريكية – التركية في مرحلة الحرب الباردة بالشكل الآتي:

أولاً:- التحالف الاستراتيجي الأمريكي – التركي

شهدت بيئة ما بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وبداية الحرب الباردة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي تطورات أدت بدورها إلى ترسيخ العلاقات الأمريكية – التركية لأول مرة، وقيامها على أسس ومصالح مشتركة أفرزتها هذه المرحلة التي ظهرت الولايات المتحدة الأمريكية فيها بقوة في ساحة

---

[1] احمد عبد القادر الجمال، من مشكلات الشرق الأوسط، (القاهرة: مكتبة الانكلو المصرية، 1955)، ص508.

السياسة الدولية كقوة عظمى تُمثل أحد قطبي الصراع إلى جانب الاتحاد السوفيتي في إطار النظام الدولي الذي ساد العالم منذ ذلك الوقت وحتى بداية عقد التسعينيات من القرن العشرين، الذي انهار فيه الاتحاد السوفيتي معلناً انتهاء الحرب الباردة، التي دفعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى اعتماد سياسة تهدف الى تحقيق المزيد من النفوذ والمصالح[1] في مختلف مناطق العالم، ومنها بشكل خاص منطقة الشرق الأوسط.

وتعرضت تركيا – في المقابل – للضغط من قبل الاتحاد السوفيتي منذ عام 1945م عندما رفض السوفيت تجديد معاهدة الحياد وعدم الاعتداء التركية – السوفيتية لعام 1925، قبل موافقة تركيا على ثلاثة شروط لتجديد تلك المعاهدة، تتمثل بادعائهم بأحقيتهم بولايتي قارص واردهان التركيتين، ومنحهم قواعد عسكرية في مضيقي البوسفور والدردنيل، وتعديل ميثاق مونترو لعام 1936 بشأن المضايق، واستمر الضغط طوال عام 1946، رغبةً من الاتحاد السوفيتي بجعل المنطقة الواقعة خلف حدوده منطقة نفوذ سوفيتية[2]، تزيد من فرصة توسيع رقعة نفوذه في منطقة الشرق الأوسط.

أدركت تركيا عدم قدرتها على مجابهة الاتحاد السوفيتي، فوجدت أن لا مناص من التوجه نحو الولايات المتحدة الأمريكية لطلب النصرة، ساعدها في ذلك طبيعة النظام التركي الميّال إلى الغرب، ولم تتوان الولايات المتحدة الأمريكية من استغلال فرصتها للولوج إلى منطقة الشرق الأوسط عالية الأهمية.

فالولايات المتحدة الأمريكية في ظل أجواء بداية الحرب الباردة وتزايد النفوذ السوفيتي وظهور دول المنظومة الاشتراكية قوةً موازية لقوتها، عملت على تحقيق أول أهدافها المتمثل بإيجاد الرقابة على البلدان المحاذية للاتحاد السوفيتي، وإنشاء

---

[1] عامر علي راضي، مصدر سبق ذكره، ص133.

[2] حنا عزو بهنان، العلاقات التركية–السوفيتية 1953–1980، مجلة دراسات إقليمية، العدد 15، السنة6، (الموصل: مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، 2009)، ص26–27.

وتعزيز القواعد العسكرية الأمريكية فيها، فوجدت في التخوف التركي من التهديدات السوفيتية فرصة سانحة لجعل تركيا حصناً متقدماً لاحتواء النفوذ الشيوعي، ونقطة انطلاق لتعزيز النفوذ الأمريكي في الشرق الأوسط.

وعزز من أهمية تركيا موقعها الجغرافي الذي أتاح للولايات المتحدة الأمريكية ساحة مواجهة مهمة مع خصمها السوفيتي، فجاءت الاستجابة الأمريكية سريعة لطلب الرئيس التركي – حينها – عصمت اينونو، عندما طلب الدعم لمواجهة التمدد السوفيتي، وتمثلت تلك الاستجابة بإرسال السفينة الحربية الأمريكية "ميسوري" إلى اسطنبول في نيسان عام 1946، وكانت تلك أول إشارة لبدء علاقات تعاون بين الولايات المتحدة الامريكية وتركيا[1].

وبدأت مكانة الشرق الأوسط تتأكد لدى الولايات المتحدة الأمريكية مع ظهور أطماع الاتحاد السوفيتي في إيران وتركيا وظهور قلاقل في اليونان، وهو التطور الذي بدأت معه الولايات المتحدة الأمريكية في بلورة سلسلة من المبادئ والنظريات تستهدف ترسيخ النفوذ الأمريكي في المنطقة وتطوير العلاقات مع دولها، في الوقت الذي تستهدف احتواء النفوذ السوفيتي ومنعه من التغلغل فيها، فجاءت الخطوة الثانية التي عززت العلاقات الأمريكية–التركية بإعلان "مبدأ ترومان" في 12 آذار 1947، محذراً فيها الرئيس الأمريكي أمام الكونغرس من تأثير انهيار اليونان على الشرق الأوسط وأوروبا وكذلك المخاطر التي تواجهها تركيا، مطالباً الكونغرس بتخصيص (400) مليون دولار إمدادات اقتصادية وحربية[2].

---

[1] محمد ياس خضير الغريري، مصدر سبق ذكره، ص71.

[2] السيد أمين شلبي، هل حققت الولايات المتحدة مصالحها في الشرق الأوسط؟، مجلة شؤون عربية، العدد 109، (القاهرة: الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، 2002)، ص25.

أصبحت تركيا طرفاً في الحرب الباردة لها دور في "مبدأ ترومان" لتمتعها بالحماية الأمريكية كونها من الدول الحليفة للولايات المتحدة الأمريكية، التي دفعتها إلى مساعدة تركيا والاهتمام بها أسباباً عديدة:-

1. وجدت الولايات المتحدة الأمريكية خطر التهديد الشيوعي واضحاً ضد كل من تركيا واليونان، لا سيما بعد إعلان بريطانيا عجزها عن صده، وهذا الأمر دعا الولايات المتحدة الأمريكية إلى تحمل المسؤولية كقوة عظمى في مساعدة تركيا واليونان، وصد النفوذ الشيوعي ومنعه من الدخول أيضاً إلى المنطقة العربية التي جرها هذا الخطر إلى الدخول فيها والتخطيط لها سياسياً واقتصادياً وعسكرياً[1].
2. المركز الاستراتيجي التركي المهم للأهداف الأمريكية تجاه الاتحاد السوفيتي، إذ إن موقعها الجغرافي يسهل لها السيطرة على خطوط المواصلات البرية والبحرية والجوية بين عدد من دول البلقان والشرق الأوسط، كما يُشكل هذا الموقع حائلاً في طريق التوسع السوفيتي في البحر الأبيض المتوسط وأراضي النفط في منطقة الشرق الأوسط، يضاف لذلك امتلاك تركيا لحدود طويلة جنوب الاتحاد السوفيتي يمنحها في حالة وقوع حرب ميزة إستراتيجية لا يستهان بها بوجه الزحف السوفيتي أو تكون مركزاً مهماً للعمليات الحربية ضده.
3. تختلف تركيا عن باقي دول الشرق الأوسط بأنها دولة ذات نظام أكثر استقلالاً واستقراراً وميلاً للغرب، بينما تعاني الدول الأخرى من حالة عدم الاستقرار سياسياً واقتصادياً.

(1) فاضل زكي محمد، الإستراتيجية الأمريكية في الشرق العربي – دراسة تحليلية للتطورات التي مرت بها الإستراتيجية الأمريكية في الشرق العربي وموقفها من عدواني السويس و5 حزيران، (بغداد: شركة الطبع والنشر الأهلية، 1968)، ص21-22.

4. يُشكل دعم المبادئ السياسية الحرة ومعاونة تركيا إلى النهوض ثقافياً وتجارياً أحد أهداف الولايات المتحدة الأمريكية من وراء تقديم هذه المساعدات[1].

وأصبحت تركيا بالفعل طرفاً مستفيداً من علاقتها مع الولايات المتحدة الأمريكية بحصولها على جانب كبير من برامج المساعدات التي اقرها مبدأ ترومان وما بعده، ووقع البلدان اتفاقاً ثنائياً في شهر تموز 1947 يشمل نصوص المساعدات ويشترط أن تتكفل تركيا بتقوية قواتها الدفاعية، فحصلت تركيا بموجبه خلال تسعة أشهر على مبلغ (69) مليون دولار لدعم تقوية المنشآت العسكرية، كما تم شمول تركيا باتفاق مساعدات الدفاع المشترك عام 1949، فحصلت كل من تركيا واليونان بموجبه على مبلغ يقدر بـ 211 مليون دولار في السنة المالية 1950، فضلاً عن مبلغ 50 مليون دولار من السنة المالية السابقة، وكذلك جاء اتفاق الأمن المشترك لعام 1951 الذي كان اكبر المستفيدين منه تركيا واليونان اللتان كانتا مركز الاهتمام الأمريكي، فتم تخصيص مبلغ قدره 415 مليون دولار من المساعدات العسكرية لهما[2].

كما حصلت تركيا على عدد من السفن الحربية والغواصات طويلة المدى وسرب من القاصفات المهاجمة، وقد كانت هذه المساعدات سبباً في وقوف تركيا إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية في الحرب الكورية في حزيران 1950، عندما أرادت تركيا أن تبرهن على مدى إخلاصها لمبادئ الدعم الأمريكي لها، فشاركت بـ(4500) جندي بتجهيزاتهم وخاضوا اشد المعارك مظهرين كفاءة عسكرية فائقة وتحملوا خسائر كبيرة في هذه الحرب[3]، فأعطت المساعدات والدعم الأمريكي لتركيا ثمارها في هذهِ المشاركة فضلاً عن مساهمة تركيا في صد النفوذ السوفيتي.

---

[1] احمد عبد القادر الجمال، مصدر سبق ذكره، ص509.

[2] يُنظر: احمد عبد القادر الجمال، مصدر سبق ذكره، ص516-523.

[3] عامر علي راضي، مصدر سبق ذكره، ص134.

شهد عقد الخمسينيات من القرن الماضي مساراً جديداً في العلاقات الأمريكية-التركية أساسه الدخول في مرحلة التحالف الاستراتيجي الذي تجلت بوادره في سعي تركيا للانضمام إلى حلف شمال الأطلسي، وبالرغم من رفض هذا المسعى في بداية الأمر من قبل بريطانيا والسويد والدنمارك والنرويج وفنلندا وأيسلندا، إلا إن الولايات المتحدة الأمريكية أخذت على عاتقها تحقيقه عندما نشطت الدبلوماسية الأمريكية آنذاك في تأييد مسعى تركيا للانضمام إلى هذا الحلف محاولةً إقناع أعضاءه الآخرين بأهمية تركيا في تأمين الجناح الجنوبي الشرقي له، فوافقت رئاسة الأركان الأمريكية في ربيع عام 1951 على العضوية الكاملة لتركيا واليونان في الحلف خدمة للإستراتيجية الأمريكية، وفي 15 أيار 1951 اقترحت الولايات المتحدة الأمريكية رسمياً على بريطانيا وفرنسا عضوية تركيا واليونان، وتم قبول عضوية تركيا في مؤتمر اوتاوا، بناءاً على توصية مجلس الحلف في 21 أيلول 1951 واعتبارها عضواً كاملاً، تلا ذلك تنفيذ البروتوكول الخاص بانضمامها إلى الحلف في 18 شباط 1952، لتمتد بذلك دفاعات الغرب حتى حدود إيران، ولتسد الفراغ في الجناح الشرقي لحوض البحر الأبيض المتوسط بما في ذلك بحر الادرياتيك[1].

الأمر الذي ساهم في تقوية المعسكر الغربي بشكلٍ عام وسياسة الولايات المتحدة الأمريكية الرامية لاحتواء النفوذ الشيوعي بشكل خاص، ومثلما عدت تركيا انضمامها لحلف شمال الأطلسي مكسباً مهماً لها، رأت فيه الولايات المتحدة الأمريكية مكسباً أكثر أهمية، اذ عبر عنه وزير الخارجية الأمريكي –وقتها– جون فوستر دالاس أمام الكونغرس في 15 كانون الأول 1952 بأن أهمية عضوية تركيا واليونان إلى حلف شمال الأطلسي تتجلى بـــ[2]:

---

[1] يُنظر: حميد فارس حسن، مصدر سبق ذكره، ص80-82.

[2] المصدر نفسه، ص82-83.

1. تشكل حماية أَمن تركيا واليونان ضماناً لمنافع الولايات المتحدة الأمريكية ذلك إن أسواق الدولتين ستُفتح على مصراعيها أمام البضائع الأمريكية.
2. يساهم انضمام تركيا واليونان إلى الحلف في صيانة السلم والأمن في حوض البحر الأبيض المتوسط ومنطقة الشرق الأوسط لما لهاتين المنطقتين من أهمية إستراتيجية في الدفاع عن العالم الحر.
3. أصبح الجناح الجنوبي الشرقي للحلف أكثر قوة من قبل.
4. سيزداد نظام الدولتين الديمقراطي قوة وسيكون ميله وتعاونه مع الغرب أكثر فاعلية.

تزامنت عملية انضمام تركيا إلى حلف شمال الأطلسي مع سعي الولايات المتحدة الأمريكية وتركيا إلى إقامة مشروع دفاعي يربط دول منطقة الشرق الأوسط، ولتحقيق ذلك، قدمت تركيا بمساعدة الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا، مشروع "الدفاع المشترك عن الشرق الأوسط" وكان سبب تقديم تركيا لهذا المشروع هو:-

1. كونها من القوى الرئيسة في المنطقة، وملتزمة بتحمل وزنٍ أقوى في منطقة الشرق الأوسط.
2. مكانة تركيا المهمة في منطقتي شرقي البحر المتوسط والشرق الأوسط، وذلك يساعدها بضم عدد من دول الشرق الأوسط في نظام دفاعي إقليمي يشبه الالتزام بحلف شمال الأطلسي[1].

وبانضمام تركيا إلى حلف شمال الأطلسي ومساهمتها في مشروع "الدفاع المشترك عن الشرق الأوسط"، أصبحت أكثر ارتباطاً بالولايات المتحدة الأمريكية.

---

[1] جمال مصطفى عبد الله، الإستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط 1979-2000، (عمان: دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، 2002)، ص356.

توالت مشاريعهما في المنطقة، فجاء الموقف التركي متناغماً مع دعوة الولايات المتحدة الأمريكية إلى إنشاء وإقامة سلسلة دفاعية من التحالفات السياسية والعسكرية مع دول منطقة الشرق الأوسط، وتمخض عن هذه الدعوة فكرة "الحزام الشمالي" التي وضع اطر معالجتها جون فوستر دالاس وزير الخارجية الأمريكي أواخر عام 1953، التي تقوم على خطوات متدرجة مبتدئة من محاولة جماعية هادفة إلى تأكيد هوية إقليمية لمنطقة الشرق الأوسط، وتحقق ذلك على ارض الواقع عبر مشروع الحزام الشمالي –وبمباركة أمريكية– بين بريطانيا وتركيا عام 1954، وتلاه اتفاق تركيا والعراق، وكان هذا المشروع يهدف إلى قيام نظام امني للمنطقة قادر على الحد من نفوذ الاتحاد السوفيتي أو وصوله إلى المنطقة[1]، والحفاظ عليها قدر الإمكان من التمدد الشيوعي.

نشطت تركيا خلال عقد الخمسينيات في سياستها إزاء الشرق الأوسط مبدية استعدادها الكامل للمساهمة في الحرب الباردة إلى جانب الغرب، نتيجة تواصل الضغط السوفيتي عليها، فكانت تركيا تبتغي تحقيق هدفين:-

الأول اتقاء هجوم سوفيتي مباشر، وهو الدافع الذي دعا تركيا إلى الانضمام إلى حلف شمال الأطلسي من جهة، وسعيها الحثيث لإقامة التكتلات الإقليمية للتأكد من أن الاتحاد السوفيتي لن يتمكن من استهدافها واحدةً واحدة من جهة أخرى.

أما الهدف الثاني فهو:- الاحتراس من تهديدات غير مباشرة من قبل دول تفعل ذلك نيابةً عن موسكو[2].

---

[1] مثنى فائق مرعي، دور الكيان الصهيوني في الإستراتيجية الأمريكية 1990-2003، رسالة ماجستير، (بغداد: المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية، 2005)، ص16-17.

[2] فليب روبنس، تركيا والشرق الأوسط، ترجمة ميخائيل نجم خوري، (بيروت: دار قرطبة للنشر والتوزيع والأبحاث، الطبعة الأولى، 1993)، ص34.

جاء كل ذلك متلائماً مع السياسة الأمريكية تجاه الشرق الأوسط، فعملت الولايات المتحدة الأمريكية وتركيا معاً في سبيل إيجاد مشروع دفاع إقليمي جديد يعزز من النفوذ الأمريكي في الشرق الأوسط، فجاء حلف بغداد في 24 شباط 1955 تجسيداً لهذا التوجه، عندما وقعت تركيا والعراق على محضر اتفاق أمني مشترك، تلاه انضمام بريطانيا وباكستان وإيران فيما بعد، واكتفت الولايات المتحدة الأمريكية بدور المراقبة العامة في هذا الحلف، وكذلك المشاركة في اللجنة الاقتصادية والعسكرية ولجنة مكافحة النشاط الهدام للحلفاء، وبغية توسيع الحلف كانت الجهود حثيثة لضم دول عربية أخرى[1] مع العراق، إلا إن هذه الجهود ذهبت سدى في مجال توسيعه حينما رفضت الدول العربية الأخرى الانتماء إلى هذا الحلف.

جاءت سنوات ما بعد حلف بغداد بمتغيرات كانت سبباً في ترصين العلاقات الأمريكية – التركية، وحافزاً لتوثيق التعاون بين البلدين، إذ أدى فشل العدوان الثلاثي على مصر عام 1956 إلى خسارة بريطانيا لنفوذها في منطقة الشرق الأوسط، وتزايد مكانة النفوذ الشيوعي، الأمر الذي خشيت منه الولايات المتحدة الأمريكية فكان باعثاً لإصدار ما سمي بـ "مشروع إيزنهاور" كسياسة لملء الفراغ في المنطقة ليعوض انحسار النفوذ البريطاني فيها، وتضمن هذا المشروع عدداً من السياسات عند طرحه على الكونغرس في كانون الثاني 1957 تمثلت[2] بـ:-

1. استخدام الولايات المتحدة الأمريكية قوتها العسكرية لحماية السلامة الإقليمية والاستقلال السياسي للدول التي تطلب المساعدة الأمريكية لصد أي عدوان من أي دولة تسيطر عليها الشيوعية الدولية.
2. الاضطلاع ببرنامج معونات عسكرية أمريكية لمن يطلبها من دول المنطقة.

---

(1) مثنى فائق مرعي، دور الكيان الصهيوني في الإستراتيجية الأمريكية 1990-2003، مصدر سبق ذكره، ص17.

(2) حميد فارس حسن، مصدر سبق ذكره، ص101-102.

3. أن تقوم الولايات المتحدة الأمريكية بتقديم المعونة لدول المنطقة من اجل تنمية اقتصادياتها.

أولت تركيا اهتمامها بهذا المشروع قبل دخوله حيز التنفيذ في 9 آذار 1957، وأعلن عدنان مندريس – رئيس الوزراء التركي وقتها – عن موافقة حكومته وتأييدها له في نفس اليوم الذي أعلن عن المشروع فيه، موضحاً أن تركيا ستأخذ مكاناً مرموقاً به، وان الحكومة التركية ترى في الأعمال والسياسات المهمة التي قامت بها الولايات المتحدة الأمريكية والدول المحبة للسلام تتماشى مع ما يجب ان يعطى لهذهِ المنطقة من أهمية، كما أيدت المشروع دول حلف بغداد حينما اجتمع رؤساء الحلف في أنقرة يوم 19 كانون الثاني 1957، وأعلنوا عن ترحيبهم بالمشروع وعدوه خطوة مهمة لمجابهة الخطر الشيوعي في المنطقة ومساهمة كبيرة في حفظ السلم وتأمين الرفاه والتقدم الاقتصادي لشعوبها[1]، إلا إن واقع الحال تمثل في أن الولايات المتحدة الأمريكية لم تقدم مشروعها هذا إلا من اجل إحلال وترسيخ نفوذها في منطقة الشرق الأوسط الغنية بالنفط محل النفوذ البريطاني الذي بدأ يتلاشى ولمنع خصمها السوفيتي من التغلغل في هذه المنطقة.

بيد إن برنامج إيزنهاور قد وُضع على المحك عندما تزايد النفوذ السوفيتي في سوريا، وبلغ القلق الأمريكي منه ذروته، وسارت مواقف تركيا والعراق ولبنان والأردن اتجاه ضرورة القيام بعمل عسكري ضد سوريا قبل أن يجري الاعتراف بها رسمياً دولةً تدور في الفلك الشيوعي، أو أن تُعقد معاهدة سوفيتية – سورية للدفاع المشترك، فكانت الخطة المزمع تنفيذها آنذاك أن يقع على عاتق العراق تنفيذ الهجوم على سوريا بينما تُحشد الدول الأخرى جيوشها على الحدود السورية، أما الولايات المتحدة الأمريكية فمهمتها تقديم الإمدادات العسكرية وإرسال شحنات من السلاح ووعدت بتعويض الخسائر بالسرعة الممكنة، وضمان حماية الأطراف من

---

(1) المصدر نفسه، ص102.

التدخل الخارجي، وتجسدت هذه الضمانات بتدابير أمريكية سريعة كان من أهمها وضع قاذفات القنابل الذرية للقيادة الجوية الإستراتيجية في حالة التأهب، ونقل الطائرات المقاتلة من غربي أوروبا إلى جنوب تركيا (قاعدة انجيرليك) وتحريك الأسطول السادس نحو الساحل السوري[1] على البحر الأبيض المتوسط.

كانت تركيا أبان هذه الأزمة أكثر الأطراف فاعلية حينما نظرت في احتمال القيام بمواجهة سوريا بمفردها بعد أن ظهر عدم استعداد الأطراف العربية القيام بأعمال مسلحة ضدها، بهدف تطويق الخطر الشيوعي المحدق بجناح الناتو الشرقي، فأتت رياح السوفيت بغير ما تشتهي السفَن الأمريكية والتركية حينما أصبحت سوريا بسبب هذه الأزمة أكثر اعتماداً على الاتحاد السوفيتي الذي لم يتردد في إرسال وحدة بحرية صغيرة إلى سوريا "كعرض قوة لا سابق له في أزمة الشرق الأوسط"، وأعلن تحذيراً بأن أي اعتداء على سوريا لن يكون حصراً على المنطقة، فكانت هذه الأزمة فرصة للتمدد الشيوعي ليجد له موطئ قدم في منطقة الشرق الأوسط وفي سوريا بالتحديد، فعقد السوفيت مع السوريين في تشرين الأول 1957 اتفاقية مساعدة تقنية بقيمة (579) مليون دولار[2].

وفي المقابل أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية عن موقفها المساند لتركيا، وأصدرت بياناً أكد على أن العواقب التي سيتعرض لها الاتحاد السوفيتي وخيمة في حال المساس بتركيا. ولكن سويت الأزمة على أثرها في إطار الأمم المتحدة، وتراجع الاتحاد السوفيتي عن موقفه معلناً رغبته في بدء مرحلة جديدة من العلاقات مع تركيا[3]، لتبقى تركيا جناح حلف شمال الأطلسي الذي يمكن الاعتماد عليه في مواجهة النفوذ السوفيتي.

---

[1] بيتر مانغولد، تدخل الدول العظمى في الشرق الأوسط، ترجمة أديب شيش، (دمشق: دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، الطبعة الثانية، 1994)، ص267-268.

[2] فيليب روبنس، مصدر سبق ذكره، ص35-36.

[3] يُنظر:- حميد فارس حسن، مصدر سبق ذكره، ص104.

تُوّجت نهاية عقد الخمسينيات بعقد اتفاقية عام 1959 بين الولايات المتحدة الأمريكية وتركيا، ربطت المادة الأولى منها البلدين بروابط وثيقة عززت أمن تركيا وقوّت من موقفها الإقليمي وألزمت الجانب الأمريكي بالدفاع عنها عندما نصت هذه المادة على:- "إذا وقع عدوان على تركيا، وتقدمت بطلب إلى الولايات المتحدة الأمريكية، فإن الأخيرة، وفقاً لدستورها تتدخل بصورة عملية بما في ذلك استخدام قوتها المسلحة على حسب ما تتفق عليه الدولتان"[1]، فأتاحت هذه الاتفاقية للولايات المتحدة الأمريكية فتح قواعد عسكرية على الأراضي التركية، وأعقبتها القيام بمناورات بحرية مشتركة بين البلدين في البحر الأسود في أيلول 1960، فضلاً عن تقوية عرى التحالف بإنشاء قواعد ومنصات صواريخ أمريكية أخرى على الأراضي التركية في شباط 1961[2].

فيكون بذلك عقد الخمسينيات قد اتصفت به العلاقات الأمريكية – التركية بالانسجام التام والتوافق في المصالح والتزام كل طرف بمصالح الطرف الآخر والإيفاء بتعهداته اتجاهه.

وجاءت نهاية عقد السبعينيات حافلةً بتطورات وأحداث عديدة شهدتها منطقة الشرق الأوسط كانت مناسبة لتوثيق التحالف الأمريكي – التركي والسعي في طريق تعزيز مجالات التعاون المختلفة لمواجهة تداعيات الأحداث التي تفاقمت في هذه المنطقة، وكان أهم هذه التطورات:-

1. التغيرات الداخلية التركية منذ عام 1977، إذ إن الأحزاب السياسية التي هيمنت على السلطة منذ قرار حظر الأسلحة أكدت على ارتباط تركيا الوثيق بحلف شمال الأطلسي مهما حصل من اختلاف مع الولايات المتحدة الأمريكية، فحزب الشعب الجمهوري أكد خلال انتخابات عام 1977 إيمانه

[1] نقلاً عن:- المصدر نفسه، ص90.

[2] حنا عزو بهنان، العلاقات التركية-السوفيتية 1953-1980، مصدر سبق ذكره، ص29-30.

العميق بالأحلاف العسكرية الغربية وحاول بشتى السبل رفع قرار الحظر[1]، وعززت التغيرات الداخلية الميل باتجاه الولايات المتحدة الأمريكيـــة أيضـــاً وصول تورجوت اوزال عام 1977 للسلطة الميال الى الأمريكيين بطبيعتـــه، الذي يهوى كل ما يصدر عنهم بحيث نظر وتطلع إلـــى الولايـــات المتحـــدة الأمريكية والى النموذج الأمريكي في كل ما يفعله وانحـــاز إلـــى المواقـــف الأمريكية دون مقدمات أو مبررات[2].

2. تدهور الأوضاع الأمنية في تركيا بين عامي 1979-1980، شـــعرت مـــن جرّاءها الولايات المتحدة الأمريكية بقلق شديد على مصالحها الإســـتراتيجية ورأت في عدم السيطرة عليها كارثة كبيرة لها ولحلف شمال الأطلسي[3].
3. الاحتلال السوفيتي لأفغانستان عام 1979.
4. حصول الثورة في إيران وسقوط الشاه حليف الولايات المتحدة الأمريكية عام 1979، أدى إلى خروج طهران من التحالف الاستراتيجي الذي كان قائمـــاً، والمكون من الولايات المتحدة الأمريكية وإيران وتركيا وإسرائيل، ممـــا أدى إلى تضاعف التزام تركيا مع الأطراف المتبقية في الحلف[4].

فزوال شاه ايران وتغير نظام الحكم تسبب بفقدان الولايات المتحدة الأمريكية وحلف شمال الأطلسي لقواعدهم المتقدمة في إيران، فكان الاهتمام الأمريكي بتركيا يزداد وضوحاً لتوفر إمكانية إنشاء وتطوير قواعد جديدة في تركيا يضاف الى ذلك قوة الجيش التركي وجاهزيته إذ بلغ تعداده في ذلك الوقت 500 ألـــف منتســـب[5] زيادة إلى القواعد الأمريكية القديمة في تركيا.

---

(1) ياسر احمد حسن، مصدر سبق ذكره، ص 282.

(2) حميد فارس حسن، مصدر سبق ذكره، ص 127.

(3) محمد ياس خضير الغريري، مصدر سبق ذكره، ص 78.

(4) مجلة العصر، تركيا: التملص الهادئ من التحالف مع أمريكا، 26 حزيران 2004، متاح على الرابط الالكتروني:- تركيا
http://www.alasr.ws/index.cfm?method=home.con&contentID=5465&keywords=

(5) محمد ياس خضير الغريري، مصدر سبق ذكره، ص76.

5. نشوب الحرب العراقية – الإيرانية جعل من تركيا محط اهتمام آخر من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، التي بدورها أرسلت اللجان إلى تركيا لتحضير الجيش التركي خشية وقوع المحافظات العراقية الشمالية الغنية بالنفط تحت سيطرة الإيران[1]، التي أعلنت عن سياستها التوسعية في المنطقة عبر مبدأ "تصدير الثورة".

أدت هذهِ التطورات بمجملها إلى الاهتمام المتبادل بتطوير التحالف الأمريكي-التركي إذ تجسد هذا الاهتمام في مظاهره الأولى بإلغاء الحظر الأمريكي المفروض على تركيا عندما تمكن الرئيس الأمريكي جيمي كارتر من الحصول على موافقة الكونغرس بشأن رفع هذا الحظر، حينما أدركت إدارته إن استمرار الحظر قد أدى إلى تداعيات أكثر مما كان يُرتجى منه من مكاسب وأهداف، وكذلك فقد أدى الحظر إلى الإضرار بالقواعد العسكرية الأمريكية في تركيا مما يضعف قدرة الولايات المتحدة الأمريكية على القيام بمسؤوليتها تجاه حلف شمال الأطلسي، فضلاً عن فقدان (5) محطات الكترونية أمريكية ومحطات إنصات كان لها دور مهم في مراقبة التجارب السوفيتية ويصعب نقلها من تركيا[2]، فأتى موقف كارتر هذا بنتائجه عندما جرت المباحثات الأمريكية-التركية بشأن هذهِ القواعد، تم على أثرها فتح أربع قواعد مراقبة الكترونية منها في تشرين الثاني عام 1978[3].

توثق التحالف الأمريكي – التركي بتوقيع "اتفاق التعاون الدفاعي" بين البلدين في 10 كانون الثاني 1980، أتاح هذا الاتفاق لتركيا الحصول على مساعدات عسكرية واقتصادية من الولايات المتحدة الأمريكية في نفس العام تقدر بـــ 450

(1) Evren Altinkas, The Iraq – Iran War its Effects on Turkey, 7/9/2006, on link:- http://www.turkishweekly.net/article/145/the-iran-iraq-war-and-its-effects-on-turkey.html

(2) يُنظر:- حميد فارس حسن، مصدر سبق ذكره، ص129.

(3) صلاح هادي حنتوش، الإستراتيجية الأمريكية في البحر الأبيض المتوسط 1945 – 1988، رسالة ماجستير، (بغداد: معهد البحوث والدراسات العربية، 1989)، ص120-121.

مليون دولار، مقابل ذلك تسمح تركيا للولايات المتحدة الأمريكية بنشر 30 مشروعاً وقاعدة عسكرية لها على الأراضي التركية، وشكلت هذه القواعد وحدة متكاملة من أجهزة الاستطلاع الالكترونية ومستودعات الذخائر النووية والكثير من الأسلحة التقليدية ووسائل التنقل التي تصيب الأهداف وبشكل خاص في الاتحاد السوفيتي، يضاف إليها مراكز متنوعة الأشكال منها مرتبطة بسفن الأسطول الأمريكي السادس الذي يرابط في البحر الأبيض المتوسط[1].

وبذلك أضفى هذا الاتفاق على العلاقات الأمريكية – التركية قوة ومتانة كونه أعطى تركيا أهميتها الإستراتيجية في المنطقة، وأيضاً لدى حليفتها الغربية المهمة الولايات المتحدة الأمريكية، حينما استعادت قواعدها العسكرية لدى تركيا وعوضت تلك التي فقدت في إيران بعد سقوط نظام الشاه عام 1979، واستطاعت الحصول على أخرى جديدة في تركيا وفق هذا الاتفاق الذي كان بمنتهى الأهمية في مسار التحالف الاستراتيجي بين البلدين، كما وصفه السفير الأمريكي في تركيا – آنذاك – رونالد سبايزر بقوله:– "إن الاتفاق الذي يسري لمدة خمس سنوات على أن يصادق عليه سنوياً وهو وثيقة مهمة تشكل منعطفاً في تطور العلاقات بين تركيا والولايات المتحدة الأمريكية"[2]، لما فيه من مكاسب لكلا الطرفين.

وفتح هذا الاتفاق باباً لاتفاق آخر بين الولايات المتحدة الأمريكية وتركيا في تشرين الأول 1982، تم بموجبه تحديث (6) مطارات عسكرية في تركيا، وكان هذا الاتفاق جانباً من سياسة إدارة ريغان التي ذهبت صوب جعل تركيا منطلقاً للإستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط، بناءً على أهمية الموقع التركي الاستراتيجي الذي يتميز عن بقية المواقع المقترحة لقوات الانتشار السريع الأمريكية، ويمكن استخدام المعدات الأمريكية المحشودة مسبقاً كمعدات متاحة أمام

---

[1] حنا عزو بهنان، العلاقات التركية – السوفيتية 1953–1980، مصدر سبق ذكره، ص36.

[2] نقلاً عن:– صلاح هادي حنتوش، مصدر سبق ذكره، ص121.

القوات التركية أو الأمريكية أو كليهما معاً لمجابهة التوسع السوفيتي، من أوكرانيا والقوقاز إلى تركيا، أو لإعادة حشدها في حالة وقوع اي أزمة في الخليج العربي أو لمواجهة تحرك سوفيتي من تركستان أو أفغانستان إلى إيران.

وتعزيزاً لهذا الاتفاق تم التوصل إلى مذكرة تفاهم بين الولايات المتحدة الأمريكية وتركيا نصت على الاستعمال المشترك لبعض القواعد الجوية التركية، ولكن لم يؤد تعاون البلدين بتركيا أن تحبذ الاشتراك بقوات التدخل السريع، وارتأت أن تبقى بعيداً عن المشاركة المباشرة في هذهِ القوات، وفي الوقت نفسه ستسمح باستعمال القوات الموجودة على أراضيها ضمن الإطار المحدد بنشاط حلف شمال الأطلسي. وفي كل اتفاق أو معاهدة توقع بين الولايات المتحدة الأمريكية وتركيا كان يعود بمزيد من المساعدات الاقتصادية والعسكرية لتركيا، التي كانت ضرورية بالنسبة للاقتصاد التركي، وفي المقابل رأت فيها الولايات المتحدة الأمريكية ثمناً يتوجب عليها دفعه لتركيا لقاء استخدام تسهيلاتها[1]، التي لا يمكن للولايات المتحدة الأمريكية الاستغناء عنها في خضم حربها الباردة مع خصمها عالمياً الاتحاد السوفيتي الذي تحده تركيا من الجنوب، مشكّلةً سداً غربياً مهماً يصد توسعه باتجاه منطقة الشرق الأوسط ذات المصالح الحيوية للغرب والعالم بشكلٍ عام وللولايات المتحدة الأمريكية على وجه الخصوص.

استمرت العلاقات الأمريكية – التركية تتجه نحو المزيد من الانسجام عندما وقعت الإدارة الأمريكية والحكومة التركية في 16 آذار 1987 اتفاقاً يقضي بتجديد معاهدة التعاون العسكري والاقتصادي بينهما حتى 18 كانون الأول 1990، جاء في الاتفاق حصول تركيا على مساعدات مالية تُقدر بـ (615) مليون دولار يتبعها تنازلات أمريكية تجارية لها، كما تتلقى تركيا عدداً من المعدات العسكرية الأمريكية المستخدمة تشمل (40) طائرة مقاتلة طراز فانتوم (أف–4) لتضمها إلى أسطولها

---

[1] يُنظر:– جمال مصطفى عبد الله، مصدر سبق ذكره، ص362–365.

الذي يضم (67) طائرة، وبالمقابل توفر تركيا القواعد العسكرية لواشنطن والمزيد من المطارات والمنشآت العسكرية لجمع المعلومات الاستخباراتية، وتسمح لها بمراقبة المنطقة الواقعة في البحر الأسود والبحر الأبيض المتوسط، كما تتيح للولايات المتحدة الأمريكية موقعاً رئيساً لمراقبة وسائل الاتصال السوفيتية ومنفذاً إلى محطة رصد زلازل تراقب التجارب النووية السوفيتية[1].

فكان هذا التعاون في المنظور الأمريكي قد أدى إلى تأكيد أهمية تركيا الإستراتيجية التي تقوي قبضتها في منطقة الشرق الأوسط ضد التوسع السوفيتي، لاسيما بعد التقارب التركي مع إسرائيل، وانفتاح الاقتصاد التركي على الشركات الأمريكية. الوضع الذي رأت فيه الولايات المتحدة الأمريكية أهم الأسس لقاعدة علاقاتها مع تركيا طوال عقد الثمانينات[2].

ثانياً:- القضايا الخلافية بين الولايات المتحدة الامريكية وتركيا في مرحلة الحرب الباردة

لم تمنع مرحلة الانسجام التي شهدتها العلاقات الأمريكية – التركية منذ مطلع الحرب الباردة من حدوث بعض القضايا التي اختلفت الدولتان في سبل معالجتها في عقدي الستينيات والسبعينيات كان من شأنها أن تشكل موضوع جدل في هذهِ العلاقات، وتنحى بها صوب عدم الانسجام بسبب تباين بعض المصالح واختلاف المواقف بين الطرفين، ولعل أهم هذه القضايا ما يأتي:

1. أزمة الصواريخ الكوبية عام 1962:

كانت أزمة الصواريخ الكوبية في تشرين الأول 1962 أول قضية خلافية تصيب التحالف الأمريكي – التركي حينما سحب الرئيس الأمريكي –آنذاك– جون

---

(1) يُنظر:- صلاح هادي حنتوش، مصدر سبق ذكره، ص121–122.

(2) Mahmut Gokmen, The geopolitical of U.S. – Turkey bilateral relations 1947-2006, Master's Thesis, (Ohio: The Graduate Faculty of the University of Akron, 2008), P 21-22.

كندي عدداً من الصواريخ الأمريكية (جوبيتر) من الأراضي التركيـة دون الأخـذ بنظر الاعتبار المشاعر التركية، في انعدام الأمن، ما تسبب بتزايد المخاوف من أن تكون تركيا ورقة مساومة تدخل في صفقات تعقد بين القوى العظمى، فعندما حلـت الأزمة رأت تركيا مساومة الولايات المتحدة الامريكية للاتحاد السوفيتي حول هـذه الصواريخ دون أي استشارة مسبقة معها. واظهـر الأمـر أن واشـنطن يمكنهـا التصرف من طرف واحد إذا ما تعرضت مصالحها القومية للتهديد، وبالمقابل حدث شكٌ في الأوساط التركية حول فهم واشنطن للتحالف مع أنقرة[1]. كانت هذه الأزمة أولى القضايا الخلافية بين تركيا والولايات المتحدة الأمريكية في مرحلـة الحـرب الباردة.

2. أزمة قبرص:

كُتب لمشكلة قبرص وتطوراتها أن تكون قضية خلافية أخرى فـي مسـار التحالف الأمريكي -التركي، فعندما تفاقمت الأزمة عام 1964، أبدت تركيا توجهاً نحو التدخل العسكري لإنقاذ القبارصة الأتراك من المجازر التي تعرضوا لها على أيدي القبارصة اليونانيين، وجاء الرد الأمريكي صدمة أصـابت الأتـراك، حينمـا أبلغت الولايات المتحدة الأمريكية كل من تركيـا واليونـان، بأنهـا سـتتخذ مـن الإجراءات ما يمنع وقوع حرب بين اثنين من أعضاء حلف شمال الأطلسي، وأنها ستضع الأسطول الأمريكي السادس في البحر الأبيض المتوسط لمحاصرة جزيـرة قبرص، لتأمينها ضد التدخل التركي المحتمل.

ومما زاد الأمر سوءاً بالنسبة لتركيا هو رسالة الرئيس الأمريكي -حينهـا- جونسون إلى عصمت اينونو رئيس تركيا في -ذلك الوقت- في 5 حزيران 1964 جاء فيها:- "إن تدخل تركيا، وهي عضو في حلف شمال الأطلسي، فـي قبـرص سيؤدي إلى الحرب بينها وبين اليونان، وهي عضو في الحلف، وان تدخل تركيـا

---

[1] Serdar Kara, Turkish-American Relations Post 9/11, Master's Thesis, (Monterey: Naval Postgraduate School, 2007), P 13.

العسكري، من دون موافقة الدول الأعضاء في الحلف، قد ينتج عنه تدخل سوفيتي في المنطقة"، وشدد جونسون تهديده لتركيا بأن الدول الأعضاء "لن تدافع عن تركيا"[1] في حالة تعرضها إلى أي تهديد من قبل الاتحاد السوفيتي، الذي كان له مصالح يرغب في تحقيقها من خلال استغلال الأزمة في قبرص.

ردت تركيا على هذهِ الرسالة برسالة من عصمت اينونو قال فيها:- " جاء في رسالتكم، إذا تدخل السوفيت في قبرص، فإن دول حلف شمال الأطلسي، لن تدافع عن تركيا، والمبادئ الأساسية للحلف تخالف ما ذهبتم إليه، لأنه حال وقوع عدوان على أي دولة من دول الأعضاء في الحلف، فإن الحلف سيكون مسؤولاً عن رد هذا العدوان، ومن البداية تشاورنا معكم في هذا الموضوع وعندما تجددت الاشتباكات في الجزيرة يوم 25 كانون الثاني 1963، أعلمناكم بالأمر، وكان جوابكم إن الولايات المتحدة الأمريكية لم تكن طرفاً في هذهِ المشكلة".

وسارت الأمور بمنحى التوتر في علاقات البلدين، واظهر الأتراك استيائهم من الحليف الأمريكي عندما وصف اينونو الولايات المتحدة الأمريكية بأنها:- "غير راغبة في اتخاذ أي إجراء يساعد على حل مشكلة قبرص، وان الموقف بين تركيا واليونان قد أصبح مظلماً"[2].

أدركت تركيا هذه المرة حقيقة الصديق الأمريكي وتراجعت عن موقفها الداعي إلى التدخل العسكري في قبرص، وصار من الممكن القول، في ضوء الموقف الأمريكي هذا، انه لكي تحافظ تركيا على مصالحها، فإن ذلك يتطلب منها الحصول على موافقة مسبقة من أعضاء التحالف الغربي، كما اتضح إن هذه المصالح قد لا تلتقي ومصالح بقية أعضاء هذا التحالف، وعليه فإنها ليست عضواً على قدم المساواة مع الآخرين.

---

(1) موسوعة المقاتل، الصراع التركي – اليوناني ومشكلة قبرص، مصدر سبق ذكره.

(2) يُنظر:- موسوعة المقاتل، الصراع التركي – اليوناني ومشكلة قبرص، مصدر سبق ذكره.

فكان هذا الإدراك حافزاً لتركيا بأن تؤكد للولايات المتحدة الأمريكية قـدرتها على أن تُعيد النظر في العلاقة معها، الأمر الذي صرح به عصمت اينونو عنـدما قال:- "إن نظاماً عالمياً جديداً يتشكل، وستجد تركيا لنفسها المكان الصحيح فيـه"، مذكراً أن بمقدرة تركيا على مراجعة توجهاتها والتحول لإيجاد مكان لنفسـها فـي حركة عدم الانحياز التي مثلت احد أهم ملامح النظام العالمي في ذلك الوقت[1].

وعقب أزمة الموقف الأمريكي اتخذت تركيا عدداً من السياسات التـي مـن شأنها إضفاء نوع من الاستقلالية على سياساتها بعيداً عن السياسة الأمريكية، رغبةً بإظهار أهمية مكانتها، وبأنها تستطيع أن تثبت للولايات المتحدة الأمريكية والغرب أن لديها مصالحها وإنها قادرة على تحقيقها وإن كانت تتعارض معهم، وكانت أهـم هذه السياسات:

1. محاولة نحو تحسين علاقتها مع الاتحاد السوفيتي، بحيث نجحت تلك المحاولـة في أن تجعل من التقارب مع الاتحاد السوفيتي مصدر قوة سياسية لتركيا فـي تعزيز أمنها، والحصول على مصادر جديدة للمساعدات الاقتصادية، فأنتجـت هذه السياسة عدداً من الزيارات المتبادلة بين كبار مسؤولي الدولتين منذ أواسط عقد الستينيات الماضي[2].
2. إلغاء العديد من بنود التعاون العسكري بين تركيا والولايات المتحدة الأمريكية التي ورثتها تركيا من عقد الخمسينيات، إذ بـدا بعـد الأزمـة القبرصـية إن الاستقلال الوطني لتركيا أصبح يترادف مع رفض الاملاءات الغربية المترتبـة على تركيا بحكم عضويتها في التحالف الأمني الغربي[3].

---

[1] يُنظر:- ياسر احمد حسن، مصدر سبق ذكره، ص275-277.

[2] للمزيد من التفاصيل عن هذهِ الزيارات يُنظر:- حنا عزو بهنان، العلاقات التركية-السوفيتية 1953-1980، مصدر سبق ذكره، ص31-32.

[3] ياسر احمد حسن، مصدر سبق ذكره، ص280.

3. جاء الموقف التركي الأكثر قوة في مخالفته للولايات المتحدة الأمريكية أبان الحرب العربية – الإسرائيلية عام 1973، عندما منعت تركيا الولايات المتحدة الأمريكية من استخدام القواعد العسكرية الأمريكية لإعادة تزويد إسرائيل بالأسلحة، وفي المقابل سمحت للطائرات السوفيتية باستخدام المجال الجوي التركي لمساندة سوريا[1].
4. إن تطورات الأحداث في عقد الستينيات تمخض عنها إدراك صناع السياسة الخارجية التركية أن اقتصار تركيا على علاقات وثيقة مع الولايات المتحدة الأمريكية وبقية أعضاء حلف شمال الأطلسي على حساب الدول الأخرى في العالم ينتج عنه عزلة لها، ويتركها عرضة للضغط من قبل حلفائها في الحلف في حال حصول أي تباين في المواقف، لذا فإنها انتهجت منذ منتصف الستينيات فصاعداً سياسة إعادة النظر في دورها في العالم واعتمدت على نهج سياسة متعددة الخيارات، وعمدت إلى تطوير علاقات متنوعة مع اكبر عدد من البلدان في الشرق الأوسط، وأوربا الشرقية، وأفريقيا، واسيا وأمريكا اللاتينية[2].

واطل عام 1974 ليحمل بين ثناياه بوادر أزمة قبرصية جديدة فسارت الأمور في جزيرة قبرص نحو تغيرات كبيرة كان أبرزها الانقلاب العسكري الذي قاده الحرس الوطني القبرصي اليوناني في 15 تموز 1974، فأعلن عن عزل الرئيس مكاريوس وتعيين نيكوس سامبسون، المعروف بعدائه للأتراك، رئيساً لجمهورية قبرص[3]، فحدثت أعمال عنف وقتل واسعة في قبرص، وتعرضت

---

(1) عمر تشبينار، مصدر سبق ذكره، ص10.

(2) أرسين كلايجوغلو، السياسة الخارجية التركية والأمن الإقليمي والتعاون في الشرق الأوسط، في كتاب:– علي اومليل (تحرير وتقديم)، العرب والأتراك:– الاقتصاد والأمن الإقليمي، ترجمة فاتن خليل البستاني، (عمان: منتدى الفكر العربي، 1996)، ص92.

(3) موسوعة المقاتل، الصراع التركي – اليوناني ومشكلة قبرص، مصدر سبق ذكره.

الأقلية التركية إلى تنكيل وتشريد، مما أثار الرأي العام التركي والنخبة العسكرية ولم تستطع حكومة أنقرة مقاومة هذه الأوضاع والوقوف دون رد فعل يمكنها من حماية "أبناء القومية التركية في قبرص"، فكان القرار التركي بالتدخل العسكري في شمال جزيرة قبرص، وبدا هذا القرار مختلفاً عن سياسة تركيا "بضبط النفس" التي التزمت بها في أجواء أزمة عام 1964، فتلقت تركيا هذهِ المرة رسالة جديدة من الناتو، حذر فيها تركيا من استخدام أسلحة الحلف الموجودة لديها في أي عملية عسكرية لم تقررها قيادته، وقام الجيش التركي بإنزال عسكري ناجح في شمال الجزيرة ليوقف المذابح التي تجري بحق الأقلية التركية القبرصية[1].

أظهرت هذه الأزمة بوضوح أهمية اليونان لدى الولايات المتحدة الأمريكية على حساب أهمية تركيا، مثلما أظهرت المباركة الأمريكية الانقلاب العسكري في قبرص مقابل معارضتها لاستخدام تركيا للقوة العسكرية في هذه الأزمة، فكان النفوذ الأمريكي يتزايد في اليونان ممتداً إلى السياسة وجماعات الضغط ورجال الجيش، فوقفت الولايات المتحدة الأمريكية إلى جانب اليونان وقادة الانقلاب العسكري في قبرص في نزاعهما مع تركيا، وأكد هنري كيسنجر وزير الخارجية الأمريكية –آنذاك– أهمية اليونان، كونها تخدم المصالح الإستراتيجية الأمريكية، لاسيما أن هنالك قاعدة عسكرية أمريكية، تُعد مقراً للأسطول السادس الأمريكي، والتخلي الأمريكي، من وجهة نظر كيسنجر، عن اليونان يعني معاداة اليونان للمصالح الأمريكية وتعريضها للخطر، ورغبت الولايات المتحدة الأمريكية من موقفها ذلك إيجاد حل لمشكلة قبرص يتناسب مع سياستها في المنطقة ويوفر لها قواعد عسكرية في قبرص كان يرفضها مكاريوس بحجة الحفاظ على حيادها[2].

---

[1] ياسر احمد حسن، مصدر سبق ذكره، ص281.

[2] موسوعة المقاتل، الصراع التركي – اليوناني ومشكلة قبرص، مصدر سبق ذكره.

وصارت بذلك الأزمة القبرصية قضية خلافية متجددة في مسار العلاقات الأمريكية – التركية، أفرزت وبوضوح عدداً من المواقف والسياسات التي كانت بمجملها ذات تأثير كبير في تباين المواقف بينهما، وكان من أهمها:-

1. رد فعل الولايات المتحدة الأمريكية الذي جاء قاسياً على السلوك التركي إزاء قبرص، عندما شرعت بتطبيق قانون الحظر على تركيا في 5 شباط عام 1975 من قبل الرئيس الأمريكي جيرالد فورد، الذي كان يهدف إلى قطع الإمدادات والمساعدات الأمريكية عن تركيا، وإيقاف بيع المعدات الدفاعية العسكرية بمختلف أنواعها[1]، وبرر الكونغرس الأمريكي اتخاذه قرار الحظر بالإشارة إلى إن تركيا لم تحافظ على التزامها باتفاقية عام 1961 الموقعة بين الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأعضاء في حلف شمال الأطلسي، وانتهكت نصوصها عندما استخدمت القوات التركية الأسلحة الأمريكية عند تدخلها العسكري في قبرص عام 1974، وذهب بعض أعضاء الكونغرس إلى إن تزويد دول مثل تركيا واليونان بكميات هائلة من الأسلحة من شأنه أن يؤدي إلى سباق تسلح في منطقة البحر الأبيض المتوسط مما قد يؤدي إلى قيام حرب بين هاتين الدولتين[2]، يجر المنطقة إلى مشاكل وتدخلات جمة.

2. جاء هذا الحظر بنتائج عكسية على تركيا ولا سيما في الجوانب الاقتصادية إذ تدهورت أوضاعها الاقتصادية خلال هذه المرحلة مما جعلها بحاجة ملحة إلى البحث عن أسواق جديدة واستثمارات عديدة حتى تتمكن من الخروج من أزمتها الاقتصادية.

---

[1] محمد ياس خضير الغريري، مصدر سبق ذكره، ص122.

[2] حميد فارس حسن، مصدر سبق ذكره، ص121.

3. أظهرت الأزمة القبرصية عام 1974، وللمرة الثانية، أهمية مكانة اليونان وتضاؤل مكانة تركيا داخل التحالف الغربي[1] بشكلٍ عام وبالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية بشكلٍ خاص.
4. استخدمت تركيا ورقة القواعد الأمريكية الموجودة على أراضيها وسيلة ضغط على الولايات المتحدة الأمريكية من اجل إيقاف قانون الحظر، وطلبت منها البدء في مفاوضات خلال مدة 30 يوماً لتحديد وضع هذه القواعد، وإذا لم تستجب الولايات المتحدة الأمريكية لطلب تركيا ولم تتخذ أي إجراء لبدء المحادثات، فإن القواعد والمنشآت العسكرية الأمريكية ستخضع لـ "وضع جديد"، الأمر الذي أعلن عنه وزير الخارجية التركية – آنذاك – إحسان صبري جاغلياناكل بقوله:- "إن تركيا انتظرت عبثاً نقض القرار الأمريكي الجائر من جميع جوانبه... وان القواعد الأمريكية الست والعشرون، التي تشتمل على قوة نووية ضاربة وأجهزة إنذار مبكر ستوضع اعتباراً من 17 تموز 1974 تحت وضع (مؤقت) خاضع لشروط الحكومة التركية"[2].

وبالفعل اتخذت تركيا خطوات عملية في 26 تموز 1975، فوضعت سيطرتها على قاعدة الرادار في سينوب وقاعدة كارا مورسيل في بحر مرمرة، التي كانت تُعد واحدة من أهم ثلاث قواعد أمريكية في تركيا، فجاء الرد الأمريكي بأن الولايات المتحدة الأمريكية ستوقف عملياتها العسكرية في هذه القواعد باستثناء "قاعدة انجيرليك" المخصصة لأنشطة حلف شمال الأطلسي وسيتولى إدارتها الضباط الأتراك، كما أمرت الإدارة الأمريكية العسكريين الأمريكيين الـ (7000) بمغادرة تركيا، وألغت تركيا، في خضم هذهِ الردود، اتفاقية التعاون الدفاعي لعام 1969 وفقدت نتيجتها جميع الاتفاقيات الملحقة بها صلاحيتها القانونية[3].

---

(1) عبد المنعم سعيد، العرب ودول الجوار الجغرافي، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، 1987)، ص77.

(2) يُنظر:- حميد فارس حسن، مصدر سبق ذكره، ص127.

(3) حميد فارس حسن، مصدر سبق ذكره، ص127.

5. لم يكن أمام تركيا في مجال الحفاظ على أمنها ومصالحها إلا أن تأمن جانبها من قبل الاتحاد السوفيتي بعد أن تخلى عنها حلفائها الغربيون وفي مقدمتهم الولايات المتحدة الأمريكية، إذ تركت أزمة قبرص وما تبعها من تداعيات، انطباعاً لدى الأتراك أن الحليف الأمريكي لا ينظر إلى مصالح حلفائه بقدر ما يهتم بمصالحه، فكانت الإجابة هي البحث عن حلفاء جدد، في ظل الظروف الصعبة التي تعيشها تركيا، وأظهرت هذهِ السياسة إن خيارات تركيا مفتوحة في إعادة علاقاتها مع من تشاء وان المصالح التركية يمكن أن تتحقق مع أي طرف يستطيع تأمينها والحفاظ عليها[1].

أرادت تركيا أن لا يكون انتماؤها إلى حلف شمال الأطلسي حاجزاً يبعدها عن الدول المجاورة لها في المنطقة، وكخطوة تجريبية لهذا التوجه سمحت تركيا بمرور حاملة الطائرات السوفيتية " كييف kiev " عبر المضايق التركية عام 1976، دون النظر إلى احتجاج حلف شمال الأطلسي الذي نظر إلى ذلك المرور بمثابة خرق لبنود معاهدة مونترو، ولكن تركيا أرادت بهذا الفعل إثبات سيادتها على المضايق[2] من جهة، ومن جهة أخرى أرادت أن توصل رسالة الى الولايات المتحدة الأمريكية أنها يمكن أن تصمد بعيدة عنها.

بيد أن هذهِ القضايا الخلافية التي شهدتها العلاقات الأمريكية – التركية، لم تصل بها إلى حد الافتراق بين الدولتين ولم ينتج عنه افتراق دائم لا ترتجى منه عودة، بل بقيت أهمية كل بلد بالنسبة للآخر وكانت هنالك محاولات عديدة لرأب الصدع بينهما نتيجة ما يمر على الساحتين الإقليمية والدولية من تطورات تدفع الدولتين لمعالجة خلافاتهما.

---

[1] محمد ياس خضير الغريري، مصدر سبق ذكره، ص123.

[2] يُنظر: حنا عزو بهنان، العلاقات التركية السوفيتية 1953–1980، مصدر سبق ذكره، ص34–35.

ويمكن الاستنتاج مما سبق أن العلاقات الأمريكية – التركية طـوال مرحلـة الحرب الباردة كانت سمتها الترابط في المصالح نتيجة للمتغيرات الداخلية في تركيا أو الإقليمية في المنطقة بشكل عام، أو خارجية نتيجة الصراع العالمي بين المعسكر الغربي بزعامة الولايات المتحدة الأمريكيـة، والشـرقي وعلـى رأسـه الاتحـاد السوفيتي.

وبالرغم من وجود عدد من القضايا الخلافية فـي العلاقـات الأمريكيـة – التركية كان سببها اختلاف وجهات النظر بين البلدين حولها، إلا إن الأمر لم يصل بينها إلى مرحلة اللاعودة، فسرعان ما أدت تطورات المنطقة والحاجة المتبادلة إلى الاهتمام بهذهِ العلاقات وتطوير التحالف بينهما عبر عقد المعاهدات الإسـتراتيجية وبذل المزيد من التنسيق وتوحيد المواقف.

المبحث الثاني
العلاقات الأمريكية – التركية
في مرحلة ما بعد الحرب الباردة

بدءاً من الإصلاحات التي بدأت في المجر وبولندا في خريف عام 1989 وانهيار الأنظمة الشيوعية في أوروبا الشرقية، ومروراً بسقوط جدار برلين في 9 تشرين الثاني 1989، وتوحيد ألمانيا في 3 تشرين الأول 1990 وخفض ترسانة الأسلحة التقليدية لبلدان حلف شمال الأطلسي وحلف وارسو في تشرين الثاني 1990 وصولاً الى انهيار الاتحاد السوفيتي في كانون الأول 1991[1]، التي مثلت ملامح انتهاء الحرب الباردة، بحيث وصل العالم الى مرحلة جديدة أعادت ترتيب النظام العالمي ثنائي القطبية ليبرز نظامٌ جديدٌ أحادي القطبية تتزعمه الولايات المتحدة الأمريكية بدلاً عن زعامتها المعسكر الغربي لوحده الذي كان يتقاسم العالم مع المعسكر الشرقي، الذي تفكك بدوره بعد انهيار زعيمه الاتحاد السوفيتي.

وتغيرت ملامح خريطة العلاقات الدولية، بعدما صارت الولايات المتحدة الأمريكية تهيمن على مسارات السياسة الدولية، وباتت تسعى الى إيصال نفوذها إلى مختلف بقاع العالم في أجواء تلاشى فيها المنافس التقليدي وتأثرت بها مضامين الأحلاف.

أملى هذا الوضع على العلاقات الدولية نتائجاً تُعاد على أساسها هذهِ العلاقات فقد تشكلت علاقات صداقة مع أعداء الأمس وفتور مع حلفائه، ولا تخرج العلاقات الأمريكية – التركية عن هذا النطاق عندما انهار عدوهما السوفيتي الذي كان سبباً مهماً في ترسيخ العلاقات بينهما، كما أفرزت هذهِ المرحلة حرب الخليج الثانية عام

---

[1] يُنظر:– مكسيم لوفابر، السياسة الخارجية الأمريكية، ترجمة حسين حيدر، (بيروت: دار عويدات للنشر والطباعة، الطبعة الأولى، 2006)، ص74–75.

1991 التي كانت مؤشراً آخر شهدته العلاقات الأمريكية - التركية أثر في مضامينها.

وهنا احدث انتهاء الحرب الباردة طرحاً وبقوة لدى الغرب حول مكانة تركيا ودورها في ظل الظروف الجديدة الناشئة بعد زوال الخطر الشيوعي[1]، وظهرت أصوات في الولايات المتحدة الأمريكية تدعو للبحث عن بدائل لصياغة علاقة جديدة بين الغرب وتركيا معتمدةً في طرحها هذا على الحجج الآتية[2]:-

1. إن مقتضيات التحالف انتهت بزوال الشيوعية.
2. حجم الاختلاف الكبير بين الولايات المتحدة الأمريكية من جهة وبين تركيا من جهة أخرى في كثير من الخصائص المجتمعية والثقافية والاقتصادية السياسية والدينية.

وهناك تياراً رأى بأن خفوتاً قد حدث في حرارة العلاقات بين تركيا والغرب الأوروبي أصابت بعدواها حرارة العلاقات الأمريكية - التركية، وأوجبت على تركيا الخضوع لمرحلة حرجة طرحت عليها استفسارات كثيرة التشابه بتلك التي واجهتها أبان أزمتي قبرص 1964 و 1974، ولكن بصورة شاملة تمس صميم العلاقة، وليس بجانب منها فحسب، وباتت تركيا بمثابة من ذهب يعرض صداقته على الآخرين، الذين كان لهم سنداً وقت الشدة، التي ما إن زالت، حتى بدأوا التفكير بالابتعاد عنه والمضي من دونه[3]، ورأى متبنو هذا الاتجاه تدني قيمة تركيا التي كانت الدرع الحامي في خط المواجهة، وعدوها في الخطوط الخلفية في قياساتهم الجيوبوليتيكية، حتى باتوا يصفونها بـ "الشريك الخجول"[4].

---

(1) محمد نور الدين، السياسة الخارجية... أسس ومرتكزات، في كتاب: محمد عبد العاطي (تحرير)، تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج، (بيروت: الدار العربية للعلوم - ناشرون ومركز الجزيرة للدراسات، الطبعة الأولى، 2010)، ص134.

(2) ياسر احمد حسن، مصدر سبق ذكره، ص284.

(3) المصدر نفسه، ص285.

(4) محمد ياس خضير الغريري، مصدر سبق ذكره، ص109.

وبالمقابل كان هنالك تيارٌ آخر قد طرح نفسه بالضد من هذا الجدل داعياً إلى المحافظة على أهمية تركيا لدى المعسكر الغربي بعامة والولايات المتحدة الأمريكية بخاصة، وبُذلت جهودٌ حثيثة من الداعين الى هذا التوجه لإيقاف أي سياسة أمريكية لا تضع تركيا في "مكانها الملائم"، وبالرغم من كون أطروحات هذا التوجه كانت تبدو بعيدة عن الواقع للوهلة الأولى إلا إن الأحداث اللاحقة أثبتت صدقية طرح هذا التيار المتبني للمبررات الآتية[1]:-

1. إن موقع تركيا الفريد الذي اكسبها أهميتها في ظروف الحرب الباردة ومواجهة التمدد الشيوعي يمثل ركيزة ضرورية للمصالح الأمريكية في المستقبل بعد ظهور (15) دولة جديدة كانت تحت خيمة الاتحاد السوفيتي المنهار، ولا يعرف احد حقيقة وطبيعة التفاعلات أو التناقضات أو الصراعات التي يمكن أن تحتدم داخلها أو فيما بينها.
2. قد تتأثر مصالح الولايات المتحدة الأمريكية في المناطق المحيطة بتركيا في ظل حالة الغموض السائدة بها، فيما ليس لواشنطن بعد أي موطئ قدم فيها، فمن الأسلم الاحتفاظ بالتحالف مع تركيا وإدامة صداقتها لحين اتضاح الأمر على اقل تقدير.
3. ترتبط دول آسيا الوسطى المنبثقة عن انهيار الاتحاد السوفيتي تاريخياً بالتراث الثقافي التركي، الأمر الذي يجعل من السهولة الاعتماد على تركيا لتحقيق المصالح الأمريكية في هذهِ الدول.
4. إن الدور التركي لا يزال مهماً للولايات المتحدة الامريكية إزاء مناطق الشرق الأوسط والقوقاز وقزوين، بل وحتى إزاء أوروبا بشكل عام.

بيد إن هذين التوجهين لكل منهما مبرراته التي لا تبتعد عن المنطق، ولكن محك إثبات المصداقية يكمن فيما أفرزته الأوضاع والتطورات على الساحتين

---

[1] للمزيد يُنظر: ياسر احمد حسن، مصدر سبق ذكره، ص285-286.

الإقليمية والدولية فيما بعد، ولا سيما عندما لاحت في الأفق تداعيات انتهاء الحرب الباردة على شكل صراعات وتحديات تلقي بظلالها على كل من الولايات المتحدة الأمريكية وتركيا بشكلٍ أساس، وكانت هذه التحديات الجديدة نابعة من ما سمي بـ"قوس الأزمات" المتضمن:

1. القوس الشرقي: حيث منطقة عدم الاستقرار الدائرة بين تركيا والقوقاز، من آسيا الوسطى التي خلف فيها تفكك الاتحاد السوفيتي قوات وقدرات عسكرية تقليدية ونووية مهمة وغير متوازنة في دول لم تستقر أوضاعها السياسية والاقتصادية والاجتماعية بالشكل المطلوب بعد.
2. القوس الغربي:- الممتد عبر شمال أفريقيا وحوض البحر الأبيض المتوسط إلى منطقة الشرق الأوسط وجنوب غرب آسيا، حيث يتفشى عدم الاستقرار ايضاً[1].

كُتب لتوجه التيار الأخير بالرجحان حينما نتج عن هذه المرحلة مجالات تعاون عديدة من شأنها إضافة عرى وثيقة تزيد لحمة العلاقات الأمريكية - التركية، وتعزز من أهمية تركيا بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية بالقدر الذي تحتاج فيه تركيا إلى تزايد أهميتها في الإستراتيجية الأمريكية لما يعود عليها هذا الارتباط من نفع ومساعدات حيوية.

ولعل خير وصف للتعاون الأمريكي-التركي، وأهمية الارتباط بين الاثنين هو ما أوضحه مارتن أنديك، مدير شؤون الشرق الأدنى وجنوب آسيا في مجلس الأمن القومي - آنذاك - في 18 أيار 1993 في كلمته لمؤسسة واشنطن لسياسة الشرق الأدنى، عندما قال:- "مع انتهاء الحرب الباردة يلزم إعادة تحديد المنطقة، وبالرغم من وقوع الدول الإسلامية لآسيا الوسطى المنبثقة حديثاً على أطراف حدود الشرق الأوسط، فإنه من الضروري أن تدخل هذه الدول ضمن إستراتيجيتنا

(1) عامر علي راضي، مصدر سبق ذكره، ص135-136.

للمنطقة، وحالما نقوم بذلك، نستطيع أن ندرك الدور المتزايد الأهمية لتركيا في حساباتنا الإقليمية... وستلعب تركيا الآن دوراً مهماً ليس في آسيا الوسطى فحسب، بل أيضاً في الشرق الأوسط... وباختصار دولة علمانية ديمقراطية إسلامية، وقوة عسكرية واقتصادية ذات موقع استراتيجي، وحليف للولايات المتحدة الأمريكية منذ وقت طويل، واحد تحدياتنا أن نجد طريقة لاستعمال أفضل لهذه العوامل في السعي وراء أهدافنا في الشرق الأوسط"[1].

وبذلك يمكن ملاحظة أن أهم مجالات التعاون بين الولايات المتحدة الأمريكية وتركيا، في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، يمكن أن تتركز في المجالات الآتية:-

أولاً: التعاون في منطقة الشرق الأوسط

انتهى دور تركيا التقليدي كرأس حربة أطلسية ضد الشيوعية، مع انهيار الاتحاد السوفيتي وانتهاء الحرب الباردة، ولكنه اوجد لتركيا دوراً لا يقل أهمية وشمولية وتعقيداً عن ذي قبل مما كان عليه في الشرق الأوسط[2]، فهي أصبحت مطالبة بالقيام بدور رأس حربة جديدة في مواجهة "العدو الجديد" للغرب والمتمثل بما يسمى بـ "الإسلام الأصولي"، إذ رأت الولايات المتحدة الأمريكية في تركيا نموذجاً ديمقراطياً قادراً على استيعاب الإسلاميين في اللعبة السياسية، كما تشكل تركيا احد أسلحة المواجهة مع إيران، يضاف إلى ذلك أن النموذج التركي العلماني يُعد أفضل حاجز جغرافي وسياسي أمام تمدد الأصولية في الشرق الأوسط نحو أوروبا، كما تمثل تركيا "ذراعاً جاهزة" وتحت الطلب فيما يتعلق بمصالح للولايات المتحدة الأمريكية النفطية في العراق والشرق الأوسط وآسيا الوسطى والقوقاز[3].

---

(1) نقلاً عن:- ناصيف حتي، الوطن العربي وتركيا في استراتيجيات القوى العظمى، في كتاب: مجموعة باحثين، العلاقات العربية – التركية.. حوار مستقبلي، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، 1995)، ص479-480.

(2) محمد نور الدين، تركيا في الزمن المتحول: قلق الهوية وصراع الخيارات، مصدر سبق ذكره، ص237.

(3) المصدر نفسه، ص239.

وعُدت منطقة الشرق الأوسط طوال عقد التسعينيات نقطة اتفاق واضحة في العلاقات الأمريكية – التركية، والتقى الطرفان في إجماع كبير على سياسات ومواقف متعددة تجاه الكثير من المسائل والقضايا المتصلة بشؤون الشرق الأوسط تتجلى بضرورة الحفاظ على التوازن الإقليمي الموجود وتثبيته في ظل سيطرة المصالح الأمريكية، والاتفاق على ضرورة منع أي قوة إقليمية من البروز أو مواجهة أي قوة إقليمية تحاول الهيمنة في المنطقة عدا إسرائيل، فضلاً عن ضرورة تقييد انتشار أسلحة الدمار الشامل وصولاً الى إزالتها بنهاية المطاف[1] في حالة الحصول عليها من قبل إحدى دول المنطقة، مثلما يتوجب الأمر ضرورة الهيمنة على ثروات المنطقة الحيوية والعمل على استغلالها بصورة تعود للغرب أكثر من سواهم بالنفع.

وتتضح أهم معالم التعاون الأمريكي – التركي في منطقة الشرق الأوسط خلال هذه المرحلة في المجالات الآتية:-

1. حرب الخليج الثانية 1991:

جاءت أزمة الخليج الثانية وحربها (1990-1991) لتضع أهمية تركيا وعلاقتها مع الولايات المتحدة الأمريكية قيد الاختبار، فسرعة التدخل الأمريكي في الأزمة أوضحت إن علاقة تركيا في إطار الأزمة ستسهم في تحديد علاقاتها المستقبلية مع الولايات المتحدة الأمريكية، وبالفعل تحولت الأزمة إلى قضية تتناول العلاقات التركية بالشرق الأوسط والولايات المتحدة الأمريكية، في ظل أجواء تعرضت فيها العلاقات الأمريكية – التركية إلى إعادة تقييم[2]، فأدركت تركيا أهمية هذه الأحداث فجاء موقفها نابعاً من أهمية موقعها الجيوبوليتيكي الذي يحتل مركزاً

---

(1) لقمان عمر محمود، تركيا في الإستراتيجية الأمريكية المعاصرة (دراسة في تطور العلاقات التركية الأمريكية بعد الحرب الباردة 1991-2007)، (الموصل: مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، الطبعة الأولى، 2009)، ص27.

(2) فيليب روبنس، مصدر سبق ذكره، ص86.

فريداً بالنسبة لساحة الأزمة وحربها، ويستمد هذا الموقع أهميته من عدة اعتبارات أهمها[1]:-

1. إن حدود تركيا الجنوبية الشرقية تتاخم حدود العراق على امتداد ما يقرب من 352 كم.
2. يشكل موقع تركيا الجغرافي الجناح الشرقي لحلف شمال الأطلسي، مما يُلزم تركيا وفق منهاجه السياسي واتفاقياته العسكرية بسياسة الحلف واستراتيجياته بشكل عام ومن بينها توجهاته صوب الأزمة الناشئة في الخليج العربي.
3. إن تركيا تربطها بواشنطن اتفاقيات خاصة منذ أيام الحرب الباردة، تتيح للولايات المتحدة الأمريكية استخدام عدد من القواعد العسكرية في إطار التحالف القائم بينهما، ومن أبرزها "قاعدة انجيرليك" الواقعة على مقربة من الحدود التركية-العراقية.

رسمت تركيا موقفها لترضي به الولايات المتحدة الأمريكية، عندما وفرت كل الدعم السياسي والعسكري للحملة العسكرية الأمريكية على العراق، فعززت أنقرة عقوبات الأمم المتحدة المفروضة على العراق بالتطبيق من خلال وقف تدفق صادرات النفط العراقي عبر خطوط الأنابيب التركية، ومنعت أي واردات من الدخول إلى العراق، ونشرت (100) ألف جندي على الحدود التركية-العراقية، وسمحت للقوات الأمريكية والقوات المتحالفة معها بشن الغارات الجوية على العراق انطلاقاً من القواعد الموجودة على الأراضي التركية[2].

---

[1] للمزيد يُنظر: الهيئة العامة للاستعلامات – وزارة الإعلام المصرية، أزمة الخليج والمواقف العربية والدولية، (القاهرة: الطبعة الأولى، 1992)، ص222-223.

[2] عمر شبينار، سياسات تركيا في الشرق الأوسط بين الكمالية والعثمانية الجديدة، مصدر سبق ذكره، ص21.

كان هذا الموقف التركي يمثل اغتناماً تركيّاً لفرصة تدعيم علاقتها مع الولايات المتحدة الأمريكية، فكان بحق تقديراً صحيحاً من حيث كونه أسفر عن نتائج ايجابية سريعة على المستويات الإستراتيجية والتجارية والعسكرية والدبلوماسية، وأثبتت تركيا أهميتها الإستراتيجية الإقليمية للولايات المتحدة الأمريكية في موقفها الفاعل من الحرب، فتجارياً أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية رفع حصة النسيج التركي في وارداتها، وعسكرياً قدمت لتركيا أسلحة حديثة شملت (1000) دبابة و(700) ناقلة اشخاص مصفحة وعدداً من القذائف الصاروخية، ودبلوماسياً تزايد الاعتقاد لدى الأتراك إن واشنطن التزمت بأن تضغط على الأسرة الأوروبية لتأمين قبول عضويتها في الاتحاد الأوروبي[1].

توثق التعاون الاستراتيجي الأمريكي–التركي والتقى الرئيسان –آنذاك– تورجوت اوزال وجورج بوش الاب في كامب ديفيد في آذار 1991 ليُعلن بعد ذلك عن خطوتين، في إطار التعاون الاستراتيجي في المنطقة يتناغم مع معطيات تَشَكُلها في أعقاب حرب الخليج الثانية بما يخدم الطرفين، وهاتان الخطوتان هما[2]:–

أ- إعلان الخارجية التركية في 20 آذار 1991 موافقة تركيا رسمياً على تخزين بعض المعدات والأسلحة والذخائر الأمريكية التقليدية بغرض "تغطية جزء من الاحتياجات الدفاعية الأمريكية"، وهذهِ الخطوة جاءت ضمن خطة أمريكية لتخزين ما كانت قد حشدته الولايات المتحدة الأمريكية في منطقة الخليج العربي خلال الأزمة من معدات عسكرية وذخائر في عدد من دول الشرق الأوسط بما فيها تركيا وإسرائيل ليسهل عليها نقلها بسرعة اكبر وتكلفة أَقل مما حدث خلال هذهِ الأزمة لاستخدامها مستقبلاً إذا ما دعت الحاجة إليها.

---

[1] يُنظر:– فيليب روبنس، مصدر سبق ذكره، ص89.

[2] جلال عبد الله معوض، عوامل وجوانب تطور العلاقات التركية – الإسرائيلية في التسعينيات، مجلة شؤون عربية، العدد 89، (القاهرة: الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، 1997)، ص120.

ب- كانت الخطوة الثانية موافقة تركيا في 24 تموز 1991 على أن تتركز في المناطق الجنوبية - الشرقية التركية في قاعدتي "انجيرليك" و"باطمان" قوة غربية، برية وجوية، للتدخل السريع قوامها (2500) جندي من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا وايطاليا وبلجيكيا وهولندا تعززها قوات أمريكية محمولة جواً من الأسطول السادس بالبحر الأبيض المتوسط لاستخدامها "كرادع لمنع العراق مستقبلاً من شن عمليات عسكرية ضد سكانه الأكراد".

2. **دعم التحالف التركي - الإسرائيلي:**

ولتقوية دور تركيا في الشرق الأوسط كان الخيار في الاتجاه نحو تعزيز علاقتها مع إسرائيل، فشهدت هذه المرحلة توثيق العلاقات التركية-الإسرائيلية ساهمت فيه متغيرات داخلية وإقليمية ودولية مهمة تمثلت بانتهاء الحرب الباردة وحرب الخليج الثانية وبدء عملية تسوية الصراع العربي-الإسرائيلي منذ انعقاد مؤتمر "مدريد للسلام"[1].

فظهرت دعوات للتعاون بين البلدين من خلال شمول إسرائيل بمكانة خاصة في معظم مبادرات تركيا التي طرحتها بعد حرب الخليج الثانية مباشرة بشأن التعاون الإقليمي "الشرق الأوسطي" وهي مبادرات مدعومة من الولايات المتحدة الأمريكية وتحمل هذهِ المبادرات جانباً امنياً أكثر من غيرهِ من الجوانب، فتردد اقتراح بقوة في أنقرة خلال الأسبوع الثالث للحرب مفاده:- "إن الغرب بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية يريد من تركيا أن تقود حلفاً عسكرياً على نمط الناتو في الشرق الأوسط بعد الحرب وسيضم الحلف تركيا وباكستان وإيران - في حالة تطور الاتجاهات السياسية المعتدلة لدى الأخيرة - ومصر وسوريا ودول الخليج العربي والعراق - بعد تغيير نظام الحكم في الأخير - وإسرائيل بعد توقيعها

---

[1] يُنظر:- المصدر نفسه، ص117-118.

اتفاقيات سلام مع الدول العربية، وستكون للحلف سكرتارية دائمة في أنقرة، وستكون وظيفته الأساسية ضبط التسلح في المنطقة ومنع أي دولة عضو من مهاجمة الأخرى"[1].

وتطورت العلاقات التركية-الإسرائيلية في ظل تطور العلاقات الأمريكية – التركية، وشمل التعاون التركي-الإسرائيلي مختلف الجوانب السياسية والدبلوماسية والاقتصادية والعسكرية[2]، ورأت الحكومة التركية في ذلك التعاون فرصة لتطوير العلاقة مع إسرائيل ووسيلة يمكن الاستفادة منها في مواجهة اللوبيين الارمني واليوناني في الولايات المتحدة الأمريكية، ومن ثم يضمن لها مكانة محترمة في الإستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط[3].

كان للولايات المتحدة الأمريكية دوراً مؤثراً في التعاون التركي- الإسرائيلي واتضح في المناورات البحرية المشتركة للقوات الأمريكية والتركية والإسرائيلية في كانون الثاني 1998، في مياه البحر الأبيض المتوسط تحت اسم "حورية الماء الواثقة"، وترمز هذه المناورات إلى التحالف الاستراتيجي الذي يهدف إلى تغيير ميزان القوى في منطقة الشرق الأوسط، الذي ترعاه الولايات المتحدة الأمريكية، وتقدم الدعم الكبير له لما تحمله العلاقات التركية-الإسرائيلية في طياتها من إمكانية إنشاء تحالف قوي بين حليفتيها الرئيستين في المنطقة، فتركيا تمتلك اكبر قوة عسكرية في الشرق الأوسط، ومن القوى العسكرية المهمة في حلف شمال الأطلسي، وإسرائيل تُعد الأكثر تقدماً ومهارة في المجال التكنولوجي[4]، ويساهم هذا التحالف في تقوية مكانة دوله في منطقة الشرق الأوسط وتحقيق مصالحها.

---

(1) نقلاً عن: جلال عبد الله معوض، مصدر سبق ذكره، ص119.

(2) للمزيد حول هذا التعاون يُنظر:- مصطفى طلاس، التعاون التركي-الإسرائيلي، مجلة الفكر السياسي، العدد الأول، (دمشق: اتحاد الكتاب العرب، 1997)، ص43-46.

(3) المصدر نفسه، ص42.

(4) دوف واكسمان، تركيا وإسرائيل: ميزان قوى جديد في الشرق الأوسط، ترجمة صبحي الجابي، مجلة الفكر السياسي، العدد 7، (دمشق: اتحاد الكتاب العرب، 1999)، ص52.

ولا تبتعد الأزمة التركية – السورية عن أهداف هذا التحالف، حينما أعلنت تركيا على لسان سياسييها وقادتها العسكريين في الأول من تشرين الأول 1998 عن "نفاد صبرها" حيال سوريا واتهامها بدعم حزب العمال الكردستاني (PPK)، وصعدت تركيا الموقف عسكرياً وهددت باستخدام القوة العسكرية ضد سوريا لإيقاف الدعم السوري لهذا الحزب[1]، الذي يقوم بأعمال عنف داخل تركيا ويسبب لها مشاكل كثيرة وله تواجد داخل سوريا والعراق.

ويصعب فصل الضغط التركي على سوريا في هذه الأزمة عن سياقات وتحركات تتصل بما يسمى بـ "عملية السلام" والتوازنات الإقليمية الشاملة للمنطقة الممتدة من البحر الأبيض المتوسط الى وسط آسيا، من خلال إرباك القوى المعارضة للمخططات الأمريكية، وفي مقدمتها سوريا وإيران، ذلك أن تحريك تركيا لقواتها ضد سوريا بدا وكأنه محاولة جديدة لإرباك إيران عبر الضغط على حليفتها الإستراتيجية الأولى في المنطقة (أي سوريا)، وإظهار الأمريكيين من خلال تركيا "الهراوة" لإيران وسوريا، كونهم مستعدين عند الضرورة لاستخدام القوة لتدمير القدرات الإيرانية والسورية[2].

3. مشروع النظام الشرق الأوسطي:

يُضاف إلى مسيرة تطور العلاقات الأمريكية – التركية وضع ترتيبات ومشاريع إقليمية أمنية واقتصادية وعسكرية تضمن السيطرة على منطقة الشرق الأوسط، فجاء طرح مشاريع عديدة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية كان أهمها مشروع "النظام الشرق الأوسطي" الذي تُشكل فيه إسرائيل وتركيا ركيزتان أساسيتان، ويهدف الى دمج المنطقة العربية بمنطقة أوسع جغرافياً وسكانياً وهو نظام سياسي واقتصادي وامني، جاء هذا المشروع مناسباً لتركيا وسياستها الرامية

---

(1) محمد نور الدين، سياسة "حافة الهاوية" التركية: مقاربة للدوافع والاستهدافات، مجلة شؤون الأوسط، العدد 76، (بيروت: مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق، 1998)، ص7.

(2) المصدر نفسه، ص11-12.

الى إيجاد دور إقليمي جديد يتناسب مع وضعها في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، عندما توقعت فيه أداء دور الوسيط الاستراتيجي في المياه والغذاء ونقل النفط، علاوة على إمكانية ربط المنطقة بدول آسيا الوسطى وأوروبا من خلال توسطها وموقعها الجغرافي[1].

لم يكن لتركيا أن ترضى بدور محدود في هذا المشروع وإنما كانت تسعى أن تكون طرفاً فاعلاً ومؤثراً في الوسط المحيط بها، لاسيما في ظل أجواء ضعفت فيها القوى الإقليمية التي كانت تحقق توازناً في المنطقة كالعراق، أي إن التهديدات التقليدية لتركيا قد تلاشت فجأة بما يوحي بأن الفرصة كانت قد حانت لتقوم تركيا بهذا الدور الفعال في المحيطين الدولي والإقليمي، وان بيئة الشرق الأوسط بعامة والمنطقة العربية بخاصة قد تفتحت فيها آفاق رحبة، وأصبحت الأبواب مشرعة للتحرك التركي[2] يساندها الحليف الأمريكي الذي صار له تواجد مكثف في معظم دول الخليج العربي.

كان الدور الذي تأمل أن تقوم به تركيا يهدف إلى تحقيق عدد من الأهداف تتركز بالآتي[3]:-

1. ممارسة دور القوة الإقليمية الأساسية في الشرق الأوسط.
2. تطوير إمكانيتها العسكرية لزيادة تأثيرها ونفوذها السياسي بالتعاون مع إسرائيل.
3. التحكم بمشاريع التنمية المستقبلية في سوريا والعراق من خلال التحكم في كمية المياه العابرة إلى تلك الدول.

---

(1) وصال نجيب العزاوي، أبعاد التعاون العسكري التركي الإسرائيلي – دراسة في الدوافع والأهداف، مجلة دراسة إستراتيجية، العدد 5، (بغداد: مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، 1998)، ص368.

(2) إكرام عبد الرحيم، السوق الشرط أوسطية من هرتزل إلى ما بعد باراك، (القاهرة: مركز الحضارة العربية، الطبعة الأولى، 2000)، ص140.

(3) وصال نجيب العزاوي، مصدر سبق ذكره، ص369.

4. أداء دور الشرطي في المنطقة في مسألة التحكم في فرض قيود التسلح على دول المنطقة مع تهيئة فرص استخدام القوة لذلك.

وأخذت العلاقات الأمريكية – التركية مساراً باتجاه التلاقي الكبير في جانب اكبر من مصالح البلدين، فرأت الولايات المتحدة الأمريكية في تركيا دولة حليفة تختلف عن غيرها من الدول، بسبب عضويتها في حلف الناتو من جهة، ولديها اتفاقيات عسكرية وأمنية معها من جهة ثانية، وتقدم تركيا برنامج الحماية الممكن للقوات الأمريكية كما حصل في حرب الخليج الثانية، يضاف إلى ذلك أن الولايات المتحدة الأمريكية رأت في تركيا نموذجاً وخياراً ناجحاً للعديد من دول الشرق الأوسط كونها العضو المسلم الوحيد في حلف الناتو، وتتطلع إلى عضوية الاتحاد الأوروبي، ولها ميول للارتباط مع الغرب، وتمتلك نظاماً سياسياً وديمقراطياً بارزاً[1]، لا يماثله إلا النظام الإسرائيلي في منطقة الشرق الأوسط.

ومما زاد من متانة التحالف الأمريكي –التركي في هذا الوقت أن النهج الأمريكي في منطقة الشرق الأوسط قد تبلور باتجاه أن تعتمد الولايات المتحدة الأمريكية وبشكل كبير على تركيا لتمتعها بموقع استراتيجي مهم بالنسبة للمصالح الأمريكية، إذ رأى الإستراتيجيون الأمريكان:- "إن تركيا هي القلعة الشرقية للإستراتيجية الأوروبية والقلعة الشمالية للشرق الأوسط، والاهم من ذلك إنها في موقع تكسب المصالح الأمريكية أهمية قصوى" لما تملكه تركيا من قدرات بشرية هائلة، وقواعد عسكرية أمريكية على أراضيها يمكن استخدامها في حال حصول أي أزمة في المنطقة[2].

---

(1) للمزيد يُنظر:- لقمان عمر محمود، تركيا في الإستراتيجية الأمريكية المعاصرة (دراسة في تطور العلاقات التركية – الأمريكية بعد الحرب الباردة 1991-2007)، مصدر سبق ذكره، ص14-15.

(2) يُنظر:- محمد ياس خضير الغريري، مصدر سبق ذكره، ص113-114.

أما تركيا فإنها تدرك أن الولايات المتحدة الأمريكية هي شريك تجاري مهم لها، وتمدها بالمساعدات المالية لزمن طويل، كما ترى فيها مصدراً هائلاً للاستثمار والتكنولوجيا والتعليم، ومصدراً أهم لتسليحها ومساعدتها أمنياً وعسكرياً، كما أن الولايات المتحدة الأمريكية أصبحت قوة عظمى وحيدة، وبلداً قادراً على تعبئة الجهود العالمية، والنفوذ الأمريكي في أوروبا يمكن أن يساعد تركيا بانتمائها إلى الاتحاد الأوروبي، ناهيك عن إدراك الحكومة التركية بمحدودية دورها في منطقة مضطربة وغير مستقرة، وتعرف أن الولايات المتحدة الأمريكية هي الأكثر تعاطفاً بين كل البلدان الغربية مع مصالح تركيا، والأكثر رغبة في العمل لصالحها[1]، الأمر الذي أدى بتركيا إلى السعي نحو تعزيز علاقتها مع الولايات المتحدة الأمريكية.

أدى ذلك أن تأخذ تركيا مهمة جديدة في إطار الإستراتيجية الأمريكية، لتصبح طوال عقد التسعينيات، بمثابة "كماشة" سعت من خلالها واشنطن لتقويض النظام العراقي السابق، وذلك ضمن إستراتيجية "الاحتواء المزدوج" التي وضعتها إدارة بيل كلينتون تجاه العراق وإيران، وبالفعل تم استخدام قاعدة "انجيرليك" العسكرية لفرض حظر الطيران على شمال العراق والقيام بقصفه احياناً[2]، كما إن إيران التي شملتها إستراتيجية "الاحتواء المزدوج"، أصبحت تركيا حاجزاً مؤثراً أمام طموحاتها في المنطقة، وحتى في حال حصول علاقات معها فإنها لا يمكن أن تتجاهل تأثيرات تركيا في حساباتها الإقليمية[3].

---

[1] رأفت محمد فرحان محافظة، السياسة الخارجية التركية تجاه العراق 1990-1999، رسالة ماجستير، (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، 2000)، ص47.

[2] خليل العناني، مع الولايات المتحدة الأمريكية... مصالح إستراتيجية متبادلة، في كتاب: محمد عبد العاطي (تحرير)، تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج، (بيروت: الدار العربية للعلوم – ناشرون ومركز الجزيرة للدراسات، الطبعة الأولى، 2010)، ص150.

[3] يُنظر:- لقمان عمر محمود، تركيا في الإستراتيجية الأمريكية المعاصرة (دراسة في تطور العلاقات التركية – الأمريكية بعد الحرب الباردة 1991-2007)، مصدر بق ذكره، ص15.

وبذلك يمكن القول، أن العلاقات الأمريكية – التركيــة، زاد مــن ترابطهــا التعاون المشترك في منطقة الشرق الأوسط طيلة عقد التســعينات وكانــت نقــاط الالتقاء واسعة في مجمل قضايا الشرق الأوسط.

ثانياً:- التعاون في آسيا الوسطى والقوقاز ومنطقة بحر قزوين

تشكل منطقتا آسيا الوسطى والقوقاز مجالاً آخر للتعاون في إطار العلاقــات الأمريكية – التركية ويزيد من متانتها، فعلى الرغم مما أُشيع عن تدني مكانة تركيا لدى الولايات المتحدة الأمريكية عقب انهيار المنظومة الشيوعية وانتهــاء الحــرب الباردة، إلا أن ذلك لم يكن دقيقاً، فما أتاحته التطورات من تفكك الاتحاد الســوفيتي واستقلال العديد من الدول في آسيا الوسطى والقوقاز قد فتح مجالاً رحباً أمام تركيا للتعاون مع هذهِ الدول حديثة الاستقلال وإقامة العلاقات معها.

فسارعت تركيا بإرسال الوفود إلى الجمهوريات الجديدة في آســيا الوســطى والقوقاز لمتابعة تطورات إعلان استقلالها، وسارعت إلى الاعتــراف بهــا، فقــد اعترفت في تشرين الثاني 1991 باستقلال جمهوريات أوزبكســتان وقرغيزســتان وكازاخستان وتركمانستان وأذربيجان، وشرعت بسياسة مد جسور التعاون معهــا تحت مظلة ضرورات الأمن القومي التركي من جهة، ومقتضيات الــدور التركــي المستقبلي في المنطقة من جهة أخرى[1].

مثلما أدت هذهِ التطورات إلى ان استعادت تركيــا مــرة أخــرى أهميتهــا الجيوسياسية والإستراتيجية، وسوقت تركيا نفسها على أنها الأخ الأكبــر، والدولــة النموذج بالنسبة الى دول منطقة آسيا الوسطى والقوقاز، فمنحت تركيا ضمن هــذا السياق، تلك الدول هبات وقروض، وحاولت أن تنظم علاقتها مع هذهِ الــدول فــي إطار مؤسساتي انبثقت عنه مؤسسة " تيكا (TIKA) " في كــانون الثــاني 1992،

---

(1) حنا عزو بهنان، تركيا والاتحاد السوفيتي، 1980-1996 – دراسة سياسية اقتصادية، مجلة دراسات إقليمية، العدد 16، السنة 6، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، 2009، ص87.

ومؤسسة " تورك صوي (TORKSOY) "، وتم وضع حجر الأساس لمؤسسة الاتحاد الاقتصادي للبحر الأسود (KEI) في هذهِ المدة ايضاً[1]، وهذهِ السياسة التركية لم تبتعد عن الإدراك الأمريكي لهذهِ المنطقة بل جاءت متفاهمةً معه.

ووجدت الولايات المتحدة الأمريكية لنفسها عدداً من المصالح المهمة في هذهِ المنطقة تتمثل في[2]:-

1. تعميم النموذج الأمريكي في جميع الدول المنفرطة عن العقد السوفيتي المنحل لمنع ظهور وانتشار الأيديولوجية أو الراديكالية الروسية التي تستطيع أن تمهد لعودة العالم من جديد الى حالة من التنافس في مجال التسلح النووي.
2. منع الحروب والنزاعات والصراعات الداخلية والسيطرة عليها للحيلولة دون انهيار استقرار المنطقة.
3. منع انتشار السلاح النووي الذي ورثته بعض دول آسيا الوسطى من ترسانة الاتحاد السوفيتي النووية عند انهياره، والوصول إلى السيطرة عليها وتحجيمها.
4. منع ومحاربة ما يسمى "بالإسلام الراديكالي" المناهض للمصالح الغربية في المنطقة.
5. الترويج للمفاهيم الغربية ونشرها التي تتمثل بالديمقراطية واقتصاد السوق الحر والأفكار الليبرالية.
6. قدرة الولايات المتحدة الأمريكية على القيام بدور فاعل في التنمية الاقتصادية وخاصة فيما يتعلق باكتشاف المواد الخام واستخراجها والاهم هو النفط، والسيطرة على مصادر الطاقة التي لاحت أهميتها بعد عام 1994.

---

[1] محرم اكشي، في آسيا الوسطى والقوقاز.. تأمين لجسور الطاقة، ترجمة مصطفى الستيتي، في كتاب:- محمد عبد العاطي (تحرير)، تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج، (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون ومركز الجزيرة للدراسات، الطبعة الأولى، 2010)، ص194.

[2] يُنظر:- عامر علي راضي، مصدر سبق ذكره، ص259-260.

وبالنظر لأهمية منطقة آسيا الوسطى والقوقاز لكل من الولايات المتحدة الأمريكية وتركيا في وقت تشهد فيه العلاقات الأمريكية - التركية انسجاماً كبيراً ومظاهر تعاون في العديد من المجالات، فكان التأكيد الأمريكي على أهمية هذهِ الدول وكذلك أهمية تركيا في توثيق أواصر التعاون السياسي والاقتصادي معهما على لسان الرئيس الأمريكي - آنذاك - جورج بوش في 11 شباط 1992 على اثر محادثات له مع رئيس الوزراء التركي - وقتها- سليمان ديميريل، قائلاً:- "إن تركيا صديق وشريك للولايات المتحدة الأمريكية وأنموذج للآخرين خصوصاً الجمهوريات المستقلة الجديدة في آسيا الوسطى وإنها منارة للاستقرار في منطقة تتبدل فيها التيارات"[1].

أما سليمان ديميريل فقد أكد لجورج بوش على أهمية التعاون الأمريكي- التركي في هذه المنطقة عندما قال:- "إن أنقرة تدرك حجم التحدي والصعوبات والمسؤوليات المترتبة عليها وإنها لا تواجه ذلك بمفردها، ومن هذا المنطق أصبحت الأراضي التركية مؤخراً قواعد للجسر الجوي الذي إقامته واشنطن تحت غطاء إيصال المواد الغذائية لتلك الجمهوريات"[2].

اعتمد التعاون الأمريكي - التركي في آسيا الوسطى في بداياته الأولى بعد إعلان استقلال الجمهوريات الحديثة العهد على تقديم النموذج التركي الإسلامي العلماني وسيلة للولوج إلى هذه المناطق على افتراض أن تركيا تستطيع أن تظهر أمام الشعوب ذات الأصول التركية بمظهر من شأنه أن يجعل الوشائج الثقافية مع تركيا وعدم الحماسة الدينية عند تلك الشعوب من العوامل التي تدفعها إلى التقبل الحسن لبلد إسلامي علماني يعتمد على مبدأ الحداثة، تقوم حكومته على أسس

---

[1] نقلاً عن:- لقمان عمر محمود، تركيا في الإستراتيجية الأمريكية المعاصرة (دراسة في تطور العلاقات التركية - الأمريكية بعد الحرب الباردة 1991-2007)، مصدر بق ذكره، ص35-36.

[2] نقلاً عن:- حنا عزو بهنان، تركيا والاتحاد السوفيتي 1980-1996 - دراسة سياسية واقتصادية، مصدر سبق ذكره، ص87-88.

النموذج المرغوب فيه كثيراً، ويجمع بين التعددية واقتصاد السوق، لا سيما أن شعوب هذه الدول الجديدة متعبة ومحبطة من العقائد الشمولية، ومبعدة ثقافياً، وفي نفس الوقت منجذبة سياسياً نحو النموذج الغربي، ولها أن تجد في تركيا ضالتها المنشودة من حيث كونها حلاً وسطاً وناجحاً لعالمين، بالنسبة إلى أولئك الذين ينتمون إلى احدهما ويتوقون إلى الآخر[1].

ويمكن من خلال هذا الأمر كسب ولاءات اغلب دول آسيا الوسطى والقوقاز عبر تقديم النموذج التركي لها بكل ما يحمله من مميزات لا توجد عند غيره من دول المنطقة.

فضلاً عن ذلك اعتمدت تركيا على الروابط العرقية التي ينتمي إليها قطاع واسع من شعوب "العالم التركي" الممتد من بحر الادرياتيك إلى سور الصين، الحال الذي رأت فيه تركيا المدعومة أمريكياً فرصة قد لا تتكرر، لذا أضافت تركيا إلى نظامها النموذج عاملاً آخر متمثلاً بوحدة العرق لتتمكن عن طريقه من إيقاظ الروابط التي تجمع بين مناطق التواجد التركي في البلقان والشرق الأوسط والقوقاز وآسيا الوسطى وداخل الاتحاد الروسي، من اجل إيجاد كتلة تركية واحدة مؤثرة في السياسة العالمية، السبب الذي دفع المسؤولون الأتراك إلى تكرار القول:- "إن القرن المقبل سيكون قرن الأتراك"[2].

انطلقت تركيا في الترويج لنموذجها في جمهوريات آسيا الوسطى والقوقاز نظراً لوجود عدد من نقاط التلاقي بينها وبين هذه الجمهوريات، وتشكل نقاط التلاقي هذه دوافع مؤثرة في توجه الطرفين نحو بعضهما، ويمكن تحديد هذه النقاط بما يأتي:-

---

(1) ناصيف حتي، مصدر سبق ذكره، ص480.

(2) محمد نور الدين، تركيا الجمهورية الحائرة – مقاربات في الدين والسياسة والعلاقات الخارجية، (بيروت: مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق، الطبعة الأولى، 1998)، ص230.

1. الناحية الدينية المذهبية، إذ يشكل المسلمون السنة أغلبية مطلقة بالنسبة لسكان آسيا الوسطى والقوقاز، عدا أذربيجان، و يُرجّح هذا إلى حدٍ كبير المسعى التركي بالمقارنة مع المسعى الإيراني في هذه المناطق.
2. إن معظم التيارات الحزبية في هذهِ الجمهوريات هي إما أن تكون امتداداً لتنظيمات حزبية نشأت في تركيا في زمن الدولة العثمانية أو إنها جاءت متأثرة بالتنظيمات والأفكار الحزبية التركية وترتبط معها بروابط عديدة مما يؤدي إلى إيجاد رأياً ضاغطاً على النخب الحاكمة في جمهوريات آسيا الوسطى والقوقاز لتطوير العلاقات بمختلف أشكالها مع تركيا.
3. يوجد اتجاه موضوعي عام في جمهوريات آسيا الوسطى والقوقاز حول الإعجاب بنموذج النظام التركي المتضمن للتطبيق السياسي والاقتصادي المتمثل بالحرية الاقتصادية والليبرالية السياسية وحالة التطور والنمو الاقتصادي الذي حققته تركيا في المدة الأخيرة.
4. تسهم وحدة العرق والدم بإيجاد إحساس عام بأهمية ارتباط هذهِ الجمهوريات مع تركيا(1)، إذ من المعروف أن جمهوريات آسيا الوسطى والقوقاز جميعها (باستثناء طاجاكستان) أغلبية سكانها من الأتراك ويتحدثون اللغة التركية(2).
5. كما يشكل التشابه الثقافي بين تركيا وهذه الجمهوريات عامل تقارب آخر يمكن أن تنفذ منه تركيا إليها، بحيث سعت تركيا إلى عقد العديد من الاتفاقيات والبروتوكولات الثقافية، استطاعت بموجبها توفير المقاعد الدراسية لطلبة الجمهوريات في المدارس والمعاهد والجامعات التركية، كما باشرت بالإشراف على بناء المدارس والمعاهد العليا والمراكز الثقافية

---

(1) يُنظر:- ناهض محمد صالح، التنافس التركي – الإيراني في الجمهوريات الإسلامية المستقلة، رسالة ماجستير، (بغداد: كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 1997)، ص102-103.

(2) أفراح ناثر جاسم، توركوت اوزال ومشروع العثمانية الجديدة، مجلة دراسات إقليمية، العدد 6، السنة3، (الموصل: مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، 2007)، ص287.

التركية في الجمهوريات، من جهة أخرى عملت تركيا على إقناع جمهوريات آسيا الوسطى الإسلامية باستخدام الأحرف اللاتينية، وبادرت الى إرسال الآلات الطابعة، وفي هذا الجانب ايضاً بادرت تركيا الى تأسيس محطات للبث الإذاعي والتلفزيوني في هذهِ الجمهوريات[1].

ارتكزت تركيا على نقاط التلاقي هذهِ وحثت الخطى سراعاً إلى هذهِ الجمهوريات، مدركةً أن ظهور "العالم التركي" في آسيا الوسطى والقوقاز فرصة نادرة لإحداث تحول ايجابي في مسار علاقات تركيا بالعالم الإسلامي، فأوضحت الأمور منذ ظهور العالم التركي إن نظام العلاقات الدولية لتركيا يشهد مزيداً من التباعد عن أوروبا ومزيداً من التقارب مع محيطها الآسيوي والبلقاني.

كما يُعلن المسؤولون الأتراك صراحةً رغبتهم في إيجاد موطئ قدم راسخ لهم في هذا المحيط، ولا سيما منه آسيا الوسطى، بدعم أمريكي لمواجهة التغلغل الإقليمي سواءً من روسيا أو إيران، وقد عبر السفير الأمريكي في أنقرة ريتشارد بيركلي، في 10 نيسان 1992 بوضوح عن هذا الدعم عندما أعلن أمام مجلس العمل التركي – الأمريكي بقوله:- "إن الاهتمام بالجمهوريات التركية في آسيا هو في مصلحة تركيا...وخلف تركيا في هذهِ المسألة توجد الولايات المتحدة الأمريكية...إننا سنُعلّم الجمهوريات التركية في آسيا الديمقراطية واقتصاد السوق وسوف نُدَرّبهم على ذلك في تركيا...وندفع لهم نفقات السفر...إن رجال الأعمال الأتراك باستطاعتهم أن يؤسسوا علاقات ممتازة بهذهِ الدول...إن لتركيا فرصاً كثيرة في آسيا...ونحن سوف نساعدكم"[2].

---

(1) المصدر نفسه، ص290.

(2) محمد نور الدين، تركيا في الزمن المتحول: قلق الهوية وصراع الخيارات، مصدر سبق ذكره، ص31.

بالمقابل أخذت الولايات المتحدة الأمريكية على عاتقها حث دول المنطقة على الأخذ بالنموذج العلماني التركي في السياسة وإدارة شؤون المجتمع، في مواجهة نموذج النظام الديني الإيراني[1].

وتمثل احد أوجه التعاون الأمريكي – التركي وأبرزها في آسيا الوسطى والقوقاز، الاعتماد على تركيا لتطبيق سياسة ملء الفراغ ووراثة الاتحاد السوفيتي المفكك، فكان الاندفاع التركي واضحاً ومنطلقاً من الروابط التاريخية والثقافية واللغوية المشتركة مع دول آسيا الوسطى، وبشكل خاص أذربيجان، وبدفع أمريكي بارز من مبدأ عدم ترك الفراغ الناشئ عن انحسار النفوذ السوفيتي تملأه دولة معادية للمصالح الأمريكية هي إيران، فأثمر هذا التوجه الأمريكي – التركي من توظيف التوجه الأذربيجاني إلى جانبه فأعلنت اذربيجان أن إيران وروسيا العدوان لمصالحها، مثلما سعت تركيا وأذربيجان إلى اعتبار مصالح الجمهوريات التركية في آسيا الوسطى، في الديمقراطية واقتصاد السوق تكمن في التعاون مع تركيا[2]، كما حاولت تركيا أن تمنع أي تغلغل لإيران في هذهِ المنطقة لما لذلك من آثار سلبية عليها في حالة قيام أنظمة حكم في هذهِ الجمهوريات موالية لإيران أو منجذبة لأنموذجها، مما يعني حرمان تركيا من دور إقليمي محتمل لها في المنطقة[3].

شغلت روسيا هي الأخرى، أسوة بإيران، مساحة واسعة في التعاون الأمريكي-التركي من خلال منعها من العودة إلى الظهور على الساحة بوصفها القوة السياسية والعسكرية المسيطرة على هذهِ المنطقة[4] المهمة، فأوكل الى تركيا

---

(1) سامي محمد احمد السياغي، السياسة الأمريكية تجاه الإرهاب بعد هجمات الحادي عشر من سبتمبر 2001، رسالة ماجستير، (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، 2004)، ص190.

(2) محمد نور الدين، تركيا الجمهورية الحائرة – مقاربات في الدين والسياسة والعلاقات الخارجية، مصدر سبق ذكره، ص238.

(3) حميد فارس حسن، مصدر سبق ذكره، ص167.

(4) لقمان عمر محمود، تركيا في الإستراتيجية الأمريكية المعاصرة (دراسة في تطور العلاقات التركية الأمريكية بعد الحرب الباردة 1991-2007)، مصدر بق ذكره، ص37.

هذهِ الوظيفة لتقف في وجه روسيا وتشكل حاجزاً إزاء تقدم روسي محتمل باتجاه المياه الدافئة، كون تركيا القوة الموثوقة الوحيدة في الفراغ الجيو- سياسي للاتحاد السوفيتي المنهار، التي لديها القدرات والخبرة على موازنة أو إعاقة التحركات الروسية، سواءاً نجحت روسيا في ممارسة دور الأخ الأكبر في آسيا الوسطى والقوقاز، كخطوة أولى لإنشاء بنية جديدة من التعاون، أو استمر التشرذم في السياسة الروسية، فإن الدور التركي يبقى عاملاً كقوة موازنة لسياسة روسيا في المنطقة[1].

اعترفت روسيا بهذا الخطر وتعاظم قلقها، الأمر الذي دلت عليه الوثائق الخاصة بمجلس الدوما الروسي حينما أشارت إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية وتركيا تسعيان إلى تحويل روسيا إلى جزيرة محاطة بشبه طوق تركي، والحيلولة دون استعادة دورها في المنطقة والدفاع عن نفسها بوجه الضغوطات المتمثلة في التوسيع الفعلي لحلف شمال الأطلسي باتجاه أوروبا الشرقية[2]، إذ إن تركيا التي بقيت حاجزاً مهماً في وجه المد الشيوعي طوال مرحلة الحرب الباردة قادرة على الوقوف في وجه تمدد النفوذ الروسي في مرحلة ما بعد الحرب الباردة.

كان الدور التركي ناشطاً أكثر في توسيع تعاونه مع الولايات المتحدة الأمريكية، وأصبحت أهمية تركيا في الإستراتيجية الأمريكية أكثر وضوحاً عندما تمكنت تركيا من تعزيز علاقتها مع أذربيجان بصورة أكبر وصلت إلى حد إقناعها بالقبول على إقامة قواعد عسكرية غربية على أراضيها، الأمر الذي تحقق على ارض الواقع في 16 شباط 1999، حينما أعلنت أذربيجان، أنها ستطلب الانضمام إلى حلف الناتو، كما إنها قبلت بإقامة قواعد أطلسية أمريكية أو تركية على أراضيها، ما يعني تمدد حلف شمال الأطلسي إلى بحر قزوين، وما يترتب عليه من

---

(1) ناصيف حتي، مصدر سبق ذكره، ص480.

(2) ناهض محمد صالح، التنافس التركي-الإيراني في الجمهوريات الإسلامية المستقلة، مصدر سبق ذكره، ص98.

إعادة رسم الخارطة السياسية والتوازنات الإستراتيجية في المناطق المحيطة ببحر قزوين من القوقاز إلى الشرق الأوسط[1]، فيتم بذلك وضع الكثير من العقبات في طريق أي محاولة توسع من قبل كل من روسيا وإيران.

اتضحت مظاهر أخرى لتعزيز العلاقات الأمريكية- التركية في إطار تعاون البلدين اقتصادياً وإضفاء أهمية أكثر لمكانة تركيا عندما بدأت بوادر فعلية للصراع على الطاقة، عرف انطلاقته عام 1994، حينما اكتسبت الطاقة الموجودة في المنطقة أهميةً كبيرةً، وباتت تشكل مصدراً منافساً لمصادر الطاقة العالمية المتمثل أساساً في منطقة الشرق الأوسط ومناطق الطاقة الأخرى، وتأتي أهمية الطاقة في منطقة بحر قزوين من كونها منطقة مستقرة بالمقارنة مع منطقة الشرق الأوسط، وثانياً من كونها ايضاً منطقة غنية باحتياطي كبير للطاقة، لا تتوانى الولايات المتحدة الأمريكية بالانفكاك عنها، فدعمت السياسة التركية الرامية إلى التحول إلى ممر للطاقة بين الشرق والغرب[2]، أما هي فقد أخذت على عاتقها الهيمنة على شركات استخراج النفط والغاز في اغلب دول آسيا الوسطى والقوقاز، وكذلك السيطرة على شركات نقل المنتجات النفطية والغاز، والسيطرة على الحقول النفطية ايضاً، وسعت عبر تعاونها مع تركيا إلى تحويل معظم خطوط نقل النفط إلى تركيا وإبعادها قدر الممكن عن إيران وروسيا[3].

تم إنشاء العديد من خطوط نقل الغاز والنفط من مختلف دول حوض بحر قزوين إلى المرافئ التركية، وأبلغت الولايات المتحدة الأمريكية تأييدها لتركيا بإنشاء خط باكو – جيهان "BACU-CEYHAN" لنقل الغاز والنفط في 31

---

(1) عماد جاسم محمد، العلاقات الروسية-التركية بعد عام 1991 وآفاقها المستقبلية، رسالة ماجستير، (بغداد: كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2008)، ص63.

(2) ينظر:- محرم اكشي، مصدر سبق ذكره، ص197-198.

(3) للمزيد يُنظر:- عصام إسماعيل، هيمنة الشركات الأمريكية في حوض قزوين، مجلة شؤون الأوسط، العدد 109، (بيروت: مركز الدراسات الإستراتيجية، 2003)، ص110-129.

كانون الثاني 1995 [1]، وبتاريخ 13 تشرين الثاني 1998 وقعت تركيا، وأذربيجان، وجورجيا، وكازاخستان وأوزبكستان "إعلان أنقرة" حول أنابيب نقل الغاز والنفط وهي:- خط أنابيب الغاز الغربي Enron، وخط أنابيب أذربيجان- تركيا، وخط أنابيب تركمانستان - أذربيجان - تركيا، وخط نفط كازاخستان - البحر الأسود، خط أنابيب باكو - جيهان "BACU-CEYHAN"، وقد اقترح أن يكون الأخير الطريق الرئيس لتصدير نفط وغاز قزوين، كما أنهت شركة Enron بتاريخ 27 كانون الثاني 1999 دراسة الجدوى لخط أنابيب غاز تركمانستان عبر بحر قزوين ويمر بتركمانستان - أذربيجان - جورجيا - تركيا، وأعلنت الشركة انه يمكن بناء هذا الخط ضمن مهلة سنتين، وبكلفة مليـاري دولار، وقد مولت الدراسة بموجب منحة من الولايات المتحدة الأمريكية[2].

لم يكد ينتهي عقد التسعينيات قبل أن يشهد توقيع زعماء كل من تركيا وأذربيجان وجورجيا برعاية رئيس الولايات المتحدة الأمريكية، يوم 18 تشرين الثاني 1999، اتفاقاً لمد خط أنابيب ينقل نفط بحر قزوين من باكو في أذربيجان مروراً بتبليسي في جورجيا وصولاً إلى ميناء جيهان في جنوب تركيا إلى البحر الأبيض المتوسط، بامتداد 1730 كم، وبتكلفة تصل الى (4) مليارات دولار، ويعود هذا الاتفاق بمكاسب إستراتيجية لكل من الولايات المتحدة الأمريكية وتركيا وباقي الدول الأطراف في الاتفاق، فيحقق لواشنطن تعدد مصادر الطاقة كما تعدد طرق نقلها يقلل من احتمالية تعرضها للتهديد، ويساعدها في حرمان الدول المناوئة لمصالحها كإيران من الاستفادة من مثل هكذا مشاريع مهمة، ويساعد أنقرة على تعزيز علاقتها بأطراف الاتفاق وتقوية نفوذها من جهة، ومن جهة أخرى يوفر لها مردوداً اقتصادياً يقدر بنصف مليار دولار سنوياً[3].

---

(1) المصدر نفسه،، ص118.

(2) المصدر نفسه، ص120-121.

(3) سعد عبد المجيد، خط البترول القزويني.. الإستراتيجية الأمريكية والمصالح الإقليمية، موقع إسلام اون لاين، متاح على الرابط الالكتروني:
http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_C&ci..k64

تزداد من هذا المنطلق أهمية تركيا الإستراتيجية بالنسبة للمصالح الامريكية في هذه المناطق كونها تصبح حلقة الوصل الحاسمة في ممر الطاقة من الشرق إلى الغرب، تدعمه الولايات المتحدة الأمريكية التي ترى فيه انجح السبل لحل مسألة إيصال ثروات بحر قزوين وآسيا الوسطى من النفط والغاز إلى الأسواق الغربية والأمريكية منها بشكل خاص[1]، دون أي تأثير للقوى المنافسة كروسيا وإيران والصين.

يضاف إلى التعاون الاقتصادي الأمريكي – التركي في آسيا الوسطى دخول ما يقارب (200) شركة أمريكية خلال هذهِ المرحلة الى جمهوريات المنطقة لإقامة مشاريع واستثمارات مشتركة مع مؤسسات تركية، ورأت تركيا أن الظروف الدولية السائدة – آنذاك – تخدم نياتها وسياستها، ذلك أن الولايات المتحدة الامريكية تُعد القوة الأكثر تطلعاً الى مناطق آسيا الوسطى والقوقاز، وترى في تركيا الجسر الذي يوفر لها إمكانية الاتصال بأفغانستان وباكستان عبر آسيا الوسطى، والحليف القادر على كسر حالة العزلة لدول المنطقة نتيجة الهيمنة السوفيتية سابقاً[2].

وبالفعل اعتمدت تركيا خلال المدة (1995– 2000) على سياسة الدولة الجسر بدعم من الولايات المتحدة الأمريكية، كما استطاعت تركيا أن تجعل من مؤسسة " تيكا TIKA " المرتبطة برئاسة الوزراء مؤسسة أكثر فاعليةً وقوةً، وركزت على تقديم المساعدات الاجتماعية والاقتصادية والتقنية الموجهة إلى آسيا الوسطى، وحولت منظمة " كاي KEI " في عام 1999 لتصبح منظمة إقليمية، وبفضل هذا الانفتاح واصلت تركيا اهتمامها بالمنطقة[3]، ليكون التعاون الاقتصادي في آسيا الوسطى والقوقاز عاملاً مهملاً لتوثيق العلاقات الأمريكية – التركية في هذهِ المناطق.

---

[1] لقمان عمر محمود، تركيا في الإستراتيجية الأمريكية المعاصرة (دراسة في تطور العلاقات التركية الأمريكية بعد الحرب الباردة 1991–2007)، مصدر بق ذكره، ص37.

[2] يُنظر:– المصدر نفسه، ص36–37.

[3] محرم اكشي، مصدر سبق ذكره، ص199.

كما يندرج تحت لواء التعاون الأمريكي – التركي في آسيا الوسطى والقوقاز الدعم الأمريكي للتفاهم التركي الإسرائيلي، حول تنسيق جهود البلدين لمد دائرة نفوذهما داخل جمهوريات آسيا الوسطى والقوقاز ولاسيما في المجالات الأمنية والإستخباراتية، وهو الأمر الذي عدته الولايات المتحدة الأمريكية في حينه بمثابة هدف استراتيجي أمريكي[1]، يمكنها الاستفادة من التحالف التركي – الإسرائيلي في هذهِ المناطق، كونها قد حققت مكاسب كبيرة من هذا التحالف في منطقة الشرق الأوسط يمكن تحقيق أكثر منها في آسيا الوسطى والقوقاز حيث التغلغل أسهل وإقامة العلاقات مع جمهورياتها لا يحتاج بذل المزيد من الجهد.

يتضح مما تم تناوله أن العلاقات الأمريكية – التركية بالرغم من طرح مسألة اضمحلال أهمية تركيا ودورها بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، وتلاشي العدو التقليدي المشترك مع الولايات المتحدة الأمريكية، إلا أن مرحلة ما بعد الحرب الباردة قد فتحت آفاقاً جديدة لتوثيق التحالف بين البلدين وتعزيز التعاون بينهما بصورة اكبر دون الاقتصار على مجابهة عدو واحد أو العمل على الحد من نفوذه، وأصبحت تقوية التحالف بين البلدين أكثر أهمية نتيجة احتياج كل من الدولتين إلى الأخرى بقدر تزايد وتعدد مناطق التعاون الجديدة التي أمكن الوصول إليها بعد تلاشي السيطرة الشيوعية عليها بتفكك الاتحاد السوفيتي.

وبدلاً من منافس واحد في مرحلة الحرب الباردة ظهر منافسون عدة في المناطق التي ولجت إليها الولايات المتحدة الأمريكية وتركيا، فكانت المهمة الجديدة في مرحلة ما بعد الحرب الباردة مواجهة المنافسين الإقليميين والدوليين واحتواءهم بالإضافة إلى التعاون الأمني والسياسي والعسكري والاقتصادي.

---

[1] سامي محمد احمد السياغي، مصدر سبق ذكره، ص191.

الفصل الثالث

الاستمرار والتغيير في العلاقات الأمريكية – التركية بعد أحداث 11 أيلول 2001

الفصل الثالث

الاستمرار والتغيير في العلاقات الأمريكية - التركية بعد أحداث 11 أيلول 2001

شهد مطلع العقد الأول من الألفية الثالثة أحداثاً متسارعة ومهمة انعكست بدورها على مختلف الصعد المحلية منها والإقليمية والدولية ايضاً، كان أهم هذهِ الاحداث وأكثرها أثراً هي أحداث 11 أيلول 2001 التي ضربت هجماتها أعماق الولايات المتحدة الامريكية، وما استتبعها من تداعيات وأحداث أخرى كالحرب على أفغانستان التي لا تزال أوارها مستعرة ومن ثم الحرب على العراق.

كان لهذهِ الاحداث أثرها في تطور العلاقات بين الولايات المتحدة الامريكية وتركيا، وكان لكل من هذهِ الاحداث بصماته في التأثير على مجريات العلاقات بين الدولتين، ويختلف تأثير كل حدث عن الآخر فمنها ما يؤثر بشكل ايجابي وغيره قضية خلافية في مسارها.

وهذا الفصل الموسوم بـ: استمرار وتغيير العلاقات الأمريكية - التركية بعد أحداث 11 أيلول 2001، هو محاولة للإجابة عن الأسئلة الآتية:- كيف تطورت العلاقات الأمريكية-التركية في ضوء أحداث 11 أيلول وما تبعها من تداعيات؟ وكيف تأثرت هذهِ العلاقات بالمتغيرات التي شهدتها الساحة المحلية والإقليمية والدولية؟ وكيف تم التعاون في العديد من القضايا بين البلدين؟ وما هي القضايا التي اختلفت الدولتان حولها؟ وكيف تمت معالجة تداعياتها؟

والإجابة عن هذهِ الأسئلة يمكن الوصول إليها من خلال دراسة الموضوع الذي تم تقسيمه الى مبحثين، وكما يلي:-

الأول:- القضايا التوافقية في العلاقات الأمريكية - التركية

والثاني:- القضايا الخلافية في العلاقات الأمريكية - التركية

المبحث الأول

القضايا التوافقية في العلاقات الأمريكية - التركية

اتسمت العلاقات الأمريكية – التركية في حقبة ما بعد أحداث 11 من أيلـــول 2001، بالانسجام والتوافق الذي تميزت به هذهِ العلاقات في مرحلة ما بعد انتهـــاء الحرب الباردة بما فيها توثيق وتعزيز لمجالات التعاون المختلفـــة بـــين البلـــدين، ويشكل الحدث الأبرز المتمثل بهجمات 11 أيلول التي أشرت مرحلة جديـــدة مـــن العلاقات بين الولايات المتحدة الامريكية وتركيا لما جاءت به هذهِ الهجمـــات مـــن تداعيات أثرت في مسار العلاقات بين الدولتين بشكلٍ خاص والعلاقات الامريكية – الدولية بشكلٍ عام.

شكّلت أحداث 11 أيلول 2001 مفصل عبور بين نظامين دوليين مختلفـــين، عبور من نظام ما بعد الحرب الباردة، الذي لم يكن قد استقر بعد، الى نظام جديـــد يتمثل بنظام "الحرب على الإرهاب"، وهذا النظام قوامه أن الإرهاب صار المســـألة المركزية على الأجندة الدولية، ودفعت سياسة الولايات المتحـــدة الامريكيـــة الـــى تكريس أولوية "الحرب على الإرهاب"، وفي العمل على مصادرة أو محاولة طمس أو تهميش مسائل أخرى شديدة الأهمية لأطراف دولية عديدة، لمصـــلحة النظـــرة الامريكية الأحادية للتعامل مع الإرهاب، وظهر في هذهِ المرحلة نوع جديـــد مـــن النزاعات التي يمكن وصفها بالنزاعات غير المتكافئة A symmetrical conflicts نظراً لاختلاف طبيعة الأطراف المتنازعة، بين دول من جهة وشبكات وحركـــات تتهم بـــ "الإرهاب" من جهة أخرى، وتتسم بأنها تقطع عبـــر الـــدول ودون هويـــة وطنية محددة او تمركز جغرافي عملي[1].

---

[1] ناصيف حتي، النظام العربي بعد أحداث 11 سبتمبر: التحديات والفرص، مجلة شؤون عربية، العدد 109، (القاهرة: الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، 2002)، ص16.

حصلت تطورات جذرية أبان السنوات التي أعقبت العام 2001، طالت هذهِ التطورات طبيعة منطقة الشرق الاوسط وغيرت في أركانها مثلما عكست عليها المضاعفات المباشرة وغير المباشرة التي طرأت على السياسة الامريكية، بحيث أدى الوقع الهائل لأحداث 11 أيلول إلى تغيير جذري في السياسة الخارجية الامريكية، كما أعطى فرصة للمحافظين الجدد كي يفرضوا رؤيتهم وسياستهم المتعلقة بالحرب الاستباقية، و"الحرب ضد الإرهاب"، وتصوير "التوجه الإسلامي" على انه الخطر الأساسي الذي يهدد الأمن القومي الأمريكي، فكانت هذهِ العوامل دافعاً لانتهاج سياسة أمريكية "هجومية" في المنطقة، طالت عدداً من الدول كأفغانستان والعراق، وتهديد دول أخرى كإيران وسوريا بتغيير أنظمتها، والضغط على الدول الأخرى لتخييرها بين الاصطفاف الى جانب الولايات المتحدة الامريكية أو اعتبارها عدواً داعماً للإرهاب[1].

كانت هذهِ الاحداث عاملاً مؤثراً في السياسة الامريكية، أدى الى فرض أولويات جديدة ومهمة على أجندة المصالح الامريكية العليا، مثلما تمثل مفردات ومبادئ للرؤية الإستراتيجية الامريكية على المستوى الخارجي لعل أهمها[2]:-

1. اعتماد مبدأ "الحرب الوقائية" في التعامل مع الأخطار، بدلاً من سياسة الرد النووي والدفاع الذاتي.
2. تدويل "الحرب على الإرهاب" وجعلها في صلب الدبلوماسية الامريكية بحيث تتحكم بمستوى العلاقات مع الدول الأخرى والمساعدات ودرجة التعاون الاقتصادي، الى جانب المزج بين الحرب الوقائية والإرهاب.

---

(1) بول سالم، الشرق الاوسط: مراحل تطوّر وتفكّك النظام الإقليمي، أوراق كارنيغي، العدد 9، (بيروت: مركز كارنيغي للشرق الأوسط، 2009)، ص12.

(2) احمد رمضان، إعادة صياغة الشرق.. قراءة في المخطط الأمريكي، موقع إسلام اون لاين، 12 تموز 2004، متاح على الرابط الالكتروني:
http://www.islamonline.net/Arabic/politics/2004/07/article12.shtml

3. فرض الهيمنة الاقتصادية من خلال التحكم بمسار الطاقة والنفط على المستوى الدولي (السيطرة على منابع النفط في منطقة الخليج العربي، وتطويق منابع النفط في منطقة بحر قزوين، والسعي للامساك بنفط العراق).
4. إعادة النظر في الخارطة الجيوسياسية في الشرق الاوسط بما يتيح تفكيك بعض الدول، وتمكين دول أخرى من ممارسة دور مركزي بحماية أمريكية في مواجهة الدول الرئيسة في الإقليم العربي.
5. إعادة النظر في هيكل النظام الدولي والمؤسسات العالمية الكبرى كمجلس الأمن بما يتيح للولايات المتحدة الامريكية سيطرة أكبر لفرض أجندتها وأولوياتها السياسية.
6. إعادة النظر في تركيبة حلف شمال الاطلسي ومبدأ الشراكة مع أوروبا بما يضمن سيطرةً ودوراً أمريكيين، يضمنان للولايات المتحدة الامريكية استخدام العامل الاقتصادي الأوروبي في تخفيف العبء الواقع عليها من جرّاء المساعدات الاقتصادية، وكذلك ضم عدد من الدول الحليفة والصديقة الى حلف شمال الاطلسي يضمن تأثيراً أمريكياً أكبر في سياسات وتوجيهات هذا الحلف.

وهكذا أطلقت الولايات المتحدة الامريكية لقوتها العسكرية العنان في طريق إعادة ترتيب وضبط المناطق التي تتركز فيها المصالح الحيوية، وإتباع سياسة إقصاء المنافسين لها على مختلف الصعد، وكذلك إعادة ترتيب تحالفاتها الإقليمية والدولية وكل ذلك على اثر وقوع أحداث 11 أيلول.

أما تركيا الحليف الاستراتيجي للولايات المتحدة الامريكية فقد كانت سبّاقة في إعلان تنديدها بهجمات 11 أيلول، وتأييدها لواشنطن ضد من قام بهذهِ الهجمات، بحيث أعلن المسؤولون الأتراك بسرعة تضامنهم مع الولايات المتحدة الامريكية ومشاركتهم لأساها وحزنها، ترافق ذلك مع خشية تركيا من التأثيرات السلبية لهذهِ

الهجمات على علاقات تركيا مع الجانب الأمريكي بسبب كون من تصفهم الولايات المتحدة الامريكية بـــ "الإرهابيين" هم مسلمون[1].

بعد أن ألصقت تهمة القيام بالهجمات على برجـــيّ التجـــارة العالميـــة فـــي نيويورك "بالحركات الإسلامية"، بدأ القادة السياسيون وصانعو القرار فـــي تركيـــا (البلد الذي تبلغ نسبة المسلمين فيه 99%) بمناقشة مدلول الاحـــداث وردود الفعـــل المناسبة لها، فنتج عن هذا المسار من المناقشات اتجاهين رئيسين[2]:-

الاتجاه الأول – والأوسع انتشاراً:- هو إن "الإســـلام لا يعنـــي الإرهـــاب"، وتزعّم هذا الاتجاه من اليسار العلماني رئيس الوزراء – آنذاك – بولند أجاويد من حزب اليسار الديمقراطي، ودينيز بيكال من حزب الشعب الجمهوري.

كان هناك اتفاق عام من اليمين القومي، يمثله نائب رئيس الوزراء –وقتهـــا– ديلفيت باتشيلي مع اليمين الإسلامي على إن "الإرهاب لـــيس لـــه ديـــن"، ولـــذلك فالإسلام ليس هو المشكلة.

أما **الاتجاه الثاني** – الذي يرتبط الى حد ما بالاتجاه الأول:- هو انه يجب أن لا تدع الولايات المتحدة الامريكية حماسها للعدالة أن يتصاعد الى مستوى "صـــدام الحضارات"، وهو المصطلح الذي عبّر عنه بوضوح الكتـــاب المـــؤثر لصـــموئيل هنتجتون.

وفكرة صدام الحضارات وبشكل خاص الصدام بـــين الحضـــارة الإســـلامية والحضارة الغربية، تشكل مأزقاً حرجاً لآيديولوجية الدولة التركية الحديثـــة، لأنهـــا تفرض مسبقاً وجود اختلاف متشعب في الإسلام، الحال الـــذي ترفضـــه العقيـــدة

---

(1) لقمان عمر محمود، تركيا في الإستراتيجية الامريكية المعاصرة – دراسة في الموقف التركي من الحرب على العراق عام 2003، في كتاب: مجموعة باحثين، العراق ودول الجوار، (الموصل: مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، 2007)، ص253.

(2) التقرير الارتيادي (الاستراتيجي)، الإصدار الأول، (الرياض: مؤسسة البيان، 1424هـ)، ص530.

الكمالية، التي تقوم على الفكرة الرئيسة السائدة منذ تأسيس تركيا الحديثة عام 1923، هي إن تركيا الدولة التي يمكن أن يعيش فيها الإسلام في ظل حكومة علمانية، ويتعايش مع نمط المجتمع الغربي المتحضر، أو يمكن أن تكون دولة غربية بعقيدة إسلامية، وبالنسبة الى تركيا فإن الصدام بين الإسلام والولايات المتحدة الامريكية في كتاب هنتغتون سيكون المأساة الكبرى ولهذا السبب فإن تصريح بوش الواضح "بأن عدو أمريكا هو الإرهاب" كان غير مطمئناً بالنسبة لتركيا[1].

ضمن هذا السياق أكدت القيادات التركية رسمياً على أن "الإرهاب" يجب أن لا يكون مرتبطاً بأي دين او ثقافة او قومية، وكانت التصريحات التي يدلي بها المسؤولون في أنقرة وثيقة الصلة بهذا الأمر، مما أكده وزير الخارجية التركي – حينذاك – إسماعيل جيم بقوله:- "نحن ضد أولئك الذين يريدون تحريك هذا الصراع الى بعض الهياكل والمناطق الأخرى عبر تفسيرات وتأويلات خاطئة، ان تركيا هي الخصم الأكبر لأولئك الذين يريدون تصوير هذا "الصراع" كصراع بين الأديان والحضارات المختلفة، ان اتهام أي دين بوصفه أداة "للإرهاب" هو الازدراء الأكبر لكل الأديان ولذلك لا يمكن ان يكون هناك إرهاب إسلامي او مسيحي او يهودي، ونحن ننقل بإنفتاح أفكارنا في هذا الصدد لكل الدول القلقة والصديقة"[2].

كما أن أحداث 11 أيلول قد رأت فيها القيادات السياسية والعسكرية التركية فرصة للتقرب أكثر من الحليف الأمريكي ونفي تهمة الإرهاب عن الإسلام من جهة، ومن جهة أخرى إضفاء صفة التشابه بين تركيا والولايات المتحدة الامريكية في مجال الحرب ضد الإرهاب، ولتجعل تركيا من هذهِ الاحداث ذريعة قوية لتسويغ حربها الطويلة ضد حزب العمال الكردستاني ولسياستها التقليدية في مواجهة

---

(1) التقرير الارتيادي (الاستراتيجي)، الإصدار الأول، مصدر سبق ذكره، ص530 – 531.

(2) نقلاً عن:- لقمان عمر محمود، تركيا في الإستراتيجية الامريكية المعاصرة – دراسة في الموقف التركي من الحرب على العراق عام 2003، مصدر سبق ذكره، 253 – 254.

الانتقادات الأوروبية، فأرادت حكومة أنقرة من موقفها المؤيد والداعم للإدارة الامريكية في حربها القادمة ضد "الإرهاب" أن يكون بمثابة الواجهة التي تنتظرها تركيا منذ سنوات لتستمر في حربها ضد حزب العمال الكردستاني، وذلك ما أكده الجنرال يشار بيوركانت نائب رئيس هيئة الأركان التركية - في ذلك الوقت - عندما أعلن موقف المؤسسة العسكرية التركية من هجمات 11 أيلول بقوله:- "بالنيابة عن موقف القوات المسلحة التركية، أنا أدين واشجب هذا العمل الإرهابي بقوة... كما أن الهجوم على الولايات المتحدة الامريكية يُعلم دروساً لكثير من الدول، وتركيا على رأس قائمة الدول التي لا تحتاج الى تعليم، لقد جرّبت تركيا الإرهاب خلال سنوات كثيرة وبذلت جهوداً عظيمة لتعلم ما هو الإرهاب"[1].

أما بولند أجاويد رئيس الوزراء التركي -في ذلك الوقت- فلم يبتعد عن هذا المضمار فقد أكد على ربط الإرهاب الذي يقوم بهِ حزب العمال الكردستاني في تركيا "بالإرهاب" الذي تعرضت لهُ الولايات المتحدة الامريكية، وذلك بقوله:- "ليس هدفنا - في الأساس - الإرهاب في أفغانستان وحدها، إن تركيا لا تزال تحارب الإرهاب في أراضيها، الإرهاب الانفصالي، إرهاب اليسار المتطرف... انه لايزال نشطاً في تركيا، وتركيا مجبرة لان تجعل قواتها المسلحة في أراضيها... إن الإرهاب مستمر في تركيا، ونحن ايضاً مستمرين في اتخاذ التدابير اللازمة لمواجهته، أما عن مدى إمكانية الاستفادة من خبرات وقدرات تركيا في مكافحة الإرهاب فذلك أمر سنقرره مع حلفائنا وعلى رأسهم الولايات المتحدة الامريكية"[2].

أدت هذه التطورات الى إبداء رغبة أمريكية - تركية في توثيق الصلات والعلاقات بين الدولتين وتعزيز مجالات التعاون المختلفة بينهما، وفي الواقع كان

---

(1) يُنظر:- المصدر نفسه، ص254 - 255.

(2) تصريحات (بولند أجاويد) رئيس وزراء تركيا بشأن موقف تركيا من الحملة العسكرية على أفغانستان، ترجمة: طارق عبد الجليل السيد، مجلة شؤون الشرق الاوسط، العدد الأول، (القاهرة: مركز بحوث الشرق الاوسط، جامعة عين شمس، 2002)، ص41.

هناك مجالات عديدة أظهرت بشكلٍ جلي عمق العلاقات بين واشنطن وأنقرة، وتعززت مجالات التعاون بين الحليفتين في هذه المرحلة، وتتركز هذه المجالات فيما يأتي:-

أولاً – التعاون الأمريكي – التركي في الحرب على أفغانستان منذ عام 2001

مثلت الحرب الامريكية على أفغانستان في 7 تشرين الأول 2001 المحطة الاولى من محطات السياسة الامريكية الرامية الى مهاجمة الإرهاب في كل مكان، إذ أعلن الرئيس الأمريكي بوش الابن – آنذاك – شن "الحرب على الإرهاب" أين ما كان وفي مختلف دول العالم، ودعا إلى تكوين تحالف دولي للقيام بتلك المهمة تحت قيادة الولايات المتحدة الامريكية، كما شكلت الحرب على أفغانستان السابقة الدولية الاولى للتصدي لظاهرة "الإرهاب"، وكان الهدف الأمريكي المعلن لهذه الحرب يتجلى بالقضاء على تنظيم القاعدة وحركة طالبان في أفغانستان[1]، ويضاف إلى ذلك ادعاءات أخرى تبنتها الولايات المتحدة الامريكية لتبرير شن هذهِ الحرب، وأهمها[2]:-

1. عدت الولايات المتحدة الامريكية أن هجماتها العسكرية على أفغانستان، أمر يدخل في نطاق الدفاع الشرعي عن النفس، وكان لجوئها لهذا الادعاء مبني على أساس أن الهجمات على سفارتيها في كينيا وتنزانيا – التي اتهم بتنفيذها تنظيم القاعدة – تشكل جزءاً من هجوم مسلح عليها من أفغانستان، وبالتالي فهو يبرر العمل العسكري ضدها وفقاً لنص المادة (51) من ميثاق الأمم المتحدة، وكذلك استناداً الى عنف وشدة تلك الهجمات والارتباط بين نظام طالبان وتنظيم القاعدة، حتى أن كوفي عنان – الأمين العام للأمم المتحدة في ذلك الوقت – قد أعلن في بعض تصريحاته حق الولايات

---

(1) صفاء خليفة، أمريكا والتدخل في شؤون الدول (مرحلة ما بعد الحرب الباردة)، (القاهرة: دار العين للنشر، الطبعة الأولى، 2010)، ص191.

(2) يُنظر:- المصدر نفسه، ص192 – 193.

المتحدة الامريكية في شن الحرب على أفغانستان عملاً بمبدأ الدفاع الشرعي.

2. الحصول على تفويض من مجلس الأمن باستعمال القوة ضد أفغانستان طبقاً لمجموعة من قرارات مجلس الأمن اعتمدت عليها الولايات المتحدة الامريكية لتدعيم شرعية حملتها العسكرية على أفغانستان وبشكل خاص القرار رقم 1368 في 12 أيلول 2001، والقرار رقم 1373 في 28 أيلول 2001، ومفادهما ؛ خطورة اعتداءات 11 أيلول على السلم والأمن الدوليين وحق الدفاع الشرعي الفردي والجماعي وفقاً لميثاق الأمم المتحدة.

عملت الولايات المتحدة الامريكية على بناء تحالف دولي في حربها ضد أفغانستان وتنظيم القاعدة ليدخل ضمن إطار واسع أطلقت عليه "الحرب ضد الإرهاب الدولي" أَو بالأحرى العابر للدول، ونجحت في أن تحشد لهذا الهدف تحالفاً دولياً دعم حملتها العسكرية ضد أفغانستان وساعدها في ملاحقة أعضاء تنظيم القاعدة في دول العالم المختلفة، وتحت مظلة بناء تحالف دولي لمواجهة "الإرهاب" حصلت الولايات المتحدة الامريكية على دعم وتأييد دول الاتحاد الأوروبي وحلف "الناتو" ومنظمة الأمم المتحدة، كما كان من الضروري العمل على ضمان تعاون دول الجوار الرئيسة لأفغانستان وهي: باكستان وروسيا ودول آسيا الوسطى وإيران، فضلاً عن ضمان الدعم السياسي للدول العربية والإسلامية نظراً الى الخلفية الإسلامية لنظام طالبان وتنظيم القاعدة(1).

أخذت تركيا زمام المبادرة بعرض خدماتها لحليفتها الولايات المتحدة الامريكية للمشاركة الفاعلة في الحملة الامريكية ضد الإرهاب فجاء العرض التركي على لسان بولند أجاويد في احد لقاءاته عندما سُئِل هل طلبت واشنطن منكم

(1) التقرير الاستراتيجي العربي 2001-2002، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، الطبعة الأولى، 2002)، ص45.

المشاركة في الحرب التي تتهيأ لشنها ضد أفغانستان؟ فأجاب:- "لا لم تصلنا أي طلبات، إلا أن طلبهم جاء بالاستفادة من أراضينا ومجالنا الجوي وقد اقترحنا ذلك من تلقاء أنفسنا، فتركيا تتمتع بموقع جيوبوليتيكي من هذه الناحية، وقد رحبت الولايات المتحدة بذلك الاقتراح، بالطبع ستكون لنا مشاركة، كالمساعدات المادية وإرسال الوحدات الصحية وقيامنا معهم بتعاون مخابراتي، فمخابراتنا الموجودة في أفغانستان متقدمة وبلغت شأناً كبيراً، وستقوم بتوصيل كل المعلومات المتعلقة بمخابراتنا الى الولايات المتحدة هنا او حيث تكون، فبيننا مناخ من الثقة التامة"[1].

وبدأت تركيا تعمل على لم شمل عناصر قوى التحالف الشمالي الأفغاني المعارض لحركة طالبان وتستضيف اجتماعاتهم، الأمر الذي أشار إليه بولند أجاويد بقوله:- "على الرغم من وجود قوى التحالف الشمالي كقوة معارضة، إلا إنهم ايضاً منقسمون فيما بينهم، ففي البداية استطاعت طالبان التي لم يكن لها قوة كبيرة، أن تحقق نجاحاً كبيراً ضد التحالف الشمالي، واستطاعت الاستيلاء على إدارة أفغانستان، ويلزم علينا الآن توحيد صفوف القادة المتنافسين داخل التحالف الشمالي، وعلى الولايات المتحدة الامريكية أن تضع كل ثقلها في هذا الموضوع ونحن أساساً نعمل جاهدين من اجل ذلك ولدينا علاقات وثيقة بهم"[2].

وذلك ما أكده المتحدث الرسمي بإسم وزارة الخارجية التركية حينما أعلن يوم 24 تشرين الأول 2001 عن قبول بلاده لاستضافة قوى التحالف الشمالي المعارض لحكومة طالبان، من اجل عقد اجتماعاتهم في أنقرة واسطنبول، لبحث تنسيق المواقف فيما بعد حركة طالبان[3].

---

[1] تصريحات (بولند أجاويد) رئيس وزراء تركيا بشأن موقف تركيا من الحملة العسكرية على أفغانستان، مصدر سبق ذكره، ص40.

[2] المصدر نفسه، ص41.

[3] سعد عبد المجيد، الأتراك لحكومتهم: اهتموا بالاقتصاد قبل الحرب، موقع إسلام اون لاين، 2001/10/30، متاح على الرابط الالكتروني:
http://www.islamonline.net/Arabic/politics/2001/10/article30.shtml

أما الولايات المتحدة الامريكية فمن جانبها أولت المشاركة التركية في تحالفها الدولي أهمية خاصة ليس فقط بسبب العلاقات الإستراتيجية بين البلدين والخبرة التركية في التحالف الدولي الذي قاد حرب الخليج الثانية عام 1991، والقواعد الامريكية في تركيا، وإنما بسبب ظروف عملية بناء التحالف الدولي ذاتها، وبمعنى آخر، فقد برزت أهمية المشاركة التركية في هذا التحالف في ظل تردد او عدم قدرة الدول العربية على المشاركة المباشرة، بينما أظهرت الحكومة التركية استعداداً سريعاً للاقتناع بمسؤولية تنظيم القاعدة عن هجمات 11 أيلول[1].

يضاف الى ذلك أن انضمام تركيا الى "التحالف الدولي ضد الإرهاب" يشكل أهمية خاصة بالنسبة للولايات المتحدة الامريكية في أولى حروبها المتمثلة بالهجوم على أفغانستان، يعود للأسباب الآتية:-

1. إن تركيا قريبة من منطقة وسط آسيا وتربطها بأفغانستان صلات وثيقة أهمها القرب الجغرافي، ومن بينها تأثر محاولات الإصلاح الأفغاني في العصر الحديث بحركة مصطفى كمال أتاتورك الإصلاحية، لكن هذهِ المحاولات لم تثمر بسبب الظروف الاجتماعية والثقافية والاقتصادية.
2. تُعد تركيا قاعدة عسكرية قريبة من الجوار الأفغاني لاسيما وان هيئة أركان حرب الجيش التركي ترى أفغانستان واقعة ضمن دائرة الأمن الإقليمي التركي.
3. استطاع القادة العسكريون الأتراك إقناع حليفهم الأمريكي بأن تجربتهم في ضرب وحصار حزب العمال الكردستاني يصلح درساً يستحق النظر والاعتبار بخاصة وإنهم وضعوا أوجه تشابه بين عبد الله أوجلان والملا محمد عمر[2].

---

[1] التقرير الاستراتيجي العربي 2001-2002، مصدر سبق ذكره، ص61.

[2] عبد العظيم محمود حنفي، العلاقات الأمريكية - التركية، مجلة السياسة الدولية، العدد 153، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، 2003)، ص222.

وكانت مشاركة تركيا في التحالف الدولي ضد الإرهاب مستندة الى "العداء" النسبي التركي والأمريكي المشترك لنظام طالبان وتنظيم القاعدة، وبشكل خاص في ظل التناقض الشديد بين رؤية ونظرة كل من النظامين التركي والأفغاني الى الإسلام والعالم الخارجي، الأمر الذي فرض تحدياً أمام السياسة الخارجية التركية بضرورة الانتشار في منطقة آسيا الوسطى، فأخذت المشاركة التركية مستويات متعددة، فبالإضافة الى التنسيق مع قوى التحالف الشمالي والتعاون الاستخباراتي، كان هنالك دعم لوجستي ودعم عسكري، فبالرغم من معاناة القطاع الاقتصادي التركي من جرّاء الأزمة الاقتصادية التي كانت تمر بها البلاد، إلا ان أنقرة وافقت على التعاون مع واشنطن في مجال متابعة أنشطة تمويل هجمات الإرهاب، وإمداد واشنطن بالمعلومات المتعلقة بالتحويلات المالية المشكوك فيها، كما وافقت على مراقبة المؤسسات المالية الإسلامية التركية وجسّدت ذلك فعلياً في أواخر تشرين الأول 2001 بتجميد الحسابات المصرفية المخصصة لجمع واستقبال التبرعات للبوسنة والشيشان، التي يُعتقد أنها ذات صلة بتنظيم القاعدة[1].

بيد إن أهم التطورات في الموقف التركي من حملة "الحرب ضد الإرهاب الدولي" ظهر بشكلٍ جلي بإعلان تركيا استعدادها لتقديم الدعم العسكري والمساهمة في أي هجمات عسكرية محتملة في أفغانستان، وبالرغم من أن تلك المشاركة تُعد التزاماً تركيّاً بموجب المعاهدة المؤسسة لحلف شمال الاطلسي في حالة مشاركة الحلف في الهجمات العسكرية، إلا ان الإعلان التركي هذا، كان رسالة مهمة ليس الى الحليف الأمريكي فحسب، بل الى الدول الأوروبية والاتحاد الأوروبي، وبمجرد بدء الهجمات العسكرية الامريكية في أفغانستان استصدرت الحكومة التركية قراراً من البرلمان التركي يسمح بتعبئة قواتها العسكرية، وفي 2 تشرين الثاني 2001، وبناءاً على طلب الولايات المتحدة الامريكية، أرسلت أنقرة عدداً من القوات

(1) التقرير الاستراتيجي العربي 2001-2002، مصدر سبق ذكره، ص61.

الخاصة التركية تم نشرها في طاجاكستان لتقديم الدعم الفني لقوات تحالف الشمال، فضلاً عن إرسال قوات عسكرية لحماية مطار كابول[1].

كما عززت تركيا قوات التحالف بإرسالها قوات عسكرية تركية تحت قيادة القوات الامريكية الـ (سنتكوم CENTCOM)، فضلاً عن إرسال أعداد إضافية من الجنود الأتراك بناءاً على طلب الولايات المتحدة الامريكية الذي قوبل باستجابة تركية سريعة، اقرها المجلس الوطني التركي الكبير بموافقته على إرسال قوات الى أفغانستان في 20 تشرين الثاني 2001 وتُحدد أعدادها من قبل رئاسة الأركان التركية، يضاف إلى ذلك الموافقة على إرسال (90) جندياً من القوات الخاصة الى أفغانستان، مثلما وجهت الحكومة التركية برئاسة بولند أجاويد مذكرة الى المجلس الوطني التركي الكبير تطلب منه إقرار إمكانية السماح بإرسال جنود أكثر مستقبلاً كلما دعت الحاجة لذلك دون الرجوع الى البرلمان الذي وافق بدوره على هذه المذكرة[2].

في شكل آخر من أشكال الدعم العسكري قامت تركيا بتقديم التسهيلات العسكرية المهمة عبر قاعدة "انجيرليك" لطائرات التحالف الدولي خلال عودتها من أفغانستان، فضلاً عن عملها نقطة ارتكاز في مهمات نقل الجنود والمعدات العسكرية الى آسيا الوسطى، كما قدمت تركيا تسهيلات لهبوط الطائرات في مطارات مالاتيا Malatya، وكونيا Konya، وأزمير Azmir، فضلاً عن تقديم تسهيلات استخدام الموانئ التركية انتاليا Antalya وميرسن Mersin وجيهان Chyhan للناتو[3].

---

(1) المصدر نفسه، ص61.

(2) لقمان عمر محمود، تركيا في الإستراتيجية الامريكية المعاصرة (دراسة في العلاقات الامريكية – التركية بعد الحرب الباردة) 1991-2007، مصدر سبق ذكره، ص63-64.

(3) التقرير الاستراتيجي العربي 2001-2002، مصدر سبق ذكره، ص61.

يدرج في إطار المشاركة التركية في الحملة الامريكية "للحرب على الإرهاب" تجاوب تركيا السريع مع تفعيل المادة (5) من معاهدة الدفاع الخاصة بحلف الناتو التي تفرض على جميع الأعضاء في الحلف تقديم جميع أشكال المساعدة لأية دولة تواجه عدواناً خارجياً، وخلال (24) ساعة قامت تركيا بتسهيل استخدام أراضيها ومجالها الجوي للقوات الامريكية لبدء الحرب على أفغانستان في تشرين الأول 2001، وقد كانت هذهِ المشاركة محل تقدير وإعجاب الولايات المتحدة الامريكية التي استفادت معنوياً ورمزياً من مشاركة دولة مسلمة في إطار حربها على أفغانستان، يضاف الى ذلك أن تركيا قامت بإرسال ما يقرب من (1200) جندي لتقديم العون لقوات الدعم والإسناد (إيساف) التابعة لحلف الناتو، واستمرت تركيا بتقديم العون اللوجستي والتدريبي لقوات الجيش الأفغانية[1].

تشكلت قوات (إيساف ISAF) بموجب قرار مجلس الأمن رقم 1386 يوم 20 كانون الأول 2001، والقاضي بإرسال قوة أمنية دولية متعددة الجنسيات لمدة ستة أشهر قابلة للتجديد الى أفغانستان، تتولى المملكة المتحدة قيادتها في المرحلة الاولى، وبعد ستة أشهر من تشكيل هذهِ القوات أوكلت مهمة قيادتها الى تركيا[2] من حزيران 2002 إلى شباط 2003، وتولت القيادة مرة ثانية من شباط 2005 إلى آب 2005، ومن نيسان 2007 إلى تشرين الأول 2007، ثم تولت القيادة مرة أخرى في تشرين الأول 2009، فضلاً عن المشاركة التركية في مجال تدريب القوات الأمنية الأفغانية والمشاركة في مشاريع إعادة الاعمار وتقديم المساعدات الاقتصادية للشعب الأفغاني[3].

---

[1] خليل العناني، مع الولايات المتحدة الامريكية مصالح استراتيجية متبادلة، مصدر سبق ذكره، ص151.

[2] يُنظر:- أميرة عبد الحليم، الولايات المتحدة وحفظ السلام في أفغانستان، مجلة السياسة الدولية، العدد 53، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، 2003)، ص226-227.

[3] Sally McNamara, Ariel Cohen, and James Phillips, Countering Turkey's Strategic Drift, Backgrounder, No. 2442, (Washington: The Heritage Foundation, July 26, 2010), P 16.

الأمر الذي أولته الحكومة التركية عناية فائقة شعوراً منها بأهمية هذا الدور من جهة، ومن جهة ثانية أهمية الأوضاع في أفغانستان بالنسبة للسياسة التركية، الحال الذي وصفه جلال الدين كارت سفير تركيا في لبنان في محاضرة له في بيروت بتاريخ 27 حزيران 2002، بقوله:- "ان تركيا تساهم بفاعلية في عملية إعادة بناء أفغانستان، فنحن نساعد في بناء الجيش والشرطة الأفغانيين... الى ذلك فان تركيا تولت في الأسبوع الفائت قيادة القوة الدولية للمساعدة على الأمن... ذلك أن تحقيق السلم والاستقرار في أفغانستان وإعادة بناء البلد أمرٌ في غاية الأهمية، واعتقد إن المسألة الأفغانية تمثل احد التحديات الرئيسة التي تواجه المجتمع الدولي... ولقد تابعت تركيا المحادثات الداخلية الأفغانية التي تمت برعاية الأمم المتحدة منذ البداية، وانه لأمر مصيري جداً أن تواصل عملية الوفاق هذهِ مسيرتها"[1].

لم تكن تركيا لتحث الخطى باتجاه الانضمام الى التحالف الذي تقوده الولايات المتحدة الامريكية "لمحاربة الإرهاب" لولا أن وضعت بجعبتها مجموعة من الأهداف تبتغي تحقيقها، فكان أهم هذه الأهداف ما يأتي:-

- تهدف تركيا الى إثبات استمرارية أهميتها الاستراتيجة للغرب بعد انتهاء الحرب الباردة ومن ثم ترمي للحصول على المساندة الامريكية في إطار سعيها للانضمام الى الاتحاد الأوروبي.
- يعزز انضمام تركيا الى التحالف الأمريكي الدولي لدى النخبة التركية الإحساس بالانتماء للغرب بصورة خاصة، وان جوهر هذه الحرب التي خاضها التحالف الدولي كان ضد نموذج معادٍ للنموذج العلماني الذي يسعون إليه[2].

---

[1] يُنظر:- جلال الدين كارت، السياسة الخارجية التركية أبعادها وآفاقها، مجلة شؤون الاوسط، العدد 107، (بيروت: مركز الدراسات الإستراتيجية، 2002)، ص164-166.

[2] عبد العظيم محمود حنفي، العلاقات الامريكية - التركية، مصدر سبق ذكره، ص222.

- رأت أنقرة في الانضمام الى هذا التحالف وسيلة ملائمة لإقناع واشنطن بالضغط على مؤسسات التمويل الدولية من اجل إقراض تركيا لتجاوز الأزمة الاقتصادية التي تعاني منها، وبلغت ذروة ذلك خلال عام 2001، وهو ما تحقق بالفعل عندما حصلت تركيا على قرض من صندوق النقد الدولي بقيمة (16) مليار دولار وكان ذلك بدعم أمريكي قوي، عندما استجابت الإدارة الامريكية لرسالة بعثها (36) عضواً من مجلس الشيوخ الأمريكي حملت عنوان "نداء الى بوش: قدموا إمدادات مالية لتركيا"، أكدوا فيها على ضرورة تقديم مساعدات مالية عاجلة لتركيا "الحليفة التقليدية" لما أبدته من دعم كامل للولايات المتحدة الامريكية في حربها ضد ما وصفوه بـ"الإرهاب"، وذلك للتخفيف من وطأة الأزمة الاقتصادية التي تزايدت شدتها بعد احدث 11 أيلول، واندلاع حرب أفغانستان، بحيث شكلت ضربة موجعة لآمال تركيا في الوقت الذي كانت تقوم فيه بتطبيق خطة إنعاش اقتصادي للتخلص من هذه الأزمة، واقترحوا على الرئيس الأمريكي إما إلغاء جزء من الديون الخارجية لتركيا أو تقديم بعض التسهيلات التجارية، أو حث الهيئات المالية العالمية لمد يد العون لها، "فتركيا التي اعتادت أن تقدم دعمها للولايات المتحدة على الدوام رغم تعرضها لإضرار بالغة، تستحق مثل هذه المساندة" على حد تعبيرهم[1].

استمر التعاون الامريكي-التركي في أفغانستان طيلة حكم ادارة بوش الابن، وعند وصول إدارة اوباما إلى البيت الأبيض وضعت إستراتيجية شاملة للتعامل مع الملف الأفغاني تشمل خطة للانسحاب من أفغانستان ولكن في نفس الوقت تكثف هذهِ الإدارة جهودها العسكرية والدبلوماسية لحسم الموقف لصالحها، كون الأوضاع تسير باتجاه الأسوأ والسيطرة بدأت تفلت من يد قوات التحالف الدولي، الأمر الذي دفع الإدارة الأمريكية إلى تكثيف الجهود من اجل التوصل إلى إنهاء الملف الأفغاني

---

[1] لقمان عمر محمود، تركيا في الإستراتيجية الامريكية المعاصرة (دراسة في العلاقات الامريكية – التركية بعد الحرب الباردة) 1991-2007، مصدر سبق ذكره، ص61-62.

بأقل خسارة ممكنة، لاسيما في ظل توجهها نحو حلفائها من اجل مساندتهم للتوصل إلى حل وإنهاء الحرب في أفغانستان.

وتركيا حليفة للولايات المتحدة الأمريكية يمكن أن تُسهم في حل المشكلة الأفغانية لاعتبارات عدة:- منها إنها عضو في حلف شمال الأطلسي "الناتو" وتتمتع بثقة الشعب الأفغاني بحكم روابط الصداقة التاريخية بينهما التي تُعد أهم أسلحة "القوة الناعمة" لدى الترسانة التركية في كسب قلوب الأفغان وعقولهم[1].

كما انه بوسع تركيا أن تساهم بدورٍ فعّالٍ في تطبيق إستراتيجية اوباما في أفغانستان من خلال تعزيز التعاون بين كل من باكستان وأفغانستان لضبط المنطقة الحدودية، وهو ما فعلته تركيا بالفعل في كانون الأول 2008 عندما استضافت أنقرة قمة أفغانية – باكستانية بين الرئيسين آصف علي زرادي وحامد كرزاي، معتمدة في ذلك على علاقاتها الجيدة مع الطرفين[2].

اللقاء الآخر كان في نيسان 2009 في أنقرة وجمع ثلاثة رؤساء دول هم آصف علي زرادي وحامد كرزاي وعبد الله غول الذين ناقشوا مسألة تسوية شاملة وإقليمية، ومن البديهي أن تكون لهذهِ اللقاءات – بدعوة من البلد المسلم الوحيد والعضو في الناتو – فعّالية حقيقية وتعزز دور تركيا في سعيها إلى حل سياسي لتفاقم الوضع الأفغاني – الباكستاني، الأمر الذي أدركه الرئيس الأمريكي تماماً[3].

---

(1) دور الوساطات الإقليمية في حل المشكلة الأفغانية، نشرة أخبار الساعة، العدد 4278، (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 11 شباط 2010)، ص9.

(2) محمود عبده علي، أمريكا وتركيا.. من الحرب الباردة إلى عصر اوباما، مجلة شؤون عربية، العدد 140، (القاهرة: الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، 2009)، ص178.

(3) انديرا مطر (إعداد وترجمة)، تركيا لاعب كبير في العلاقات الدولية، صحيفة المحرر، العدد 699، 8-14 أيار 2009، ص26.

ثانياً:- التعاون الأمريكي – التركي في آسيا الوسطى والقوقاز وبحر قزوين

رأت الولايات المتحدة الامريكية في أحداث 11 أيلول وما بعدها فرصة ذهبية يجب استغلالها بغية تحقيق أهدافها الإستراتيجية في مناطق آسيا الوسطى والقوقاز وبحر قزوين، فعملت على دعم التواجد العسكري الدائم في دول المنطقة بدعوى القضاء على "الإرهاب والمتطرفين"، كما سعت الى توسيع حلف الناتو ليضم أي من دول المنطقة ترغب بالانتماء إليه، لتتمكن من إحكام الطوق على القوى الكبرى والإقليمية مثل روسيا والصين وإيران وتوفير أجواء أمنية وعسكرية وسياسية توفر أرضية مناسبة للسيطرة الامريكية على موارد الطاقة، بحيث تبدي واشنطن رغبة جامحة في السيطرة على إنتاج وتصدير النفط والغاز الطبيعي في منطقة بحر قزوين وكذلك دول آسيا الوسطى والقوقاز[1].

وقد أدرك صانعو القرار من الأمريكيين ولاسيما "صقور إدارة بوش الابن" السابقة، الذين يتقدمهم نائب الرئيس ديك تشيني، ووزير الدفاع دونالد رامسفيلد، ونائبه بول وولفويتز، ومستشارة الأمن القومي كوندليزا رايس، أن فرصة مثالية قد أُتيحت للولايات المتحدة الامريكية كي تحكم قبضتها على العالم وتعزز نفوذها في مناطق جديدة، حيث تكمن ثروات النفط والغاز، فجاءت الحرب ضد تنظيم القاعدة وحركة طالبان في أفغانستان في تشرين الأول 2001، لتمنح واشنطن قواعد عسكرية في أفغانستان وفي دول أخرى في آسيا الوسطى والقوقاز (أوزبكستان وقرغيزستان وطاجيكستان وجورجيا) فضلاً عن وجودها في أذربيجان، وذلك تحت غطاء "محاربة الإرهاب"، ما يعزز التواجد الأمريكي في هذهِ المنطقة المطلة على بحر قزوين بما يمكنها من السيطرة على الحصة الأعظم من النفط والغاز، فضلاً عن ان هذهِ القواعد العسكرية تتيح للولايات المتحدة الامريكية تطويق إيران

---

[1] إيمان محمود إبراهيم، الصراع الإقليمي والدولي حول بترول منطقة بحر قزوين، (القاهرة: دار الأحمدي للنشر، الطبعة الأولى، 2006)، ص240.

ومواجهة المارد الصيني عن قرب وكذلك تحدي الخصم الروسي في باحته الخلفية[1].

عملت الإدارة الأمريكية في إطار استغلالها لأحداث 11 أيلول لتزيد مساعيها للتغلغل بمختلف أنواعه في بلدان آسيا الوسطى والقوقاز وبحر قزوين، والقيام بدور فاعل في هذهِ المناطق، ولقد ساق هذا الدور الإدارة الامريكية – بعد أن وظّفت أحداث الحادي عشر من أيلول من اجل تحقيق إستراتيجيتّها في الهيمنة – إلى أن تطور إستراتيجيتها في هذهِ المناطق ضمن توجهين:-

الأول:- تحاشي إشراك إيران في أي مشروع استثماري في تلك المناطق.

الثاني:- تجنب تعزيز أي دور روسي في مشروعات تلك المناطق، وبشكل خاص أن الإدارة الامريكية – حينها – كانت تقيّم الوضع في مناطق آسيا الوسطى والقوقاز وقزوين بأنه في حالة "سيولة"، الأمر الذي يساعد على إعادة تنظيم تلك المناطق للمصالح الإستراتيجية الامريكية[2].

تركيا هي الأخرى وجدت بأحداث 11 أيلول فرصة لتحقق أهدافها في مناطق آسيا الوسطى والقوقاز أسوة بحليفتها الولايات المتحدة الامريكية وكانت مشاركتها في "الحرب الامريكية على الإرهاب" متسقة مع أهداف استراتيجية تركيّة كانت تنتظر الفرصة المواتية لتحقيقها، إذ تضع تركيا عينها على هذهِ المناطق منذ انهيار الاتحاد السوفيتي، فوجد صنّاع القرار التركي أن الدخول الى هذهِ المناطق عبر حصان طروادة الأمريكي أمرٌ مقبولٌ ومهمٌ[3]، ولتركيا العديد من الأهداف في آسيا

---

[1] هيثم مزاحم، السياسة الخارجية الامريكية بعد 11 أيلول، مجلة شؤون الاوسط، العدد 107، (بيروت: مركز الدراسات الإستراتيجية، 2002)، ص175 – 176.

[2] هيثم الكيلاني، مصدر سبق ذكره، ص483.

[3] سعد عبد المجيد، تركيا وحرب الإرهاب.. فرصة مواتية لأهداف جاهزة، موقع إسلام اون لاين، 15 تشرين الثاني 2001، متاح على الرابط الالكتروني:

الوسطى والقوقاز ومنطقة بحر قزوين اتضحت معالمها بشكلٍ كبيرٍ بعد أحداث 11 أيلول، يمكن وصفها بما يلي[1]:

1. الأهداف الامنية، ويأتي في مطلع الأهداف الامنية بعيدة المدى للسياسة التركية في منطقة آسيا الوسطى، محاربة ومنع التنظيمات التي تحمل أي توجه إسلامي أو أي تقارب فكري مع العالم العربي أو مع إيران، مثلما توثق تركيا علاقاتها واتفاقاتها مع دول آسيا الوسطى والقوقاز لمنع إيواء أية معارضة تركيّة تترك أَرض تركيا وتذهب للعمل والانطلاق من أراضي الغير، فضلاً عن هدف أمني آخر يتجلى بمراقبة برامج التسلح الإيرانية عن قرب، فمرة من الطرف الغربي للحدود الإيرانية، وأخرى من الطرف الشرقي المطلّ على أفغانستان، نظراً لما تشكله هذهِ البرامج من الإخلال في ميزان القوى الإقليمي لغير صالح تركيا.

2. الأهداف الاقتصادية، وتتوزع هذه الأهداف في أهم المجالات الآتية:-

أ. الحصول على النفط والغاز الطبيعي، بالنظر لاحتياجات تركيا المتزايدة للنفط إذ تستورد منه ما تقرب قيمته من 3 الى 4 مليار دولار، وتوفر لها دول آسيا الوسطى وبحر قزوين مصادر أوفر وارخص للنفط من باقي المنافذ الأخرى فضلاً عن مرور العديد من خطوط أنابيب نقل النفط والغاز الطبيعي من هذهِ المناطق عبر أراضيها ما يسد جزءاً من احتياجاتها النفطية.

ب. الحصول على المواد الخام الرخيصة، وما يمثله هذا الأمر من أهمية كبيرة لتركيا ذات المجال الصناعي المتنامي، فهي بحاجة للمواد الخام (حديد، ونحاس، وألمنيوم، وزنك، وصفيح... الخ) وبأسعار رخيصة، وهو الأمر المتوافر لدى دول آسيا الوسطى والقوقاز وبحر قزوين.

---

http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_C&pagename=Zone-Arabic-News/NWALayout&cid=1171274586667

[1] يُنظر:- المصدر نفسه.

ت. توفير الأسواق التجارية، إذ يؤدي ترسيخ أقدام تركيا في آسيا الوسطى والقوقاز الى إعطاء فرصة كبيرة للترويج عن إنتاجها الصناعي والزراعي في أسواق دول هذه المناطق بخاصةٍ في ظل الصعوبات التي تواجهها المنتجات التركية في دخول الأسواق الأوروبية، وبالرغم من الجهود التركية المبذولة للتغلغل في هذه الدول، إلا إنها غير قادرة بوحدها لتحقيق هذا الهدف، ومن هنا تأتي أهمية الذهاب في الركب الأمريكي للاقتراب من هدفها هذا.

3- الأهداف الثقافية، وتنبع أهميتها من الامتداد العرقي والثقافي لتركيا في دول آسيا الوسطى والقوقاز التي تنتمي الى "العالم التركي"، بحيث تسعى تركيا من أَجل نشر التعليم والثقافة التركيتين، ومحاولة منع هذه الجمهوريات من عودتها الى الجذور الإسلامية، في ظل أجواء "الحرب على الإرهاب" ومواجهة الحركات الإسلامية من خلال الترويج للمبادئ العلمانية تحت عباءة الإسلام، وتوجيه برامج تركيّة يومية الى شعوب هذه المناطق من خلال 4-5 محطات تلفزيونية موجهة إليهم.

كل هذه الأهداف التركية لا تتعارض مع أهداف ومصالح الولايات المتحدة الامريكية التي تروم في استراتيجيها السيطرة على هذه المناطق، فكان تقارب الأهداف دافعاً لتوثيق التعاون بين واشنطن وأنقرة للسيطرة وتعزيز النفوذ في مناطق تشغل أهمية خاصة في مجال مصادر الطاقة المهمة.

عملت الدولتان على إبعاد نفوذ القوى المنافسة لسياستهما في المنطقة ولا سيما النفوذ الروسي الذي يحاول السيطرة على معظم الدول التي كانت تحت السيطرة السوفييتية في السابق، ونظراً لتعذر إعطاء ضمانات أمنية او وعود ذات طابع استراتيجي لضمان الأمن لبعض دول المنطقة بسبب طبيعتها الحساسة، اعتمدت واشنطن على وكيلتها الإقليمية أنقرة، لتعزيز نفوذها السياسي والاقتصادي والأمني في عموم المنطقة، بحيث تعاونت واشنطن وأنقرة لتطوير تنسيق الوجود الأمريكي في عموم دول آسيا الوسطى والقوقاز، وشهد العام 2002 تعزيز الوجود

العسكري الأمريكي في هذه المناطق بصورة تفوق ما كان عليه الحال في السابق[1].

تعتقد الولايات المتحدة الامريكية أن نجاحها في حسم مسألة وجودها ونفوذها في آسيا الوسطى والقوقاز ومنطقة بحر قزوين يكون من خلال حربها على أفغانستان، التي يمكن في حال ضمانها أن تمتلك جسراً من النفوذ المتواصل يبدأ بتركيا مروراً بجورجيا وأذربيجان وأوزبكستان وأفغانستان وباكستان وصولاً الى الهند احد أهم حلفاء الولايات المتحدة الامريكية، وسعت تركيا الى الاضطلاع بدور مؤثر على المستوى الإقليمي بهذه المناطق، ضمن الإستراتيجية الامريكية ومن دون الخروج عن الحدود التي يفرضها الانضباط في سياقها[2].

ويظهر التعاون الأمريكي – التركي في مناطق آسيا الوسطى والقوقاز وبحر قزوين من خلال تقوية سيادة الدول الإقليمية في هذه المناطق وتقوية روابطها بالدول والمنظمات الأوروبية والغربية لمواجهة التأثير الروسي في مناطقها. استفادت تركيا من تعددية جغرافيتها السياسية التي منحتها صفة قوة إقليمية تنتمي إلى كل من البلقان والقوقاز والشرق الأوسط، ساعدت هذه الميزة تركيا وبدعم أمريكي لعقد اتفاقية تعاون دفاعي مع جورجيا وأذربيجان في عام 2006، قدمت أنقرة مساعدات عسكرية لتبليسي بقيمة 1.8 مليون دولار، كما أعطت الاتفاقية فرصة للضباط الجورجيين لتلقّي التدريب العسكري في تركيا[3].

---

(1) ناهض محمد صالح، القوى والعوامل المؤثرة في النظام الإقليمي في أسيا الوسطى، رسالة دكتوراه، (بغداد: كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2008)، ص229.

(2) محمد دياب، الصراع على الثروات في آسيا الوسطى والقوقاز، مجلة شؤون الاوسط، العدد 105، (بيروت: مركز الدراسات الإستراتيجية، 2002)، ص156.

(3) Igor Torbakov, The Georgia Crisis And Russia-Turkey Relations, (Washington: The Jamestown Foundation, 2008), P 9.

يتضح التعاون الأمريكي – التركي ضمن سياق توثيق تعاونهما بعد أحداث 11 أيلول في بذل الجهود من أجل مرور خطوط أنابيب نقل النفط والغاز الطبيعي من منابعها من دول آسيا الوسطى والقوقاز في الأراضي التركية تمهيداً لوصولها الى الأسواق الأوروبية والعالمية. بحيث رأت الولايات المتحدة الأمريكية بأن حليفتها تركيا هي البوابة الرئيسة لمرور الطاقة والشريك الاستراتيجي الذي يمكن له أن يؤدي الدور الحاسم لربط دول آسيا الوسطى والقوقاز بمنظمة حلف شمال الأطلسي ومؤسسات الأمن الأوروبية والغربية، مثلما يوثق صلة دول هذه المناطق بالأسواق الأوروبية والغربية ويعزز ارتباطها بها[1].

فترعى أنقرة مصالح واشنطن في آسيا الوسطى والقوقاز وبحر قزوين في مجالات استثمار موارد الطاقة من النفط والغاز، وتدرك تركيا –بنفس الوقت– احتياجها إلى الدعم الأمريكي الذي يُشكل ضمانة إستراتيجية للوضع الاقتصادي المستقر بتدفق رؤوس الأموال الأجنبية إلى تركيا، كما تدرك تركيا أهمية الدعم الأمريكي الذي حقق لها النجاح في مد أنابيب البترول والغاز من مختلف دول منطقة بحر قزوين وآسيا الوسطى والقوقاز إلى الموانئ التركية[2].

عملت إدارة باراك اوباما على توثيق التعاون مع تركيا ورأته ضرورة إستراتيجية للاستقرار في المناطق المحيطة بتركيا وكذلك الميزان العالمي عبر شراكة إستراتيجية نموذجية مبنية على التوافق في الرؤية الإقليمية والتنسيق في السياسات العالمية وتقوية العلاقات الثنائية في التعامل مع القضايا الملحة في دول البلقان وآسيا الوسطى والقوقاز، وأكد المسؤولون الأمريكان والأتراك على أهمية

---

(1) Matt Bryza, Invigorating the U.S.-Turkey Strategic Partnership, The DISAM Journal, (Washington: Institute for Near East Policy, December 2008), P 70.

(2) هشام الهلالي، جول في البيت الأبيض.. دوافع التقارب التركي – الأمريكي، 9 كانون الثاني 2008، متاح على الرابط الالكتروني:- www.Ekhwanonline.com

التحالف الأمريكي – التركي في مجال الطاقة والأمن والاستقرار في هذه المناطق[1].

فكان توافق الأهداف والظروف التي أفرزتها مرحلة ما بعد أحداث 11 أيلول على الصعيدين الإقليمي والدولي قد وفرت مناخاً ملائماً لتعزيز التعاون الأمريكي – التركي في مناطق آسيا الوسطى والقوقاز وبحر قزوين هذه المناطق الغنية بموارد الطاقة المهمة، مثلما يهدف التعاون الى إبعاد المنافسين الروسي والإيراني قدر المستطاع عن هذه المناطق.

ثالثاً:- التعاون الأمريكي – التركي في منطقة الشرق الاوسط

يأتي على مستوى التعاون في الشرق الاوسط في هذه المرحلة السعي الأمريكي لإعادة ترتيب وضع المنطقة وترسيخ النفوذ الأمريكي فيها بما يحافظ على تحقيق المصالح الامريكية، ويحافظ على حلفائها ومصالحهم المرتبطة بمصالحها في منطقة الشرق الاوسط، فجاء إعلان "مبادرة الشراكة بين الولايات المتحدة والشرق الاوسط" الذي قدمه كولن باول، وزير الخارجية الامريكية – آنذاك – في خطابٍ ألقاه يوم 12 كانون الأول 2002، إذ قال باول:- "أصبح واضحاً بصورة متزايدة انه يجب علينا أن نوسع تعاطينا مع المنطقة إذا كان لنا أن نحقق نجاحاً، وعلينا خصوصاً أن نوجه اهتماماً متواصلاً ونشيطاً الى الإصلاح السياسي والاقتصادي والتعليمي"، وأضاف قائلاً:- "إن العجز في الفرص الاقتصادية هو تذكرة الى اليأس... إن أي معالجة للشرق الاوسط تتجاهل تخلفه السياسي والاقتصادي والتعليمي ستكون مبنية على رمال، حان الآن لوضع أساس متين من الأمل، إنني أعلن اليوم مبادرة تضع الولايات المتحدة بثبات في جانب تغيير وإصلاح مستقبل حديث للشرق الاوسط تستند الى ثلاث ركائز:-

---

(1) Ibrahim Kalin, US-Turkish relations under Obama: promise, challenge and opportunity in the 21st century, Journal of Balkan and Near Eastern Studies, Vo. 12, No. 1, (London: Routledge Taylor & Francis Group, 2010), P 101-102.

- سنشترك مع مجموعات من القطاعين الخاص والعام لسد فجوات الوظائف بإصلاح اقتصادي، واستثمار للأعمال، وتنمية القطاع الخاص.
- سنشترك مع قادة المجتمع لسد فجوة الحرية بمشاريع لتقوية المجتمع المدني، وتوسيع المشاركة السياسية، ورفع أصوات النساء.
- سنعمل مع المختصين لسد فجوة المعرفة بمدارس أفضل ومزيد من الفرص للتعليم العالي، في كل واحد من هذهِ المجالات الثلاثة نحن ملتزمون بمشاركة أصيلة في اتجاهين: مشاركة مع المواطنين ومع دول المنطقة"[1].

من البديهي أن تنال تركيا نصيباً من هذهِ المبادرة لو وضعت محل التطبيق الفعلي فمن جهة تساهم المبادرة بركيزتها الاولى في معالجة آثار الأزمة الاقتصادية في تركيا التي كان الاقتصاد التركي يعاني من تداعياتها، نظراً لكون تركيا احد أهم حلفاء واشنطن في منطقة الشرق الاوسط، ومن جهة أخرى تطرح الولايات المتحدة الامريكية، وبشكل مستمر، نموذج النظام التركي كتجربة متميزة يمكن اعتماد تطبيقها في دول المنطقة التي يجب ان تطبق الإصلاح، لما يمثله النموذج التركي من تجربة ديمقراطية لمجتمع إسلامي تحكمه وتسيطر عليه العلمانية.

اعتمدت تركيا بدورها على تفعيل سياسة إقليمية مؤثرة في الشرق الأوسط في مرحلة ما بعد أحداث 11 أيلول ضمن سياستها متعددة الأبعاد مدفوعة بالأسباب الآتية[2]:

1. الفراغ الحاصل في المنطقة نتيجة ضعف ما سُمي بـ "النظام الإقليمي العربي" خصوصاً بعد الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003.

---

[1] نقلاً عن: ماجد كيالي، التحول في الإستراتيجية السياسية الامريكية من احتلال العراق الى دعوات التغيير في المنطقة، مجلة شؤون عربية، العدد 114، (القاهرة: الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، 2003)، ص29 – 30.

[2] مصطفى اللباد، السياسات الإقليمية لحزب العدالة والتنمية: خلفيات أيديولوجية أم مصالح إقليمية؟، مجلة شرق نامة، العدد 7، (القاهرة: مركز الشرق للدراسات الإقليمية والإستراتيجية، 2010)، ص111-112.

2. إن تركيا ترسم سياستها الإقليمية بغطاء وتأييد من الولايات المتحدة الأمريكية، لأن في احد وجوهها ثقلاً موازياً للدور الإقليمي الإيراني المرفوض أمريكياً وإقليمياً.

3. تتمدد تركيا إقليمياً بتكاليف سياسية اقل بكثير من العائد السياسي الذي تجنيه، إذ إن الجدوى الإستراتيجية من تأدية دورها تكون متحققة تماماً في حالة الشرق الأوسط.

4. إن منطقة الشرق الأوسط هي المجال الجغرافي في جوار تركيا الذي يمكنها فيه ممارسة دور إقليمي فاعل دون الاصطدام بقوى عالمية.

5. الصورة الايجابية لتركيا عند قطاعات عربية واسعة، والترحيب غير المسبوق بدورها في المنطقة بسبب جاذبية وتوجه "النموذج التركي".

6. توافر تاريخ مشترك بين تركيا والعرب، ووجود تقارب ثقافي وحضاري وديني بين تركيا والدول العربية، وهو ما لا يجعل تركيا عنصراً وافداً إلى المنطقة.

7. لتركيا مصالح اقتصادية وسياسية وأمنية في المنطقة، إذ تشكل هذه المنطقة عامل جذب مهم لمختلف دول العالم لما تملكه من احتياطات هائلة للطاقة وما توفره من أسواق كبيرة لتصريف البضائع السلع، تغري تركيا في ظل تصاعد نمو اقتصادها ودورها.

تتطلب ملفات الشرق الأوسط الحفاظ على الشراكة الإستراتيجية الأمريكية-التركية نتيجةً للحاجة المتبادلة في معالجة قضايا المنطقة كونها تمس مباشرةً مصالح الدولتين. فترى واشنطن ضرورة توثيق أواصر التعاون مع أنقرة من اجل تثبيت استقرار العراق على المدى الطويل، وبالفعل ساهمت تركيا على نحو متزايد في إعادة إعمار العراق وساعدت الولايات المتحدة الأمريكية على الانسحاب من العراق. وفيما يخص الملف النووي الإيراني فإنه بالرغم من السياسة التركية التي

أرادت معالجه هذا الملف بالطرق السلمية وباءت بالفشل فإن بإمكان واشنطن الاعتماد على مساندة أنقرة في سياسة فاعلة تردع طهران أو تحتويها.

والجانب المهم في التعاون الأمريكي – التركي في منطقة الشرق الأوسط يتجلى بالتوجه الحكومي التركي ومنظمات المجتمع المدني ورجال الأعمال الأتراك إلى عقد شراكات مع نظرائهم الأمريكيين والأوروبيين لإبراز روابط تركيا وتقويتها في منطقة الشرق الأوسط لضمان أن تؤدي الثورات العربية التي تشهدها المنطقة إلى الاستقرار والتعاون الإقليمي[1].

رابعاً: التعاون الأمريكي – التركي في مشروع الشرق الأوسط الكبير

يعد مشروع الشرق الأوسط الكبير من المشاريع البارزة، التي بادرت بطرحها الولايات المتحدة الأمريكية ضمن سياستها الرامية إلى إعادة ترتيب المنطقة العربية بخاصة ومنطقة الشرق الأوسط بعامة، بالشكل الذي يتناسب مع طموحاتها في إحكام السيطرة على هذهِ المناطق الثرية بالموارد الطبيعية والثروات المهمة كما الزاخرة بالأحداث والتطورات التي تمس تداعياتها ونتائجها الأمن والسلم العالميين.

كانت الفرصة مواتية لطرح مشروع الشرق الأوسط الكبير الذي بدأت ملامحه تظهر بشكل رسمي مع أواخر عام 2003 من خلال خطابين للرئيس بوش الابن الأول بتاريخ 6 تشرين الثاني 2003 بواشنطن، والثاني أثناء زيارته للمملكة المتحدة بتاريخ 19 كانون الثاني 2004، فضلاً عن محاولة بوش الابن تفصيل وتوضيح ملامح المشروع والأسباب الدافعة له في خطابه حول حالة الاتحاد في كانون الثاني 2004. حصل التطور الأهم على صعيد خروج هذا المشروع ليرى النور، عندما بدأت الإدارة الأمريكية في إرسال مسودات المبادرة الأمريكية للدول

---

[1] ستيفن فلانجان، أولويات خاطئة: التقييمات التركية للقوة الأمريكية، سلسلة ترجمات الزيتونة، رقم 69، (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2011)، ص 22-25.

الأوروبية تمهيداً لعرضها على اجتماع القمة لمجموعة الدول الثمان[*] (G8) الذي كان يتوقع عقده في صيف 2004، وخلال شهر حزيران 2004 انعقدت ثلاث قمم غربية تناولت بحث ومناقشة قضية واحدة هي: "الشرق الأوسط الكبير" فقد التقى الأمريكيون بحلفائهم الأوروبيين في ولاية جورجيا الأمريكية في اجتماع قمة مجموعة الثمانية، ثم لقاء القمة الأمريكي-الأوروبي (الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي) في دبلن بايرلندا، والقمة الثالثة هي قمة مؤتمر حلف الناتو في مدينة اسطنبول بتركيا[1].

ووفقاً لمشروع الشرق الأوسط الكبير أصبحت منطقة الشرق الأوسط تشمل الدول الإسلامية من المغرب العربي على المحيط الأطلسي حتى أفغانستان وباكستان شرقاً ومن جمهوريات آسيا الوسطى الإسلامية شمالاً حتى الخليج العربي جنوباً، فالشرق الأوسط الكبير هو العالم الإسلامي وهنا تنظر إليه الولايات المتحدة الأمريكية ككتلة حضارية واحدة[2].

واقترح بريجينسكي مستشار الأمن القومي الأمريكي الأسبق ثلاثة شروط لنجاح مشروع الشرق الأوسط الكبير وهي[3]:-

---

[*] مجموعة الدول الثمان هي:- الولايات المتحدة الامريكية، بريطانيا، ألمانيا، فرنسا، كندا، ايطاليا، اليابان وروسيا.

[1] دواس دواس، مشروع النظام الإقليمي "الشرق أوسطي" في ضوء المتغيرات الدولية والإقليمية (من الشرق الاوسط الجديد الى الكبير)، رسالة دكتوراه، (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، 2009)، ص246-247.

[2] احمد سليم البرصان، مبادرة الشرق الأوسط الكبير: الأبعاد السياسية والإستراتيجية، مجلة السياسة الدولية، العدد 158، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، 2004)، ص158.

[3] نقلاً عن:- عدنان بن احمد الأنصاري، السياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط في الفترة من 1991م إلى 2005م، رسالة دكتوراه، (القاهـرة: معهد البحوث والدراسات العربية، 2005)، ص184-185.

الأول:- أن يتم تطويره بالتعاون مع دول المنطقة لا على أن يقدم المشـــروع لهـــم كصيغة أمريكية مفروضة، فالعرب لـــن يعتنقـــوا الديمقراطيـــة اذا شـــعروا بـــأن الاستخفاف يطال ارثهم الديني والحضاري.

الثاني:- أن يعترف المشروع بتوفر الكرامة الإنسانية النابعـــة مـــن حـــق تقريـــر المصير، وأن يقترن بجهود حقيقية لمنح العراقيين والفلسطينيين سيادتهم.

أما المقترح الثالث فيتمثل بأن تضع الولايـــات المتحـــدة الأمريكيـــة أســـس مضمون تسوية سلمية في الشرق الأوسط ثم تشرع في وضعها موضع التنفيذ.

ونصت ديباجة نص المشروع على أن النواقص التي تعانيهـــا المجتمعـــات العربية تسهم في نشوء الظروف التي تهدد مصالح مجموعة الدول الثمانية، بدعوى انه "مادام عدد الأفراد المحرومين من حقوقهم السياســـية والاقتصـــادية فـــي هـــذهِ المنطقة يتزايد، فستشهد زيادة في التطرف والإرهاب والجريمة الدوليـــة والهجـــرة غير المشروعة.. وسيمثل ذلك تهديداً مباشـــراً لاســـتقرار المنطقـــة، وللمصـــالح المشتركة لأعضاء مجموعة الثماني"، أما البديل عن ذلك، بحسب المشروع، فهـــو "الطريق إلى الإصلاح"[1].

هذا الإصلاح – بحسب المشروع – يجب أن يقوم على شراكة دولية طويلـــة الأمد ترتكز أساساً على تعاون دول مجموعة الثمانيـــة، وذلـــك عبـــر:- تشـــجيع الديمقراطية والحكم الصالح، وبناء مجتمع معرفي، وتوسيع الفرص الاقتصادية[2].

يخفي مشروع الشرق الأوسط الكبير في الواقع خلف بنوده وشعاراته سياسة أمريكية-غربية رامية إلى إحكام سيطرتها وهيمنة نفوذها في المنطقة عبر تقسيمها

---

[1] ماجد كيالي، مشروع الشرق الأوسط الكبير دلالاته وإشكالاته، دراسات إستراتيجية، العدد 122، (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2007)، ص15.

[2] محمد علي حوات، العرب وأمريكا من الشرق أوسطية إلى الشرق الأوسط الكبير، (القاهرة: مكتبة مدبولي، الطبعة الأولى، 2006)، ص133-136.

بحجة الإصلاح وحقوق الإنسان، كما يرمي إلى تحقيق جملة من الأهداف السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية المستفيد الأول منها الولايات المتحدة الأمريكية وحليفتها إسرائيل، ولعل أهم هذه الأهداف هي:-

أ . إحداث تغييرات جيوبوليتيكية عميقة في بنية الشرق الأوسط الجيواستراتيجية والجيوسياسية محولة إياها إلى أعباء ومخاطر متفجرة، من خلال إيجاد حدود جغرافية جديدة لدول المنطقة.

ب . هز التوازنات في المنطقة وخاصة تلك التي تأسست استجابة لتداعيات الاحتلال الأمريكي للعراق[1].

ت . إقامة نظام امني يتولى مهمة تثبيت النظام السياسي الجديد في المنطقة يرافق تنفيذه بناء هيكل متكامل من الهيئات واللجان الإقليمية المشتركة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية.

ث . التغلب على البنية الثقافية العربية والإسلامية التي أصبحت ترى فيها الولايات المتحدة الأمريكية بعد أحداث 11 أيلول خطراً داهماً عليها، وبسبب رؤية أمريكية مفادها أن المنطقة العربية تشكل أكثر المناطق تهديداً لأمنها القومي، مما يؤدي إلى ضرورة تغيير المحتوى الفكري لشعوب المنطقة.

ج . إقامة منظومات تعاون إقليمية على غرار منظمة الأمن والتعاون الأوروبي، ولا تستثنى إسرائيل من هذه المنظومات، فضلاً عن توسيع دور حلف شمال الأطلسي ليشمل منطقة الشرق الأوسط، لتخرج الولايات المتحدة الأمريكية من كونها رأس الحربة في المشروع الجديد وإضفاء طابع المشروع الدولي على مشروع الشرق الأوسط الكبير[2].

---

[1] غازي دحمان، تركيا والشرق الأوسط في الميزان الأمريكي، 15 أيار 2007، متاح على الرابط الالكتروني: www.aljazeerah.net

[2] شيماء عادل فاضل، المتغير الإيراني في العلاقات العراقية-التركية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، رسالة دكتوراه، (بغداد: كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، 2005)، ص49-50.

ح . تحقيق المصالح الاقتصادية الأمريكية في آسيا وأوروبا على المدى البعيد عبر التحكم في مصادر النفط العربي، ونفط دول آسيا الوسطى وبحر قزوين، وتأمين تدفقه الطبيعي والسيطرة عليه من خلال إقامة قواعد عسكرية أمريكية جديدة في شرق آسيا.

خ . فرض أنماط تعاملات اقتصادية على البنوك العربية تهدف إلى التحكم في عمليات ما يسمى بـ "تمويل الإرهاب".

د . ضبط الأمن الإقليمي ومراقبة التسلح في الشرق الأوسط، وهو احد أهداف الوجود العسكري الأمريكي في المنطقة.

ذ . حماية إسرائيل وضمان تفوقها في المنطقة، وإعطائها دور مهم من خلال مشاركتها الفاعلة في المشاريع الاقتصادية التي اقرها مشروع الشرق الأوسط الكبير.

ر . استئصال النظم والقوى والأفكار المعادية للسياسة الأمريكية وتمكين النظم والقوى والأفكار المؤيدة لها[1].

الدولة الإقليمية المهمة ذات المقبولية المعقولة في محيطها الجغرافي متعدد الدوائر وأحد حلفاء الولايات المتحدة الأمريكية البارزين هي تركيا، التي لا يمكن لأي مشروع يخص إقامة ترتيبات إقليمية أن يتجاهلها، وعندما جاء طرح الولايات المتحدة الأمريكية لمشروع الشرق الأوسط الكبير تفاعل بدوره مع دوائر متعددة للتحرك التركي، فمنها ما له علاقة بالمسألة القبرصية، ومنها ما له علاقة بأحلام الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، ومنها المسألة العراقية. فكان لتركيا دور مهم في هذا المشروع، لا سيما وان أنقرة قد طرحت مشروعات مشابهة للمشروع الأمريكي، سواء عبر رئيس وزرائها الأسبق تورجوت اوزال الذي أطلق ما اسماه بالعثمانية الجديدة من الادرياتيك الى سور الصين، أم عبر عبد الله غول عندما كان

---

(1) ابتسام فايز أبو شمالة، مشروع الشرق الأوسط بين الطرح الإسرائيلي والأمريكي، رسالة ماجستير، (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، 2008)، ص236-237.

وزيراً للخارجية حينما فاجأ اجتماع الكويت لوزراء خارجية دول الجوار الجغرافي العراقي باقتراحه حول "الاتحاد الشرق أوسطي" الذي يقوم في عمقه على التشبه بالاتحاد الأوروبي وإقامة منظومة سياسية واقتصادية وأمنية لمنطقة الشرق الأوسط[1].

عند طرح المشروع الأمريكي للشرق الأوسط الكبير لاقى ترحيباً تركيّاً حتى أن احد الكتاب المقربين من عبد الله غول في ذلك الوقت هو فهمي كورد قد تفاخر بأن تركيا كانت أول دولة فاتحتها الإدارة الأمريكية بهذا المشروع الذي يعطى لها فرصة كبيرة للقيام بدور كبير فيه، كون بلاده هي الوحيدة التي لها قواسم مشتركة مع الدول التي من المقرر لها أن يشملها المشروع في إطار جغرافية سياسية يمكن وصفها بالجغرافية الإسلامية، فضلاً عن ذلك فان الإدارة الأمريكية لكي تنجح في دفع مشروعها الى الأمام، ولكي تتجنب المزيد من الصعوبات والعداء لها في هذهِ المنطقة الجغرافية فإنه ينبغي عليها أن تعطي دوراً محلياً للمشروع، وليس هناك أفضل من تركيا بموقعها وتجربتها لتؤدي هذا الدور المحلي[2]، كما ذهب الطرح الأمريكي الى أن تركيا وإسرائيل هما حصان السباق الرابح في مشروع الشرق الأوسط الكبير، كما هو الحال بالنسبة للعراق بعد احتلاله والاحتمال الديمقراطي المرسوم له، ففي حال إضافته للمشروع فإن الأمر يصبح بالنسبة للإدارة الأمريكية تدعيماً لهيمنة سياستها على المنطقة[3].

تناغم المشروع الأمريكي مع المشروع التركي تجاه المنطقة تحت قيادة حزب العدالة والتنمية الذي يتضمن تقديم النموذج التركي في بيئة إقليمية تفتقر الى مثل هذا النموذج، والهدف الأساس للمشروع التركي هو قيادة دول المنطقة في ظل

---

(1) التقرير الاستراتيجي العربي 2003-2004، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، الطبعة الأولى، 2004)، ص238.

(2) التقرير الاستراتيجي العربي 2003-2004، مصدر سبق ذكره، ص238.

(3) الصفصافي احمد القطوري، مصدر سبق ذكره، ص77.

مشروع شرق أوسط أمريكي كبير بصفتها أبرز الوكلاء له، لتقديم نموذج مجتمعي حديث يوفق بين الحداثة المستقرة في خانة المصالح الأمريكية والموروثات الثقافية والدينية لشعوب المنطقة، فتركيا تطمح للاضطلاع بدور "جسر الحضارات" بين الشرق بموارده الطبيعية، والغرب بهيمنته الاقتصادية والسياسية على العالم، ويؤهلها لذلك الدور امتلاكها للأدوات الضرورية للقيام به، فهي تحوز على عناصر القوة الصلبة مثل: مستوى القدرات العسكرية العالية، وحجم الاقتصاد، والتداخل الكبير في النظام الاقتصادي العالمي، والعضوية في حلف الناتو، وتتوافق تلك العناصر مع عنصر أساس للقوة الناعمة يتمثل في جاذبية المشروع السياسي الذي تقدمه، ويتضافر الدور المحوري للجغرافية في صياغة الأهمية الفائقة لتركيا من حيث كونها دولة مركز – بحكم جغرافيتها – مع أحكام التاريخ واعتبارات الثقافة اذ يجعل لها تأثيراً جيوسياسياً وجيواستراتيجياً[1].

أما المؤهلات الأساسية التي تمتلكها تركيا ويمكن الاعتماد عليها أكثر من غيرها في مشروع الشرق الأوسط الكبير وعملت الإدارة الأمريكية على الاستفادة منها في مشروعها فهي:-

1- بحسب مشروع الشرق الأوسط الكبير فان أهمية شرق البحر الأبيض المتوسط لا تقل عن أهمية حوض قزوين ومنطقة الخليج العربي، ففي الوقت الذي يُعد فيه التركيز على شرق البحر الأبيض المتوسط كنتائج لمرحلة الحرب الباردة، فأن التركيز عليه في الوقت الحالي يعود الى النظرة المستقبلية للمناخ الجيوسياسي والجيواقتصادي والجيواستراتيجي الجديد، وفي هذا الإطار فان

---

[1] مصطفى اللباد، هل أصبحت الأدوار الإقليمية بالمنطقة حكراً على قوى غير عربية؟، مجلة شؤون عربية، العدد 135، (القاهرة: الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، 2008)، ص34-35، كذلك يُنظر:- علي حسين حميد، القوى الإقليمية والقوى الكبرى، دراسة في استراتيجيات الشراكة والتوظيف – دراسة حالة: العراق والولايات المتحدة الأمريكية، رسالة دكتوراه، (بغداد: كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، 2007)، ص306.

منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط هي حوض للموارد الطبيعية، وتشكل مركزاً للتوافق بين أحواض الموارد الطبيعية الغنية، وتركيا تحتل الموقع الجغرافي المهم في هذهِ المنطقة.

كما تعود أهمية تركيا في المشروع الأمريكي الى وجودها في هذهِ المنطقة التي تشكل نقطة تقاطع خطوط الأنابيب الممتدة من العراق الى موانئ البحر الأبيض المتوسط، كما هي سطح التماس الذي يوحد خط البحر الأسود – ايجة – السويس – البحر الأحمر – الخليج وامتداد قزوين – جيهان وهي المركز الاستراتيجي للامتدادات التي يشملها مشروع الشرق الأوسط الكبير[1].

2- تسهم تركيا في بند توسيع الفرص الاستثمارية لمشروع الشرق الأوسط الكبير من خلال مشاركتها في التكامل الاقتصادي في الشرق الأوسط نتيجة المميزات الاقتصادية التي تمتلكها والخبرة التي توافرت لديها بسبب خطط التكامل الاقتصادي التي تعتمدها والوفرة النسبية للموارد المائية التي تمتلكها[2]، كما أن تركيا هي اكبر اقتصاديات الشرق الأوسط بحجم يفوق حجم الاقتصاد السعودي النفطي، كما هي الدولة رقم 17 في العالم من حيث كبر حجم الاقتصاد[3].

3- أما تبني النظام التركي للمنهج الديمقراطي فهو الآخر يمنح تركيا دوراً مهماً في مضمون نشر الديمقراطية لمشروع الشرق الأوسط الكبير في عموم المنطقة، فتركيا منذ بدء طرح المشروع أخذت ترسم لنفسها دوراً مركزياً في منظومته، بحيث أكد اردوغان إن تركيا مؤهلة لممارسة دور نشط في

---

(1) يشار حجي صالح اوغلو، تركيا ومشروع الشرق الاوسط الكبير، مجلة شؤون الاوسط، العدد 116، (بيروت: مركز الدراسات الإستراتيجية، 2004)، ص135.

(2) علي الشرعة، الرؤى الإقليمية والدولية للشرق الأوسط، مجلة المنارة، العدد 2، المجلد 14، (عمان: معهد بيت الحكمة، جامعة آل البيت، 2008)، ص151.

(3) مصطفى اللباد، هل أصبحت الأدوار الإقليمية بالمنطقة حكراً على الدول غير العربية؟، مصدر سبق ذكره، ص34.

المشروع لأن الديمقراطية أصبحت القضية الأولى في المنطقة ولأن تجربة تركيا أثبتت انه لا تناقض بين الإسلام والديمقراطية على حد قوله[1]، كما أكد خلال زيارته الى واشنطن في كانون الثاني 2004، على ضرورة تخلص منطقة الشرق الأوسط الكبير من المخلفات اللاديمقراطية، وأعرب عن تمنياته وآماله في أن تُتخذ خطوات سريعة ومدروسة نحو الديمقراطية في المنطقة[2].

وأثناء تلك الزيارة طرح رجب طيب اردوغان، خلال محاضرة ألقاها بجامعة هارفارد يوم 30 كانون الثاني، عدة مقترحات لنشر الديمقراطية المحافظة في منطقة الشرق الاوسط الكبير، يبرز أهمها في ما يلي[3]:-

أ- العمل على إيجاد إجماع شعبي في دول المنطقة حول ضرورة التحول الى الديمقراطية العميقة من خلال تبني منهج جاد وتدريجي لدمقرطة المنطقة يقوم على إستراتيجية متعددة الجوانب والأدوات يتم تطبيقها بحكمة وبتعاون حكومات الدول.

ب- تحسين البيئة الأمنية في الشرق الأوسط من خلال تسوية الصراع العربي – الإسرائيلي وقيام دولة فلسطينية وتأسيس نظام ديمقراطي في العراق يحفظ وحدته الوطنية والجغرافية.

ت- تغيير الثقافة السياسية في المنطقة من خلال تأسيس منتدى للتعاون الإقليمي بدعم من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية يربط بين القضايا الديمقراطية والحكم الصالح من ناحية، وقضايا الأمن والتنمية من ناحية أخرى.

ث- إدماج تركيا في الاتحاد الأوروبي لإعطاء دفعة للديمقراطية في الشرق الأوسط وجعل الديمقراطية أكثر جاذبية لشعوب المنطقة وإثبات أن نظرية صراع الحضارات غير دقيقة.

---

(1) دينا شحاتة، مصدر سبق ذكره، ص25.

(2) الصفصافي احمد القطوري، مصدر سبق ذكره، ص80.

(3) دينا شحاتة، مصدر سبق ذكره، ص26.

ومن هنا يمكن القول إن مشروع الشرق الأوسط الكبير حظي بتوافق أمريكي – تركي أكثر من باقي القضايا في المنطقة العربية بخاصة ومنطقة الشرق الأوسط بعامة.

خامساً: وثيقة "تطوير الشراكة الإستراتيجية الأمريكية – التركية".

تُعد وثيقة "الرؤية الإستراتيجية المشتركة التركية – الأمريكية" من الخطوات الأساسية في توثيق التحالف الاستراتيجي بين الولايات المتحدة الأمريكية وتركيا في مرحلة ما بعد أحداث 11 أيلول. توصل إليها كل من عبد الله غول وكوندليزا رايس وزيري خارجية البلدين –حينها– تحت عنوان "الرؤية المشتركة والحوار الهيكلي لتطوير الشراكة الإستراتيجية الأمريكية – التركية" "Shared vision and Strucured Dialogue to Advance the Turkish – American Strategic Partnership"، وتم إقرارها من قبل الطرفين في تموز 2006، وتشير الوثيقة الى فاعلية الدور التركي على الصعيدين الإقليمي والدولي كما تصاعد فاعليته في القضايا العربية وفي مقدمتها قضيتا العراق وفلسطين[1].

تتوزع الوثيقة إلى قسمين:–

الأول:– يتضمن مبادئ الرؤية الإستراتيجية المشتركة، ويحتوي على إعلان الشراكة بين الطرفين – الجزء المهم في الوثيقة – في المبادئ والأهداف المتمثلة بـ:–

- إرساء السلام والاستقرار في الشرق الأوسط الكبير أو الموسع عن طريق الديمقراطية.
- دعم الجهود الدولية في اتجاه حل بنّاء للصراع العربي – الإسرائيلي، بما في ذلك حل على أساس دولتين في الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي.

---

[1] إبراهيم البيومي غانم، "وثيقة تطوير الشراكة التركية – الأمريكية" وأثرها على القضايا العربية، ملف الأهرام الاستراتيجي، العدد 141، السنة 12، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، 2006)، ص103.

- تعزيز الاستقرار والديمقراطية والرفاه في العراق المتحد.
- دعم مبادرة الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن، وألمانيا المتعلقة بالبرنامج النووي الإيراني.
- المساهمة الفعّالة في الاستقرار والديمقراطية والرفاهية في مناطق البحر الأسود والقوقاز وآسيا الوسطى وأفغانستان.
- دعم حل عادل وبنّاء وشامل ومتبادل تحت مظلة الأمم المتحدة للمسألة القبرصية، وفي هذا الإطار رفع العزلة عن القبارصة الأتراك.
- تطوير وتنويع امن الطاقة ومصادرها، بما في ذلك تلك التي توجد في حوض بحر قزوين.
- تقوية العلاقات عبر الأطلسية.
- مكافحة الإرهاب، ولاسيما المعركة مع حزب العمال الكردستاني والمنظمات المرتبطة به.
- منع انتشار أسلحة الدمار الشامل، ومكافحة تجارة البشر وتهريب المخدرات والسلاح.
- تعزيز التفاهم والاحترام والتسامح داخل الأديان وفيما بينها.
- الدعم القوي من جانب الولايات المتحدة الأمريكية لانضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي.
- التعاون العسكري والدفاعي والاستثمار الاقتصادي المتبادل[1].

أما فيما يخص القسم الثاني من الوثيقة فإنه يحتوي على أربع آليات للحوار البنيوي بين الطرفين هدفها إجراء متابعة مبادئ القسم الأول بشكل منتظم وتتجلى هذه الآليات بـ:-

---

(1) إبراهيم البيومي غانم، "وثيقة تطوير الشراكة التركية – الامريكية" واثرها على القضايا العربية، مصدر سبق ذكره، ص103.

أ. تشكيل فريق من الخبراء الاستشاريين، إذ يجتمع – كلما اقتضت الضرورة – لمداولة القضايا المشتركة بين البلدين.

ب. تشكيل فريق من المختصين لتخطيط السياسات مهمته تحليل الاتجاهات والتطورات التي تهم البلدين من منظور استراتيجي، وكذلك يقوم بتقديم التوصيات الممكنة من منظور السياسة العملية القابلة للتطبيق.

ت. تشكيل لجان خاصة للحوار ولتعزيز التفاهم وتوسيع نطاق العلاقات بين الطرفين، وتشجيع اللقاءات المتبادلة بين مختلف الأفراد والمنظمات المؤثرة في البلدين.

ث. العمل بانتظام على مراجعة بنود الاتفاق على الصعد العليا في الدولتين، مرة كل سنة على الأقل، بغية تقديم رؤية شاملة وتقديرات زمنية وتوصيات من اجل المزيد من التنسيق والتعاون في مختلف المجالات[1].

بذلك تكون هذه الوثيقة قد منحت تركيا دوراً مهماً الى جانب الولايات المتحدة الأمريكية في معالجة أهم القضايا التي تهم الدولتين، فضلاً عن تعزيز مجالات التعاون المهمة والمختلفة التي تمنح العلاقات بين واشنطن وأنقرة، قوة ومتانة، وقد حرص الجانبان على إدامتها وعدم التفريط بها.

بيد أن التطور الأهم في مسيرة التطور الايجابي للعلاقات الأمريكية – التركية كان بمجيء إدارة باراك اوباما إلى البيت الأبيض في واشنطن، نظراً لما جاءت به من سياسات تهدف إلى تصحيح ما أخطأت به سابقتها – إدارة بوش الابن – في علاقاتها مع حلفائها الاستراتيجيين وفي مقدمتهم تركيا، فضلاً عن أهدافها في ترسيخ الأهداف الأمريكية في المناطق المهمة كمنطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى والقوقاز ومنطقة بحر قزوين المناطق التي لتركيا فيها أيضاً مصالح مهمة لا ترغب بالتخلي عنها.

---

[1] لقمان عمر محمود، القضية العراقية وانعكاساتها على العلاقات التركية – الأمريكية 2003 – 2006، مجلة دراسات إقليمية، العدد 8، (الموصل: مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، 2007)، ص84.

حرصت إدارة باراك اوباما – ومنذ البداية – على توثيق وتعزيز العلاقات الأمريكية – التركية وتجاوز مرحلة "العلاقات الباردة"، وهذا الحرص عكسته زيارة هيلاري كلينتون وزيرة الخارجية الأمريكية في 11 آذار 2009 التي أعقبها اختيار اوباما لأنقرة كأول عاصمة يزورها يومي 6 و 7 نيسان 2009 في منطقة الشرق الأوسط بعد اقل من شهرين من زيارة وزيرة خارجيته، ويأتي هذا الحرص نظراً لحاجة واشنطن بشدة لتركيا في هذه المرحلة للاستفادة منها في حل مشكلات الشرق الأوسط فضلاً عن الدور التركي في مناطق وقضايا أخرى كآسيا الوسطى والقوقاز وامن الطاقة ومكافحة الإرهاب وغيرها[1].

تنبع حاجة الإدارة الأمريكية لتركيا نتيجة رؤيتها لأهمية تركيا الإستراتيجية في ظل التطورات التي تمر بها الساحتان الإقليمية والدولية وأهمية تركيا كونها حلقة وصل مهمة بين الغرب والشرق الأوسط، ولعل ابرز مميزات تركيا الإستراتيجية لدى إدارة اوباما تتمثل بـ[2]:-

- الموقع الاستراتيجي، إذ ترتبط تركيا بحدود مشتركة مع اليونان وبلغاريا غرباً، والعراق جنوباً، وإيران وأرمينيا وأذربيجان وجورجيا شرقاً، ما يرشحها لممارسة دور أساسي في ملفات يَعُدها صانع القرار الأمريكي مصيرية.
- إن تركيا عضو في تجمعات ومؤسسات دولية مهمة مثل الناتو ومجموعة العشرين، ولديها مقعد غير دائم في مجلس الأمن ولا تريد التخلي عن أحلامها في الانضمام الى الاتحاد الأوروبي.

---

[1] محمود عبده علي، مصدر سبق ذكره، ص173.

[2] زيارة اوباما لتركيا.. الأبعاد والدلالات، نشرة أخبار الساعة، العدد 4065، (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 6 نيسان 2009)، ص6 -7.

- إن للحكومة التركية مساهمات مهمة في الحوار بين إسرائيل وسوريا وباكستان وأفغانستان (حيث ينتشر 1200 جندي ضمن قوات الناتو)، والحوار الأمريكي مع إيران، وهناك قاعدة انجيرليك الجوية جنوب البلاد.
- إن تركيا تقع على طريق تدفق احتياطات الطاقة الى الأسواق الغربية مروراً ببحر قزوين، كما أن اعتماد تركيا على النفط الإيراني يجعلها شريكاً مهماً بالنسبة الى الولايات المتحدة الأمريكية في أي حوار مع طهران.

انطلاقاً من هذهِ الأهمية حرص باراك اوباما الى إبراز اهتمام بلاده بالعلاقات مع تركيا، التي دعاها الى تدشين شراكة إستراتيجية تُعيد الدفء الى العلاقات الإستراتيجية المميزة والتاريخية بين البلدين وتساعد على تجسير الفجوة بين الإسلام والغرب، كما جدد دعم بلاده للمساعي التركية الرامية الى الانضمام الى الاتحاد الأوروبي، مسجلاً إعجابه بالتجربة الديمقراطية التركية، وأعلن عن تأييد بلاده للدور التركي المساهم في "تسوية" الصراع العربي – الإسرائيلي، مما يُعَد اعترافاً رسمياً وصريحاً بالوساطة التركية والتزاماً واضحاً بتأييدها، كذلك أشاد اوباما بدور تركيا المتميز في "الحرب على الإرهاب" في أفغانستان.

فضلاً عن ذلك سعى باراك اوباما الى تفعيل المنحنى التصالحي حيال تركيا عندما أبدى دعم واشنطن لأنقرة في اثنين من اشد القضايا التركية حساسيةً همـا الأرمنية والكردية، بحيث أكد انه لن يستعمل مصطلح "جريمة تطهير عرقي" لوصف المجازر التي تعرض لها الأرمن أثناء حكم الدولة العثمانية أبان الحرب العالمية الاولى، كما أبدى تفهماً لجهود أنقرة المستمرة من أجل مناهضة مقاتلي حزب العمال الكردستاني[1].

---

[1] بشير عبد الفتاح، مستقبل الوساطة التركية في عملية سلام الشرق الأوسط، مجلة سياسات، العدد 8، (رام الله: معهد السياسات العامة، 2009)، ص97 – 98.

تحت ظل هذه التطورات ما كان من الدولتين إلا إبداء طلبات كل طرف للثاني، فتجلت طلبات اوباما من تركيا بما يأتي:-

1- إن الإدارة الأمريكية تحتاج إلى حلفائها الإقليميين لتنفيذ سياستها الخارجية عن طريق الدبلوماسية متعددة الأطراف لحلحلة ملفات شائكة مثل: إيران وسوريا والصراع العربي - الإسرائيلي وتأمين الدعم اللوجستي عند بدء انسحاب القوات الأمريكية من العراق، فضلاً عن ضمان الحفاظ على كونها ممراً لخطوط أنابيب نقل الطاقة من آسيا الوسطى وبحر قزوين.
2- إن إدارة الامريكية تحتاج الى تركيا كوليجة ومعبر لمصالحة شاملة مع العالم الإسلامي.

أما الحكومة التركية فقد أعدت جملة من الطلبات قدمتها لباراك اوباما أثناء زيارته لأنقرة تتمثل بما يلي:-

1- الحصول على المساعدة الأمريكية من اجل حل مشكلات خارجية عدة مثل مشكلة إرهاب حزب العمال الكردستاني وقضية كردستان العراق وقبرص وعلاقة تركيا بأرمينيا.
2- دعم جهود أنقرة في تكريس الديمقراطية.
3- تزكية الطلب التركي للانضمام الى الاتحاد الأوروبي.
4- مساندة طلب تركيا لمد خط أنابيب "نابوكو" لنقل الغاز من دول آسيا الوسطى الى أوروبا عبر الأراضي التركية[1].

تدرك الإدارة الامريكية أهمية الدور التركي المتنامي والسياسة الخارجية التركية ذات الإبعاد المتعددة مما جعلها جادة في التعامل مع هذا الدور الذي يمكن التعامل معه والاستفادة منه للأسباب الآتية[2]:-

---

(1) زيارة اوباما لتركيا.. الأبعاد والدلالات، مصدر سبق ذكره، ص7.

(2) محمد نور الدين، التوجه التركي في العهد الأمريكي الجديد.. إلى أين؟، مركز الجزيرة للدراسات، 2 نيسان 2009، متاح على الرابط الالكتروني:
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/164BC20E-005E-4FAE-82A7-F628CB3E4174.htm.

1- إذا كانت الإدارة الامريكية جادة في حل المشكلات عن طريق الحوار فستجد في الحكومة الركية معيناً لها، لأن سياسة تركيا ارتكزت في السنوات الأخيرة في ظل حزب العدالة والتنمية على عامل التواصل مع الجميع، واكتسبت تركيا صفة الوسيط في عدد من الملفات، فهي الوحيدة التي على صلة قوية وجيدة مع جميع الأطراف، من فلسطين وإسرائيل إلى إيران وسوريا وباكستان وأفغانستان، وحتى روسيا وجورجيا ويمكن للإدارة الامريكية أن تنطلق اعتماداً على الدور التركي بدلاً من البدء من الصفر.

2- إن تركيا لا تزال تمثل للولايات المتحدة الامريكية عنصراً حيوياً في تنفيذ الاستراتيجيات الأمريكية والغربية في المنطقة، ولكن كثُرت التحليلات التي تقول إن تركيا تشهد انعطافة قد تنقلها من موقعها التقليدي في المحور الغربي الى موقع جديد اقرب الى الشرق بل حتى الى دول "الممانعة" خاصة وان استطلاعات الرأي ومواقف المسؤولين الأتراك تشير الى التغير سلبياً من الولايات المتحدة الأمريكية أبان ادارة جورج بوش الابن.

3- تستعد إدارة باراك اوباما لإعادة تموضع شاملة في مناطق التوتر من البلقان إلى وسط آسيا مروراً بالقوقاز والشرق الأوسط، وتركيا هنا تقع في موقع المؤثر والفاعل بكل القضايا التي تقع في هذهِ الجغرافية الواسعة، ودورها مساعد وضروري لنجاح إعادة التموضع هذهِ، وإدارة اوباما تحاول إعادة الاعتبار للدور التركي في هذهِ المناطق الذي تعرّض لنوع من التهميش من جانب إدارة بوش.

4- ان اختيار تركيا لأول زيارة لاوباما إلى بلد مسلم وثاني زيارة إلى بلد خارجي (بعد كندا) وبعد شهرين ونصف الشهر فقط على انتخابه رئيساً للولايات المتحدة الأمريكية، هي محاولة من اجل تحسين الصورة الأمريكية المتآكلة والمتهالكة في العالم الإسلامي.

5- كما ترى إدارة باراك اوباما أن تعزيز علاقاتها مع تركيا فيها محاولة لتخفيف سلبية الصورة الأمريكية بالمرحلة المقبلة، لأن الحرب الأمريكية لم تنته ومسرحها هو الجغرافية الإسلامية، إذ أضاف اوباما إلى خارطة الحروب الأمريكية منطقة جديدة هي باكستان، وأعلن هذا التوجه بنفسه أثناء عرض إستراتيجية الحرب على أفغانستان وباكستان، بحيث قال إن باكستان "اخطر منطقة في العالم".

6- وكذلك اتخاذ اوباما لتركيا مكاناً لتوجيه رسالة ايجابية الى العالم الإسلامي هي دعم مباشر للنموذج التركي العلماني في العالم الإسلامي كنموذجاً يستحق التطبيق، وايلاء الأهمية للريادة التركية في هذا العالم.

7- ولا يمكن تجاهل أن من أهم أهداف إدارة باراك اوباما هو استعادة تركيا إلى المعسكر الغربي وعدم تحولها إلى طرف سالب في علاقاتها مع إسرائيل، لاسيما موقفها بعد أحداث غزة الأخيرة.

وفضلاً عن مجالات التعاون التي تم تناولها فإن العلاقات الامريكية – التركية كانت تعتمد في جانبٍ مهمٍ منها على المصالح التي يحققها كل من الطرفين للآخر، وكذلك تعتمد على الحاجات المتبادلة بينهما، فتركيا تحتاج للولايات المتحدة الامريكية لعدة اعتبارات أهمها[1]:-

1. تعتمد تركيا في حماية أمنها القومي وفي ممارسة دور إقليمي ودولي فاعلين على قواتها الضاربة المتمثلة بالجيش، وقد رصدت ميزانية تسليحية تُقدر بحوالي (150) مليار دولار لعشرين سنة مقبلة ابتداءاً من عام 2001، وبمعدل (7) مليارات دولار سنوياً، و80% من التسليح التركي هو من الولايات المتحدة الامريكية، كما أن أسلوب حركة وتدريب هذا الجيش تتم وفقاً للخبرات الامريكية.

---

[1] محمد عبد الله نافع الدبار، سياسات دول الجوار غير العربية تجاه الاحتلال الأمريكي للعراق (2003 – 2006)، رسالة ماجستير، (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، 2007)، ص125.

2. تحتاج تركيا لدعم الولايات المتحدة الامريكية الدائم لمواجهة ضغوط القوى الإقليمية في العديد من المشكلات التي تعانيها أنقرة التي لها مشكلات إقليمية مزمنة مع "أرمينيا، قبرص، اليونان".
3. تؤدي الأزمات الاقتصادية المتتالية في تركيا، الى دفعها للجوء الى طلب مساعدة الولايات المتحدة الامريكية لحل أزماتها، وللضغط على مؤسسات التمويل الدولية لتقديم المساعدة والقروض الضرورية لإنقاذ الاقتصاد التركي، مثلما لا يمكنها الاستغناء عن شريكها التجاري المهم المتمثل بالولايات المتحدة الأمريكية.
4. يدفع الخيار الغربي للايديولوجيا الكمالية تركيا لإقامة أفضل العلاقات مع الغرب ولما كانت هذه العلاقات تشوبها حساسيات جديدة وتاريخية مع أوروبا، فإن اللجوء الى الولايات المتحدة الامريكية "القوة الغربية الأخرى" يبقى حتمياً لتأكيد الهوية الغربية للنظام التركي.

أما الولايات المتحدة الامريكية فإنها بحاجة الى تركيا في ظل مرحلة ما بعد أحداث 11 أيلول واستمرار "الحرب على الإرهاب الدولي"، وذلك وفقاً للاعتبارات الآتية[1]:-

1. تُعد تركيا في المنظور الأمريكي قمة قوس يبدأ في إسرائيل ويمضي طريقه خلال لبنان، وسوريا، وأرمينيا، وجورجيا، وأذربيجان، وإيران. هذا القوس يتاخم البلدان المحورية في السياسة الخارجية الأمريكية والأمن القومي الأمريكي، سواء لأنهم حلفاء وأصدقاء أو لأنهم خصوم ومساهمين في عدم الاستقرار.
2. تُطل تركيا على الممرات والمضايق المائية المهمة، مثلما تعد ممراً لأنابيب الطاقة من آسيا الوسطى وبحر قزوين والشرق الأوسط إلى الأسواق الأوروبية.

---

(1) Rajan Menon and S. Enders Wimbush, Is the United States ‘Losing’ Turkey?, in book: Is The United States Losing Turkey?, (Washington: The Hudson Institute, 2007), P 3-4.

3. تركيا بلد مسلم ديمقراطي وعلماني، وتحالفه مع الولايات المتحدة الأمريكية يُبعد عن "الحملة الأمريكية ضد الإرهاب" الصفة الدينية، حتى لا تُرى من قبل العالم الإسلامي على أنها حرب ضد الإسلام، مثلما يُظهر أن للولايات المتحدة الأمريكية روابط ودية ومنتجة بجانب البلدان المسلمة.
4. تواجه واشنطن وأنقرة تهديد الإرهاب، وتعاون تركيا ضروري لأي سياسة أمريكية فعالة ضد الشبكات الإرهابية العالمية.
5. ترى واشنطن بأن أنقرة تفيد في التعاون من اجل الترويج للاستقرار والتنمية في البلدان والمناطق التي مزقتها الحروب كما حصل في العراق وأفغانستان.
6. تبقى تركيا تحظى بأهميتها الإستراتيجية كعضو مهم في منظمة حلف شمال الأطلسي، على أرضها العديد من القواعد العسكرية التي تنطلق منها القوات والطائرات الأمريكية عند الحاجة.

خلاصة القول إن العلاقة الامريكية – التركية عاشت مرحلة انسجام منذ أحداث 11 أيلول، نظراً لتوافق المصالح بين الدولتين وحاجة كل منهما للأخرى في ظل أجواء "الحرب على الإرهاب الدولي" وتزايد استخدام الولايات المتحدة الامريكية لقوتها العسكرية من اجل فرض هيمنتها وتعزيز نفوذها وسطوتها في مختلف بقاع العالم.

وعزز هذه العلاقات الاشتراك والتعاون في العديد من المجالات والقضايا التي يحتاج النجاح فيها الى العمل المشترك بين الدولتين، فما كان من واشنطن وانقرة الا التفاهم وتنسيق المواقف فيما بينهما لمعالجة القضايا وتحقيق المصالح في العديد من المناطق المهمة التي تحتوي على مصالحهما.

المبحث الثاني

القضايا الخلافية في العلاقات الأمريكية – التركية

اتسمت العلاقات بين الولايات المتحدة الامريكية وتركيا بطابع التوافق الاستراتيجي لسنوات طويلة ولم تعرف هذهِ العلاقات هزات عنيفة في مسيرة تطوراتها التاريخية، إلا ما أصابها من توتر بسبب القضية القبرصية عبر أزمتيها عامي 1964 و1974 وكانت هاتان الأزمتان بسبب الموقف الأمريكي، تجاه هذه القضية، غير المنسجم او المختلف مع ما أرادته حليفتها تركيا مما تسبب في إحداث توتر في علاقات الدولتين ما برح أن زال هذا التوتر وعادت العلاقات أوثق مما كانت عليه قبله، ونتيجة لوثوقية الارتباط بين واشنطن وأنقرة لم يكن من المتوقع أن تمر بمرحلة فتور، إلى أن جاء عام 2003 ليحمل معه الاختلاف بشأن الحرب الامريكية على العراق الذي أصبح قضية اختلاف بين واشنطن وأنقرة.

بالفعل كانت الحرب الامريكية على العراق محل جدل بين الإدارة الامريكية وحكومة العدالة والتنمية نظراً لاختلاف المواقف ووجهات النظر اتجاه هذهِ الحرب وما تضمنته هذه القضية من ملفات شائكة كانت محل جدل بين الدولتين، خلال المدة من عام 2003 الى عام 2007، ولم تكن حرب العراق هي العامل الوحيد في فتور هذهِ العلاقات ولكن ما جاءت به حكومة العدالة والتنمية من برامج لتغيير سياسة تركيا الخارجية كان هو الآخر سبباً في إحداث تباين في مواقف الدولتين فضلاً عن الموقف الأمريكي من مشكلة حزب العمال الكردستاني، وكذلك توجه لجنة الشؤون الخارجية في الكونغرس الأمريكي إلى إصدار قرار إدانة حول مشكلة الأرمن، كانت هذه قضايا خلافية أيضاً بين الطرفين.

ويمكن توضيح القضايا الخلافية بين الدولتين كالآتي:-

أولاً:- التحولات في السياسة الخارجية التركية

جرت تحولات جذرية في السياسة الخارجية التركية نابعة من التوجهات الجديدة ضمن استراتيجية حزب العدالة والتنمية، تبنتها حكومته منذ استلامها للسلطة عام 2002، وتقوم على سياسة "تعدد المحاور" على صعيد السياسة الخارجية للانتقال بتركيا من سياسة "الدولة الطرف" الى سياسة "الدولة المركز"، برغبة لرؤية قيمة تركيا ومكانتها الإقليمية وفق المستجدات على صعيد السياسة العالمية، وشرعت هذهِ الحكومة بالبحث عن التفعيل الأفضل لوضعها الاستراتيجي ضمن انساق فاعلة تُكسِبُها الدور المؤثر في السياسات العالمية بعامة وفي السياسات الإقليمية المحيطة بها بخاصة[1].

يحمل برنامج حكومة العدالة والتنمية أسس جديدة للسياسة الخارجية التركية، حددها احمد داود اوغلو كبير مستشاري رئيس الوزراء -حينها-، في ذلك الوقت، ووزير الخارجية الحالي، بخمسة أسس أهمها[2]:-

1. التوازن بين الأمن والديمقراطية، فشرعية أي نظام سياسي تأتي من قدرته على توفير الأمن إلى مواطنيه، هذا الأمن يجب أن لا يكون على حساب الحريات وحقوق الإنسان في البلاد. تركيا استطاعت أن تنجح في هذا المضمار من خلال تعزيز الحريات المدنية بدون تقويض الأمن، لاسيما في مرحلة ما بعد أحداث 11 أيلول وتزايد الأعمال الإرهابية. وكان التحدي يكمن في أن يُنفّذ الكفاح ضد الإرهاب بدون تضييق مجال الحريات ولا تأجيل الانتخابات ولا تطبيق حالة الطوارئ، حتى عندما شن الجيش

---

[1] طارق عبدالجليل، توجهات جديدة في السياسة الخارجية التركية، مصدر سبق ذكره.

[2] Ahmet Davutoğlu, Turkey's Foreign Policy Vision: An Assessment of 2007, Insight Turkey, Vol. 10, No. 1, (Ankara: Foundation for Political, Economic and Social Research, 2008), P 79-82.

عملياته العسكرية ضد عناصر حزب العمال الكردستاني بقيت الحياة بشكلها الاعتيادي وبدا الميزان بين الديمقراطية والأمن مستقراً في تركيا.

2. تطبيق ما يُسمى بـ "سياسة صفر مشاكل" نحو جيران تركيا، في محاولة تركيّة لحل مشاكلها مع جميع الدول المجاورة.
3. تطوير علاقات تركيا وتفعيل دورها في المناطق المجاورة. تسعى تركيا إلى مد نفوذها وتأثيرها الإقليمي إلى دول البلقان، الشرق الأوسط، القوقاز وآسيا الوسطى، وتعتمد على سياسة تسوية النزاعات وتفعيل دور الوسيط في مختلف الصراعات والمشاكل سواء كانت على المستوى الرسمي بين الدول أو المستوى غير الرسمي بين الجماعات المختلفة في هذه الدول والمناطق.
4. اعتماد سياسة خارجية متعددة الأبعاد. تعمل تركيا من خلالها على توثيق علاقاتها مع مختلف الدول دون أن تكون علاقاتها مع دولة بديلاً عن علاقاتها مع دولة أخرى. فعندما تقيم تركيا علاقات مع روسيا لا يعني ذلك أن تكون هذه العلاقة بديلاً عن العلاقات الإستراتيجية مع الولايات المتحدة الأمريكية.
5. اعتماد وتطوير دبلوماسية تركية نشيطة، وذلك من خلال تعزيز دورها في المنظمات الدولية والإقليمية، فتركيا استضافت اجتماعات منظمة حلف شمال الأطلسي مراتٍ عديدة، وحصلت على صفة مراقب في منظمة الجامعة العربية والاتحاد الأفريقي. هدف تركيا أن تقوي تأثيرها بثبات في مختلف القضايا العالمية وذلك عن طريق المنظمات والهيئات الدولية، فتعمل تركيا لتحويل مكانتها من "بلد جسر" إلى "بلد مركز".

هذهِ السياسات التي اعتمدتها تركيا لا تروق لحليفتها الولايات المتحدة الامريكية التي تدرج عدداً من دول المنطقة تحت عناوين مختلفة، فمنها يعود الى "محور الشر" وأخرى راعية للإرهاب، وتمضي واشنطن في فرض العقوبات على

هذهِ الدول كإيران وسوريا، ومن هنا ستكون المعادلة الصعبة، فكيف ستوفق أنقرة بين علاقتها مع حليفتها واشنطن وعلاقاتها الجديدة التصالحية مع هذهِ الدول؟

فإرضاء واشنطن يتطلب من أنقرة أن تشارك في عزل هذهِ الدول والمساهمة في تضييق الخناق عليها، وبقدر خروج أنقرة عن هذا المضمار بقدر ما تقف واشنطن خارج مسارها هذا.

بالفعل كان تحسين علاقات تركيا مع كل من إيران وسوريا عامل قلق في العلاقات الامريكية – التركية ما سيضع تركيا في اختبارات صعبة عليها الاختيار الى أي صف تقف.

ثانياً:- الخلاف حول الحرب الأمريكية على العراق

شكّل الخلاف حول الغزو الأمريكي للعراق عام 2003 صدمة للعلاقات بين واشنطن وأنقرة نتيجة لتباين التقديرات حول الحرب ونتائجها وتداعياتها واختلاف مصالح الطرفين فيها.

بادئ ذي بدء دخلت الإدارة الامريكية والحكومة التركية بمحادثات لعدة أشهر حول المشاركة في الحرب على العراق، ابتدأت هذه المحادثات بزيارة بول وولفويتز مساعد وزير الدفاع الأمريكي –آنذاك– الى أنقرة في تموز 2002، طرح خلالها الموضوع العراقي بصورة جدية وطلب من أنقرة المشاركة في الحرب وفتح جبهة شمالية، آخذاً بنظر الاعتبار هواجس تركيا، فذهب بالقول الى إن بلاده ستحافظ على وحدة العراق، وستعارض إقامة دولة كردية مستقلة، وستساعد تركيا اقتصادياً للتعويض عن أي خسارة محتملة من جراء الحرب وستلحظ الوضع الخاص للتركمان وعلى الصعيد الدولي ستضمن واشنطن استمرار مساعدات صندوق النقد الدولي.

وعاد بول وولفويتز الى أنقرة مرةً ثانية في مطلع كانون الأول 2002 بزيارة على درجة من الأهمية، حمل في جعبته مطالب واشنطن وماذا تريد من أنقرة، التي

تمثلت بـ: فتح أراضيها لتمركز القوات الامريكية ومرورها، ومشاركة تركيا في الحرب، وفتح جبهة شمالية ضد النظام العراقي مقابل الحصول على مكاسب عدة سياسياً واقتصادياً، مع تمني وولفويتز أن يكون الرد التركي على المطالب الامريكية سريعاً وواضحاً، وبالمقابل أيقنت أنقرة أن الأمريكيين جادّون في مسألة ضرب العراق وتغيير النظام، فكانت المرحلة التي تلت هذه الزيارة أساسية لتحديد توجهات أنقرة من الملف العراقي، وآخذةً بعين الاعتبار: استمرار التحالف مع الولايات المتحدة الامريكية المستمر منذ أكثر من خمسين عاماً من جهة، والإبقاء على الوضع القائم في العراق من جهة أخرى خشية انقلاب المعادلات، وظهور نتائج في غير مصلحة تركيا[1].

كانت المفاوضات معمقة بين الجانبين وتركت انطباعاً لدى الجانب الأمريكي بأن تركيا جادة في الاستجابة لمطالبه، فوصل الأمر الى التوصل الى عقد اتفاقات بين الطرفين والتوقيع على مذكرة تفاهم، وفي 23 شباط 2003، صرّح وزير الخارجية التركي -حينها- يشار ياكشن:- "إن اتفاقاً بشأن استخدام القوات الامريكية للقواعد والمطارات والموانئ والأراضي التركية في أي هجوم على العراق أصبح وشيكاً، إلا انه ما زالت هناك قضايا معلقة لم يتم التوصل بشأنها الى اتفاق نهائي بين الطرفين"[2].

قدمت الحكومة التركية في 27 شباط 2003 المذكرة التي وقعتها مع الولايات المتحدة الامريكية الى المجلس الوطني التركي الكبير للتصويت عليها في 1 آذار 2003، وتدعو هذه المذكرة الى الموافقة على إرسال قوات تركية الى الخارج،

---

[1] محمد نور الدين، النتائج والتداعيات تركيّاً، في: احمد يوسف احمد وآخرون، احتلال العراق وتداعياته عربياً وإقليمياً ودولياً، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، 2004)، ص409-410.

[2] لقمان عمر محمود، تركيا في الإستراتيجية الامريكية المعاصرة – دراسة في الموقف التركي من الحرب على العراق عام 2003، مصدر سبق ذكره، ص263.

وتمركز وانتشار وعبور قوات عسكرية أمريكية من الأراضي التركية يصل عددها الى (62) ألف جندي أمريكي، أما مجلس الأمن القومي التركي فبدوره عقد اجتماعاً استثنائياً في اليوم التالي بخصوص المذكرة وأكد بأن القيادة العسكرية سوف تدعم موافقة المجلس الوطني التركي الكبير على المذكرة لأَنَّ ذلك سوف يدعم موقف الحكومة التركية[1].

انعقد البرلمان التركي في 1 آذار 2003 لبحث المذكرة وفي نهاية الجلسة أسفر التصويت عن رفض البرلمان للمذكرة بعد أن فشلت في الحصول على موافقة نصف أصوات النواب الحاضرين (268 من أصل 534 نائباً حاضراً) كما تنص المادة (146) من النظام الداخلي، وتقع مسؤولية سقوط المذكرة على عاتق حزب العدالة والتنمية الذي تنتمي إليه الحكومة، وبذلك فشلت الحكومة في تسويق المذكرة[2]، وكان هذا الرفض مفاجأة كبرى وغير محسوبة للولايات المتحدة الامريكية وحاولت أن تضغط باتجاه تغيير هذا الموقف قبل الحرب فلم تفلح، ولعل أهم أسباب تفسير رفض البرلمان التركي تعود الى ما يلي:-

أ. ما يتعلق بتكوين حزب العدالة والتنمية نفسه، ففي الوقت الذي حاولت قيادة الحزب ان تقوم بالموائمات السياسية تأكيداً لدورها المعتدل وحرصها على علاقة تعاونية مع المؤسسة العسكرية التركية والولايات المتحدة الامريكية، إلا أن قواعد الحزب أظهرت اختلافاً في التوجهات، إذ إن نسبة كبيرة من أعضاء الحزب ونوابه لديهم مواقف نقدية تجاه ما يعدّونه مواقف للغرب وللولايات المتحدة الامريكية ضد العالم الإسلامي، فضلاً عن أن هؤلاء يرون في مواقف الرأي العام التركي الرافض للحرب مبرراً قوياً للتمسك بهذا الموقف وليس اتخاذ ما يناقضها، الأمر الذي يفصل بينهم وبين هذهِ القواعد.

---

(1) المصدر نفسه، ص264.

(2) محمد نور الدين، النتائج والتداعيات تركيّاً، مصدر سبق ذكره، ص414.

ب. ما يتعلق بأسلوب التعامل الأمريكي مع تركيا، الذي اتخذ بُعدين: الأول كان هنالك تسريب معلومات حول مطالب مالية تركية مقابل الموافقة على نشر القوات الامريكية على الأراضي التركية، وهو ما أظهر تركيا وكأنها تبيع مواقفها السياسية مقابل ثمن اقتصادي.

أما البعد الثاني فتجلى في أن الولايات المتحدة الامريكية تعاملت مع هذا الموضوع وكأنه مؤكد، وبالتالي فإن تركيا سوف توافق آلياً على هذا الأمر وهو ما يعني ضمناً التشكيك في الإرادة السياسية لتركيا، وفي السلطات التي يمنحها الدستور لنواب البرلمان التركي إضافة الى استفزاز مشاعر الرأي العام نفسه.

ت. يتماثل الموقف الذي اتخذته تركيا من توجيه ضربة عسكرية أمريكية للعراق يتماثل في جوهره مع الموقف الأوروبي الذي قادته ألمانيا وفرنسا، ولما كان الانضمام الى الاتحاد الأوروبي ومازال يمثل هدفاً عزيزاً لدى الحكومات التركية المتعاقبة، فمن المرجح أن تكون تركيا قد فضلت موقف قريب من الموقف السائد في دول غالبية أعضاء الاتحاد الأوروبي للتعبير الرمزي عن التوافق العام مع التوجهات الأوروبية الأكثر بروزاً[1].

ث. عدم وضوح الموقف الأمريكي من طلبات تركيا فيما يتعلق بمستقبل العراق وإمكانية قيام دولة كردية مستقلة في شماله.

ج. عدم التزام الإدارة الامريكية بطلب رزمة المعونة الاقتصادية التي طلبتها تركيا[2].

أحدث هذا الرفض هزة عنيفة في الولايات المتحدة الامريكية، وحاولت واشنطن بذل الجهود "للحظة الأخيرة" لاستمالة أنقرة وإشراكها في الحرب نظراً الى إن كل الخطط العسكرية الامريكية قد وضعت على أساس فتح جبهة شمالية بإمكانها

---

(1) التقرير الاستراتيجي العربي 2002 – 2003، مصدر سبق ذكره، ص110 – 111.

(2) Serdar Kara: op. cit, P 36.

مع الجبهة الجنوبية ضمان النصر وتقليص أمد الحرب وتقليل الخسائر، ولكن بقيت مسألة عدم حصول ضمانات بشأن القضية الكردية وعوامل أخرى، وراهنت تركيا على أنه لا حرب من دونها.

ربما ترك الإلحاح الأمريكي هذا الانطباع لدى الأتراك، إلا أن هذا الرهان سقط من الحسابات التركية بعد أن وجه بوش إنذاره الشهير فجر الثلاثاء 18 آذار الى العراق، فسارع الأتراك الى عقد اجتماع عاجل فقرروا بالإجماع (رئيس الجمهورية، ورئيس الحكومة ووزير خارجيته، ورئيس أركان الجيش) أن يبلغوا الإدارة الامريكية بأنهم سيشاركون في الحرب، وسيفتحون جبهة شمالية، وان مذكرة ستقدم الى البرلمان خلال ساعات للموافقة عليها.

لكن يبدو إن ذلك كان "بعد فوات الأوان" وبعد إن حسمت واشنطن قرارها بشن الحرب على العراق اعتماداً على جبهة واحدة هي الجبهة الجنوبية، لذلك كان جواب كولن باول لنظيره التركي – وقتها – عبد الله غول، عندما ابلغه بقرار قمة الدولة التركية للمشاركة في الحرب: "شكراً، لسنا بحاجة لكم، لكن إذا كنتم تريدون المساعدة فافتحوا فقط ممراً جوياً لطائراتنا"[1].

سبب الموقف التركي تأثيراً سلبياً على العلاقات بين واشنطن وأنقرة مثلما كانت له تأثيرات سلبية ذات شقين على السياسة الامريكية، الشق الأول مادي بما أحدثه من ارتباك بشأن العملية العسكرية الامريكية، ولولا الانهيار السريع للنظام العراقي لكان للموقف التركي تأثيرات كبيرة على أهداف العملية العسكرية الامريكية في العراق.

والشق الثاني هو معنوي لأنه يمثل طعناً في جدارة وفاعلية القيادة الامريكية للنظام الدولي حسب المعتقدات الإيديولوجية لليمين المحافظ الذي كان مسيطراً على

---

[1] محمد نور الدين، النتائج والتداعيات تركياً، مصدر سبق ذكره، ص416.

الإدارة الامريكية للرئيس بوش الابن[1]، فوجدت واشنطن أنها تعرضت للاهانة من قبل أنقرة، ورأت إدارة بوش الابن أن أنقرة مارست سياسة ابتزاز لا تليق "بهيبة القوة العظمى في العالم، كما أن القرار الأمريكي لا يمكن أن يبقى رهينة "المزاج" التركي[2].

سارت العلاقات الأمريكية - التركية نحو الفتور بعد أن انتهت الحرب على العراق باحتلال كامل لأراضيه وإسقاط نظامه وتبادلت الدولتان الاتهامات وطالبت كل منهما الأخرى بتقديم اعتذار رسمي في ظل مظاهر اختلاف بين الحليفتين، ففي الوقت الذي قال فيه بول وولفويتز:- "إن أنقرة لم تحسن التصرف خلال الحرب على العراق" أكد المسؤولون الأتراك إنهم التزموا باتفاقاتهم مع واشنطن وكان وولفويتز قد وجه انتقادات حادة لتركيا خلال مقابلة تلفزيونية يوم 6 أيار 2003 مع شبكة (سي إن إن CNN) الامريكية، ورأى:- "أن الجيش التركي لم يظهر قدرة في تقويمه للأمور"، وان الحكومة التركية "لم تستطع فهم وإدراك حجم الأضرار التي يتعرض لها الشعب التركي من جرّاء موقفها السلبي من الأزمة العراقية"، وطالب أنقرة بالاعتراف بـ "خطئها وتقديم الاعتذار للولايات المتحدة"، وعندها حسب رأيه سيكون بإمكانها مواصلة علاقة الشراكة الإستراتيجية مع بلاده.

بالمقابل جاء الرد التركي على هذه التصريحات على لسان رجب طيب اردوغان يوم 7 أيار 2003 حينما قال:- "إن تركيا لم تخطئ مطلقاً في موقفها من الحرب ضد العراق، واتخذت كل الإجراءات المطلوبة منها دون انتظار أي مقابل" وأضاف قائلاً:- "ان تركيا تعاملت مع الولايات المتحدة في الأزمة العراقية بكل صدق وإخلاص"[3].

---

[1] التقرير الاستراتيجي العربي 2003-2004، مصدر سبق ذكره، ص236.

[2] لقمان عمر محمود، تركيا في الإستراتيجية الامريكية المعاصرة - دراسة في الموقف التركي من الحرب على العراق عام 2003، مصدر سبق ذكره، ص271.

[3] للمزيد من التفاصيل يُنظر:- سعد عبد المجيد، أمريكا وتركيا... توتر في العلاقات، موقع إسلام اون لاين، 7 أيار 2003، متاح على الرابط الالكتروني: www.islamonline.net

وضعت هذه الاحداث فوارق بين السياستين الامريكية والتركية زادت من مساحة الافتراق بين الدولتين أهمها[1]:-

أ. مس احتلال الولايات المتحدة الامريكية للعراق بتوازنات مواتية لتركيا، بحيث ضرب بهذا اول دولة مركزية في المنطقة، مما شكل قلقاً من احتمال محاولة ضرب الدول المركزية الأخرى ومنها تركيا.

ب. مس فعل الاحتلال بالأمن القومي التركي في خاصرته الرخوة، أي وحدة الأراضي التركية عندما انشأ كياناً كردياً رسمياً معترفاً به في الدستور العراقي شمال العراق، وقد يشكل نموذجاً أو مركز جذب لأكراد تركيا.

ت. حمى الاحتلال وجود ما بين (4) الى (5) الآف مسلّح من حزب العمال الكردستاني في شمال العراق.

ث. قسّم بوش العالم الى محوري الخير والشر، محركاً بؤر توتر محاذية لتركيا مثل إيران وسوريا.

فضلاً عن ذلك حصلت حادثة أخرى تمثلت باعتقال القوات الأمريكية لـ(11) عسكرياً من عناصر القوات الخاصة التركية بمحافظة السليمانية في شمال العراق يوم 4 تموز 2003 ووضعت الأكياس على رؤوس المحتجزين كما لو كانوا "إرهابيين"، بحجة قيامهم بمحاولة اغتيال مسؤول عراقي (محافظ كركوك) ضمن نشاطات مقلقة يقومون بها[2]، لتشكل بذلك هذهِ الحادثة سابقة خطيرة عندما قامت القوات الامريكية باعتقال عدد من عناصر قوات تركيا، عضو حلف الناتو التي يُنظر إليها على أنها واحدة من أهم حلفاء وأصدقاء الولايات المتحدة الامريكية المخلصين.

---

[1] محمد نور الدين، التوجه التركي في العهد الأمريكي الجديد.. الى أين؟، مصدر سبق ذكره.

[2] Banu Eligür, Turkish-American Relations Since the 2003 Iraqi War: A Troubled Partnership, Middle East Brief, No. 6, (Massachusetts: Crown Center for Middle East Studies, Brandeis University, 2006), P 2.

شكّلت هذه الحادثة موضوع جدل بين الإدارة الامريكية والحكومة التركية، وتميز رد المؤسستين السياسية والعسكرية في تركيا بالشدة، إذ وصف رئيس الوزراء رجب طيب اردوغان الخطوة الامريكية بـ "الشنيعة والعدائية"، أما رئيس أركان الجيش التركي فقد طالب الإدارة الامريكية باعتذار علني عن هذا العمل غير المبرر، وإطلاق سراح المعتقلين فوراً، ورفضت الأوساط التركية الاتهامات الموجهة لعناصر قواتها المعتقلين معتبرة أن ما جرى يشكل استكمالاً لسياسة المضايقات الكردية المدعومة أمريكياً ضد الأقلية التركمانية العراقية في مدن الشمال بغية التلاعب بالتركيبة الديموغرافية للمنطقة، كمقدمة لإقامة كيان كردي مستقل في هذهِ المنطقة، وبأن الأمريكيين يساعدون الأكراد في مسعاهم هذا من خلال محاولاتهم القضاء على النفوذ التركي في شمال العراق[1].

وعلى الرغم من الإفراج عن المعتقلين يوم 7 تموز، وصدور بيان مشترك عبّر الجيش الأمريكي والجيش التركي من خلاله عن "الأسف" للخلاف الذي نجم عن حادثة الاعتقال، الذي تسبب بتوتر العلاقات بين واشنطن وأنقرة، إلا إن هذه الحادثة تُعد محطة مسار سلبي متدرج وغير منعزلة عما سبقها من الأحداث[2] بسبب الموقف التركي من الحرب على العراق.

إن الحرب الامريكية على العراق واحتلاله وعدم المشاركة التركية فيها، التي أدت الى عدد من اختلافات السياسة بين واشنطن وأنقرة، قادت الى تشكّل وضع جديد في العلاقات بينهما اثر في المجالات الآتية:-

1. ألغى مجلس الشيوخ الأمريكي في 5 آذار 2003 مشروع إضافة مادة لاتفاقية التجارة الحرة بين الولايات المتحدة الامريكية وإسرائيل تتعلق

---

(1) عامر راشد، توتر جديد بعد اعتقال الضباط الأتراك في شمالي العراق: العلاقات الامريكية – التركية على صفيح ساخن، متاح على الرابط الالكتروني: www.almassar.com/browse.html

(2) محمد نور الدين، " 11 سبتمبر " آخر بين أنقرة وواشنطن، متاح على الرابط الالكتروني: www.swissinfo.sh

بخطة بناء وإنشاء مناطق الكويز في تركيا، بحيث أُلغي القسم الخاص بإلحاق تركيا بالكويز، كون هذا المشروع كان من ضمن الموضوعات التساومية بين واشنطن وأنقرة وقت الاعتداء الأمريكي على العراق، فألغيت بعد رفض البرلمان التركي للمشاركة الى جنب واشنطن في الحرب على العراق[1].

2. ادى قرار الحكومة التركية بعدم المشاركة في الحرب الى اضطرار الادارة الامريكية لتبديل خطتها العسكرية وخوض الحرب بدون تركيا، وشكل النجاح الأمريكي في هذا الامر ضربة لـ "القيمة العسكرية" لتركيا بالنسبة الى السياسات الامريكية، أثرت على أهميتها التي كانت جوهر العلاقات الامريكية – التركية خلال الحرب الباردة[2].

3. أدى الاحتلال الأمريكي للعراق في 9 نيسان 2003 الى إحداث تحوّل هائل في المعادلات المحلية التركية، فامتناع أنقرة عن المشاركة في الحرب على العراق مع حليفتها واشنطن، انعكس سلباً على موقع المؤسسة العسكرية في الداخل التركي، إذ إن اتهام واشنطن للجيش التركي بعدم القيام "بدوره الطليعي" وتحميله مسؤولية عدم المشاركة في الحرب من خلال عدم الضغط على نواب البرلمان، أدى الى انكسار العلاقة بين البنتاغون والمؤسسة العسكرية التركية، ورفع الغطاء الأمريكي، لأول مرة منذ خمسين عاماً، عن الجيش التركي الذي قاد انقلاباته السابقة بتحريض من البنتاغون، وهذا ما عزز موقع سلطة العدالة والتنمية وحررها من ضغوط كان يمكن أن تلجأ إليها المؤسسة العسكرية ولأوهى الأسباب[3].

---

[1] يُنظر:- مصطفى اغيللي، مصدر سبق ذكره، ص51-52.

[2] محمد نور الدين، النتائج والتداعيات تركيّاً، مصدر سبق ذكره، ص419.

[3] محمد نور الدين، الدين والسياسة في تركيا، مصدر سبق ذكره، ص107.

4. افتتاح حزب "الحل الديمقراطي الكردستاني" الموالي لحزب العمال الكردستاني مكتباً له في مدينة كركوك.

5. اختيار "صون غول تشابوق" ممثلة عن تركمان العراق في "مجلس الحكم" العراقي الذي شكله بول بريمر الحاكم المدني الأمريكي للعراق، واختيار تشابوق شكل ضربة لتركيا لأنها لا تنتمي الى الجبهة التركمانية العراقية التي تدعمها تركيا، وتنظر إليها على إنها الأكثر تمثيلاً للتركمان[1].

لكن بالرغم من كل ما حدث إلا انه لا يعني أن توتر العلاقات بين واشنطن وأنقرة أدى إلى القطيعة بينهما، فما يربطهما من علاقات ومصالح قديمة وجديدة كفيل بمعالجة ما حصل من أحداث، ورأب الصدع الذي أصاب سياستيهما المشتركة. أدى إدراك كل من الولايات المتحدة الامريكية وتركيا لأهمية كل منهما للآخر الى السير باتجاه ردم الهوة التي اتسعت في طريق علاقاتهما الثنائية، وان اختلاف السياستان الأمريكية والتركية بخصوص الملف العراقي لا يعني تقليص او إنهاء مصالح وأهداف الطرفين في قضايا عديدة.

فكان لا بد في ظل الحاجة المتبادلة وشبكة العلاقات التي تربط البلدين في ظل أجواء دولية وإقليمية أن تفرض عليهما التعاون في العديد من المجالات، فظهرت جملة تطورات أشرت بدورها الى محاولة إصلاح التباين وتنسيق السياسات المشتركة في إطار معالجة ملف العراق. بعدما أصابها من هزة اثر الحرب الأمريكية على العراق، ويمكن إيضاح هذه التطورات بالشكل الآتي:-

1. موافقة أنقرة على إرسال قوات تركية الى العراق:

جاءت هذه الخطوة بناءاً على طلب رسمي تقدمت به الولايات المتحدة الأمريكية إلى تركيا أثناء زيارة عبد الله غول -الذي كان وزيراً للخارجية الركية- الى واشنطن، بتوفير جنود في قوة حفظ سلام دولية بقوة قوامها 12 ألف جندي

---

(1) محمد عبد الله نافع الدبار، مصدر سبق ذكره، ص89.

كانت مقترحة للسيطرة على المنطقة ذات الأغلبية السنية الواقعة في العراق وتحديداً بين بغداد وتكريت، والدافع الأمريكي لهذا الطلب هو تعرض القوات الامريكية المحتلة لهجمات يومية في العراق، ومع تصاعد الخسائر الامريكية، فإن واشنطن سعت جاهدة للعثور على دول لديها الرغبة في المشاركة في حمل أعباء حفظ السلام في العراق، وأوضحت إدارة بوش أن هذا الأمر يمنح أنقرة فرصةً أخرى لتثبت صداقتها[1].

أدركت تركيا "خطأها" بمراهنتها على انه لا حرب من دونها ضد العراق عندما سقط رهانها وسقطت معه حتى خطوط تركيا الحمراء في شمال العراق حينما صار للأكراد دور ونفوذ في العراق وفي شماله على وجه الخصوص، فجاءت موافقة البرلمان التركي يوم 7 تشرين الأول 2003 بإجماعٍ نادرٍ من جانب كتلة نواب حزب العدالة والتنمية على مذكرة الحكومة بشأن إرسال قوات تركية الى العراق لمدة عام من حيث المبدأ، ليمثل هذا الموقف نقطة تحول ايجابية جداً في مسار العلاقات مع الحليف الأمريكي من جهة، ومع العراق من جهة أخرى[2].

هذهِ الخطوة تحمّس لها الطرفان:- الأمريكي الذي يمكن أن تحمل عنه القوات التركية جزء من العبء الذي تعاني حمله قواته بما تواجهه من مقاومة شديدة في وسط وغرب العراق، فضلاً عن أهمية إرسال قوات من دولة مسلمة من بين قوات الدول المتحالفة مع القوات الامريكية في العراق، كما تركيا التي تحمّس قادتها سواءً في المؤسسة العسكرية أو في حكومة حزب العدالة والتنمية نتيجة تقدير تركي بأن هذهِ الخطوة ستحقق المصالح العليا لتركيا من زوايا ثلاث:-

---

(1) عبد العظيم محمود حنفي، إرسال قوات تركية الى العراق وترميم الشراكة الإستراتيجية الامريكية التركية، مجلة السياسة الدولية، العدد 154، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، 2003)، ص138.

(2) محمد نور الدين، قوات تركية في العراق ضرورة قومية، متاح على الرابط الالكتروني:
www.swissinfo.ch/ara/aracchive.html

الاولى:- ستساهم في إنهاء الفتور العلاقات التركية مع الولايات المتحدة الأمريكية.

الثانية:- ستضمن لتركيا حصة كبيرة في إعادة اعمار العراق و "كلمة" مؤثرة بالسلطة في العراق.

الثالثة:- تعزيز نفوذ تركيا الإقليمي والدولي عبر وجود قوات تركية عند باب الخليج العربي[1] الأمر الذي يضفي أهمية اكبر على مكانة تركيا لدى الحليف الأمريكي.

وبالرغم من أن خطوة إرسال قوات تركية الى العراق لم يُكتب لها النجاح بسبب المعارضة الداخلية التركية والعراقية وحتى العربية، إلا إنها كانت محاولة تركية جادة لتحسين العلاقة مع الولايات المتحدة الامريكية.

2. تقرير لجنة "بيكر – هاملتون"[*]

أصدرت لجنة "بيكر – هاملتون" في تشرين الثاني 2006 تقريرها حول معالجة الوضع في العراق، وتتضمن مجموعة توصيات للتعامل مع الأوضاع المتردية في العراق، وساهمت توصيات هذهِ اللجنة في تحسين العلاقات بين واشنطن وأنقرة كون جزء من هذهِ التوصيات تخص تركيا وضرورة إشراكها في الملف العراقي، واهم ما يتعلق بتركيا فيها قد أوصى[2] بـ:-

أ. عقد مؤتمر لدول الجوار بما فيها تركيا، الأمر الذي يعني إعادة تركيا الى مسرح الأحداث العراقي وبشكل رسمي.

---

(1) عبد العظيم محمود حنفي، إرسال قوات تركية الى العراق وترميم الشراكة الإستراتيجية الامريكية – التركية، مصدر سبق ذكره، ص139.

(*) لجنة بيكر– هاملتون: وهي لجنة شُكلت من قبل الإدارة الأمريكية (إدارة بوش الابن)، تتألف من جيمس بيكر وزير الخارجية الأمريكية الأسبق ولي هاملتون النائب الديمقراطي، وهدف هذه اللجنة تقديم تقرير يتضمن توصيات بشأن معالجة الوضع في العراق.

(2) James A. Baker and Lee H. Hamlton, The Iraq Study Group Report, Washington, 2006.

ب. أوصى التقرير بتأجيل القيام بأي استفتاء فيما يتعلق بمدينة كركوك المتنازع عليها، كما حذر من السماح بقيام استقلال لدولة كردية في شمال العـــراق، الأمر الذي يؤدي إلى تدخل عسكري تركي في العراق، يضـــر بالسياســـة الأمريكية الرامية إلى إيجاد وضع مستقر فيه.

ت. أشار التقرير في توصياته إلى تركيا بصفتها دولة سنية يمكـــن أن تـــؤدي دوراً مهماً في المنطقة.

ث. أَقر التقرير بأن عناصر حزب العمال الكردســـتاني فـــي شـــمال العـــراق يشكلون خطراً على الأمن القومي التركي، وتتسبب هجماتهم بمقتل الكثيـــر من الأتراك.

ج. أَقر التقرير أيضاً بوجود مصالح اقتصادية تركية في شمال العراق تمثلهـــا الشركات التركية العاملة هناك.

ح. يضاف إلى ذلك اعتراف التقرير بوجود ارتباط وثيق بين تركيـــا والأقليـــة التركمانية في العراق.

بذلك يكون هذا التقرير قد لفت انتباه الإدارة الأمريكية إلى ضـــرورة عـــدم تجاهل الدور التركي الذي يمكن الاستفادة منه بتحسين العلاقة مع أنقرة، مثلما أَقـــر صراحة بالمصالح والارتباطات التركية التي تؤثر على المصـــالح الأمريكيـــة، ولا يمكن تجاهلها.

ثالثاً: الموقف الأمريكي من حزب العمال الكردستاني

تبنى حزب العمال الكردستاني في تركيا توجهـــاً انفصـــالياً وشـــن حـــرب عصابات منذ عام 1984 وأطلق الهجمات الحدودية في اغلب الأحيان من ملاجـــئ في شمال العراق، انحسر نشاط الحزب بعد اعتقال زعيمه عبد الله أوجـــلان عـــام 1999. ثم استأنف نشاطه عام 2004 وحملت عناصره السلاح مرة أخرى ونفذت الكثير من التفجيرات في مختلف أنحاء تركيا، التـــي راح ضـــحيتها العديـــد مـــن المواطنين الأتراك سواء كانوا عسكريين أو مدنيين.

تصاعدت أعمال العنف التي يقوم بها عناصر الحزب بشكل كبير خلال العام 2006، مما دفع بالحكومة التركية إلى دعوة الإدارة الأمريكية لتزويدها بالمساعدة من اجل مكافحة تهديد هذا الحزب، إلا أن الأخيرة، وبالرغم من إدراجها لحزب العمال ضمن قوائم الحركات والمنظمات الإرهابية، لم تكن راغبة في مشاركة تركيا بأي عمل عسكري ضد عناصر الحزب لاسيما في شمال العراق مدفوعة بعدة أسباب أهمها: الحاجة الماسة لقواتها المتوفرة في محاربة الجماعات المسلحة التي تقاوم الاحتلال في العراق من جهة، وتدريب قوات الأمن العراقية من جهة أخرى، فضلاً عن مشاركتها لتركيا في أي عمل عسكري سيلقى معارضة كبيرة من قبل الأكراد العراقيين[1].

شكل تباين المواقف خلافاً بين الولايات المتحدة الأمريكية وتركيا وضغطت الأخيرة بعد تزايد الهجمات والتفجيرات التي يقوم بها حزب العمال ورأت في الموقف الأمريكي هذا ضرراً لأمنها ومصالحها، فما كان من الإدارة الأمريكية إلا أن حاولت تهدئة الموقف التركي فإتجهت إلى الموافقة على التنسيق والتعاون الاستخباري والسياسي مع الحومة التركية لمعالجة ملف حزب العمال، فعينت الجنرال المتقاعد جوزيف رالستون في آب 2006 مبعوثاً خاصاً إلى أنقرة وبغداد للتباحث بشأن ملف حزب العمال الكردستاني، واستطاع رالستون بحكم علاقاته الجيدة مع الزعماء الأتراك وحكومة إقليم كردستان أن يقارب الرؤى وينسق المواقف بين مختلف الأطراف لمواجهة أعمال العنف التي يقوم بها عناصر الحزب[2].

(1) F. Stephen Larrabee, Turkey as U.S. Security Partner, (Washington: RAND Corporation, 2008), P 8.

(2) Stephen J. Flanagan and Samuel J. Brannen, Turkey's Shifting Dynamics Implications for U.S.-Turkey Relations, (Washington: Center for Strategic and International Studies, 2008), P 11.

أدلى رالستون بشهادته أمام لجنة الشؤون الخارجية في مجلس النواب الأمريكي في 15 آذار 2007 قائلاً:- "شكل حزب العمال الكردستاني التهديد الهام إلى حليفنا الطويل المدى تركيا... في عام 2004 استأنف حزب العمال الهجمات الإرهابية ضد قوات الأمن التركية، والمدنيين الأبرياء والسياح الأجانب... استعمل العراق كقاعدة ليتابع عملياته منه، ويوجه الهجمات ضد تركيا. العراق والقوات الأمريكية افتقرا إلى المصادر لاستئصال المعسكرات الإرهابية بالرغم من الإصرار المستمر من قبل السلطات التركية للقيام بذلك. النقطة الحرجة هي أن ضغط الهجمات المستمرة ولد ضغطاً هائلاً على الحكومة التركية للقيام بعمل عسكري. وتفهم أنقرة بأن العمل العسكري يمكن ان يكون مربكاً وذو نتيجة عكسية على هدفنا المشترك لانجاز حكومة عراقية مستقرة وقوية"، وأوصى رالستون بالتعاون مع تركيا من اجل مواجهة حزب العمال الكردستاني[1].

أثمرت نسبياً جهود الحكومة التركية في إقناع دول الشرق الأوسط والغرب بمكافحة حزب العمال الكردستاني، وفي مقدمتهم واشنطن التي أعلنت أنها ستساعد أنقرة في مواجهة أعمال العنف التي يقوم بها عناصر حزب العمال، التي توجد له عدة معسكرات في شمال العراق، كما تعهدت بغداد هي الأخرى بعدم جعل الأراضي العراقية ملاذاً لعناصر الحزب، إلا إن موقف واشنطن من مسألة تعامل أنقرة مع حزب العمال الكردستاني بقيت تثير قلق الأتراك، لما تبديه من معارضة في بعض الأحيان للتدخل العسكري التركي في شمال العراق لضرب ملاذ عناصر الحزب[2].

---

(1) Joseph Ralston, U.S.-Turkish Relations and the Challenges Ahead, 1/9/2009, on link:- http://www.state.gov/p/eur/rls/rm/81764.htm

(2) التقرير الاستراتيجي العربي 2006-2007، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، الطبعة الأولى، 2007)، ص159-160.

شهد شهر تشرين الأول 2007 أزمة قوية على الحدود العراقية – التركية بين القوات التركية وعناصر حزب العمال الكردستاني على اثر هجمات قام بها مقاتلو الأخير ضد أهداف مدنية وعسكرية في أنحاء مختلفة من تركيا، وفي الوقت نفسه يتخذ هذا الحزب من شمال العراق ملاذاً له وقواعداً فيه.

وجدت الحكومة التركية نفسها، عقب تفجيرات عدة قام بها الحزب، أمام ضغوطات الرأي العام الداخلي وغضب المؤسسة العسكرية فكان لابد لها من التحرك بالسرعة الممكنة للتخلص من هذهِ الضغوطات من جهة، وللحد من الأعمال الإرهابية التي يُنفذها عناصر حزب العمال ضد المدنيين والعسكريين على السواء من جهةٍ أخرى، فجاء قرار البرلمان التركي يوم 17 تشرين الأول 2007 بالسماح للجيش التركي بالتوغل في شمال العراق لاستهداف قواعد حزب العمال الكردستاني الذي يستخدم هذه المنطقة قاعدة لشن الهجمات على الأهداف التركية عبر الحدود[1].

بيد أن هذه الأزمة لم يكن أطرافها تركيا وحزب العمال الكردستاني فحسب وإنما هنالك أطراف أخرى كالولايات المتحدة الامريكية والعراق الذي ينطلق من شماله عناصر حزب العمال وكذلك أكراد العراق الذين يوفرون الملاذ لهم.

والطرف الأكثر تأثيراً هو الأمريكي المحتل للعراق الذي يمسك بخيوط اللعبة في الساحة، بحيث مارست واشنطن تجاه هذه القضية سياسة اقل ما يقال عنها أنها ميكافيلية الى أقصى الحدود، فهي تندد بقوة بحزب العمال الكردستاني الذي قتل خلال شهر واحد أكثر من خمسين تركيّاً بين مدني وعسكري، وبالمقابل تَغُل يد تركيا في بعض الأحيان، وتصرح برفضها لشن عملية عسكرية واسعة النطاق داخل منطقة كردستان العراق[2].

---

(1) Stephen J. Flanagan and Samuel J. Brannen: op. cit, P 11.

(2) محمد نور الدين، تركيا وأمريكا: استراتيجيات "انقلابية" كبرى في الأفق؟، متاح على الرابط الالكتروني: www.swissinfo.ch.

بعد التحرك العسكري التركي وجدية الحكومة التركية في مواجهة قضية حزب العمال الكردستاني أدركت الإدارة الأمريكية بضرورة معالجة موقفها من الأمر فتحركت بمحاولة لإرضاء الحليف التركي، فتحمل وزير الدفاع الأمريكي – حينها- روبرت غيتس مهمة الموازنة بين الحاجات المتعارضة لتركيا والولايات المتحدة الامريكية، عندما حاول غيتس أن يضمن انتهاء العمليات العسكرية التركية في شمال العراق أثناء شن الجيش التركي لهجماته، وألمح الى المصلحة المشتركة لواشنطن وأنقرة في التصدي لمقاتلي حزب العمال الكردستاني المنظمة التي تدرجها الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد الأوروبي على لائحة المنظمات الإرهابية[1].

وقام بوش بدعوة اردوغان إلى واشنطن في 5 تشرين الثاني 2007، إذ وافق الطرفان على توثيق العمل لمواجهة حزب العمال، وتم تحديد التعاون في أربعة مجالات: تشارك الولايات المتحدة الأمريكية تركيا في العمليات الاستخباراتية، المساعدة في القبض على قادة الحزب وإعادتهم إلى تركيا، العمل على إغلاق معسكرات الحزب لأجل قطع دعمه اللوجستي، والتنسيق في عمليات الجيش التركي في شمال العراق. وضع البلدان آلية ثنائية لمتابعة هذه المجالات تضم الجنرال أركين سيكون نائب رئيس هيئة الأركان التركية ونظيره نائب رئيس الأركان الأمريكي جيمس أي. كارترايت والقائد العام للقوات متعددة الجنسيات في العراق – آنذاك – ديفيد بترايوس[2].

وضمن رغبة متبادلة لمعالجة قضية حزب العمال الكردستاني التي كانت مثار جدل في العلاقات الأمريكية – التركية أبدت الإدارة الأمريكية مرونة أكثر في التعامل التركي مع هجمات الحزب وعناصره، لاسيما منذ عام 2008، فعندما تقوم

---

(1) سكوت بيترسون، الاجتياح التركي للعراق، ترجمة احمد عطاء، متاح على الرابط الالكتروني:
www.islammcmo.cc/Tkrarer/Takrer-motargam/

(2) تركيا والأكراد العراقيين: تنازع أم تعاون؟ تقرير الشرق الأوسط لمجموعة الأزمات الدولية، الرقم 81، (واشنطن: مجموعة الأزمات الدولية، 13 تشرين الثاني 2008)، ص7-8.

القوات التركية بحملة عسكرية سرعان ما تعلن واشنطن عن علمها بها، مع التأكيد على أن هذهِ الحملات مجرد عمليات محدودة الزمن والنطاق، وذلك في ظل أجواء تحسن علاقة أنقرة بواشنطن، تؤدي بالأخيرة أن لا تعكر علاقتها مع تركيا التي تشكل أهم طريق لإيصال الإمدادات إلى الجيش الأمريكي في العراق، كما أن الإدارة الأمريكية وجدت من الصعوبة في إطار "حربها على الإرهاب" أن تمنع دولة حليفة من محاربة إرهابيين استقروا وراء حدودها، وبالذات حزب العمال الكردستاني المدرج على اللائحة الأمريكية للمنظمات الإرهابية[1].

وبالفعل أخذ التعاون الأمريكي – التركي ضد عناصر حزب العمال شكله الأوضح خلال العام 2008 عندما أدى التنسيق المشترك إلى نتائج ايجابية في مواجهة عناصر الحزب، فالطائرات التركية تستطيع أن تستهدف معسكرات الحزب في شمال العراق بعد أن فُتحت الأجواء العراقية بموافقة أمريكية، وتعزز التعاون الاستخباراتي بين القوات الأمريكية والتركية.

وكان للمساعدة الأمريكية ضد حزب العمال تأثيراً ايجابياً على المواقف التركية نحو الولايات المتحدة الأمريكية وسياستها تجاه المنطقة، لاسيما بين صناع القرار والجمهور التركيين على حدٍ سواء. علاوة على ذلك ساهمت هذه المساعدة في جعل الحرب "الأمريكية ضد الإرهاب" حملة لمواجهة جميع الحركات والمنظمات الإرهابية، وليس فقط تلك التي تستهدف المصالح الأمريكية بشكلٍ خاص[2].

---

[1] بيتر فيليب، الحملة التركية في شمال العراق: "سلطة مطلقة لأنقرة تحكمها المصالح الأمريكية"، متاح على الرابط الالكتروني: www.Qantara.de

[2] Abdulkadir Onay and Soner Cagaptay, A Mutual Enemy: U.S.-Turkish-Iraqi Cooperation against the PKK, Policy Watch, No.1346, (Washington: Washington Institute, February 27, 2008), P 2-3.

مضت إدارة باراك اوباما في طريق تعزيز هذه السياسة عندما وجه اوباما فريقه في البيت الأبيض إلى ضرورة التعاون الثنائي مع الحكومة التركية لمواجهة عناصر حزب العمال الكردستاني ونزع سلاحه كما العمل مع أكراد العراق من اجل إبعاد عناصر الحزب عن الأراضي العراقية كون وجودهم يسمم العلاقات بين تركيا واقليم كردستان من ناحية، وتركيا والولايات المتحدة الامريكية من ناحية أخرى[1].

رابعاً: تنامي السخط الشعبي التركي ضد الولايات المتحدة الامريكية وسياساتها

وصل العداء الشعبي في تركيا الى مستويات غير مقبولة بحسب الكثيرين من المتابعين للشأن التركي في واشنطن، كما كان هناك صورة سلبية للولايات المتحدة الامريكية يتناقلها الرأي العام المحلي في تركيا، بلغ ذروته خلال العام 2007، الوضع الذي سبب قلقاً لدى الأوساط الامريكية إزاء حليفتهم التقليدية تركيا، مثلما أربك الحكومة التركية التي تأخذ بنظر الاعتبار الميول الشعبية في سياستها إزاء الإيفاء أو الالتزام بسياستها تجاه الحليف الأمريكي وحد من الاستجابة لعدد من المطالب الامريكية.

فجاء تحذير دوغلاس فيث وكيل وزارة الدفاع الامريكية – حينها – للحكومة التركية من خطورة العداء للولايات المتحدة الامريكية السائدة – آنذاك – في تركيا ولفتها الانتباه الى إن هذا العداء الذي هو أعلى من المستويات المماثلة في غيرها من الدول ينطوي على تناقض واضح في ظل توصيف العلاقات بين البلدين بأنها شكل من أشكال التحالف الاستراتيجي[2].

---

(1) Ibrahim Kalin: op. cit, P 103-104.

(2) عبد الحليم غزالي، بين أنقرة وواشنطن... أزمة ثقة وشكوك، موقع إسلام اون لاين، متاح على الرابط الالكتروني:-www.islamonline.net

لم يكن تنامي السخط الشعبي في تركيا ووصوله الى أعلى مستوى له خلال عام 2007 نابعٌ من فراغ، بل كان نتيجةً للتطورات والأحداث التي طرأت على الساحتين الداخلية والإقليمية وشكلت في بعض جوانبها اختلافاً بين واشنطن وأنقرة، وأهمها الحرب الأمريكية على العراق والموقف الأمريكي من حزب العمال الكردستاني وتصاعد أعمال العنف التي يقوم بها، يراها الأتراك أنها بسبب السياسة الامريكية المتهاونة في مجال القضاء عليه، وكذلك محاولات مجلس النواب الأمريكي لتشريع قانون يدين تركيا بقضية "الإبادة الجماعية الأرمنية"[1].

وفيما يخص مؤشرات السخط الشعبي التركي تجاه الولايات المتحدة الأمريكية وسياساتها فإنها تشمل الآتي:-

أ. أشارت نتائج استطلاعات الرأي التي قامت بها مؤسستا: Anar و Poll Mark أثناء المدة من كانون الأول 2002 إلى أيلول 2003 إلى الرفض الشعبي التركي الكبير للتدخل الأمريكي في العراق ورفض المساعدة التركية لهذا التدخل. كانت نسبة المعارضة للحرب على العراق حسب الاستطلاع 86.7% في كانون الأول 2002 وصلت إلى 90% في شهر كانون الثاني أي بعد شهر فقط من الاستطلاع الأول، ورأى 74.4% أن الهدف الحقيقي للحرب الأمريكية على العراق هو السيطرة على منابع النفط من اجل فرض الهيمنة الأمريكية على العالم. كما اعتقد 60.5% بأن الولايات المتحدة الأمريكية تفضل قيام دولة كردية في شمال العراق، وهو أهم أسباب المعارضة الشعبية التركية للحرب على العراق[2].

(1) Turkey-United States relations, on link:- http://en.wikipedia.org/wiki/Turkey United –States –relations.

(2) Nasuh Uslu, Metin Toprak, Ibrahim Dalmis, and Ertan Aydin, Turkish Public Opinion Toward the United States in the Context of the Iraq Question, Middle East Review of International Affairs, Vol. 9, No. 3, (The Global Research in International Affairs (GLORIA) Center, 2005), P 76-77.

وشكلت هذه النسبة مؤشرات سلبية بين بلدين حليفين مثل الولايات المتحدة الأمريكية وتركيا.

ب. تشير استطلاعات للرأي إلى الموقف الشعبي السلبي تجاه الولايات المتحدة الأمريكية، فبحسب استطلاع للرأي أجرته محطة البي بي سي البريطانية في كانون الثاني 2007 فإن ما يقارب 69% من الأتراك لديهم مشاعر سلبية تجاه التأثير الأمريكي في العالم، وهي نسبة تزيد بـ 20 نقطة عن استطلاعات للرأي عام 2005، وهي نسبة عالية للغاية في بلدٍ حليفٍ، وان ما يقارب 75% من الأتراك يرون أن الوجود العسكري الأمريكي في الشرق الأوسط يُعد معرقلاً للاستقرار ويثير القلق في المنطقة.

ت. لقد وصل الأمر الى حد تصور بعض الأتراك أن الولايات المتحدة الامريكية يمكن أن تشن حرباً ضد تركيا بسبب الاختلاف بين الجانبين حول شمال العراق، وإحساس أنقرة أن واشنطن تتجاهل مصالحها القومية هناك، كما ظهر في رواية (العاصفة المعدنية) عام 2004 التي كانت أكثر رواجاً في الأوساط التركية، إذ تصور هذه الرواية قيام حرب أمريكية ضد تركيا. وخطورة هذا التوجه تكمن في أن الصورة الذهنية لإدارة بوش الابن قد تعرضت للتدمير الكامل في الحس الشعبي التركي وبين أفراد النخب[1].

ومن هنا بالاستطاعة تلمس الأثر السلبي لتزايد العداء بين الأوساط الشعبية والنخب التركية تجاه الولايات المتحدة الأمريكية على العلاقات الامريكية – التركية، الأمر الذي رأت فيه الادارة الامريكية سبباً للتحرك تجاه الأوساط التركية لمعالجة هذه القضية فوجدت أن خير وسيلة لتعزيز وضع الولايات المتحدة الأمريكية ونفوذها في تركيا يكمن في التعاون على القضايا التي تتقارب فيها مصالح الدولتين وأولوياتهما السياسية مثل إرساء الاستقرار في العراق على المدى

---

[1] John C.K. Daly, U.S.-Turkish Relations A Strategic Relationship Under Stress, (Washington: The Jamestown Foundation, 2008), P 13-14.

الطويل، وتوسيع التجارة والاستثمارات الثنائية، وتطوير الممر الجنوبي لتصدير الطاقة من حوض قزوين ومساندة الإصلاحات السياسية والتنمية الاقتصادية في الشرق الأوسط وآسيا الوسطى. وإظهار هذه المجالات لوسائل الإعلام لاسيما المحادثات المسهبة التي أجريت مع المسؤولين الأتراك، ومع أعضاء البرلمان والصحفيين، وكبار رجال الأعمال، والمفكرين، فضلاً عن ظهورها في تحليل التقارير الإخبارية ومعطيات الرأي العام التركي[1].

خامساً: موافقة لجنة الشؤون الخارجية على قرار غير ملزم حول قضية إبادة الأرمن

وافقت لجنة الشؤون الخارجية في مجلس النواب الأمريكي يوم 10 تشرين الأول 2007، على مشروع قرار غير ملزم بأغلبية 27 صوتاً مقابل 21، يُقر هذا المشروع بأن ما حصل للأرمن بين عامي 1915 و1917 "إبادة جماعية" على أيدي الدولة العثمانية، الحال الذي أدانته تركيا بشدة على لسان رئيسها عبدالله غول حينما قال:- "إن القرار غير مقبول وان تركيا لن تعترف بحدوث (مذبحة جماعية)" كما هاجم عملية التصويت بقوله:- "إن بعض السياسيين الأمريكيين يُغلقون آذانهم في وجه المطالبات بالتصرف المعقول ويريدون مرة أخرى التضحية بقضايا مهمة في سبيل العاب محلية صغيرة.. الشعب التركي لا يعد قرار لجنة الكونغرس مقبولاً أو ذا قيمة"[2].

وافقت الإدارة الأمريكية الرأي مع الحكومة التركية في رفضها لهذا القرار كونها تعي ما يسببه من توتر مع أنقرة، ويؤدي إلى الإضرار بالمصالح الامريكية المشتركة مع تركيا الدافع الذي حدا ببوش الى القول في بيان له:- "إن الكونغرس له عمل أكثر أهمية ليعمله من إثارة عداء حليف ديمقراطي في العالم الإسلامي، خصوصاً انه يزود جيشنا بالدعم الحيوي كل يوم". تلا هذا البيان رسالة مقدمة إلى

---

[1] استيفن فلانجان، أولويات خاطئة: التقييمات التركية للقوة الأمريكية، مصدر سبق ذكره، ص5.

[2] تركيا تدين التصويت الأمريكي حول الأرمن، موقع البي بي سي العربي، 11 تشرين الأول 2007، متاح على الرابط الالكتروني:- www.bbcarabic.com

الكونغـرس الأمريكي وقعها ثمانية وزراء خارجيـة سابقيـن تحـذر بـأن تشريـع هـذا القـرار "يعـرض أمننـا القومـي للخطـر" علـى حـد وصفهـم[1].

سعت الإدارة الأمريكية إلى تهدئة الموقف مع تركيا على اثر هـذا القـرار واستدعاء أنقرة لسفيرها في واشنطن للتشاور، فقامت بإرسال مسؤولين أمـريكيين الى تركيا في محاولة لوقف أي تـدهور فـي العلاقـات الثنائيـة بـين البلـدين، والمسؤولان هما إريك الدرمان – السفير الأمريكي الأسبق في أنقرة – ودان فريـد مساعد وزيرة الخارجية الامريكية في إدارة بوش الابـن، كمـا اصـدر السـفير الأمريكي في أنقرة بياناً أشار فيه الى حزنه العميق لتمرير مثل هكذا قرار، وقـد جاءت هذه الخطوات خشية أن يؤثر القرار على التحالف الأمريكي – التركي بشكلٍ عام، وخطوط الإمدادات الحيوية للقوات الأمريكية في العراق وأفغانستان التي تمر عبر قاعدة انجيرليك التركية بشكلٍ خاص.

فتم تجميد القرار أثر حملة قادهـا كبار المسـؤولين الأمريكييـن وعلـى رأسهم وزير الدفـاع –حينهـا– روبرت غيتس الذي أفـاض في شـرح أهميـة تركيا كحليـف استراتيجـي للولايـات المتحـدة الأمريكية لا يمكـن الاسـتغناء عنه[2].

القضية الأرمينية التي عادت إلى الظهور على ساحة الأحداث حينما عاودت لجنة الشؤون الخارجية في البرلمان الأمريكي يوم 4 آذار 2010 لإصـدار قـرار يعتمد عبارة "الإبادة" لوصف ضحايا الأرمن في العهد العثماني ويـدعو الـرئيس الأمريكي باراك اوباما إلى استخدام كلمة الإبادة لوصف ما سـمي بـ "التصـفية

---

(1) Spencer P. Boyer and Brian Katulis, The Neglected Alliance Restoring U.S.–Turkish Relations to Meet 21st Century Challenges, (Washington: Center for American Progress, 2008), P 24-25.
(2) John C.K. Daly ; op. cit, P 11-12.

المنهجية والمتعمدة لمليون ونصف المليون ارمني" في مرحلة حكم الدولة العثمانية أثناء الحرب العالمية الأولى[1].

بالرغم من أن القرار ليس له صفة القانون الملزم إلا إن تداعياته يمكن أن تتجاوز العلاقات الأمريكية – التركية إلى العلاقات بين أنقرة وكل من إسرائيل وأرمينيا، لاسيما إذا تم الأخذ في الاعتبار ما يلي[2]:-

1- قد يؤدي القرار إلى التوتر في العلاقات بين واشنطن وأنقرة، في المرحلة المقبلة، وهو ما وضح في تحذير رئيس الوزراء التركي رجب طيب اردوغان، من أضرار محتملة بالعلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية، كذلك تصريحات وزير الخارجية التركي احمد داود اوغلو، يوم 5 آذار، التي أشار فيها إلى:- "إن إدارة اوباما لم تقف بثقلها بشكلٍ كافٍ وراء مساعي منع التصويت".

2- يأتي القرار في وقت تسعى فيه تركيا إلى تطبيع علاقاتها مع أرمينيا، إذ وقعت الدولتان في تشرين الأول 2009 بروتوكولين لتطبيع العلاقات بينهما، ما أثار التفاؤل بوضع حدٍ لعداء استمر أكثر من قرن، لكن القرار الأخير قد يؤدي إلى تراجع هذه الجهود، لاسيما بعد أن حذر النواب الأتراك من أَن هذا القرار قد يعوق التقدم في تطبيع العلاقات التركية – الأرمنية.

3- قد لا ينفصل القرار عن الضغوط التي مارسها اللوبي الصهيوني في واشنطن ما يعني أن إسرائيل قد تكون ضالعة فيه بشكلٍ أو بآخرٍ، وذلك رداً على التوجهات التركية الأخيرة، التي لا تلقى التأييد من جانب اسرائيل، بخاصة لجهة التقارب الواضح مع كل من سوريا وايران.

---

(1) بعد قرار مجلس النواب حول "إبادة الأرمن" أزمة محتملة بين تركيا والولايات المتحدة، نشرة أخبار الساعة، العدد 4294، (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الأحد 7 آذار 2010)، ص3.

(2) المصدر نفسه، ص3.

أدانت تركيا القرار من جانبها، وقالت رئاسة الوزراء التركية:- "إننا ندين هذا القرار الذي يتهم بلادنا بجريمة لم ترتكبها"، وتم استدعاء السفير التركي في واشنطن إلى أنقرة للتشاور، وحذرت تركيا من عواقب هذه الخطوة على العلاقات الثنائية المستقبلية.

فأخذت الإدارة الامريكية هذه التهديدات على محمل الجد، كما أخذت بنظر الاعتبار التداعيات المتشعبة لهذا القرار على المصالح التركية، فأعلنت معارضتها القوية للقرار معتبرة انه يربك محادثات المصالحة بين تركيا وأرمينيا التي تحظى بدعم أمريكي قوي، وقال بي جي كراولي المتحدث باسم الخارجية الأمريكية:- "ضغطنا بشدة لنرى التقدم الذي احرزناه، ونحن لا نريد تعريض المصالح للخطر"، أما هيلاري كلينتون فقد اتصلت بدورها مع هوارد بيرمان رئيس اللجنة الخارجية الديمقراطي لتبلغه بمعارضة القرار، كما اتصل باراك اوباما برئيس الوزراء التركي رجب طيب اردوغان لتهدئة الأوضاع ولتطمينه بعدم استصدار قرار ملزم بشأن قضية الأرمن[1].

وتنظر ادارة باراك اوباما إلى الأمر على انه كابوس يُذكر البيت الأبيض بأن الديمقراطية التي يحظى بها الكونغرس يمكن أن تتعارض مع السياسة الخارجية الأمريكية[2]، كما تُعرض المصالح الأمريكية في أهم المناطق حيويةً للخطر، الذي يسببه توتر العلاقات مع احد أهم حلفاء الولايات المتحدة الامريكية الاستراتيجيين وهو تركيا.

انطلاقاً من رغبة الدولتين بتجنب أي توتر قد يصيب علاقاتهما أعلن رجب طيب اردوغان يوم 4 نيسان 2010 أن سفير بلاده لدى الولايات المتحدة الامريكية سيعود في غضون أسبوع لممارسة مهامه، وأوضح رجب طيب اردوغان انه

---

(1) صحيفة القبس، العدد 13206، 6 آذار 2010، ص38.

(2) كيفن كونولي، مصدر سبق ذكره.

سيشارك في القمة الدولية حول الأمن النووي التي تعقد يومي 12 و 13 نيسان في العاصمة الأمريكية، مؤكداً أن هنالك تطورات ايجابية في العلاقات الثنائية التي شابها نوع من التباين بسبب قرار النواب الأمريكيين، وأعرب عن الأمل في أن "تتواصل هذه التطورات الايجابية ايضاً خلال نيسان" في إشارة إلى يوم 24 من هذا الشهر الذي يوافق ذكرى مذابح الأرمن في عامي 1915 – 1916، إذ يقوم رؤساء الولايات المتحدة الأمريكية في هذه المناسبة على توجيه رسائل كانت تخلو من عبارة "الإبادة"[1].

ولم يُخيب باراك اوباما آمال رجب طيب اردوغان عندما وجه رسالته في ذكرى مذابح الأرمن التي رحب فيها بالحوار بين الأتراك والأرمن حول هذا الجدل التاريخي وتحدث عن "إحدى أفدح الجرائم في القرن العشرين"، ولم يستعمل عبارة "إبادة"، وقال:- "كنت دائماً اعبر عن موقفي حيال ما جرى عام 1915 ونظرتي للتاريخ لم تتغير"، مضيفاً إن "مصلحة الجميع الإقرار بالوقائع نهائياً وبصراحة"[2].

باختصار يمكن القول أن القضايا المختلف بشأنها بين الولايات المتحدة الأمريكية وتركيا وما رافقها من التطورات والأحداث التي أثرت في مجرى العلاقات الامريكية – التركية، لم تستطع أن تقاوم في صد البلدين عن محاولتهما في مراجعة المواقف وتصحيح السياسيات، فكان للمصالح الإستراتيجية المتبادلة بين البلدين دورها في الحد من التداعيات السلبية للعديد من الملفات المُختَلَف عليها بينهما، مما ساعد في الحفاظ على سياسة الشعور بالحاجة المستمرة لكل منهما الآخر، فضلاً عن التطورات التي أدت الى ضرورة التعاون المستمر بين الحليفين حال حصولها، فكانت شافعاً بحق للحيلولة دون الوصول الى حالة الانفصال عند الاختلاف حول أي من القضايا العالقة بين واشنطن وأنقرة.

---

(1) صحيفة فلسطين، 3 نيسان 2010، ص19.

(2) صحيفة النهار، 25 نيسان 2010، ص5.

الفصل الرابع

أثر العلاقات الامريكية – التركية على القضايا العربية

الفصل الرابع

أثر العلاقات الامريكية – التركية
على القضايا العربية

تمهيد: الاهتمام الأمريكي والتركي بالمنطقة العربية

تشكل المنطقة العربية أهمية كبيرة نظراً لما تمتلكه من أهم مصادر الطاقة والموارد الطبيعية واحتياطياتها التي لا غنى لأغلب دول العالم عنها، وموقعها الاستراتيجي المطل على طرق الملاحة البحرية واهم المضائق موجودة فيها، فهي تطل على البحر الأبيض المتوسط وعلى البحر الأحمر والبحر العربي والخليج العربي وفيها قناة السويس ومضيق هرمز ومضيق باب المندب ومضيق جبل طارق، فضلاً عن اتصالها بقارات العالم المهمة آسيا وأفريقيا وأوروبا. بالإضافة الى إن التطورات والصراعات المتعاقبة التي تشهدها المنطقة منذ وقت طويل جعلها تؤثر وتتأثر في مجمل سياسات القوى الدولية والإقليمية، وتُعد المنطقة العربية من أكثر مناطق العالم تأثيراً وتأثراً بالتطورات التي أفرزتها مرحلة ما بعد أحداث 11 أيلول 2001، بيد أن ما يهمنا هو الاهتمامان الأمريكي والتركي في المنطقة:-

اولاً:- الاهتمام الأمريكي:-

إن الاهتمام الأمريكي بالمنطقة العربية ليس وليد اللحظة بل يعود الى سنوات ما قبل الحرب العالمية الثانية، وانطلق هذا الاهتمام نتيجة للمصالح الحيوية الامنية والسياسية والاقتصادية المهمة الموجودة للولايات المتحدة الامريكية في هذهِ المنطقة، فضلاً عن اعتبارات الحرب الباردة التي نشبت بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة وما سببته من تنافس على النفوذ والمصالح في مختلف أنحاء العالم ومنها المنطقة العربية التي كانت من أهم مناطق الصراع على النفوذ بين القطبين بحكم ما تحتويه من ثروات وموارد طبيعية تُعد على قدر كبير من الأهمية في التحكم

بمجريات الصراع العالمي، كما كان لقيام إسرائيل عام 1948 ونشوب الصراع العربي الإسرائيلي عاملاً مؤثراً في الاهتمام الأمريكي في المنطقة، فضلاً عن أهمية الموقع الاستراتيجي للمنطقة العربية وما يحتويه من ثروة نفطية في المنظور الأمريكي، علاوةً على انه يُشكل شرايين التجارة والمرور الأكثر أهميةً في العالم التي لا يمكن للولايات المتحدة الامريكية الاستغناء عنها[1].

ولم ينهِ انتهاء الحرب الباردة مطلع عقد التسعينيات الماضي أهمية المنطقة العربية في الإستراتيجية الامريكية، بل إنها بقيت تحتفظ بأهميتها الكبيرة، فالموقع الجغرافي للمنطقة قريب من جنوب أوروبا عبر البحر المتوسط، كما انه يمثل امتداداً طبيعياً لآسيا الصغرى والبلقان اللذين تؤثر التطورات فيهما بشدة على الأمن والاستقرار في أوروبا، فضلاً عن الميزة التي تتمتع بها المنطقة العربية المتمثلة بأنها المنبع الأهم للنفط الداخل في التجارة الدولية الذي يتوقف على استمرار تدفقه ازدهار الاقتصاد العالمي بعامة والاقتصاد الأمريكي بخاصة، كما وجود إسرائيل المصلحة الامريكية الأخرى في المنطقة، الأسباب التي تسهم في بقاء الأهمية الإستراتيجية للمنطقة العربية في الحسابات الأمريكية بالرغم من انتهاء الحرب الباردة، وبقيت المنطقة تمثل إحدى المناطق المهمة التي تحرص الولايات المتحدة الامريكية على ممارسة نفوذٍ عالٍ فيها[2].

وتتعاطى السياسة الامريكية مع المنطقة العربية انطلاقاً من مجموعة المصالح والأهداف التي تحرص على الحفاظ عليها قدر الإمكان وباستعمال مختلف الوسائل العسكرية والسياسية والاقتصادية، التي تتركز أهمها بما يأتي:-

---

(1) عبد الفتاح الرشدان، استراتيجية القوى الدولية تجاه المنطقة العربية، التقرير الارتيادي (الاستراتيجي)، الإصدار الأول، (الرياض: مؤسسة البيان، الطبعة الأولى، 1424هـ)، ص289.

(2) جمال عبد الجواد، المصالح الإستراتيجية الامريكية في الوطن العربي، في كتاب: هالة سعودي (تحرير)، الوطن العربي والولايات المتحدة الامريكية، (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، الطبعة الاولى، 1996)، ص27.

1- تأمين وصول النفط العربي دون تهديد أو عائق وبأسعار معقولة، ويتم تطبيق هذا الهدف عبر الإستراتيجية الأمريكية والتواجد العسكري الأمريكي المباشر في المنطقة والحيلولة دون تنامي قوى إقليمية يمكن أن تهدد هذا الهدف.

2- ضمان أمن وبقاء إسرائيل، ويتحقق هذا الهدف من خلال علاقات التحالف الاستراتيجي التي تربط بين الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل، ومن خلال دور الوكالة الذي تؤديه إسرائيل في السياسة الأمريكية، والتأكيد على أن إسرائيل كأحد المصالح الأمريكية المهمة، وتقديم الدعم الأمريكي المستمر لها.

3- دعم أنظمة الحكم الحليفة من خلال "محاربة الإرهاب"، والتأكيد على الاتفاقات السياسية والاقتصادية التي ترسخ المصالح المتبادلة بينها[1].

استمرت هذهِ الأهداف في السياسة الامريكية تجاه المنطقة العربية وأضيف إليها أهداف جديدة أفرزتها مرحلة ما بعد أحداث 11 أيلول تتمثل بـ:-

1- العمل على حظر انتشار أسلحة الدمار الشامل.

2- محاربة الإرهاب وشبكاته ومنظماته وقواعده والدول التي تشجعه وتؤويه[2].

3- العمل على إعادة رسم الملامح والخصائص السياسية في دول المنطقة كي تصبح أكثر ديمقراطية وانفتاحاً عما هي عليه، وباعتبار إن ذلك قد يشكل ضمانة أمريكية مهمة لعدم تكرار أحداث 11 أيلول.

4- الحيلولة دون ظهور أي تيارات أو قوى سياسية مناوئة للولايات المتحدة الأمريكية فكرياً وأيديولوجياً، والضغط للتخلص منها إن وجدت وإدراج ذلك تحت دعوى "الحرب على الإرهاب"[3].

---

(1) يُنظر:- ناجي شراب، الإدارة الأمريكية الجديدة وفرص تحقيق السلام في الشرق الأوسط، في كتاب: مجموعة باحثين: أوراق عمل مشروع: "إثراء النقاش السياسي"، (غزة: بال ثينك للدراسات الإستراتيجية، 2009)، ص42.

(2) يُنظر:- السيد أمين شلبي، هل حققت الولايات المتحدة مصالحها في الشرق الأوسط؟، مجلة شؤون عربية، العدد 109، (القاهرة: الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، 2002)، ص34 - 35.

(3) خليل العناني، السياسة الخارجية الامريكية تجاه العالم العربي: رؤية مستقبلية، مجلة شؤون عربية، العدد 123، (القاهرة: الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، 2005)، ص79.

ونظراً لتنوع الأهداف والمصالح الامريكية في المنطقة العربية كان لابد أن تتأثر وتؤثر أحداث وتطورات هذهِ المنطقة في السياسة الأمريكية، إذ تؤثر السياسة الامريكية على المنطقة العربية وأغلب تطوراتها وأحداثها بسبب التواجد الأمريكي المكثف فيها كما المصالح الامريكية التي تجعل الولايات المتحدة الامريكية أكثر حرصاً على التحكم بها وفرض الهيمنة والسيطرة عليها.

ثانياً:- الاهتمام التركي

يرتبط الأتراك مع العرب بوشائج التاريخ والثقافة والدين الممتدة إلى أكثر من ألف وثلاثمائة سنة مضت، أي تاريخ او وقت التماس بين العرب المسلمين والأتراك عام 54هـ عندما فتح المسلمون بخارى وبيكند من بلاد الترك في ما وراء النهر، واستمر التفاعل بين الطرفين صاعداً الى أن تم التمكين للإسلام في كل مناطق تركيا الحالية، وبعد أن انتقلت الخلافة العباسية الى الدولة العثمانية احتلت الأخيرة موقع القيادة في العالم الإسلامي لقرون متلاحقة، وحكمت أجزاء كبيرة من المنطقة العربية بما فيها العراق وسوريا ولبنان والأردن والحجاز ومصر وشمال أفريقيا. بيد أن افتراق السبل بين العرب وتركيا جاء مع إعلان الجمهورية التركية على أنقاض الخلافة العثمانية عام 1923، لاسيما بعد التوجه التركي الشديد نحو الغرب وبخطوات متسارعة رافقها جفاء تجاه المنطقة العربية بشكل خاص ومنطقة الشرق الاوسط عموماً[1].

أعقبتها عقود طويلة من التأرجح في العلاقات التركية - العربية التي غلب عليها طابع الفتور، وظلت النظرة المتبادلة بين الجانبين يكتنفها كثير من السلبية ففي الوقت الذي فضل به الأتراك الاتجاه نحو الغرب وسعوا للاندماج في تكتلاته الامنية والاقتصادية، برزت عند العرب نظرة انطلقت من معايير قومية ذات نزعة

---

(1) مصطفى اللباد، تركيا والعرب... شروط التعاون المثمر، في كتاب:- محمد عبد العاطي (تحرير)، تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج، (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون ومركز الجزيرة للدراسات، الطبعة الاولى، 2010)، ص213.

قوية رأت في تركيا صورة سوداوية أطلقتها للشارع العربي التيارات القومية العربية مظهرة تركيا بأنها المسؤولة عن التخلف والتفكك العربيين جرّاء السيطرة العثمانية على المنطقة العربية، مفضلين الابتعاد عنها قدر المستطاع.

فضلاً عن الصراعات الحدودية بين تركيا والعراق وسوريا حول لواء الاسكندرونة والادعاء التركي بلواء الموصل العراقي، وإتباع العرب والأتراك سياسات غير متوافقة مع المصالح المتبادلة، وغالباً ما كانت السياسات التركية تجاه المنطقة العربية وقضاياها تقع أسيرة تفاعلات العلاقات التركية مع كل من الولايات المتحدة الامريكية وإسرائيل، وقد تراوحت هذه السياسة في عمومها تجاه القضايا العربية بين السكون والإقدام وفقاً لما تمليه عليها مصالحها الإستراتيجية مع الغرب وإسرائيل من جهة، وانعكاساً مباشراً لصراع الإرادات الدائر بين النخب التركية والمؤسسة العسكرية الدافعة باتجاه سياسات تركية موالية للغرب ومجافية للعرب من جهة أخرى[1].

زاد التباعد بين الطرفين العربي والتركي بمرور الوقت، اذ خاضت الشعوب العربية معارك الاستقلال الوطني عن الاستعمار الغربي ورأس حربته في فلسطين منذ أربعينيات القرن الماضي، في حين كان الأتراك ماضون في طريق التغريب الرسمي والمعلن لجمهوريتهم العلمانية الموالية للغرب والعضو في حلف الناتو[2]، واستمر التباعد واستمرت تركيا على المنوال ذاته إلى أن جاء التطور في التوجه التركي نحو المنطقة العربية خلال مرحلتي الستينيات والسبعينيات اثر التباعد التركي الغربي نتيجة أزمتي قبرص عامي 1964 و 1974 وبقيت ايجابية خلال عقد الثمانينيات، إلا إن تطورات عقد التسعينيات وما شهد من تصاعد الخلافات حول قضايا مثل المياه والحدود والتحالف التركي – الإسرائيلي ودعم سوريا لحزب

---

(1) محمد عبد القادر، تركيا والعرب.... المستقبل لا ينفصل عن الماضي، 13 كانون الثاني 2003، متاح على الرابط الالكتروني:- www.islamonline.net/servlt/satellite?c=ArticleA.

(2) مصطفى اللباد، تركيا والعرب... شروط التعاون المثمر، مصدر سبق ذكره، ص214.

العمال الكردستاني ضد تركيا التي أصابت العلاقات التركية – العربيـــة بـــالفتور، فحاول نجم الدين اربكان إصلاحها عندما تولى السلطة في تركيا عام 1996، بإيفاد مبعوثين لكل من العراق وسوريا لحل القضايا الخلافية حول المياه ونشاطات حزب العمال الكردستاني، بيد أن المؤسسة العسكرية وقفـــت لـــه بالمرصـــاد ومارســـت ضغوطها عليها التي أدت إلى تقديمه استقالته في 18 حزيـــران 1997، لـــتجهض مسعاه التصالحي الذي لم يلق في الوقت نفسه استجابة حقيقيـــة مـــن قبـــل الـــدول العربية[1].

أما التغيير الأساس الذي حوّل مجرى السياسة الخارجية التركية تجاه العـــالم العربي فقد كان نتيجةً لثلاثة أحداث مهمة شهدها العالم كانت ذات التأثير البالغ في هذا التغير هي: أحداث 11 أيلول 2001، وصول حزب العدالة والتنمية الى السلطة في خريف 2002، واحتلال العراق عام 2003، إلا أن النقطة الأكثر تـــأثيراً فـــي السياسة التركية كانت حين وصول حكومة حزب العدالة لسدة الحكم، الحكومة التي حملت مشروعاً أتاح لتركيا أن تكون محل تقدير واحترام في الكثير من القضـــايا، وتضمن تبني سياسة خارجية متعددة الأبعاد كان لها مفاعيل مثيرة علـــى علاقـــات تركيا مع العالمين العربي والإسلامي.

بموجب هذه السياسة نجحت تركيا في إقامة أوسع شبكة علاقات خارجية مع كل الدول العربية والإسلامية من دون استثناء، مع سوريا والسعودية ودول الخليج العربي، وبموجب سياسة الإبعاد المتعددة انتقلت تركيا من موقـــع المتفـــرج تجـــاه القضايا العربية الى موقع المبادر في مختلف القضايا، فكان لهـــا دور فـــي فكـــرة مؤتمر دول الجوار الجغرافي للعراق والتوسط في الأزمة اللبنانية والمشاركة فـــي قوات اليونيفيل في لبنان، كما التقريب بين حركتي حماس وفـــتح، هـــذه السياســـة وضعت تركيا في موقع مناسب لمبادرات وطرح أفكار وتقريب وجهات النظر بين

---

[1] محمد عبد القادر، تركيا والعرب.... المستقبل لا ينفصل عن الماضي، مصدر سبق ذكره، ص4.

المتخاصمين[1]، فضلاً عن دور الوساطة التركية بين سوريا وإسرائيل والموقف التركي من القضية الفلسطينية والعدوان على غزة الذي لم تستطع أي من الدول العربية أن تقف ولو بموقف اقل مما اتخذته تركيا لنصرة الشعب الفلسطيني.

وطدت تركيا من علاقتها الاقتصادية والدبلوماسية مع السعودية ومصر والإمارات، وتم تبادل الزيارات عالية المستوى بينها ومختلف الدول العربية وتوافد العديد من رؤساء الدول العربية كالملك عبد الله بن عبد العزيز في آب 2006 والرئيس المصري الاسبق حسني مبارك في آذار 2007[2]، وتنمية الاستثمار المتبادل بين تركيا وهذه الدول، وتتشاطر المملكة العربية السعودية وتركيا الاهتمام بعددٍ من المسائل سيما الصراع العربي – الإسرائيلي وقضية فلسطين ومكافحة الإرهاب والاستقرار الإقليمي، كما تتشاركان القلق من طموح إيران النووي، والسياسة الإيرانية الإقليمية[3].

وتم توقيع اتفاقية للتعاون الاستراتيجي بين تركيا وجامعة الدول العربية في ظل رغبة تركيّة للحصول على صفة مراقب في الجامعة[4]، وحرص على الحضور والمشاركة في القمم العربية التي كان أهمها حضور اردوغان في القمة العربية التي عقدت في مدينة سرت الليبية في آذار 2010.

اعتمدت الدبلوماسية التركية بتحركاتها في مختلف الملفات المفتوحة في منطقة الشرق الاوسط عامة والمنطقة العربية خاصة على مجموعة من المقومات لاسيما في المرحلة التي سبقت الثورات العربية، من بينها[5]:-

---

[1] محمد نور الدين، تركيا والعالم العربي... علاقات محسوبة، مجلة السياسة الدولية، العدد 169، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، 2007)، ص183.

[2] يُنظر:- بشير عبد الفتاح، تركيا تُعيد اكتشاف دورها الإقليمي، مصدر سبق ذكره، ص160-161.

[3] عمر تشبينار، مصدر سبق ذكره، ص28-30.

[4] بشير عبد الفتاح، تركيا تعيد اكتشاف دورها الإقليمي، مصدر سبق ذكره، ص161.

[5] الدور التركي الجديد في الشرق الاوسط... المقومات والمنطلقات، نشرة أخبار الساعة، العدد 4025، (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 8 شباط 2009)، ص7.

1. الاتزان والمرونة اللذان تميزت بهما الدبلوماسية التركية كونها لم تحصر علاقاتها في محور واحد بل اعتمدت على سياسة المحاور المتعددة، ما منحها موقعاً مهماً في تحديد السياسات الإقليمية.
2. إقامة علاقات مميزة مع مختلف الأطراف في المنطقة برغم التناقضات الشديدة بينها، ففي الوقت الذي تعمل على تحسين علاقاتها مع الدول العربية والإسلامية، تحافظ على تعزيز التعاون العسكري مع إسرائيل.
3. كانت تُعد تركيا وسيطاً مقبولاً من قبل الطرفين في عملية "السلام" كما ظهر أثناء وساطتها بين سوريا وإسرائيل، هذا الى جانب قدرتها على التعامل مع الفرقاء بمرونة، وتخاطب كل طرف باللغة التي يمكن أن تحقق فوائد منها.

وهكذا صار للدور التركي حضوراً مهماً في المنطقة العربية وقبولاً واسعاً في الشارع العربي وتعززت العلاقات بين تركيا والدول العربية سياسياً واقتصادياً في ظل سياسة تعدد الأبعاد التركية.

باختصار يمكن القول أن المنطقة العربية تحظى باهتمام كبير بالنسبة لكل من الولايات المتحدة الامريكية وتركيا نظراً لأهمية المنطقة من جهة، ولاحتوائها على مصالح مهمة لكلا الدولتين من جهة ثانية، الأمر الذي جعل من البديهي أن تتأثر قضايا المنطقة بتطورات العلاقات بينهما.

المبحث الأول

الصراع العربي – الإسرائيلي

تعد مسألة الصراع العربي – الإسرائيلي من الملفات العربية الشائكة والمعقدة والمزمنة التي تحظى باهتمام كبير لدى اغلب الأطراف الدولية والإقليمية، لما تخلفه من تداعيات تؤثر على علاقاتها مع العديد من الدول العربية والإسلامية، ولا تخرج الولايات المتحدة الامريكية وتركيا عن هذا السياق إذ يُدرج هذا الصراع على جدول أعمال سياستاهما من اجل إيجاد صيغة لتسويته بما يحقق أهدافهما في المنطقة ويعزز علاقاتهما بأطراف هذا الصراع المتعدد المسارات والجوانب.

وتؤثر تفاعلات العلاقات الامريكية – التركية في تطورات الصراع العربي – الإسرائيلي مثلما يؤثر الأخير في مسيرة هذهِ العلاقات عندما تختلف وجهات النظر والمواقف إزاء المتغيرات التي تطرأ على الصراع أَو يتعرض لها احد أطرافه.

ويمكن التعرف على مواقف الولايات المتحدة الامريكية وتركيا من الصراع العربي – الإسرائيلي وتطوراته من خلال جوانبه الثلاثة وكما يلي:-

أولاً:- القضية الفلسطينية.

ثانياً:- المسار السوري.

ثالثاً:- المسار اللبناني.

أولاً:- القضية الفلسطينية

لكـل مـن الولايـات المتحـدة الامريكيـة وتركيـا مواقفهمـا مـن تطورات القضية الفلسطينيـة التي يمكـن تناولهـا بشئ من الاختصـار، وكمـا يلي:-

1- الموقف الأمريكي:

حظيت إسرائيل منذ إنشاءها في عام 1948 بدعم غربي: مـادي ومعنـوي كبيرين، ورعاية أمريكية مادية وسياسية، سواء على صعيد العلاقـات الثنائيـة أو على صعيد الموقف الأمريكي في أروقة الأمم المتحدة أو منظماتها الفرعية، فكانت الولايات المتحدة الامريكية تسقط عبر حق النقض "الفيتو" أي محاولة لاستصدار أي قرار يلزم إسرائيل بتطبيق قـرارات الشـرعية الدوليـة ذات الصـلة بالقضـية الفلسطينية، واحتلت إسرائيل أهمية اكبر بعد عدوان عام 1967 عندما باتت تـؤدي دوراً أساسياً في إطار المصالح الامريكية في الشرق الاوسط، ولم يتبدل الموقـف كثيراً بعد انتهاء الحرب الباردة وحرب الخليج الثانية عام 1991، إذ بقيت إسرائيل تتلقى حصة الأسد من المساعدات الخارجية الامريكية التي تبلغ 20% من إجمـالي المساعدات الامريكية المقدمة إلى دول العالم[1].

بعد أحداث 11 أيلول 2001 ازداد الدعم الأمريكي لإسرائيل بعدما استطاعت إسرائيل أن توصل رسالتها للإدارة الامريكية بأن ما تعرضت له الولايات المتحـدة الأمريكية من هجمات "إرهابية" تتعرض لها إسرائيل على الـدوام مـن حركـات ومنظمات قريبة من المنظمات المتهمة بمسؤوليتها عن أحداث 11 أيلول، فطالبـت واشنطن من السلطة الفلسطينية بمحاربة المنظمات الفلسطينية التي تقاوم الاحتلال، كما طالب جورج بوش الابن العرب والفلسطينيين بمكافحة ما سمي بـ"الإرهاب"،

---

[1] نبيل محمود السهلي، قضية القدس والإدارات الامريكية، مجلة شؤون عربية، العدد 116، (القاهرة: الأمانة العامة لجامعة لدول العربية، 2003)، ص78-79.

وفي المقابل شهدت العلاقات الامريكية – الاسرائيلية تطورات ايجابية في ظل أجواء هذهِ المرحلة[1].

استمرت المواقف الامريكية من القضايا الشائكة في إطار القضية الفلسطينية، كقضية الاستيطان أو اللاجئين أو القدس أو الحدود بانسجامها إلى حد كبير مع التصورات الإسرائيلية إزاء هذهِ القضايا، فعلى سبيل المثال ترى اسرائيل أن حل مشكلة اللاجئين يُعد مدخلاً هاماً لحل القضية الفلسطينية، وفي السياق نفسه ترى الولايات المتحدة الامريكية بأن مشكلة اللاجئين هي قضية إنسانية وليس سياسية ويجب حلها عبر مشاريع توطين في الدول العربية[2].

عملت الولايات المتحدة الأمريكية من اجل ايجاد نوع من الحل للقضية الفلسطينية يتناسب وأجواء ما سُمي بـ "الحرب على الإرهاب" والسعي لحشد الجهود لشن الحرب على العراق، فبادرت الإدارة الأمريكية الى تقديم مشروع قرار الى مجلس الأمن يشير الى قيام دولة فلسطينية، فجاء القرار رقم 1397 وهو الأول من نوعه في هذا الصدد، وقد جدد بوش الابن التزامه بقيام دولة فلسطينية في خطابٍ ألقاه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ 12 أيلول 2002، بيد إنها أدرجت في الوقت نفسه أغلب الفصائل الفلسطينية على لائحة المنظمات الإرهابية ومنها الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين وحركة المقاومة الإسلامية (حماس) وحركة الجهاد الإسلامي[3].

---

[1] ياسين عبدالله الفارسي، السياسة الخارجية الامريكية تجاه الصراع العربي – الإسرائيلي في عهد جورج بوش الابن 2005/2001، رسالة ماجستير، (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، 2007)، ص108-109.

[2] نبيل محمود السهلي، مصدر سبق ذكره، 79.

[3] علي حسن أبو بكر يونس، العلاقات العربية الامريكية بعد أحداث 11 سبتمبر (من 1 مارس 2000 حتى 22 مارس 2003)، رسالة ماجستير، (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، 2004)، ص135.

كانت المبادرة الامريكية بالموافقة على قيام دولة فلسطينية أُطلق عليها مبادرة "خارطة الطريق"، وهي خارطة وعدت بأن تنفخ الحياة في جثة "عملية السلام" على مراحل ثلاث[1]:-

تبدأ المرحلة الأولى (تشرين الأول – كانون الاول 2002) برفع حظر التجول للتخفيف من معاناة الفلسطينيين في الأراضي المحتلة وتدعو الى تفكيك ما يسمى بـ "المستوطنات غير الشرعية"، والتوقف عن مصادرة الأراضي وتدمير المنازل، وفي المقابل يوقف الفلسطينيون انتفاضتهم، ويعترفون رسمياً بحق إسرائيل في الوجود، ويتبنون دستوراً جديداً ويعينون رئيساً للوزراء مزوداً بصلاحيات واسعة.

أما المرحلة الثانية (تستمر طوال عام 2003)، ويجب أن تشهد انسحاباً إسرائيلياً إلى ما قبل خطوط الانتفاضة في 28 أيلول 2002، ويتجمد بناء المستوطنات، وفي هذهِ الأثناء يجري الفلسطينيون انتخابات وإصلاحاً سياسياً واقتصادياً ويبنون في نهاية عام 2003 دولة مؤقتة.

ومن ثم تأتي المرحلة الثالثة حيث تجري مفاوضات الوضع النهائي وتنتهي ما بين عامي 2005-2006.

انبثقت "خارطة الطريق" عن ما يعرف بخطة الولايات المتحدة الامريكية للسلام في الشرق الاوسط، وتضمنت تشكيل لجنة تضم الى جانب الولايات المتحدة الامريكية، كلاً من روسيا، والاتحاد الأوروبي، والأمم المتحدة ممثلة بسكرتيرها العام وقد تمكنت اللجنة من عقد عدة اجتماعات للسير في طريق تحقيق الهدف الذي تشكلت لأجله، وتُعد "خارطة الطريق" بمثابة برنامج لتنفيذ رؤية بوش الابن لحل

---

[1] نصير حسن عاروري، أمريكا الخصم والحكم – دراسة توثيقية في "عملية السلام" ومناورات واشنطن منذ 1967، ترجمة وتقديم منير العكش، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الاولى، 2007)، ص296-297.

الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي وانجاز تسوية نهائية وشاملة له على أساس حل الدولتين، كما هي خطة دولية تعكس محصلة ما توافقت عليه اللجنة الرباعية الدولية، ليعمل الطرفان الفلسطيني والإسرائيلي على الالتزام بها وتطبيقها برعاية اللجنة الرباعية ودعمها، وتمثل خريطة الطريق خطة مرحلية تهدف الى تحقيق تقدم في "عملية التسوية" من خلال خطوات تبادلية في المجالات السياسية والأمنية والاقتصادية والإنسانية، وتقوم على أساس مبدأ الأرض مقابل السلام، وأسس مؤتمر مدريد، وقرارات مجلس الأمن 242، 338، 1397[1].

ويمكن القول أن الولايات المتحدة الامريكية اعتمدت نهجين في التعاطي مع الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي يتضمن الأول دعم إسرائيل والحفاظ على أمنها وتفوقها والعمل على عدم إرغامها في أي مبادرة تسوية ترغمها على التنازل عن مسائل لا ترغبها، أما النهج الثاني فيتضمن الرغبة الأمريكية بإيجاد حل وتسوية للصراع الفلسطيني – الإسرائيلي بخاصة والصراع العربي الإسرائيلي بعامة عبر طرح العديد من المبادرات واستخدام الوسائل الدبلوماسية والسياسية والاقتصادية من اجل ذلك.

لم تحقق "خارطة الطريق" ما أطلقت لأجله بل حدث العكس تماماً وازدادت أوضاع الفلسطينيين سوءاً، واستكملت إسرائيل بناء الجدار العنصري العازل الذي ابتلع 20% من الأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية وتقسيم العديد من القرى والبلدات وإحكام السيطرة على القدس بكاملها وعملت من اجل فصل شمال الضفة الغربية عن جنوبها بالتوسع في المستعمرات الاسرائيلية ومحاور الطرق المؤدية إليها، وانتهت ولاية بوش الثانية دون تحقيق أي خطوات في تنفيذ إسرائيل لالتزاماتها او إيفاء الإدارة الامريكية بوعودها وتم تأجيل تطبيق "خارطة الطريق" إلى عام 2009[2].

---

[1] رؤوف سليمان أبو عابد، الاحتلال الأمريكي للعراق وأثره على القضية الفلسطينية، رسالة دكتوراه، (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، 2007)، ص461.

[2] رخا احمد حسن، التراجع الأمريكي في عملية السلام في الشرق الاوسط، مجلة شؤون عربية، العدد 140، (القاهرة: الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، 2009)، ص37.

جاءت إدارة باراك اوباما الى سلطة البيت الأبيض لتجد نفسها أمام مشهد من آثار الدمار وجرائم حرب ضد الإنسانية وفضائع وفضائح خلفتها الحرب العدوانية الاسرائيلية على غزة نهاية عام 2008 ومطلع عام 2009، فكانت هذه الإدارة قد اظهرت في وقت مبكر، من استلامها للسلطة، عدد من المؤشرات التي توحي بوجود نيّة لتبني مقاربة جديدة لتسوية الصراع العربي – الإسرائيلي، كما اعلن باراك اوباما أن التسوية مصلحة استراتيجية لبلاده[1]، وان إحراز أي تقدم في الصراع الفلسطيني–الإسرائيلي يخدم قضية السلام في المنطقة، ويُحسّن صورة الولايات المتحدة الامريكية في العالمين: العربي والإسلامي، ويحتوي إيران، ويُقنع الدول العربية المعتدلة المتخوفة من البرنامج النووي الإيراني ومن دور إيران الإقليمي الذي يوظف القضية الفلسطينية لمصلحة التمدد الإيراني في المنطقة، بالانضمام الى جبهة موحدة ضد إيران[2].

لعل ابرز الملامح المعلنة لسياسة باراك اوباما تجاه الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي تتحدد بالاتي[3]:-

أ- بالرغم من الإقرار بالعلاقة الخاصة بين الولايات المتحدة الامريكية وإسرائيل، إلا انه لا يمكن إنكار وجود الشعب الفلسطيني الذي عانى في سعيه للحفاظ على بقائه في وطنه منذ أكثر من ستين سنة.

ب- إن الولايات المتحدة الامريكية لن تدير ظهرها لطموحات الشعب الفلسطيني المشروعة من اجل إقامة دولتهم.

---

(1) سمير غطاس، دور الإدارة الامريكية الجديدة في تسوية الصراع العربي – الإسرائيلي، مجلة أوراق الشرق الاوسط، العدد 45، (القاهرة: المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط، 2009)، ص8.

(2) تقرير:- الصراع العربي الإسرائيلي في ظل المستجدات الدولية، (دمشق: مركز دراسات فلسطين والعالم، 2009)، ص34-35.

(3) يُنظر:- رخا احمد حسن، مصدر سبق ذكره، ص38-39.

ت- إن الحل في إقامة دولتين عن طريق تفعيل خارطة الطريق يُعد في مصلحة إسرائيل وفلسطين ومصلحة الولايات المتحدة الامريكية والعالم.

ث- إن حماس التي أيدها اغلب الشعب الفلسطيني عليها مسؤوليات للقيام بدور لتحقيق آمال الفلسطينيين وطموحاتهم، ومن ثم يتوجب على حماس وضع حد للعنف والاعتراف بالاتفاقات السابقة وحق إسرائيل بالوجود.

ج- إن على الإسرائيليين أن يقروا بحق الفلسطينيين في الوجود، وان الولايات المتحدة الامريكية ترفض بناء المستوطنات وقد حان الوقت لوقفها كونها تقوّض جهود تحقيق السلام.

ح- يمكن أن تكون القدس لجميع أبناء نبي الله إبراهيم عليه السلام من اليهود والنصارى والمسلمين يعيشون فيها بسلام.

بيد أنه على الرغم من محاولة الاعتماد على سياسة توازن فعلية إزاء الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي، إلا إن السياسة الامريكية ما زالت بعيدة عن هذا التوازن ولم تتخذ الإدارة الامريكية خطوات جادة تمثل ضغطاً حقيقياً على إسرائيل لدفعها الى طاولة التفاوض، ويتضح ذلك من خلال ما يلي[1]:-

أ- استمرار سياسات الدعم الأمريكي المطلق لإسرائيل ويتضمن قسمان:

الأول:- التأييد الأمريكي لإسرائيل داخل الأمم المتحدة، فعلى سبيل المثال لا الحصر فقد رفضت الولايات المتحدة الامريكية داخل مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة تقرير القاضي ريتشارد غولدستون بشأن جرائم الحرب التي ارتكبتها إسرائيل خلال عدوانها على غزة في كانون الأول 2008 وكانون الثاني 2009، وكان من المفترض ان يمهد التصويت الطريق لإحالة التقرير الى مجلس الأمن ويفتح الباب لمحاكمة المجرمين الإسرائيليين، فضلاً عن رفض العديد من القرارات في الأمم المتحدة خلال كانون الأول 2009 وغيرها من القرارات الأخرى.

---

[1] يُنظر: نورهان الشيخ، الموقف الأمريكي من عملية التسوية السلمية، مجلة أوراق الشرق الاوسط، العدد 47، (القاهرة: المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط، 2010)، ص66-72.

أما **الثاني** فهو:- استمرار دفع العلاقات الإستراتيجية مع إسرائيل، ففي تموز 2009 قام روبرت غيتس وزير الدفاع الأمريكي -وقتها- بزيارة إسرائيل بهدف بحث التعاون الاستراتيجي بين البلدين.

ب- التعنت الإسرائيلي، فإسرائيل ترفض تقديم أي تنازلات في القضية الرئيسة "للتسوية السلمية"، وتضع شروطاً تعجيزيةً للطرف الفلسطيني فيما يتعلق بقضايا: الحدود ووقف الاستيطان وعودة اللاجئين.

ت- موقف الرأي العام الأمريكي، الذي لا يرى في تسوية الصراع العربي – الإسرائيلي مصلحة أمريكية حيوية، ولا يفضل قطاع واسع من الشعب الأمريكي انخراط حكومتهم بصورة اكبر في مفاوضات التسوية بين أطراف الصراع.

2- الموقف التركي:

اتسم الموقف التركي من القضية الفلسطينية بالايجابية والدعم الكبيرين منذ وصول حزب العدالة والتنمية الى سدة الحكم في تركيا عام 2002، إذ وقفت أنقرة في العديد من تطورات الشأن الفلسطيني مواقفاً أكثر حزماً من المواقف العربية واستطاعت أن تنتقد إسرائيل بسبب مواقفها العدوانية على الفلسطينيين في أكثر من موضع، وحاولت أن تدخل وسيطاً ومساهماً فاعلاً في تسوية الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، وهذا الموقف يحدده عدد من العوامل أهمها[1]:-

أ- حظيت القضية الفلسطينية بإهتمام كبير من قبل الشعب التركي منذ ظهور المشروع الصهيوني في عهد السلطان عبد الحميد الثاني، ورفضه إعطاء ارض فلسطين لإقامة دولة لليهود فيها، وصولاً الى عهد الحكومات العلمانية المتعاقبة حتى في اشد الأوقات التي كانت تقف فيها ضد العالم العربي.

---

(1) الدور التركي في المنطقة وتأثيره على القضية الفلسطينية، تقرير استراتيجي، رقم 22، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، أيار 2010، متاح على الرابط الالكتروني:
http://www.alzaytouna.net/arabic/?c=1064&a=115103

ب- إن الجذور الإسلامية لقادة حزب العدالة والتنمية كانت من العوامل التي دفعت تركيا الى اتخاذ مواقف تضامنية الى جانب الشعب الفلسطيني، مدعومة بتأييد شعبي للقضية الفلسطينية.

ت- إن سعي تركيا لتكون دولة مؤثرة وذات حضور في الساحتين الإقليمية والعالمية اتخذ آليات لا تتصل بالبعد الإسلامي والعمق الحضاري فحسب، بل اخذ في الاعتبار التجاذبات والاستقطابات الموجودة في المحيط الإقليمي لتركيا.

ث- أهم شروط الوسيط أن يكون على علاقات جيدة بالجميع، وموضع ثقة لدى الأطراف المتنازعة، الأمر الذي نجحت به تركيا عندما حافظت، في ذروة تعاطفها مع الشعب الفلسطيني، على نوع العلاقات مع إسرائيل.

ج- لم يكن انفتاح تركيا على القضية الفلسطينية يوماً على حساب الاعتراف بوجود "دولة" إسرائيل، التي ترتبط معها تركيا بعلاقات عسكرية واقتصادية وثيقة.

وبدأت تركيا باعتماد سياسةٍ عملية أكثر فاعلية حيال القضية الفلسطينية وتبنى اردوغان وحكومته منذ وصوله الى السلطة، لغةً انتقادية شديدة لسياسة إسرائيل في الضفة الغربية وغزة واصفاً اغتيال مسؤولي حركة حماس (الشيخ احمد ياسين والدكتور عبد العزيز الرنتيسي) بـ "إرهاب دولة"[1].

كما توجهت السياسة التركية نحو تفعيل مبادراتها تجاه الفلسطينيين وتوثيق صلاتها بهم. وعندما فازت حركة حماس في الانتخابات المحلية عام 2005 وفي الانتخابات التشريعية البرلمانية عام 2006 لاقت معارضة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي ورفض استلامها لزمام الحكم ما لم تعترف بإسرائيل. لكن تركيا ترجمت فوز حماس على نحو مختلف وفضلت التعامل دبلوماسياً مع

---

(1) عمر تشبينار، مصدر سبق ذكره، ص28.

حكومة حماس منعاً لوقوع أي مشاكل، ودعت الحكومة التركية الأطراف المعنية إلى احترام نتائج الانتخابات وان أي محاولة ضدها ستكون مخالفة للمبادئ الديمقراطية، وذهبت الحكومة التركية ابعد من ذلك عندما دعت تركيا دول الشرق الأوسط لوضع حد للحصار الاقتصادي والسياسي الذي يعانيه أهل غزة، مثلما تم الطلب من حماس إعلان وقف إطلاق النار والوصول إلى تسوية سياسية مع الجماعات الفلسطينية المختلفة وبخاصة حركة فتح.

تم عقد عدد من اللقاءات بين احمد داود اوغلو مستشار رئيس الوزراء- حينها- وخالد مشعل رئيس المكتب السياسي لحركة حماس ورأت أنقرة في سياستها هذه محاولة لإخراج حركة حماس من محور حزب الله - إيران - سوريا، الأمر الذي تهدف إليه مختلف الأطراف العربية والغربية. كما تُقنع حماس في الدخول إلى هدنة مع إسرائيل مقابل أن ترفع الأخيرة الحصار عن غزة[1].

ضمن السياق نفسه طرحت تركيا عرض الوساطة بين الفلسطينيين والإسرائيليين وعبّرت حكومة اردوغان غير مرة عن استعداها لهذا الدور، على نحو ما جرى في أيلول 2004 إبان زيارة وفد برلماني تركي لتل أبيب، بيد أن العرض التركي قوبل بطلب لتأجيله في وقتها لأسباب عديدة أهمها عدم التقبل الأمريكي والإسرائيلي في حينه لتنامي الدور الإقليمي التركي، وعاد اردوغان في آب 2006، أبان العدوان الإسرائيلي على لبنان، ليُعلن عن استعداد بلاده التام للعمل على التخفيف من معاناة اللبنانيين والفلسطينيين والتوسط في عملية سلام الشرق الاوسط، وفي الصدد نفسه أقدم الرئيس التركي عبدالله غول في 11 تشرين الثاني 2007 على دعوة كلاً من الرئيس الإسرائيلي شيمون بيريس والرئيس الفلسطيني محمود عباس لزيارة أنقرة، وخلال القمة الثلاثية، جددت انقرة دعوتها الى التوسط

(1) Bülent Aras, Davutoğlu Era in Turkish Foreign Policy, Policy Brief, No. 32, (Ankara: Foundation for Political, Economic and Social Research, 2009), P 10-11.

في "عملية السلام" بين الطرفين، وأكد غول في مؤتمر صحفي مشترك مع بيريس انه توصل مع الأخير الى اتفاق لتخفيف التوتر في المنطقة وإحلال السلام فيها، كما لم تتأخر أنقرة في المشاركة في مؤتمر انابوليس للسلام في الولايات المتحدة الامريكية نهاية العام 2007[1].

في تطور آخر للموقف التركي من القضية الفلسطينية يأتي موقف الحكومة التركية من العدوان الإسرائيلي كأبرز تطور في هذا المضمار فطوال العام 2008 الذي شهد عدواناً وحصاراً إسرائيليين على غزة كانت أنقرة تعمل من اجل رفع الظلم والتشريد عن الفلسطينيين، ووجهت انتقادات شديدة لتل أبيب، حتى أن اردوغان وصف الوضع في غزة بأنه "مأساة إنسانية"، وأصبح الموقف التركي الشعبي والرسمي أكثر قوة في دعم الفلسطينيين عندما قامت إسرائيل بشن أوسع عدوان على غزة في 27 كانون الأول 2008 ولمدة 22 يوم، ما أدى الى استشهاد أكثر من 1300 فلسطيني وجرح أكثر من 6000 آخرين فضلاً عن التدمير واسع النطاق، وبرز هنا الموقف الحاد لاردوغان الذي عد العدوان الإسرائيلي على غزة "عدم احترام لتركيا" وقال بـ "ان العمليات العسكرية ضد غزة وجهت ضربة الى السلام الدولي"، وتحركت الحكومة التركية بخطى حثيثة من اجل وقف إطلاق النار وإنهاء الحرب فأتصل اردوغان بالأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون مذكراً إياه بضرورة التدخل بسرعة، ودعا إسرائيل الى العودة عن هذا الخطأ، والى وقف العمليات الجوية فوراً كما دعا المجتمع الدولي الى عدم البقاء صامتاً من دون ردة فعل على هذه المأساة الإنسانية[2].

---

[1] بشير عبد الفتاح، تركيا تُعيد اكتشاف دورها الإقليمي، مصدر سبق ذكره، ص178 – 179.

[2] للمزيد من التفاصيل حول الموقف التركي من العدوان الإسرائيلي على غزة يُنظر:– احمد يوسف احمد ونيفين مسعد (تحرير)، حال الأمة العربية 2008 – 2009 امة في خطر، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، 2009)، ص68 – 73.

ويمكن تحديد عدة أمور مهمة من الدور التركي إزاء أزمة غزة أولها: سرعة تحرك تركيا وقرارها بتعليق وساطتها في المفاوضات غير المباشرة بين سوريا وإسرائيل، واعتبر الأتراك أن العدوان على غزة ينطوي على عدم الاحترام لتركيا التي طالبت أيهود اولمرت أثناء زيارته لأنقرة في 23 كانون الأول 2008 بتجديد التهدئة مع الفلسطينيين.

والأمر الثاني اللافت في الدور التركي كونه جاء بطلب مصري مباشر خلال زيارة وزير الخارجية المصري الى أنقرة مما يعني انه دور مطلوب عربياً، وهو ما استثمرته الدبلوماسية التركية بنجاح أثناء قيام اردوغان بجولة الى دول المنطقة شملت سوريا والأردن ومصر والسعودية[1].

ويُعد استدعاء الدور التركي عربياً وسيلة لكبح الدور الإقليمي الإسرائيلي فضلاً عن وضع خطوط لعدم تمدد الدور الإيراني في المنطقة لأن حضور الأتراك يمكن أن يقيد السياسة الإيرانية ويحدث توازناً معها بسبب التنافس بين الدولتين.

أما الأمر الثالث فإنه يتمثل في أن الدور التركي المتصاعد أصبح مطلوباً من قوى خارجية تسعى الى تدشين نظام إقليمي شرق أوسطي بديلاً للنظام العربي[2].

التطور الآخر في السياسة التركية تجاه القضية الفلسطينية كان موقفها من القدس الذي أعلنه اردوغان أثناء مشاركته في القمة العربية الـ22 في اذار2010 بمدينة سرت الليبية التي تم تسميتها بقمة "دعم صمود القدس" حينما دعا الى تحالف عربي تركي إسلامي "يرد على محاولة المساس بمقدسات الأمة الإسلامية ويبني

---

(1) امجد احمد جبريل، تداعيات العدوان الإسرائيلي على غزة: نمط جديد من التفاعلات في المنطقة أم استمرار الوضع السابق؟، مجلة شؤون عربية، العدد 137، (القاهرة: الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، 2009)، ص52.

(2) كرم سعيد، أزمة غزة: وتعظيم الدور الإقليمي لتركيا، ملف الإهرام الاستراتيجي، العدد 170، السنة 15، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، 2009)، ص17-18.

مستقبلاً مزدهراً للمسلمين"، وقال اردوغان في كلمةٍ له في الجلسة الافتتاحية للقمة:- "نحن نريد رؤية نهاية الطريق وليس خارطة الطريق، فالقدس هي قرة عين العالم الإسلامي وهي القبلة الأولى ولا يمكن قبول اعتداءات إسرائيل على المقدسات إطلاقاً"، وأكد اردوغان أن نشاط المستوطنات في القدس الشرقية ليس مقبولاً، "ولا يتلائم مع القانون الدولي وضمير الإنسانية" وحذر من أن "احتراق القدس يعني احتراق فلسطين" وبالتالي الشرق الاوسط برمته"[1].

لكن بالرغم من كل تلك المواقف المؤيدة للفلسطينيين وبرغم ما يؤثره ذلك على العلاقات التركية مع إسرائيل إلا أن أنقرة حافظت على علاقات اقتصادية وعسكرية وثيقة مع تل أبيب في محاولة تركيّة لانتهاج سياسة توازن مع الأطراف المتنازعة في مختلف القضايا المهمة في المنطقة وأهمها الصراع العربي – الإسرائيلي.

وفي الوقت الذي يبدو فيه نوع من التباين بين الولايات المتحدة الامريكية وتركيا في موقفيهما من الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي، إلا أن الواقع يُشير الى أن تسوية هذا الصراع هي في مصلحة الطرفين، فتركيا في تعاطيها مع الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي تتفهم جيداً المصالح الامريكية الإستراتيجية في المنطقة وبداخلها الدور الإسرائيلي، وتدرك جيداً ان هناك مجالات للتنافس مع إسرائيل، إلا إنها تدرك ايضاً أن هناك مجالات للتنسيق والتفاهم وأن تركيا لكي تمارس دوراً فاعلاً في المنطقة فإنه يتطلب توافر شكل من أشكال التعامل مع إسرائيل[2].

---

[1] نشرة فلسطين اليوم، العدد 1742، (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 28 آذار 2010)، ص3-4.

[2] محمد مجاهد الزيات، الموقفين الإيراني والتركي، مجلة أوراق الشرق الاوسط، العدد 44، (القاهرة: المركز القومي لدراسات الشرق الاوسط، 2009)، ص40.

أما الولايات المتحدة الامريكية فإنها أدركت أهمية تعاظم الدور الإقليمي كمحدد مهم في مسيرة التسوية، ولا سيما الدور التركي الراعي والمحفز لتسوية العديد من النزاعات والقضايا الخلافية، والتوسط في العديد من المشكلات الإقليمية، فكان لابد أن ترحب واشنطن بالدور الإقليمي التركي وإفساح المجال له للاشتراك في جهود التسوية[1]، فالموقفان الأمريكي والتركي يرغبان في رؤية نهاية الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي الذي يعدانه أساس حالة عدم الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط والعالم الإسلامي، وأوضحت إدارة باراك اوباما منذ وصولها إلى البيت الأبيض بتماثل رؤيتها مع الرؤية التركية لحل هذا الصراع، وان الحليفين يمكن أن يعملا سوية وبفاعلية في هذا المضمار، وان تركيا يمكن أن تساعد الجهود الأمريكية بشكلٍ بنّاءٍ من اجل تحقيق هذا الهدف[2].

ثانياً:- المسار السوري

يمكن التطرق الى موقفي الولايات المتحدة الامريكية وتركيا إزاء المسار السوري من الصراع العربي- الإسرائيلي بالشكل الآتي:-

1- الموقف الأمريكي:

اهتزت كثيراً العلاقات الامريكية – السورية بعد أحداث 11 أيلول 2001 ولم يشفع لسوريا موقفها المندد للهجمات التي تعرضت لها الولايات المتحدة الامريكية، ولم يُسعفها حصولها على مقعد غير دائم في مجلس الأمن، اذ أَن السياسة الأمريكية الجديدة التي حدد معالمها جورج بوش الابن، القائمة على ثنائية (من ليس معنا فهو مع الإرهاب)، قد وضعت سوريا في خانة المسائلة والإدانة بسبب موقفها في دعم حزب الله اللبناني وعلاقتها مع المنظمات الفلسطينية كالجهاد الإسلامي وحماس التي وضعتها الولايات المتحدة الامريكية على لائحتها للمنظمات الإرهابية، وساد التشنج معظم تصريحات المسؤولين الأمريكيين بدءاً من تصريحات نائب وزير

---

(1) سمير غطاس، مصدر سبق ذكره، ص 11-12.

(2) Soli Özel, Şuhnaz Yılmaz and Abdullah Akyüz ; op.cit, P 53.

الخارجية الامريكية –وقتها– ريتشارد ارميتاج الذي لم يستبعد عملاً عسكرياً ضد سوريا إذا لم تستجب للمطالب الامريكية[1].

جاء الاحتلال الأمريكي للعراق في نيسان 2003 ليزيد الطين بلة وليشتد التصعيد بين واشنطن ودمشق حول ملف الأمن، واحتدمت الضغوطات الامريكية على سوريا فدعا كولن باول أثناء زيارته الى بيروت ودمشق في 3 أيار 2003، الحكومة السورية الى إيقاف دعمها لحزب الله وللمنظمات الفلسطينية الرافضة "للعملية السلمية" المبنية على اتفاقات أوسلو، وأكد كولن باول خلال لقاءه مع الرئيس السوري بشار الأسد على ضرورة "التكيف مع المعطيات الجديدة في المنطقة" بعد الحرب على العراق، واستئناف "عملية السلام" الإسرائيلية الفلسطينية، اثر نشر خارطة الطريق، وحذر باول سوريا بعد عودته الى بلاده من عواقب تصرفاتها "إذا ما أظهرت ما اسماه سوء نية حيال "عملية السلام" الفلسطينية – الإسرائيلية والمسألة العراقية"[2].

مارست واشنطن ضغوطها على دمشق باستعمال وسائل الترهيب، حينما حظيت الجهود الرامية الى فرض عقوبات على سوريا باهتمام اكبر في الكونغرس الأمريكي ووقع بوش الابن في كانون الأول 2003 قانون محاسبة سوريا وإعادة السيادة الى لبنان، وهو القانون الذي انتقد دمشق بسبب دعمها "للجماعات الإرهابية" والسماح للمتطوعين المسلحين بالتسلل الى العراق وتطوير أسلحة دمار شامل واحتلال لبنان، وفرض هذا القانون سلسلة من العقوبات يستطيع الرئيس بوش أن يختار منها ما يشاء[3].

---

(1) رضوان زيادة، السلام الداني.. المفاوضات السورية – الاسرائيلية، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، 2005)، ص718.

(2) عماد عواد، الشرق الاوسط وتحديات "النظام الدولي الجديد"، دراسات استراتيجية ومستقبلية، العدد 10، (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، 2003)، ص94-95.

(3) سوريا بعد لبنان – لبنان بعد سوريا، تقرير رقم 39، (واشنطن: مجموعة الأزمات الدولية، 12 نيسان 2005)، ص1.

لم يقتصر الأمر عند هذا الحد وإنما منذ بداية ولاية بوش الثانية بات ميل إدارته إلى تعاطي جدّي مع دمشق أكثر شدة من ذي قبل، بحيث سحبت واشنطن سفيرها من دمشق يوم 15 شباط 2005، وبعد استكمال سوريا سحب قواتها من لبنان في نيسان 2005 اتهمت الإدارة الأمريكية سوريا بعدم الاستجابة لموجبات القرار الدولي رقم 1559 الخاص بانسحاب القوات السورية من لبنان، في تأكيد لمسؤولين في إدارة بوش على سعي واشنطن الى تحميل سوريا مسؤولية نزع سلاح ميليشيا حزب الله، وان نية تحميل سوريا مسؤولية نزع سلاح حزب الله بعد انسحاب القوات السورية من لبنان يوحى بأن الإدارة مهتمة بتكثيف الضغوط على نظام الأسد أكثر من تغيير تصرّفات سوريّة محددة، وتوالت تصريحات التهديد والوعيد والاتهام لسوريا "بدعم الإرهاب" وتخريب مسيرة "التسوية السلمية" مع إسرائيل[1].

وكان لإدارة بوش الابن مطالب عديدة تضغط على سوريا لتحقيقها تتلخص بما يلي:-

أ- إنهاء الوضع القلق في لبنان عن طريق الاعتراف بعلاقات متكافئة مع الحكومة اللبنانية ووقف التدخل السوري في الشأن اللبناني، وهذا يقضي لاحقاً الى حلٍ يُقر بلبنانية مزارع شبعا وفصل المسار اللبناني عن المسار السوري فيما يخص المباحثات مع إسرائيل.

---

(1) للمزيد من التفاصيل يُنظر:- فلينت لفيريت، دروب مختلفة الى دمشق، في كتاب: ايفو دالدر، نيكول نيسوتو وفيليب غيردون، هلال الأزمات... الإستراتيجية الامريكية - الأوروبية حيال الشرق الاوسط الكبير، ترجمة حسن البستاني، (بيروت: الدار العربية للعلوم - ناشرون، الطبعة الأولى، 2006)، ص 102-104، وللمزيد ايضاً يُنظر:- علي حسين باكير، قراءة استراتيجية في المتغيرات الإقليمية والدولية - ملامح السنوات الأربع المقبلة من حكم بوش (2004-2008)، التقرير الارتيادي (الاستراتيجي)، الإصدار الثالث، (الرياض: مؤسسة البيان، الطبعة الأولى، 1427هـ)، ص51-53.

ب- نزع سلاح حزب الله وتحويله لمنظمة سياسية تقر بالشرعية اللبنانية وتعمل من خلال العملية السياسية اللبنانية القائمة في لبنان.

ت- الضغط على حماس وقياداتها ودفعها للقبول بحكومة وحدة فلسطينية على الطريقة الملائمة لإسرائيل والاعتراف بوجودها.

ث- المساهمة في استقرار الوضع الأمريكي في العراق واستقرار حكومته، وتسليم اللاجئين العراقيين المطلوبين أمريكياً في سوريا وأموالهم لسلطات الاحتلال الأمريكي[1].

ج- قطع العلاقة مع إيران وإنهاء تحالفها الاستراتيجي معها لما تمتلكه إيران من وسائل تأثير على الاوضاع في المنطقة.

لكن حتى الاستجابة لبعض جوانب هذهِ المطالب من قبل سوريا لم تكن لترضى عنها إدارة بوش التي تتبنى موقفاً يقوم على أن استضافة سوريا لفصائل فلسطينية مناوئة لعملية السلام الفلسطينية – الاسرائيلية ومساندتها لحزب الله المدعوم إيرانياً فضلاً عن كافة الملفات الأخرى إنما يجعل من العسير تحقيق أي انجاز على صعيد إحياء "عملية التسوية" على المسار السوري – الإسرائيلي، ولذلك فإن سوريا عندما بادرت بإعلان استعدادها للدخول في مفاوضات سلام مع اسرائيل بدون شروط مسبقة، فان إدارة بوش لم تتجاوب مع هذا الموقف السوري في ذلك الوقت[2].

بيد إن الحال تغير نوعاً ما عما هو عليه عندما أبدت إدارة بوش في عامها الأخير في البيت الأبيض نوعاً من المرونة إزاء سوريا، وسعت من اجل ممارسة

---

(1) محي الدين قصار، العلاقات السورية–الامريكية.. ما هي الاوراق الباقية بيد دمشق؟، 23 كانون الثاني 2007، متاح على الرابط الالكتروني:
www.alquds.co.uk/scripts/print.asp?fname=today/22qpt.1html.

(2) محمود رفيق محمود، العلاقات السورية – الامريكية (2001–2005)، رسالة ماجستير، (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، 2008)، ص127.

نفوذ وتأثير على دمشق، لاسيما حينما أيد البنتاغون الحوار لتهدئة الأوضاع في العراق، وظهرت حينها عدة مؤشرات على ان العلاقات بين واشنطن دمشق ربما تكون في طريقها الى مرحلة مغايرة من بينها[1]:-

أ- المحادثات التي أجرتها كونديلزا رايس ومساعدها ديفيد وولش، مع وليد المعلم وزير الخارجية السوري، على هامش اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك في أيلول 2008.

ب- التقارب الروسي – السوري، بعدما تردد حول إعادة استخدام "قاعدة طرطوس" من قبل البحرية الروسية، وإمداد دمشق بأسلحة متطورة مثل (صواريخ إس 300)، مما أثار مخاوف واشنطن من عودة روسيا الى المنطقة من جديد.

ت- تغير السلوك الإقليمي السوري حيال بعض الملفات المفتوحة في الشرق الاوسط كما في الملفين العراقي واللبناني وانخراطها في محادثات سلام غير مباشرة مع إسرائيل.

أعطت إدارة اوباما منذ وصولها البيت الأبيض خلفاً لإدارة بوش دفعاً أكثر لسياسة الانفتاح والحوار مع سوريا، فقد بادرت واشنطن برفع التحذير من السفر الى سوريا، وتوالت زيارات بعض كبار المسؤولين الى دمشق كما أعادت النظر في جدوى سياسة المقعد الدبلوماسي الخالي في سوريا منذ قرابة خمس سنوات، وقامت بتعيين روبرت فورد سفيراً لها في دمشق، كما بادرت مؤخراً بإبداء عدم معارضتها لانضمام سوريا الى منظمة التجارة العالمية[2]، وتسهيل بعض

---

[1] على خلفية البحث عن وسائل أفضل.. هل تتخلى واشنطن عن سياسة عزل سوريا؟، نشرة أخبار الساعة، العدد 3948، (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 7 تشرين الأول 2008)، ص7.

[2] مصطفى عبد العزيز مرسي، محاولات الاستقطاب الأمريكي – الإيراني لسوريا: الإبعاد والتوقعات، 21 آذار 2010، متاح على الرابط الالكتروني: www.ECSSR.ae

الإجراءات الخاصة بالصادرات الامريكية الى سوريا، خاصة في مجال الطيـــران، وكذلك دعوة نائب وزير الخارجية السوري لزيارة واشـــنطن فـــي تشـــرين الأول 2009، وهي اول دعوة يتم توجيهها منذ سنوات[1]، وكل هذا مـــن اجـــل إعطـــاء دمشق مؤشرات تدل على ايجابية تعامل واشنطن معها.

من الجدير بالذكر أن إدارة اوباما سعت الى تحقيق اختراق ما على المحـــور السوري – الإسرائيلي فأوفدت الى اسرائيل "فردريك هوف" المسؤول عـــن ملـــف المفاوضات بين اسرائيل وسوريا كأحد أعضاء فريق المبعوث الأمريكي الخـــاص إلى الشرق الأوسط جورج ميتشل، وكان لدى هوف مقترحات "للتسوية السلمية" بين سوريا وإسرائيل خلاصتها "تحويل هضبة الجولان المحتلة الى منطقـــة منزوعـــة السلاح بعد انســـحاب اســـرائيل منهـــا، بحيـــث يتقاســـم اســـتخدامها الســـوريون والإسرائيليون وتبقى تحت السيادة السورية، ولكن بوجود آلية تقسيم لمصادر المياه فيها"[2].

ولكن بالرغم من إتباع إدارة اوباما لهذا النهج في التعامل مع سوريا، إلا أن غالبية القضايا الخلافية لاتزال عالقة لتهدد المسار التصاعدي لعلاقات الدولتين، فلا تزال سوريا – وفق المنظور الأمريكي – دولـــة داعمـــة للحركـــات الراديكاليـــة، والتنظيمات الإرهابية في العراق وحليفاً إقليمياً لإيران التي تعدُها الولايات المتحدة الامريكية احد الأطراف المناوئة لسياستها في المنطقة، فضلاً عن إن عملية التسوية السورية الإسرائيلية تعاني من جمود ممتد منذ الحرب الاسرائيلية على قطاع غـــزة وإعلان تركيا عن وقف جهود الوساطة بين إسرائيل وسوريا[3].

---

[1] باحثون أمريكيون يطالبون بضرورة التشدد مع سوريا، نشرة أخبار الساعة، العدد 4296، (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 9 آذار 2010)، ص9.

[2] خطة أمريكية للسلام بين سوريا وإسرائيل، نشرة أخبار الساعة، العدد 4138، (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 16 تموز 2009)، ص11.

[3] محمد عبد الله يونس، هل تطور العلاقات السورية الامريكية ممكن؟، تقرير واشنطن، العدد 248، 27 شباط 2010، متاح على الرابط الالكتروني:- www.taqrir.org

بالفعل لم تقابل سوريا الانفتاح الامريكي بايجابية وإنما كان ردها باستقبال الرئيس الإيراني احمدي نجاد في دمشق يوم 25 شباط 2010 وعقد قمة للرئيسين السوري والإيراني ضمت حسن نصر الله الأمين العام لحزب الله اللبناني وتم خلالها الإعلان عن توقيع اتفاق للتعاون الثنائي السوري – الايراني، ليعلن بشار الأسد تأييده لإيران في مجال ملفها النووي[1]، الموقف الذي على أثره اتهمت الادارة الامريكية كل من سوريا وايران بتقديم صواريخ سكود الى حزب الله، التي ستجعل في مقدوره مهاجمة أي مدينة إسرائيلية[2]، الأمر الذي يؤشر إن عدم استجابة سوريا للانفتاح الأمريكي واستمرارها في الرهان على قوة إيران، من الممكن أن يعيد التوتر الى العلاقات الامريكية – السورية ويؤدي بإدارة باراك اوباما الى انتهاج سياسة ضغط وفرض المزيد من العقوبات على سوريا.

2- الموقف التركي:

تشترك كل من تركيا وسوريا بحدود طويلة وروابط تاريخية ودينية وثقافية تنفع أن تكون في عداد عوامل الدعم والإسناد في علاقات البلدين، إلا إن الواقع يعكس غير ذلك، حينما اتسمت علاقاتهما بالمراوحة بين حدي التردي الذي يعود الى عوامل وأسباب متعددة ومتداخلة منها يعود الى تطورات الصراع العنيف بين العرب والأتراك في بدايات القرن العشرين، ومنها ما يعود الى قيام تركيا بضم أراضي سورية إليها وبخاصة لواء الاسكندرونة عام 1939، وأخرى تعود الى توجه تركيا نحو الغرب وسوريا نحو المعسكر الاشتراكي، وغيرها تعود الى مشاكل المياه والمشاكل الامنية التي تتقدمها اتهامات متبادلة بدعم جماعات معارضة وأهمها حزب العمال الكردستاني، وكذلك الخلاف الحاصل حول التحالف التركي –

---

[1] مصطفى عبد العزيز مرسي، محاولات الاستقطاب الأمريكي – الإيراني لسوريا: الإبعاد والتوقعات، مصدر سبق ذكره.

[2] الرسائل الامريكية الى سوريا قد لا تصل، نشرة الإنصات المركزي، العدد 4681، اربيل، 29 نيسان 2010، ص31.

الإسرائيلي الذي بلغ ذروته في عقد التسعينيات حين التوقيع على عدد من الاتفاقيات الامنية والعسكرية جسّدت تحالفاً معلناً متعدد الأبعاد مع إسرائيل[1].

لم تستطع هذهِ المشكلات أن تقف في وجه رياح التغيير التي هبت مع وصول حزب العدالة والتنمية التي ترافق مع تطورات إقليمية ودولية مهمة كانت سبباً في تطور ايجابي في السياسة الخارجية التركية تجاه سوريا وتحسن في العلاقات التركية السورية يمكن أن تكون سوريا أكثر حاجة لها في ظل عزلتها الإقليمية والدولية، فتركيا التي دفعها طموحها الى ممارسة دور إقليمي بارز اعتماداً على ما تبنته حكومة العدالة والتنمية من مبدأ "العمق الاستراتيجي والسياسة المتعددة الأبعاد" التي تتضمن "تصفير المشاكل مع الجيران" شملت سوريا في مبدأها هذا عندما سعت الى تعزيز عمقها الاستراتيجي معها كما تعزيز تأثيرها الثقافي والاقتصادي والسياسي أكثر مما كان يجري في الماضي، وكانت سوريا هي البلد الوحيد في المنطقة التي تطل على القضايا الرئيسة الكبرى فيها وهي فلسطين ولبنان والعراق، فضلاً عن علاقة استراتيجية مع إيران، مما زاد من أهمية الباب السوري للدور الإقليمي التركي[2].

شهدت العلاقات التركية – السورية تحسناً ملحوظاً فتم تبادل الزيارات بين مسؤولي البلدين وعلى أعلى المستويات شملت زيارات اردوغان وعبد الله غول لدمشق وزيارة بشار الأسد لأنقرة، وتم توقيع العديد من الاتفاقيات كان أهمها اتفاق التعاون في الصناعات النفطية في 25 آب 2004، وفي 22 كانون الأول 2004 وخلال زيارة اردوغان الى دمشق تم الاتفاق على إقامة منطقة تجارة حرة تركية – سورية تتضمن إجراءات تمهيدية، وقد دخلت حيز التنفيذ في مطلع عام 2007، كما

---

[1] فايز سارة، سوريا وتركيا.. نموذج جديد لعلاقات الجوار، 5 تشرين الثاني 2000، متاح على الرابط الالكتروني:- www.islamonlin.net

[2] محمود حمدي أبو القاسم، دوافع تحسن العلاقات السورية التركية، ملف الأهرام الاستراتيجي، العدد 179، السنة 15، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، 2009)، ص128.

شكلت المسألة العراقية في هذهِ المرحلة واحداً من أهم عوامل التقارب بين الطرفين، بحيث تحدث الطرفان مراراً عن "تطابق" وجهات النظر بشأن مستقبل العراق والمسألة الكردية التي تطول تداعياتها الدولتان[1].

ضمن الإطار نفسه تم التعاون بين البلدين في مجالات الأمن والأمن الجنائي ومكافحة الجريمة المنظمة والمخدرات والهجرة غير المشروعة، كما تم تبادل المعلومات حول نشاطات وأساليب المنظمات الإرهابية واتخاذ الإجراءات الفعالة التي تمنع التحضير للأعمال الإرهابية التي تستهدف بعثات ومواطني الطرف الآخر وعدم إيواء المنظمات الإرهابية، فضلاً عن تنظيف حقل الألغام الذي يفصل تركيا عن سوريا[2]، الى أن توّج هذا التعاون بتأسيس مجلس التعاون الاستراتيجي رفيع المستوى في أيلول 2009 أثناء زيارة بشار الأسد لأنقرة، يمهد لبناء علاقات أكثر عمقاً بين البلدين الجارين ويؤسس للتعاون الإقليمي بينهما، واتفق الطرفان على إلغاء التأشيرات والسمات المتبادلة على سفر المواطنين، ويشمل التعاون الذي يقره الاتفاق على المجالات السياسية والدبلوماسية والاقتصادية والنقل والطاقة ومجالات المصادر المائية والبيئة والثقافة والتعليم[3]. ويشكل هذا المجلس أهم خطوة في علاقات البلدين التي تؤسس لمرحلة من التعاون الاستراتيجي الثنائي بينهما.

في مجال آخر دخلت تركيا على خط الصراع السوري – الإسرائيلي لتقبل بدور الوسيط في تسوية هذا الصراع الذي يُشكل الأكثر عناية من جانب أنقرة نظراً لجوارها الجغرافي الطويل مع سوريا وعلاقاتها المتطورة معها كما علاقاتها القديمة والتحالفية مع اسرائيل منذ تأسيسها هذا من جهة، ومن جهة أخرى تأتي مسؤولية

---

(1) يُنظر:- عقيل سعيد محفوض، سورية وتركيا.. الواقع الراهن واحتمالات المستقبل، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، 2009)، ص87-88.

(2) محمود حمدي أبو القاسم، مصدر سبق ذكره، ص127.

(3) لؤي نجم الدين، مجلس استراتيجي بين سوريا وتركيا يرسم خريطة جديدة للشرق الاوسط، صحيفة العرب، العدد 8197، 18-19 أيلول 2009، ص1.

الوسيط التركي عن إدراك تعقيدات النزاعات في المنطقة وإدراك أن "السلام" بين سوريا وإسرائيل ليس مسألة تعنيهما فقط وإنما هي مسؤولية مشتركة بين كل الأطراف الإقليمية والدولية، وان السلام بين سوريا وإسرائيل لن يلغي التوترات في المنطقة ولن يؤمن الاستقرار فيها ما لم تحل القضايا الأخرى[1].

استثمرت تركيا قدراتها وإمكاناتها المتنوعة وصلاتها بطرفي الصراع، لتحرك جمود دام ثماني سنوات في مسيرة مفاوضات السلام السورية –الاسرائيلية التي عادت مجدداً منذ نيسان 2007 عبر الوساطة التركية، وفي الحقيقة فان الجهود التركية تعود لوقت سابق لهذا التاريخ، ولم تكن الوساطة التركية لتنطلق لولا موافقة الطرفين السوري والإسرائيلي، بحيث أكد اردوغان خلال زيارته لدمشق في كانون الأول 2004 أن تركيا ستحاول إعادة إطلاق المفاوضات بين سوريا واسرائيل، استجابة لمطالب الطرفين ولن تظهر للعلن حتى الانتهاء من مرحلتها الاولى التي سماها مرحلة "التحضير الأولي" للمفاوضات، التي ستجري بعدها مفاوضات على مستويات أعلى، بيد أن تطورات مثل حرب تموز 2006، ثم زيارة اردوغان في تشرين الثاني 2006 لواشنطن، التي حصل اردوغان خلالها على ضوء اخضر للتوسع في الدور الإقليمي التركي الذي يعد التوسط في عملية التسوية بين اسرائيل والدول العربية احد ركائزه، فضلاً عن قرار سوريا بالمشاركة في المؤتمر الدولي للسلام في "انابوليس" في نهاية تشرين الثاني 2007[2].

وبالفعل بدأت المفاوضات غير المباشرة برعاية تركية في اسطنبول في شهر نيسان 2008 وانعقدت أربع جولات من المباحثات حتى صيف 2008، ولم تستأنف بعدها بسبب استقالة رئيس الوفد الإسرائيلي. وفي 22 كانون الأول زار ايهود اولمرت رئيس الوزراء الإسرائيلي – حينها – تركيا واجتمع مع عبدالله غول

---

[1] محمد نور الدين، الوسيط التركي: الدور والانتماء، صحيفة الخليج الإماراتية، 7 أيار 2008.

[2] بشير عبد الفتاح، تركيا تُعيد اكتشاف دورها الإقليمي، مصدر سبق ذكره، 175-176.

ورجب طيب اردوغان من اجل استئناف المفاوضات مع سوريا، ولكن العدوان على غزة بعد خمسة أيام فقط من زيارة اولمرت، أدى الى إعلان تركيا تجميد دورها في المفاوضات معتبرة موقف إسرائيل هذا اهانة لها ولدورها الوسيط[1].

فضلاً عن ذلك فإن تركيا بقيامها بدور الوساطة بين سوريا واسرائيل، إنما تهدف الى إعادة الدفء لدورها الإقليمي الذي يدعم بدوره موقف حكومة العدالة والتنمية التي تتعرض لضغوطات في الداخل، مثلما أن الوساطة في حال أسفرت عن نتيجة فإنها يمكن أن تزيل وصف تركيا بأنها دولة اتبعت سياسات موالية لإسرائيل والولايات المتحدة الامريكية والغرب، وتسمح لها بالتحول الى احد الفاعلين الأساسيين في الشرق الاوسط، فهذا الدور لن يكون إلا على حساب إيران هذا من ناحية، ومن ناحية ثانية فإن بذل وساطة في قضية احد طرفيها هو إسرائيل يدعم من علاقتها مع الولايات المتحدة الامريكية، وربما ينعكس ذلك بالإيجاب ايضاً على علاقتها مع الدول الأوروبية، على أساس ان توجهها الإسلامي لم يمنعها من إقامة علاقات قوية مع إسرائيل والتوسط بينها وبين دول أخرى[2].

لم تكن الإدارة الامريكية في مجال الوساطة التركية بين سوريا وإسرائيل قد شجعت هذا الدور، لكن تبين فيما بعد ان الولايات المتحدة الامريكية كانت تعول على قدرة تركيا على تحقيق اختراق في العلاقة بين سوريا واسرائيل دون ان يؤدي ذلك الى تعظيم حضور سوريا في المشهد الإقليمي، وقد بدأت أطروحات أمريكية كثيرة تروج لفكرة "فك الارتباط" بين سوريا وايران وقدرة تركيا على القيام بمثل هذا الدور، وذلك إما من خلال بناء شراكة استراتيجية بين تركيا وسوريا، إن لم تكن بديلة عن محور سوريا – ايران فعلى الأقل موازية له، او من خلال تحقيق

---

(1) احمد يوسف احمد ونيفين مسعد (تحرير)، حالة الأمة العربية 2008–2009 امة في خطر، مصدر سبق ذكره، ص75.

(2) التقرير الاستراتيجي العربي 2008–2009، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام، الطبعة الاولى، 2009)، ص323.

اختراق في جدار العلاقة بين سوريا واسرائيل، يترتب عليه إنهاء الدعم السوري لحزب الله وحماس ويخرج سوريا من دائرة التأثير الإيراني[1].

هكذا بالرغم من تباين الموقفين الأمريكي والتركي من سوريا بعد أحداث 11 أيلول 2001، إذ كانت الولايات المتحدة الامريكية تفرض على سوريا العقوبات وتعمل على عزلها ومحاصرتها إقليمياً ودولياً، بينما تركيا تعمل على تحسين علاقتها مع سوريا، ومهما يثير ذلك من قلق أمريكي تجاه الحليف التركي إلا أن ذلك قد يأتي بنفع عند معرفة رغبة واشنطن بفك ارتباط المحور السوري – الإيراني، أو إضعافه على اقل تقدير من خلال استمالة سوريا الى تركيا وإدخالها في مفاوضات سلام مع إسرائيل لا سيما بعد سحب أكثر أوراق اللعبة التي كانت بيد سوريا بعد انسحابها من لبنان وتقليص تأثيرها في العراق.

ثالثاً:- المسار اللبناني

يمكن إيضاح الموقفين الأمريكي والتركي من المسار اللبناني في الصراع العربي- الإسرائيلي بالشكل التالي:-

1- الموقف الأمريكي:

أعطت أحداث 11 أيلول 2001 مسوغاً للسياسة الأمريكية تجاه الشرق الاوسط بخاصة والعالم بعامة من اجل إعادة ترتيب هذهِ المناطق ورسم خرائطها من جديد بما يتناسب والمصالح الامريكية في هذهِ المرحلة ولم تكن لبنان بعيدة عن هذا الميدان نظراً لتعقد الأوضاع فيها واختلاف الأطراف المؤثرة في مجرياتها السياسية.

باتت سياسة "الفوضى البناءة" التي اعتمدتها الإدارة الامريكية في الشرق الاوسط، في وضع اختبار كونها مرت بمرحلة فاصلة فيما يتعلق بالساحة اللبنانية،

---

[1] خليل العناني، مع الولايات المتحدة الامريكية.. مصالح استراتيجية متبادلة، مصدر سبق ذكره، ص163.

فتضافر الاحداث والمصالح الدولية غير المسبوق جعل الرئيس الأمريكي – آنذاك – جورج بوش الابن يركز في بادئ الأمر جهود بلاده على تطبيق جزء واحد من قرار مجلس الأمن رقم 1559 وهو انسحاب القوات السورية من لبنان، على أساس أن هذا الانسحاب سيشكل الخطوة الاولى، في وقت يحتاج فيه تحديد الخطوات التالية الى سياسة مبنية على الاستمرارية ومضاعفة الجهود، ويتم من خلالها تعريف الأولويات والأهداف قصيرة المدى، والانجاز المطلوب الذي سيكون أساساً تتبني عليه مجموعة من الأهداف الامريكية التي تتضمن:- مراقبة الانتخابات اللبنانية عبر إرسال مراقبين لضمان نزاهتها وعدم تدخل الطرف السوري فيها أو فوز الأطراف الموالية له[1].

الهدف الثاني للسياسة الامريكية في لبنان هو تفكيك سلاح حزب الله، الذي يشكل امتحاناً مهماً لنجاحها، فما يشغل بال الأمريكيين والمجتمع الدولي في هذا الخصوص يكمن في كيفية تطبيق متطلبات القرار الدولي فيما يتعلق بنزع سلاح حزب الله، وتوسيع سيطرة الجيش اللبناني لتشمل كل المناطق بما فيها السيطرة على المناطق الحدودية بين لبنان وإسرائيل، وبالتالي العمل على إنهاء خطورة سلاح حزب الله على إسرائيل، كما أن هناك هدف أمريكي قصير المدى في هذا السياق، وهو وضع حد لحرية حزب الله في العمل كقوة عسكرية مستقلة في جنوب لبنان، وضرورة الحد من انتشار الحزب وحصره في قواعد ومراكز تدريب محددة، بعيدة عن الحدود اللبنانية – الإسرائيلية مسافة كافية لمنع الحزب من إطلاق صواريخ الكاتيوشا، وكذلك تحجيم نفوذه وتقليص تأثيره وارتباطه بإيران، كما يبقى الحزب مدرج على اللائحة الامريكية للمنظمات والحركات الإرهابية[2].

---

[1] روبرت ساتلوف، تقييم سياسة إدارة بوش "الفوضى البناءة": لبنان وسوريا (الجزء الأول)، آفاق استراتيجية، العدد 5، (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2005)، ص4.

[2] روبرت ساتلوف، مصدر سبق ذكره، ص4-5.

أخذت المسألة اللبنانية أهمية أخرى في السياسة الامريكية عندما ساد الاعتقاد في أروقة إدارة بوش الابن بأن العلاقة بين سوريا ولبنان هي بمثابة علاقة ثنائيـة بين "الخير والشر"، فقد نظرت الى الأزمة في لبنان على إنها صراع بـين "قـوى الديمقراطية" المتمثلة بتحالف 14 آذار وبين "قوى الاستبداد" المتمثلة بتحالف 8 آذار بقيادة حزب الله المدعومة من سوريا وإيران، وبالاستناد الى هـذا الاعتقـاد تقـع الساحة اللبنانية – السورية في نظر إدارة بوش في قلب صراعين واسعي النطـاق احدهما بين "الديمقراطية والاستبداد" في الشرق الاوسط والآخـر بـين الولايـات المتحدة الامريكية وإيران[1].

عندما شنت إسرائيل حرب تمـوز 2006 علـى لبنـان رأت فيهـا الإدارة الامريكية فرصة سانحة لترتيب العديد من الأوراق التي لا يمكن صفها إلا بحـربٍ كهذهِ متعددة الجوانب والأبعاد، كما تعددت جوانب الـدعم الأمريكـي لإسـرائيل سياسياً وإعلامياً وعسكرياً واقتصادياً وعلناً دون ريبة، فكانت قمة بطرسبرغ للدول الصناعية الثماني في تموز في الإطار العالمي الذي اختارتـه الولايـات المتحـدة الامريكية لدعم الحرب الاسرائيلية على لبنان، وتبني المنطـق الإسـرائيلي فيهـا، فتبنت القمة بناءً على الطلب الأمريكي بياناً يصف هذهِ الحرب بالـدفاع المشـروع لإسرائيل عن نفسها، مثلما استطاعت إدارة بوش فرض توجهها على مجلس الأمن القاضي بمنع إصدار قرار بوقف النار الفوري والشامل أي وقف هذهِ الحـرب[2]، قبل أن تتحقق الأهداف الامريكية والإسرائيلية منها.

---

[1] مارينا اوتاواي وآخرون، الشرق الاوسط الجديد، (واشنطن: مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، 2008)، ص15.

[2] غالب قنديل، التعاون العربي – الروسي.. الأمن الإقليمي وإصلاح النظام الدولي، (الدوحة: مركز الجزيرة للبحوث والدراسات، 2009)، ص4.

ويأتي التأييد الأمريكي لاستمرار الحرب على لبنان نتيجة لدوافع وأهداف عدة أهمها:-

1- عدت الإدارة الامريكية الحرب الاسرائيلية مع حزب الله جزءاً من "حربها العالمية على الإرهاب" التي تشكل جوهر سياستها الخارجية والمعيار الذي يحكم ويوجه موقفها من القضايا الإقليمية والدولية، نظراً لكون حزب الله من الحركات المدرجة على اللائحة الامريكية للمنظمات الإرهابية، وإضعاف هذا الحزب وتصفيته جزء من الحرب الامريكية على الإرهاب[1].

2- يعد احد أهم أهداف الحرب وفق ما كان معلناً في بدايتها على الأقل في القضاء على حزب الله وإعادة تشكيل الخريطة السياسية اللبنانية، وكان المتصور لدى الجانبين الأمريكي والإسرائيلي أن تحقيق هذا الهدف سيحرم إيران وسوريا من احد أهم الأوراق التي يمتلكانها ليس فقط على الساحة اللبنانية بل ايضاً على امتداد دائرة التفاعلات الإقليمية، وبخاصة تلك المتعلقة بالصراع مع إسرائيل، ويشكل حزب الله احد أهم الأوراق بيد إيران وتعوّل عليه في حال حدوث أي تصعيد عسكري ضدها من جانب الولايات المتحدة الامريكية أو إسرائيل أو كلتيهما.

والقضاء على حزب الله وفق المنظور الأمريكي – الإسرائيلي يسهل عزل سوريا وربما دفعها باتجاه الرضوخ للضغوط الامريكية، وإبعاد إيران تماماً عن القيام بأي دور في لبنان، كما يؤدي ضرب النفوذ الإيراني – السوري الى تمكين الولايات المتحدة الامريكية من ضرب النفوذ الإيراني والسوري في الساحة العراقية ومنعهما من أي تأثير في مسار المشروع الأمريكي في العراق[2].

---

(1) السيد أمين شلبي، نظرات في العلاقات الدولية، (القاهرة: عالم الكتب، الطبعة الاولى، 2008)، ص44.

(2) احمد إبراهيم محمود، حرب لبنان وأوهام إعادة بناء المحاور الإقليمية، ملف الأهرام الاستراتيجي، العدد 141، السنة 12، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام، 2006)، ص100.

يضاف الى ذلك فإن الحرب الاسرائيلية على حزب الله في لبنان تمثل حرباً بالنيابة بين الولايات المتحدة الامريكية وإيران، وتأخذ بعداً خارجياً يتمثل بالصراع بين مشروعين الأول أمريكي والثاني إيراني، بحيث يستخدم الأول إسرائيل أداة له ويستخدم الثاني حزب الله اللبناني، وللحقيقة فإن طهران عبر حزب الله كانت تريد استعراض قوتها "حزب الله" في لبنان عبر عملية اسر الجنديين الإسرائيليين، لا سيما وان الحدث تزامن مع فشل محادثات "خافيير سولانا" مع إيران حول برنامجها النووي الذي وصل الى طريق مسدود، وبالمقابل فان واشنطن التي سئمت المماطلة الإيرانية أرادت تفجير الوضع في لبنان في محاولة للقضاء على الورقة الإيرانية والانقضاض على غيرها من الأوراق الأخرى قبل التفكير بشن أي هجوم عسكري مستقبلاً على إيران لتجريدها من قدراتها النووية وإنهاء تأثيرها في المنطقة[1].

بذلك يمكن القول أن للولايات المتحدة الامريكية اثر كبير في لبنان، فقد ساهمت السياسة الامريكية بإخراج الوجود السوري العسكري من لبنان، الامر الذي قلل التأثير السوري على القرار السياسي اللبناني، إلا أن الانقسامات اللبنانية الحادة التي أفرزتها حرب تموز 2006، عادت بالسلب على الأوضاع الداخلية في البلاد، فكان التوجه الامريكي مع ضرورة تشجيع الفرقاء اللبنانيين على استعادة الوحدة الوطنية من خلال انتخاب رئيس جديد للجمهورية ومن ثم تشكيل حكومة وحدة وطنية، مما تعني هذهِ المقاربة أن على الولايات المتحدة الامريكية تشجيع التسوية والمصالحة في لبنان ودعمها، ومنذ نهاية العام 2007 بدأت الولايات المتحدة الامريكية تعي الحاجة الى دفع التسوية بين الأطراف اللبنانية حول قضية اختيار رئيس توافقي، وكذلك أهمية أن تؤدي الدول العربية كالسعودية ومصر دوراً مهماً في محاولة تعديل مسار السياسة السورية باتجاه استقرار لبنان[2].

---

[1] علي حسين باكير، الحرب على لبنان بين المشروعين الأمريكي والإيراني، متاح على الرابط الالكتروني: www.albayan-magazine.com

[2] مارينا اوتاواي، مصدر سبق ذكره، ص51.

ومع مرور الوقت استمرت سياسة الاهتمام الأمريكي بلبنان في نهج يرمي الى تعزيز الاستقرار الداخلي من جهة، والقضاء على الحركات اللبنانية المرتبطة بإيران من جهة أخرى، وبالتالي من اجل تأمين الجبهة الشمالية من الحدود السورية، ومحاولة فك ارتباط المحور السوري - الإيراني في لبنان.

2- الموقف التركي:

لبنان الطرف العربي الثالث المتبقي في دائرة الصراع مع إسرائيل بعد أن خرجت مصر ومن ثم الأردن بعدها من مضمار الصراع العربي - الإسرائيلي الذي أصبحت تسويته في دائرة الاهتمام التركي في ظل تحولات السياسة الخارجية التركية التي جاء ببرامجها حزب العدالة والتنمية عند استلامه للسلطة في تركيا عام 2002 من ناحية، ومن ناحية ثانية فقد اندرج التعامل مع لبنان في إطار سياسة تركيا ذات الأبعاد المتعددة التي لا تقتصر على طرف دون آخر إذ حرصت تركيا على توطيد علاقتها مع لبنان أسوة بباقي دول الجوار الأخرى.

اخذ منحى الاهتمام التركي بلبنان يتزايد بعد حادثة اغتيال رئيس الوزراء اللبناني رفيق الحريري في 14 شباط 2005، وبدت تركيا أكثر عزماً على تعزيز علاقتها مع بيروت ومحاولة حل الأزمة الداخلية اللبنانية، وكان موقف الإدانة التركي لحادثة الاغتيال سريعاً ووصفت الحكومة التركية الحادث بأنه "هجوم إرهابي" وقال وزير العدل - آنذاك - جميل جيجك عقب اجتماع للحكومة التركية أن "تركيا تدين بشدة هذا الحادث وتعرب عن حزنها العميق لمقتل الحريري"، وحين زار فؤاد السنيورة رئيس الوزراء اللبناني -آنذاك- تركيا في 7 حزيران 2005 للمشاركة في المنتدى الاقتصادي العربي - التركي التقى باردوغان واتفقا على تعزيز العلاقات بين الدولتين، وقال اردوغان في مؤتمر صحفي مشترك مع فؤاد السنيورة:- "إن استقرار لبنان وأمنه أساسيان في استقرار الشرق الاوسط وأمنه،

لذلك تعلق أهمية كبيرة على استقرار لبنان، ونحن دول المنطقة تقع علينا مسؤوليات كبيرة حول هذا الموضوع"[1].

بيد أن الانغماس التركي الأكثر في الشأن اللبناني جاء عند اندلاع حرب تموز 2006 التي أشعلتها إسرائيل ضد حزب الله في جنوب لبنان، فتركيا التي انتقدت هذهِ الحرب وجدت فيها فرصة لإعادة انتشارها في المنطقة وعودة جنودها لأول بلد عربي منذ انهيار الدولة العثمانية، وذلك لسببين أولهما:- إن الوضع الإقليمي يتطلب من تركيا التواجد كعنصر قوة يوازن النفوذ الإيراني في المنطقة، أما السبب الثاني فهو التغير الجذري الذي حصل في السنوات الماضية على علاقة الدول العربية بتركيا[2].

فيبدو ضمن هذا السياق أن التحرك التركي تجاه لبنان منحها فرصة التدخل المباشر على خط إقليمي ساخن، يحمل لأنقرة إمكانية العودة الى الساحة الإقليمية التي أهملتها لسنوات الطويلة، ويمكّنها من حل العديد من قضاياها العالقة مع العديد من اللاعبين المحلين والإقليميين ويسهل لها جمع العديد من النقاط وتسجيل أهداف غير متوقعة في مرامي الكثيرين، ولعل أهم مظاهر الانغماس التركي كان المشاركة في قوات حفظ السلام في لبنان "اليونفيل UNIFIL"[*] التي جاءت موافقة تركيا

---

[1] لقمان عمر محمود، البنية السياسية للنظام التركي والمتغيرات الخارجية، مصدر سبق ذكره، ص84-85.

[2] سمير عواد، صورة التركي القبيح الى زوال، صحيفة العرب، 27 تشرين الثاني 2006، ص5.

[*] يعود تشكيل قوات "اليونفيل" الى عام 1978 في الظروف التي أقدمت إسرائيل بها على غزو لبنان ليلة 14-15 آذار 1978، وفي ضوء هذه الاحداث اعتمد مجلس الأمن الدولي في 19 آذار القرارين 425 و426 اللذان طالب المجلس فيهما إسرائيل بان توقف عملياتها العسكرية وتسحب قواتها من كل الأراضي اللبنانية فوراً، وقرر ايضاً أن ينشأ فوراً قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان "اليونفيل UNIFIL" وقد وصل اول أفراد القوة الى المنطقة في 23 آذار 1978، ومنذ ذلك الوقت والأمم المتحدة تمدد عمل هذه القوات بحسب الظروف والتطورات في الساحة اللبنانية، وبعد حرب تموز 2006 قرر مجلس الأمن بحسب القرار 1701 تعزيز هذه القوة لتصل الى 15000 عنصر من ضمنها القوات التركية، للمزيد من التفاصيل عن قوات اليونفيل. يُنظر:- خليل حسين، العدوان الإسرائيلي على لبنان الخلفيات والأبعاد، (بيروت: دار المنهل اللبناني، الطبعة الأولى، 2006)، ص194-218.

للمشاركة فيها انطلاقاً من عدد من الأمور منها: إن ما يحصل في الساحة الإقليمية هو تحول كبير، باعتبار لبنان نقطة حسم مؤثرة في نوعية الشرق الاوسط الذي يمكن أن ينشأ لاحقاً، وباعتبار هذا التحول الكبير الذي عكست جانباً منه الحرب الاسرائيلية على لبنان، ودور حزب الله كذراع إيرانية على شاطئ البحر المتوسط[1]، الأمر الذي حدا بدول الغربية أن تصر على ضرورة مشاركة تركيا في القوة الدولية للاعتبارات الآتية[2]:-

أ- فهي الوزن الإقليمي المقابل لإيران في المنطقة.

ب- وهي الوزن والدور المقبول من الغرب وإسرائيل والعرب.

ت- تُعد تركيا الوزن القابل لممارسة دور إقليمي حيوي، قد لا تتهيأ له تركيا مرة أخرى، وقد ينعكس عليها سلباً في حال بقاءها محايدة ومتفرجة.

فضلاً عن ذلك فان القرار التركي بالمشاركة في تعزيز قوة اليونيفيل يهدف في احد أبعاده الى رغبة أنقرة في أن تثبت للغرب عموماً وللأوروبيين والأمريكان بوجهٍ خاص الأهمية الإستراتيجية لتركيا وبأنها لاعب إقليمي مهم وشريك يعتمد عليه في مهمات حفظ السلام الدولية[3]، كما يوصل التواجد العسكري التركي في لبنان رسالة الى كل من سوريا وإيران بأن تركيا التي يمكن أن تؤدي دوراً سياسياً في المنطقة تستطيع أن تلجأ الى القوة ليس لحماية نفسها فقط، وليس لتأدية دورها في لبنان بشكل رسمي ايضاً، وإنما لأنها تمتلك أكثر منهما أوراقاً يمكن استخدامها في المنطقة[4].

---

(1) عبد الله تركماني، تركيا ومحيطها الإقليمي (2)، 27 تشرين الثاني 2006، متاح على الرابط الالكتروني: www.thisissyria.net

(2) يُنظر: المصدر نفسه.

(3) عبده جميل مخلافي، المشاركة التركية في اليونفيل بين المعارضة الداخلية ومتطلبات دورها الاستراتيجي، 7 أيلول 2006، متاح على الرابط الالكتروني: www.dw-world.de/popups//popup-lupe/00,,2166249,00.html

(4) حسين صبرا، إيران وتركيا تتواجهان في لبنان؟، 18 أيلول 2006، متاح على الرابط الالكتروني: www.albaynah.com

أما عام 2007 فقد شهد مطلعه – 3 كانون الثاني – زيارة اردوغان لبيروت لتعزيز العلاقات بين البلدين وقال عقب لقاءه – بفؤاد السنيورة:– " إن قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1701 ينفذ حتى الآن بشكل جيد، وان تركيا تعلق أهمية قصوى على الوحدة السياسية في لبنان وعلى السلم الداخلي فيه، ولا بد من إيلاء المصالح الوطنية اللبنانية أهمية قصوى للوصول الى حل في اقرب وقت ممكن" وأشار اردوغان إلى أن بلاده قد أجرت اتصالات مع كل من إسرائيل والولايات المتحدة الامريكية والأمم المتحدة للتوصل الى حل بشأن تطورات الموقف في لبنان، موضحاً أن وجهات النظر حول هذهِ القضية متطابقة[1].

ووصل تعزيز العلاقات التركية – اللبنانية الى مستوى عالٍ من التطور عندما زار رئيس الوزراء اللبناني سعد الحريري أنقرة في 10 كانون الثاني 2010 على رأس وفد ضم ثمانية وزراء، والتقى بعبد الله غول ورجب طيب اردوغان واحمد داود اوغلو، وأسفرت الاجتماعات بين الطرفين عن نتائج غير مسبوقة في تاريخ العلاقات الثنائية، أهمها قرار إلغاء تأشيرات الدخول بين البلدين للمرة الاولى في تاريخهما، الأمر الذي يعود بالفائدة المتبادلة على الدولتين من خلال علاقات أكثر وثاقة تركز على المصالح السياسية كما المصالح الاجتماعية والثقافية[2].

وهكذا يتضح من الموقفين الأمريكي والتركي تجاه لبنان أنهما لا يختلفان في كثير من جوانبهما لا سيما الموقف التركي من حرب تموز 2006، فعلى الرغم من انتقاد أنقرة لها إلا إن انغماسها في مرحلة ما بعد الحرب كان مناسباً للسياستين الامريكية والإسرائيلية إزاء الشأن اللبناني.

---

(1) لقمان عمر محمود، البنية السياسية للنظام التركي والمتغيرات الخارجية، مصدر سبق ذكره، ص87–88.

(2) محمد نور الدين، نحو علاقات لبنانية – تركية أفضل، صحيفة الوسط، العدد 2735، 3 آذار 2010، ص18.

ويتضح من السابق تأثير وتأثر العلاقات الأمريكيـــة – التركيـــة بالصـــراع العربي – الإسرائيلي ومساراته الفلسطينية والسورية واللبنانية، وكانـــت الجوانـــب التوافقية بين واشنطن وأنقرة متقاربة في التعامل مع مختلف ملفات هذا الصـــراع، وجرى التعاون بينهما من اجل وضع حل لمثل هكذا قضية، يصب حلها في مصلحة الطرفين.

المبحث الثاني
الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003

كانت الحرب الامريكية على العراق علامة فارقة في تغيير موازين القوى الإقليمية في المنطقة بعد أن احتلت الولايات المتحدة الامريكية العراق وأجهزت على قوته ودمرت بنيته التحتية وجعلته ساحة مكشوفة لصراعات دولية وإقليمية ومحلية للتباري على اقتسام موارده وتحقيق النفوذ فيه.

والعراق الجار الجنوبي لتركيا تركت الحرب عليه نتائج وتداعيات أثرت في سياسات تركيا على مختلف مستوياتها كما علاقاتها الدولية والإقليمية وبشكلٍ خاص مع الولايات المتحدة الامريكية الطرف الأساس في هذه الحرب، وفرضت عليها اختباراً صعباً كان لابد من مواجهته، كما كان لهذا الحرب تداعياتٍ كثيرة، يمس بعضها محاذير الأمن القومي التركي مثل مشاكل الأقليات في العراق التي برزت بشكل كبير بعد الاحتلال الأمريكي له، وكان لزاماً على تركيا التعامل معها، وذلك ما سنحاول إيضاحه فيما يأتي:-

أولاً:- الموقف التركي من الحرب على العراق

جاءت سياسة تركيا تجاه مسألة الحرب الأمريكية على العراق عام 2003 مختلفة الجوانب باختلاف المراحل التي يصل إليها التصعيد الأمريكي تجاه العراق، وكان الحضور التركي متواصلاً مع تسارع أحداث المواجهة ومبنياً على أساس المصالح التركية قبل كل شيء، واعتمدت تركيا في تعاملها مع الملف العراقي على أمر مفاده الاستعداد للتعاطي مع مختلف الاحتمالات وفق ما تتطلبه مقتضيات المصلحة التركية، فكان لها موقف قبل الحرب اختلف عما هو في أثنائها وتغير في تعامله مع نتائجها وإفرازاتها عما هو بعد انتهائها، وهو ما يمكن تبيانه بما يأتي:

أ. **الموقف قبل شن الحرب:**

تمثلت السياسة التركية في تعاملها مع المواقف والسياسات المختلفة في مرحلة ما قبل شن الحرب بموقف المعارضة للحرب منذ البداية وفي الوقت نفسه تعمل على إيجاد حضور وحيز مهم فيها في حال وقوعها، وهدفت إلى تحديد دقيق للمسارات الممكنة للتواجد في كل الاجتماعات التي ناقشت الأزمة العراقية، معلنةً خلال تلك المرحلة أن أنقرة ترفض ضرب العراق خارج نطاق موافقة الأمم المتحدة، وإن أي دور لتركيا لن يتحدد إلا بعد الرجوع للبرلمان[1]، ولكنها أرادت في ذات الوقت الحفاظ على علاقاتها مع الولايات المتحدة الامريكية، مثلما أرادت أن تحفظ مصالحها الامنية والاقتصادية، وترى تركيا إن من حقها أن يكون لها دور فاعل في السيناريوهات المستقبلية المحتملة بمرحلة ما بعد الحرب، مما دفعها لمطالبة الولايات المتحدة الامريكية أن تتفهم أهمية الموقف بالنسبة لتركيا فتتيح لها مجالاً مناسباً يمكنها من أداء دور مميز في تشكيل النظام الإقليمي الجديد[2].

الأمر الذي يدل على أن تركيا تبنت معادلة قائمة على ركيزتين[3]:

الاولى: السعي الى منع نشوب الحرب، وبالتالي تفادي أي تغيير جوهري في التوازنات القائمة.

الثانية: في الوقت نفسه، عملت أنقرة على التدرج في التعاون مع الإدارة الامريكية تبعاً لمدى ارتفاع أو تراجع نسبة إمكانية حصول الحرب، بحيث إذا وصلت الأمور الى النقطة التي تتحتم فيها الحرب تكون تركيا داخلها.

---

(1) محمد عبد القادر، الأزمة العراقية.. قراءة في الموقف التركي، 24 شباط 2003، متاح على الموقع الالكتروني: www.islamonline.net

(2) نوزات صواش، المهم حفظ المصالح التركية: ضرب العراق.. تركيا لا تحبذ ولكنها تستعد!، 21 اذار 2002، متاح على الموقع الالكتروني: www.islamonline.net

(3) محمد نور الدين، النتائج والتداعيات تركيّاً، مصدر سبق ذكره، ص410-411.

وأكدت هذه السياسة عدداً من المواقف أهمها بـــ:-

أ. 27 كانون الأول 2002م: قال رجب طيب اردوغان زعيم الحزب الحـــاكم فـــي تركيا أن بلاده لن تحسم موقفها إزاء أي هجوم على العراق حتى يتخـــذ مجلـــس الأمن موقفاً واضحاً في هذا الشأن.

ب. 3 كانون الثاني 2003م: فيما تواصل الولايات المتحدة الأمريكية حشد قواتها في منطقة الخليج العربي، قال وزير الخارجية التركي -آنذاك- يشـــار ياقيشـــي إن حكومة بلاده أيدت الضغوط الأمريكية على العراق لكن الشعب التركي يعارض تمركز القوات الأمريكية في بلاده.

ت. 6 كانون الثاني 2003م: أشار رئيس الوزراء التركي -آنذاك- عبد الله غول إلى أن تركيا قد تسمح للولايات المتحدة الامريكية باستخدام قواعدها العســـكرية فـــي حال شن حرب على العراق، وأكد في تصريح مـــن القـــاهرة لشـــبكة التلفـــزة الأميركية (سي. إن. إن) أن القرار يعود إلى البرلمان التركي، كما أعلن رفـــض بلاده لأي محاولة لتقسيم العراق، وقال عقب محادثاته مـــع الـــرئيس المصـــري الاسبق حسني مبارك في شرم الشيخ إن تركيا تعمل بكل جدية لتجنب شن حرب على العراق، مشيراً إلى أن قيام الحرب سيلحق ضرراً كبيراً بكل دول المنطقة.

ث. 13 كانون الثاني 2003م: كشف عبدالله غول الذي التقى بمسؤولين سعوديين، أن إيران وتركيا والسعودية قد تقترح مسعى مشتركاً لتفادي الحرب.

ج. 18 كانون الثاني 2003م: قالت وزارة الدفاع الأميركية (البنتاغون) إن الجنرال ريتشارد مايرز رئيس هيئة الأركان المشتركة سيجري محادثات مـــع مســـؤولين عسكريين وحكوميين في تركيا، كما سيصل إلى أنقـــرة وفـــد مـــن الكـــونغرس الأميركي برئاسة السيناتور جون وورنر، ليؤكد للجانب التركي نية الكـــونغرس في المصادقة على تشريع ربما يساعد تركيا في امتصاص أية صدمات اقتصادية بتقديم ائتمانات تصل إلى حوالي 14 مليار دولار، ومع مواصلة الولايات المتحدة الأمريكية حشد قواتها لحرب محتملة على العراق فإن أنقرة لم تمـــنح واشـــنطن

حتى تلك اللحظة إذناً لشن هجوم على العراق من أراضيها مخافة أن تمتد الحرب إلى حدودها وتثير اضطرابات اقتصادية واجتماعية لديها[1].

ح. قبل أسابيع من اندلاع الحرب، تمكنت الحكومة التركية في مبادرةٍ لها من جمع ست قوى إقليمية – تركيا ومصر وإيران والأردن والمملكة العربية السعودية وسوريا– في سلسلة مؤتمرات إقليمية، أسفرت عن صدور "إعلان إسطنبول" الذي كان يهدف بوضوح إلى تفادي أي هجوم عسكري أميركي على العراق، وقد كانت تلك المبادرة سياسة تركية انطلقت من إدراك ذاتي تركي متنام بكون أنقرة قوة قائدة إقليمية مستندة إلى الثقة بالنفس والتمسك بالمصالح القومية، ولكن في نهاية المطاف فشلت مبادرة تركيا الطموحة في التوصّل إلى نتائج ملموسة[2].

أدركت تركيا ضآلة فرص حركتها الدبلوماسية الهادفة الى منع الحرب، فأضحت تستهدف من وراء نشاطها تلبية احتياجاتها الاقتصادية والسياسية والعسكرية، وشرح موقفها في حال اندلاع العمل العسكري ضد العراق والتحسب لما سينتج من تطورات، فتعمدت تركيا التعامل مع الولايات المتحدة الأمريكية –في سياق سياستها تلك– على تأكيد ثوابت العلاقات الإستراتيجية بين البلدين مع عدم إبداء مرونة كبيرة تجاه المطالب الأمريكية، والإمعان في إظهار مخاوفها، حتى يتسنى لها الحصول على أقصى قدر ممكن من الضمانات، أو بالأحرى المطالب الاقتصادية والعسكرية والأمنية، إلا إن الحكومة التركية كان لا مناص لها من إرسال مذكرة التفاهم التي توصل إليها الطرفان، بشأن نشر الجنود الأمريكيين على الأراضي التركية والتنسيق العسكري في حال نشوب الحرب، إلى البرلمان التركي مرتين بسبب عدم نجاح زيارة وزير الخارجية التركي يشار ياقيشي برفقة علي باباجان وزير الاقتصاد إلى واشنطن في 12 شباط 2003 في التوصل إلى اتفاق

---

[1] خالد محمد حامد، خط الزمن في الأزمة العراقية الحالية، متاح على الموقع الالكتروني:
www.albayan-magazine.com/iraq-file/index.htm

[2] عمر تشبينار، مصدر سبق ذكره، ص20.

حول التسهيلات والضمانات المختلفة التي تطالب بها تركيا عوضاً عن خسائرها المتوقعة إذا ما اندلعت الحرب[1].

بيد أن قرار البرلمان التركي جاء مدوياً في وجه الولايات المتحدة الأمريكية حين صوّت يوم 1 آذار 2003 بفارق ضئيل ضد فتح جبهة الشمال ضد العراق انطلاقاً من تركيا[2]، الأمر الذي تسبب بتوتر العلاقات الأمريكية-التركية وهز أواصر التحالف الأمريكي-التركي الذي ما كان في رغبة الحكومة التركية أن تتركه عرضة للتأثر السلبي.

واستند الموقف التركي في معارضته للحرب ضد العراق على جملة مسوغات أبرزها:-

أ . يُكّن معظم الأتراك ارتياباً تجاه أي وجود عسكري أجنبي، وهم فخورون كونهم لم يخضعوا لأي استعمار أجنبي، لذلك فإن كثيراً من الأتراك وعلى الأخص الجيش، لا يشعرون بالراحة لفكرة السماح حتى لجنود الحلفاء بالدخول إلى الأراضي التركية، وإن تاريخ مواجهة تركيا مع أوروبا، بما في ذلك ما بعد الحرب العالمية الأولى مع إنجلترا على شمال العراق، قد جعلت تركيا غير مرتاحة خاصةً لإمكانية السماح للقوات الأمريكية لاستخدام تركيا أرض انطلاق ضد العراق، وبالرغم من أن الأتراك أفضل شعوراً تجاه القوات الأمريكية، فتركيا والولايات المتحدة الأمريكية لم تتحاربا مع بعضهما قط، وقد استضافت تركيا وجوداً أمريكياً عسكرياً في قواعد حلف شمال الأطلسي (الناتو) منذ بداية الحرب الباردة، إلا إن حملة جديدة في العراق ستتطلب نشر أكبر لجنود الولايات المتحدة الأمريكية في تركيا، الذين سيتمركز كثير منهم خارج قواعد الناتو.

---

[1] محمد عبد القادر، الأزمة العراقية.. قراءة في الموقف التركي، مصدر سبق ذكره، ص3-4.

[2] عمر تشبينار، مصدر سبق ذكره، ص20-21.

ب . لا يشعر الكثير من الأتراك بأن العراق يشكل تهديداً لبلادهم، وان العراق لم يتسبب بأي مشكلة لتركيا في يومٍ ما، حتى تهديد أسلحة الدمار الشامل العراقية المحتمل لم يعد يؤبه له منذ مدة طويلة في تركيا.

ت . يجب أن تبدد تأكيدات الولايات المتحدة الأمريكية قلق تركيا حول الانبثاق المحتمل لدولة كردية رسمية في عراق ما بعد الحرب[1] لا سيما أن إعادة تشكيل العراق قد يفضي إلى المحظور التركي، نشوء دولة كردية مستقلة، تهدد لاحقاً وحدة التراب التركي وتغذي النزعة الانفصالية في المناطق الكردية التركية، الأمر الذي تراه تركيا خطراً على أمنها القومي وسبباً لتدخلها العسكري في العراق.

ث . إن تواجد القوات الأمريكية المباشر في العراق سيقلل من الأهمية الإستراتيجية للدور الذي ادته تركيا تاريخياً في إطار حلف شمال الأطلسي[2].

ج . كان الأتراك قلقون من التأثير الاقتصادي السلبي للحرب، فمنذ عام 2001 عانت تركيا من كساد حقيقي، ترك مليوني شخص بغير عمل، وقلص الاقتصاد بنسبة 9.5%، وفي حالة شن حرب على العراق، فسيتعرض اقتصاد تركيا الهش الآخذ في التحسن للخطر وأن الحرب ستصيب تركيا بخسائر اقتصادية كبيرة جداً، ناهيك عن التأثيرات الجانبية مثل ارتفاع أسعار النفط بشكل خيالي وإصابة قطاع السياحة الحيوي بالنسبة لتركيا بضربة قاصمة وهروب رؤوس الأموال الأجنبية من البلاد، ويجب ألا يغيب عن البال أن الحرب هي السبب في هذه الفاتورة الباهظة كائناً من كان المتسبب في إشعال أوارها، وأن التطورات التي تؤدي إلى نشوب الحرب جرت تماماً خارج إرادة تركيا ولم

---

[1] سونير كاجابتي، الأتراك مترددون تجاه العراق.. لماذا؟، متابعة سياسية رقم 704، مركز الشرق العربي للدراسات الحضارية والإستراتيجية، 27 كانون الثاني 2003، متاح على الرابط الالكتروني:
www.asharqalarabi.org.uk/center/mutabaat.htm

[2] عامر راشد، توتر جديد بعد اعتقال الضباط الأتراك في شمالي العراق: العلاقات التركية ــ الأمريكية على صفيح ساخن، متاح على الموقع الالكتروني: www.almassar.com

تنبع منها، وبعبارة أخرى فإن تركيا تواجه خطر دفع هذه الفاتورة الباهظة، سواء عارضت العملية العسكرية الأميركية أو ساندتها، وأن ضربة أميركية ضد العراق تعني بالدرجة الأولى ضربة قاصمة للاقتصاد التركي، الأمر الذي أكده مرات عديدة كل من رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء وزعماء الأحزاب السياسية ورئيس أركان الجيش منذ البداية، حتى أن الحديث عن احتمال توجيه ضربة أمريكية صوب العراق بين الحين والآخر يكفي لإخلال استقرار وتوازنات الأسواق المالية، كما يلقي الخوف في قلب المستثمر الأجنبي فيمنعه من استثمار أمواله في تركيا[1].

ح . توقعت تركيا حدوث موجة نزوح جماعية تبلغ مئات الألوف من العراقيين السبب الذي أدى إلى وضع خطط لتشكيل حزام أمني في شمال العراق عند الحاجة، وقامت ببعض الخطوات الضرورية بهذا الشأن.

خ . تخشى تركيا أن تهاجم الميليشيات الكردية -أثناء فوضى الحرب- مدينة كركوك وتستولي على منابع النفط وتعرض حياة وأمن التركمان إلى الخطر بالرغم من تأكيد الأمريكان استحالة وقوع هذا الاحتمال، ولكنه إن حدث فكان سيؤدي إلى اجتياح الجيش التركي للمنطقة ونشوب حرب تركية – كردية ووقوع تركيا في موقع الحليف لبغداد.

د . وهناك سبب آخر لتركيا يتمثل باحتمالية العجز عن إقامة إدارة قوية في عراق ما بعد الاحتلال الأمريكي مما يوقع العراقيون في براثن حرب أهلية طويلة الأمد تتصارع فيها الفئات المختلفة من سنة وشيعة وعرب وأكراد، وهو الأمر الذي خشيت أنقرة من أن ينعكس بشكلٍ أو بآخر على تركيا سياسياً واقتصادياً[2].

---

[1] نوزات صواش، تركيا وضرب العراق.. المطرقة الكردية والسندان الأميركي، متاح على الموقع الالكتروني: www.aljazeera.net/KnowledgeGate

[2] نوزات صواش، تركيا وضرب العراق.. المطرقة الكردية والسندان الأميركي، مصدر سبق ذكره.

هكذا جاء الموقف التركي معارضاً لشن الحرب على العراق بادئ الأمر ثم استخدام ورقة المعارضة من اجل الحصول على الضمانات التي تحقق المصالح التركية قبل كل شيء، واستند هذا الموقف على جملة من المبررات والأسباب المنبثقة من الأهداف والمصالح القومية لتركيا التي تَعُد التعرض لها خطوطاً حمراء لا يمكن تجاوزها.

ب. الموقف أثناء الحرب:

تناغم الموقف التركي مع السياسة الأمريكية أثناء شن الحرب على العراق، مختلفاً بذلك عما كان عليه الحال في المرحلة التي سبقت الحرب، وعلى الرغم من قرار البرلمان التركي القاضي بمعارضة المشاركة التركية في الحرب وعدم السماح باستخدام الأراضي التركية منطلقاً لشن الحرب وحتى منع انتشار القوات الأمريكية منها أثناء المواجهة العسكرية، إلا أن تركيا قد كان لها مشاركة لا تقل أهمية عن مشاركة الدول الحليفة للولايات المتحدة الأمريكية في الحرب.

كان ذلك في ظل إصرار الادارة الامريكية على الحرب التي حاولت الحكومية التركية عدم إغضابها من جهة، ومن جهة ثانية عدم بقائها خارج المضمار العراقي عندما حاولت إعادة تقييم موقفها المتعلق بشأن نشر القوات الامريكية على الأراضي التركية، فصوت البرلمان التركي في 21 آذار على قرار فتح المجال الجوي التركي أمام المقاتلات الامريكية، وكان واضحاً دور اردوغان في حث البرلمان للموافقة على هذه الخطوة، على اثر مناقشات مطولة بينه وبين أعضاء حزبه في البرلمان[1]، بحيث دافع اردوغان عن القرار ودعا في كلمة وجهها للشعب التركي الى وحدة الأمة في مواجهة الحرب على العراق والأزمة الاقتصادية الطاحنة، وقال: "إن تركيا لم يكن أمامها خيار آخر سوى فتح مجالها الجوي عندما طلبت منها الولايات المتحدة الامريكية، حليفتها، ذلك"[2].

---

[1] محمد عبد الله نافع الدبار، مصدر سبق ذكره، ص135.

[2] اردوغان يدافع عن قرار فتح المجال الجوي لطائرات التحالف، 23 آذار 2003، متاح على الرابط الالكتروني: http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/news/default.stm

يرى البعض أن تركيا قد اسهمت في الحملة، ربما أكثر من أي حليف ناتو آخر باستثناء المملكة المتحدة، فقد طارت الطائرات الأمريكية في أكثر من 400 غارة فوق تركيا إلى العراق، ومنحت أنقرة إذناً للطائرات الأمريكية في حالة المحنة لاستخدام القواعد التركية مثل قاعدة "باتمان" وغيرها، وقد كان هناك الكثير من المساعدات التي لم تذكرها التقارير، ففي بداية الحملة على العراق في 27 آذار 2003، سمحت تركيا بمرور (204) مركبة إلى شمال العراق لدعم القوات الأمريكية بينما قامت بالإنزال على الجبهة الأمامية، وبالرغم من أن الدعم التركي لعملية احتلال العراق لم تكن ما طلبته واشنطن في الأصل إلا أن تركيا قد قدمت للولايات المتحدة الأمريكية مساعدة لوجستية أساسية[1].

وقالت مصادر عسكرية تركية إن أكثر من ألف عسكري تركي قد عبروا الحدود إلى داخل الأراضي العراقية، وقد ذاعت أخبار الانتشار التركي بعد وقت قصير من قرار تركيا فتح مجالها الجوي أمام الطائرات الحربية الأمريكية لمهاجمة العراق[2].

يُدرج ضمن هذا الموقف زيارة وزير الخارجية الأمريكي -آنذاك- كولن باول يوم 3 نيسان المفاجئة لأنقرة، التي أفضت الى موافقتها على عدد من المطالب الامريكية التي كانت قد رفضتها في وقتٍ سابق، مثلما تم مناقشة جملة من الموضوعات تشير الى أن ما حدث خلال هذه الزيارة ليس محاولة لرأب الصدع في العلاقات الامريكية – التركية التي سببها رفض البرلمان التركي لقرار المشاركة التركية في حرب العراق فحسب، وإنما حصلت الادارة الامريكية خلالها على "كل ما تريد"، فضلاً عن موافقة الحكومة التركية على استخدام أراضيها

---

[1] تعاون أمريكي تركي عسكري في العراق؟ الخطوة التالية، متابعة سياسية رقم 778، مركز الشرق العربي للدراسات الحضارية والإستراتيجية، تشرين الأول 2003، متاح على الرابط الالكتروني: http://www.asharqalarabi.org.uk/center/mutabaat.htm

[2] موقع بي بي سي العربي الالكتروني في 23 آذار 2003: www..bbcarabic.com

لتزويد القوات الامريكية بشمال العراق بالإمدادات وفتح القواعد الامريكية بتركيا لهبوط طائراتها المقاتلة في الحالات الاضطرارية، والموافقة على عبور طائرات أمريكية محملة بمعدات عسكرية عبر الأجواء التركية، وبالمقابل حصلت تركيا على مليار دولار مساعدات أمريكية وافق عليها الكونغرس في وقت لاحق[1].

من هنا اختطت السياسة التركية مساراً مختلفاً عن سابقه في إطار موقفها من الحرب على العراق فتركيا لم ترغب أن تكون بعيدة عن قضية تسبب تداعيات تؤثر سلباً عليها سياسياً واقتصادياً وعسكرياً وامنياً، فهنالك العديد من ملفات القضية العراقية التي لو أهملت تركيا متابعتها سينتج عنها أضرارٌ جسيمة تؤثر على الداخل التركي قبل خارجه.

يحمل الموقف التركي هذا بُعدين: يتمثل الأول بمراجعة قرارها السابق من الحرب فأرادت تركيا ترضية حليفتها الولايات المتحدة الأمريكية، والثاني هو محاولة إيجاد موطئ قدم لها وتعزيز نفوذها في الساحة العراقية.

ت. الموقف بعد الحرب:

لم تشأ تركيا أن تتوقف سياستها حيال العراق عند حدود الدعم اللوجستي للقوات الأمريكية أثناء الحرب فحسب، بل أرادت أن يكون لها حضورٌ في الساحة العراقية بعد أن وضعت الحرب أوزارها، فجاءت موافقة البرلمان التركي يوم 7 تشرين الأول 2003 بإجماع نادر من جانب كتلة نواب حزب العدالة والتنمية على مذكرة الحكومة بشأن إرسال قوات تركية إلى العراق لمدة عام من حيث المبدأ، ولم يعارض المذكرة سوى نواب حزب الشعب الجمهوري، ويمثل إقرار البرلمان التركي لمذكرة الحكومة بشأن إرسال قوات إلى العراق نقطة تحوّل تاريخية في مسار العلاقة التركية بالعراق، وتحمل عودة ذات أبعادٍ ثلاثة:-

---

[1] محمد عبد الله نافع الدبار، مصدر سبق ذكره، ص136-137.

الأول:- إلى الولايات المتحدة الأمريكية، إذ أدركت أنقرة أن الأمن القومي التركي وخيارها الاستراتيجي عالمياً غير ممكن، إلا بالعودة تحت المظلة الأمريكية.

الثاني:- إلى العراق، بعدما خرجت من معادلته على أثر رفض المشاركة في الحرب الأخيرة عليه، والعودة إلى العراق تعني أساساً القيام بدور لاعب مركزي في التطورات المتعلقة بالمسألة الكردية.

الثالث:- العودة إلى الشرق الأوسط، نظراً لتأثير الخطوة التركية الجديدة على التوازنات الإقليمية، ولا سيما في بُعدَيها الإيراني والسوري[1].

بيد إن رياح المتغيرات المحلية والعراقية والإقليمية والدولية أتت بما لا يشتهي السفَن التركي عندما تعالت أصوات المعارضة في الساحة المحلية كما في الساحتين العراقية والعربية، فتراجعت تركيا عن إرسال قواتها للعراق.

وانكمشت السياسة التركية تجاه العراق بعد تطور الوضع العراقي نحو التردي الأمني بما ينذر بالخطر، الدافع الذي حدا بالحكومة التركية إلى انتقاد السياسة الأميركية في العراق، لا سيما التحالف الأميركي مع الأحزاب القومية الكردية، كما أعربت عن قلقها تجاه أوضاع تركمان العراق، وظهرت مؤشرات توتر في العلاقات التركية – الإسرائيلية نظراً لتزايد التقارير حول نشاطات إسرائيلية في شمال العراق، واستمر تراجع السياسة التركية وشاب سياسة حكومة العدالة والتنمية في العام الثالث من ولايتها التغير السلبي حتى وصل الحال أن انسحبت السياسة التركية كلياً تقريباً من العراق، وتوقفت الانتقادات الموجهة لإسرائيل[2].

---

(1) محمد نور الدين، قوات تركية في العراق: ضرورة قومية..!، متاح على الموقع الالكتروني: www.swissinfo.ch

(2) بشير موسى نافع، الحركة الإسلامية في تركيا: أزمة العلمانية الشاملة، في كتاب: لقاء مكي (تحرير)، تركيا صراع الهوية، (الدوحة: مركز الجزيرة للبحوث والدراسات، 2006)، ص29.

وصار لسان حال تركيا يُقر بأنها عاجزة عن التدخل المباشر والفاعل في العراق وفي شماله، بحيث تمرّ الأحداث أمام ناظريها مكتفية بالتفرج، بيد إن التداعيات السلبية التي أفرزتها تطورات الساحة العراقية قد أدت إلى المساس بالخطوط الحمراء للأمن القومي التركي، وهو الأمر الذي كان يدفع اردوغان إلى التحذير من أن تركيا لن تبقى متفرجة على ما يجري، وعاد الاهتمام التركي بالوضع العراقي من جديد بعد ما أدرج العراق على أهم درجات سلم أولويات السياسة التركية التي غلبته على باقي اهتماماتها حتى بلغ الأمر ذروته مع تصريح اردوغان في اليوم الأخير من عام 2006، من أن للعراق أولوية على ملف العلاقة مع الاتحاد الأوروبي، وهو ما اعتبر تحولاً أساسياً في سياسة تركيا الخارجية التي تمحورت في الأعوام الأربعة الاولى، لتسلم حكومة العدالة والتنمية السلطة، على تسريع الإصلاحات السياسية وبدء مفاوضات العضوية مع الاتحاد الأوروبي.

وبعد تعثر مسار المفاوضات مع أوروبا عند عتبة القضية القبرصية، ورفض أنقرة تقديم تنازلات فيها، أصبحت الحكومة التركية توجه أنظارها إلى القضية العراقية، حيث تنتظرها تحديات قومية أخرى متصلة بالأكراد والتركمان، بما يوجب على تركيا أن تتحرك وتغادر سياسة التفرج المتبعة، فأطلق اردوغان تحذيرات ثقيلة أبرزها أن كركوك تتعرض لتغيير جذري في تركيبتها العرقية على يد الأكراد، وهو ما ترفضه تركيا ولن تبقى متفرجة عليه ولن تسمح به، ودعا اردوغان أيضاً إلى حماية وحدة العراق وإشراف حكومته المركزية على الثروات الطبيعية وأهمها النفط، وعلى المعابر الحدودية، وحماية التركمان ومنحهم ضمانات دستورية وهو يقصد بذلك منع الأكراد من دولة مستقلة ومن ضم كركوك إلى إقليمهم والسيطرة على نفطها[1].

---

[1] محمد نور الدين، تحوّلات في السياسة الخارجية التركية، متاح على الموقع الالكتروني: www.iraq-ina.com

وبالفعل نشطت تركيا من دبلوماسيتها تجاه العراق وبمحاور متعددة، ففي نطاق الدبلوماسية التركية الإقليمية إزاء المسألة العراقية شكل الاجتماع الموسع لدول الجوار العراقي بإسطنبول في 2 تشرين الثاني 2007 نقطة بارزة في فاعلية السياسة التركية نحو العراق، وقد كان تأكيد أنقرة فيه على وحدة الأراضي العراقية، وأهمية تأسيس علاقات فاعلة وايجابية بين العراق وجيرانه وتأسيس منتدى عربي - تركي[1].

كان التوجه الأكثر فاعلية عندما زار اردوغان بغداد يوم 10 تموز 2008، والتقى بعدد من كبار المسؤولين العراقيين، واتفق الجانبان على تعزيز التعاون بينهما في مجالات الطاقة والمياه وإقامة "مجلس أعلى للتعاون الاستراتيجي"، وصفه اردوغان بقوله:- "إن هناك إرادة مشتركة للتعاون الاستراتيجي بين البلدين" وأكد انه وجد تفهماً من الحكومة العراقية للوقوف في وجه حزب العمال الكردستاني وتم عقد عدة اتفاقات للتعاون الثنائي لزيادة حجم التبادل التجاري الى 10 مليار دولار، كما أشار اردوغان الى سعي البلدين لزيادة التبادل التجاري ليصل الى 25 مليار دولار خلال 3 سنوات[2].

يأتي الحرص التركي على التعاون الوثيق مع العراق والتأسيس للشراكة الإستراتيجية مدفوعاً بالأسباب التالية[3]:-

أ . تسعى حكومة اردوغان الى ضرورة أن تتحمل الحكومة العراقية مسؤوليتها القانونية والأمنية رسمياً ضمن "الاتفاق الاستراتيجي" هذا في مكافحة الإرهابيين والانفصاليين من حزب العمال الكردستاني.

---

[1] Ahmet Davutoğlu, Turkey's Foreign Policy Vision: An Assessment of 2007 ; op.cit, P83.

[2] تركيا والعراق يتفقان على تعزيز علاقاتهما، 10 تموز 20008، متاح على الرابط الالكتروني: www..bbcarabic.com

[3] نتائج زيارة رئيس الوزراء التركي الى بغداد، نشرة أخبار الساعة، العدد 3892، (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 13 تموز 2008)، ص10.

ب . ترى تركيا إن الاتفاق هذا يوفر لها الغطاء المناسب للاستمرار بضرب ومطاردة قواعد وعناصر حزب العمال الكردستاني ولاسيما وهم يهاجمون من الأراضي في شمال العراق.

ت . تسعى تركيا على الدوام الى دعم المركز والحكومة المركزية في العراق لمعالجة المستجدات التي تثير الجدل بين البلدين بسبب التحديات الكردية.

ث . أما اقتصادياً، فتحتل الشركات التركية مساحة واسعة من الاستثمارات في العراق بما فيها المشاريع الاستثمارية في المناطق الشمالية منه، وبالتالي تسعى الى تعزيز العلاقات التجارية والاقتصادية بما فيها مشروعات نقل النفط من كركوك والغاز عبر الأراضي التركية الى أوروبا.

خلاصة القول أن الموقف التركي من الحرب على العراق لم يكن على وتيرة واحدة بل اتسم بالتذبذب بين المعارضة والمساهمة والتراجع وصولاً إلى عودة تطور السياسة التركية تجاه العراق ونبذ سياسة الجمود والتفرج التي لم تحصد منها تركيا سوى الخسائر والمخاطر.

ثانياً:- مشكلة الأقليات في العراق

طفت على السطح العديد من ملفات قضايا الأقليات في العراق بعد أن رسخ الاحتلال الأمريكي وجوده فيه، ومنها القضايا ذات المساس المباشر بالأمن القومي التركي التي ترى تركيا في إثارتها وتطوراتها خطوطاً حمراء ترفض التعاطي معها دون علمها ودرايتها وبالشكل الذي لا يتعارض مع سياستها الثابتة تجاهها منذ عقود طويلة، ويتجلى أهمها بما يلي:-

1. القضية الكردية:

تُعد القضية الكردية واحدة من تلك القضايا المتشعبة والمعقدة في الشرق الأوسط، لأسباب جغرافية تتعلق بتوزع الأكراد بين أربع دول في المنطقة في العراق وسوريا وتركيا وإيران، وكذلك لأسباب أمنية، فالقضية الكردية لا تخص

الأكراد وحدهم بل تخص الدول والشعوب التي يعيش الأكراد بينهم تاريخياً، وقد تحولت هذه القضية من محلية إلى قضية إقليمية تهم العراق وسوريا وتركيا وإيران، كما أضحت لها أبعاد غربية، كأولوية أمنية أمريكية في منطقة الشرق الاوسط.

عقب حرب الخليج الثانية وانحسار السلطة المركزية العراقية عن شمال العراق وجدت تركيا نفسها متورطة في المسألة الكردية بعد أن قفزت هذه المسألة إلى واجهة الأحداث التركية في الداخل والخارج وأضحت مدرجة في جدول أعمال السياسة الداخلية والخارجية التركية، وأسفرت التطورات اللاحقة لحرب الخليج الثانية عن ظهور نواة دويلة كردية في شمال العراق تخشى تركيا من انسحاب آثارها مستقبلاً على مواطنيها الأكراد[1].

والسياسة التركية تجاه المشكلة الكردية تبدو متناقضة، ففي الوقت الذي لا تعترف فيه بوجود مشكلة كردية في تركيا وتتبع ضدهم أشد الأساليب العسكرية في الداخل، كانت تقوم بدور الحماية لأكراد العراق وتقيم مع الفصائل الكردية في شمال العراق أشكالاً من التعاون الأمني والسياسي في مرحلة ما بعد حرب الخليج الثانية[2].

المصالح التركية في العراق متعددة وكان ما يحركها بصفة أساسية الخشية من تسييس محتمل لأكراد تركيا، ويمكن إجمال هذه المصالح في عاملين محددين أساسيين : الأول هو منع أية مجموعة متمردة كردية تركية مثل حزب العمال الكردستاني من إيجاد ملاذ آمن في شمال العراق، والثاني، وهو الأهم، خفض أثر العدوى على أكراد تركيا الذي يمكن أن ينجم عن النشاطات السياسية للأكراد العراقيين، الأمر الذي يتطلب احتواء الطموحات السياسية لأكراد العراق، وهي انشاء

---

[1] خورشيد حسين دلي، مصدر سبق ذكره، ص52-53.

[2] المصدر نفسه، ص54.

كيان يتمتع بالحكم الذاتي في شمال البلد، أو الاستقلال بشكل مباشر[1]، هـذا الحـال استندت إليه السياسة التركية تجاه الأكراد في العراق قبل الحرب الامريكيـة فـي تعيين خطوط حمراء لا يمكن السكوت عـن تجاوزهـا ورتبتهـا فـي أولوياتهـا الإستراتيجية وكالآتي[2]:-

أ . منع قيام دولة كردية على أي جزء من الأراضي التـي يعُـدها الأكـراد "كردستان التاريخية"، تلك التي تشمل شمال العراق وغرب إيران وجنـوب شرق تركيا، واعتبار ذلك خطاً احمر لا يمكن قبوله تحت أي ظرف وهـي تأتي في المرتبة الاولى لدى تركيا.

ب . العمل على منع الأكراد من السيطرة على كركوك في حالة وقوع حرب.

تطورت السياسة التركيّة نتيجة صعود حزب العدالـة والتنميـة ذي الجـذور الإسلامية، وتزامناً مع اهتمامه المتواصل بانضمام تركيا إلى الاتحـاد الأوروبـي، أعطى الحزب وزناً للهوية الإسلامية في سياسته الخارجية، وبعد الاحتلال الأمريكي للعراق،عاودت القضية الكردية الظهور وبشكل اكبر من السابق، فدفع القلق من هذه المسألة، تركيا إلى الالتفات نحو الشرق الأوسط، وبغية احتواء الخطـر الكـردي، عمدت تركيا إلى إقامة علاقات عمل وثيقة مع سوريا وإيران اللتين تعانيان أيضاً من القلق حيال المسألة ذاتها، وصارت تستخدم القوة العسكرية بين الحين والآخر باتجاه محافظات العراق الكرديّة[3].

---

[1] هنري ج. باركي، تركيا والعراق أخطار (وإمكانات) الجوار، تقرير رقم 141، (واشنطن: معهد السلام الأمريكي، 2005)، ص3.

[2] مصطفى اللباد، احتلال العراق وانعكاساته الإستراتيجية على تركيا ودورها في المنطقة، في كتاب:- احمد السيد نجار (تحرير)، نكبة العراق الآثار السياسية والاقتصادية، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، الطبعة الاولى، 2003)، ص362.

[3] بول سالم، الشرق الأوسط: مراحل تطور وتفكك النظام الإقليمي، أوراق كارنيغي، العدد 9، (بيروت: مركز كارنيغي للشرق الأوسط، 2008)، ص15.

فالهاجس الأكبر لدى تركيا من المسألة الكردية يكمن في وجود كتلة كردية كبيرة –حوالي 5 ملايين– على الجانب الآخر من الحدود في شمال العراق، وتنبع الخشية من هذه الكتلة من عاملين: الأول يتمثل بكون المنطقة الجغرافية لتواجد أكراد العراق محاذية بل امتداد للمنطقة الجغرافية التي يتواجد فيها أكراد تركيا، أما الثاني فيتجلى بكون أكراد العراق قد قطعوا شوطاً كبيراً في سبيل تجسيد هويتهم الثقافية وشخصيتهم القومية، ولا سيما حصولهم على الحكم الذاتي في مطلع السبعينيات، وازداد تبلور هذه الهوية بل اكتسابها أبعاداً سياسية وكيانية بعد حرب الخليج الثانية، وصولاً الى تشكيل حكومة مستقلة وانتخاب برلمان وما الى ذلك من مؤسسات "دولة"[1] أتيحت الفرصة لتأسيسها بعد الاحتلال الأمريكي للعراق وتغيير شكل النظام فيه.

بالرغم من ذلك إلا أَن تحسن العلاقات الامريكية – التركية وعودة تركيا للاقتراب من المشهد العراقي أظهرت جملة من المعطيات السياسية أهمها: اعتراف الحكومة التركية بالحكومات الأربع التي اعقبت الاحتلال الأمريكي في العراق وإقرارها بالدستور العراقي على ما فيه من إقرار صريح بفيدرالية الأكراد، والاعتراف بواقع إقليم كردستان وبواقع التحالف الأمريكي – الكردي، إلا أَن هذا الاعتراف لم يمنع أنقرة من إعداد بعض الخطط العسكرية لإضعاف تجربة كردستان العراق وزعزعة استقرارهم فكان الرد الأمريكي سريعاً بعدم الموافقة على أي أعمال تركية تهدد استقرار كردستان العراق او تقوض الجهود الامريكية لبناء تجربة ديمقراطية في عموم العراق وفي كردستان بوجهٍ خاص، وتضمن الرد الأمريكي رسالة سياسية أرادت واشنطن إيصالها الى أنقرة، مفادها عدم المساس بتجربة إقليم كردستان العراق، وان أي حل عسكري تركي لن يكون على حساب أكراد العراق[2]، ولكن تركيا لا يروق لها تجربة كردية قوية في الأراضي العراقية

---

[1] محمد نور الدين، النتائج والتداعيات تركيّاً، مصدر سبق ذكره، ص406-407.

[2] دهام محمد العزاوي، الاحتلال الأمريكي للعراق وأبعاد الفيدرالية الكردية، (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون ومركز الجزيرة للدراسات، الطبعة الاولى، 2009)، ص150 – 151.

وما يغضبها أكثر انطلاق عناصر حزب العمال الكردستاني من شمال العراق في قيامهم لشن عمليات إرهابية في تركيا الأمر الذي يسبب إحراجاً كبيراً لأكراد العراق تجاه تركيا.

والحاصل أن أنقرة تدرك أن أكراد العراق في مأزق معنوي وهم يتعاطون مع هذا الملف فهم لا يمكن أن يتخلوا عن إخوانهم الأكراد في تركيا، وفي نفس الوقت لا يريدون إغضاب تركيا التي يمكنها عبر اتصالاتها الدولية والإقليمية وقوتها العسكرية أن تعرقل تأسيس كيانهم[1]، وبشكلٍ خاص إن لتركيا قواعد عسكرية تحتفظ بها في شمال العراق، وتتركز إحداها في محافظة دهوك على بعد 10 أميال من الحدود التركية – العراقية، بينما تتركز القاعدة الأخرى في "باميرني" على بعد 15 ميل من الحدود المشتركة داخل الأراضي العراقية، فضلاً عن قواعد أصغر حجماً شرق وغرب قاعدة "باميرني"، وتضم هذه القواعد وحدات من الفرق الخاصة ووحدات الدعم من مدرعات وطائرات هليكوبتر للنقل والهجوم، ويقدر عدد القوات التركية فيها بحوالي 5000 جندي[2].

أدت الأجواء الايجابية في العلاقات الأمريكية – التركية إلى التغيير الايجابي في تعامل تركيا مع حكومة إقليم كردستان العراق، ومنذ عام 2008 بدأت أنقرة بالاتصالات المباشرة والمتنوعة مع اربيل، ففي تشرين الأول 2008 زار العراق كل من مبعوث تركيا الخاص إلى العراق مراد اوجليك، واحمد داود اوغلو مستشار رئيس الوزراء –آنذاك– والتقيا بمسعود البرزاني رئيس إقليم كردستان في بغداد وكان هذا اللقاء الأول على مستوى رفيع بين المسؤولين الأتراك وقادة أكراد العراق.

---

(1) خالد السرجاني، حل المسألة الكردية التركية يمر عبر أربيل، صحيفة البيان، العدد 10513، 5 ربيع الآخر 1430هـ، 31 مارس 2009.

(2) إسلام جوهر وشادي عبد الوهاب، سياسة تركيا تجاه المشرق العربي (العراق وسوريا ولبنان)، مجلة أوراق الشرق الاوسط، العدد 43، (القاهرة: المركز القومي لدراسات الشرق الاوسط، 2009)، ص160.

تزايدت علامات التقارب بين الحكومة التركية وحكومة إقليم كردستان، والتقى الرئيس التركي عبد الله غول في آذار 2009 برئيس حكومة الإقليم نيجيرفان البرزاني، وتؤشر هذه الزيارة تطوراً مهماً في تعامل الأتراك مع أكراد العراق، والعلامة الأخرى في التقارب استعمال عبدالله غول لمصطلح كردستان مما يؤشر مغادرة مهمة لسياسة تركية قديمة تمثل عقوداً من الإنكار للهوية الكردية. قوبل هذا التغيير التركي بتغيير في موقف أكراد العراق من حزب العمال الكردستاني حينما دعا الرئيس السابق جلال الطالباني (كردي عراقي) حزب العمال بشكل واضح لإيقاف عملياته المسلحة بقوله:- "أما يلقون أسلحتهم أو يتركون أرضنا"، يضاف إلى ذلك توثيق التعاون في مجالي الطاقة والتجارة الذي اقره الطرفان، بضمن ذلك الاستثمارات التركية الكبيرة في إقليم كردستان[1].

وتبقى القضية الكردية أهم العوامل المؤثرة في سياسة تركيا تجاه العراق بخاصة ودول منطقة الشرق الأوسط بعامة، ما دامت هنالك طموحات قومية كردية تدعو للانفصال، وما دام هنالك انتهاك لحقوق الشعب الكردي في تركيا أو في باقي دول المنطقة الأخرى، ولن تنتهي النزاعات ما لم يتم نبذ التعصب القومي من مختلف الاطراف والتوجه نحو الإقرار بحقوقهم أسوة بباقي أبناء شعوبهم.

كما تؤثر هذه القضية على العلاقات الامريكية-التركية في ما يخص الشأن العراقي لاختلاف عدد من وجهات النظر بين الجانبين حول نتائج تطور القضية الكردية في العراق.

---

(1) F. Stephen Larrabee, Troubled Partnership U.S.-Turkish Relations in an Era of Global Geopolitical Change, (Washington: The RAND Corporation, 2010), P 22-21.

ث. الأقلية التركمانية في العراق:

إن تركيا لها ارتباطات سياسية وثقافية واقتصادية وجغرافية وأخرى تاريخية وعرقية بالعراق خاصة بالتركمان في شماله[1]، الذين يأتون ثالث مجموعة عرقية في العراق بعد العرب والأكراد، وهم جزء مهم من المجتمع العراقي، ويشكل التركمان عاملاً مؤثراً في السياسة التركية تجاه العراق وان لم يكن الاهتمام به إلا منذ عهد قريب.

ولا يمكن لتركمان العراق أن يتغافلوا عن مخزون فكري واجتماعي غني بالمفاهيم الحضارية يزخر به بلد كبير مثل تركيا، فضلاً عن بلدان أخرى ناطقة بالتركية، ومن الطبيعي أن يكون هناك شعور مشترك بالود والتفاهم والمشاركة في القيم الأدبية والثقافية والنهل من منابع هذه الحضارة أو بإغنائها بآثار خلاقة أخرى[2].

أصبحت تركيا تعتمد يوماً بعد يوم على الأقلية التركمانية العراقية، وقضية التركمان جديدة نسبياً على تركيا، فهي لم تبدأ في التعبير عن المطالبة بحقوق الأقلية التركمانية في العراق سوى في تسعينات القرن المنصرم، استندت أنقرة إلى أن التركمان يمثلون ثالث جماعة عرقية كبيرة في العراق، فرفعت لواء الدفاع عنهم وبخاصة مطالبتهم بتولي زمام مدينة كركوك. وفي إطار هذا الجهد، مارست تركيا دوراً حيوياً في إنشاء الجبهة التركمانية العراقية التي ترغب أن ينضوي التركمان تحت لوائها.

بيد أن التركمان منقسمون: فهناك من يعارض تدخل أنقرة وسيطرة الجبهة التركمانية العراقية ومنهم من يؤيدها، كما أن هناك اختلافات طائفية بين السنة

---

[1] مصطفى اللباد، هوية تركيا والعلاقة مع إيران، في كتاب: لقاء مكي (تحرير)، تركيا صراع الهوية، (الدوحة: مركز الجزيرة للبحوث والدراسات، 2006)، ص84.

[2] للمزيد ينظر:- أرشد الهرمزي، التركمان والوطن العراقي، (كركوك: مؤسسة وقف كركوك، الطبعة الثانية، 2003)، ص174-176.

والشيعة داخل جماعة التركمان، والمسألة التركمانية لم تمكن أنقرة فحسب من كبح جماح طموحات الأكراد وطرح مطالبات بديلة بالنسبة لمدينة كركوك، بل أنها تزودها أيضاً بسبب (مشروع) للإبقاء على تدخلها في شمال العراق، فإذا أقدمت الولايات المتحدة الأمريكية على إزالة آخر ما تبقى من أثر لحزب العمال الكردستاني من العراق بحسب وعودها، من الممكن أن يصبح التركمان فعلياً ورقة التهديد الوحيدة التي يمكن أن تلوح بها أنقرة في شمال العراق. تريد أنقرة أن يكون للأقلية التركمانية رأي وكلمة بقدر الإمكان في تقرير مستقبل العراق والإمساك بزمام مدينة كركوك الغنية بالنفط[1].

فعملت أنقرة على دعم التركمان سياسياً وتنظيمياً ليشاركوا في حكم العراق، وحاولت الضغط باتجاه تضمين نصوص الدستور العراقي الإقرار بحقوق التركمان ليعترف أن القوميات المشكلة للشعب العراقي هم: العرب والأكراد والتركمان، وليس العرب والأكراد فقط، فالتركمان الذين ينتشرون في مناطق مختلفة في شمال العراق، ترى تركيا بأنهم سوف يشكلون في هذه الحالة قناة مناسبة يمكن عبرها المشاركة في رسم شمال العراق، والعراق كله بالنتيجة، ومن ثم مراكمة أوراق إضافية لعوامل قوة تركيا المؤثرة في الساحة العراقية[2].

لا تخفي تركيا حساسيتها للموضوع في مدينة كركوك المهمة حيث توجد فيها جماعة تركمانية كبيرة، وتعارض تركيا أية مساع لتغيير الوضع السكاني في المدينة أو ضمها إلى الإقليم الكردي، وان هذا التطور إذا تم فإنه سيشكل خطراً كبيراً يهدد امن العراق ووحدة أراضيه ووجودها على المدى الطويل، وترى تركيا انه إذا كان ولابد من إجراء استفتاء حول ضم المدينة إلى الإقليم الكردي من عدمه فيجب أن يشارك في الاستفتاء على مصير كركوك كافة العراقيين وليس فئة معينة،

---

(1) هنري ج .باركي، مصدر سبق ذكره، ص5.

(2) مصطفى اللباد، احتلال العراق وانعكاساته الإستراتيجية على تركيا ودورها في المنطقة، مصدر سبق ذكره، ص362-363.

وان تكون مدينة كركوك رمزاً للاتحاد والتوافق بين كافة المجموعات الاثنية وبالتحديد التركمان والأكراد والعرب والآشوريين[1]، كما تبدي أنقرة رغبتها بتأجيل الاستفتاء أملاً بتحديد وضع المدينة القانوني بوسائل أخرى ويبدي المسؤولون الأتراك نزعة حماية للأقلية التركمانية ويبدون قلقاً كبيراً إزاء التغييرات الديموغرافية في المدينة الدافعة باتجاه تكريدها[2].

يضاف إلى ما سبق إن الولايات المتحدة الأمريكية وتركيا لهما نفس الرؤية الأساسية والأهداف طويلة المدى تجاه العراق، فكلاهما يود رؤية إعادة ظهور دولة عراقية قوية وعلمانية قادرة على القيام بدور إقليمي مركزي يمكن ان يوازي الدور الإيراني. لكن يختلف الطرفان على وضع الترتيبات الداخلية التي تستند عليها الدولة العراقية الجديدة، فالأمريكان يرون بأن الدولة الاتحادية الفدرالية في العراق يمكن أن تحافظ وتبقي على العرقيات المختلفة والجماعات المذهبية المتنوعة سوية، بينما الأتراك يعتقدون ويتمنون بأن الدولة العراقية يجب أن تكون مركزية كما كانت[3].

ترى الولايات المتحدة الامريكية أن تركيا حليفتها المهمة وكلا الدولتين بحاجة إلى بعضهما في العراق، وتحقيقاً لهذا الأمر فإن هنالك ثلاثة مجالات يمكن أن يتعاون فيها الطرفان معاً، هي:-

النواحي السياسية، إذ يمكن للولايات المتحدة الأمريكية أن تساعد تركيا في الحفاظ على العلاقات التركية – الكردية على المسار الصحيح. كما تتعاون معها على خروج عناصر حزب العمال من الأراضي العراقية، والناحية السياسية الأخرى الأهم في المنظور الأمريكي هي ضرورة أن يكون الدبلوماسيون

---

[1] جريدة الرياض، العدد 13921، 11 رجب 1427هـ – 5 آب 2006م.

[2] عمر تشبينار، مصدر سبق ذكره، ص22.

[3] Henri J. Barkey, The US, Turkey, and the Iraq Conundrum, in book: Is The United States Losing Turkey?, (Washington: The Hudson Institute, 2007), P25.

الأمريكيون أكثر إندماجاً في التعامل مع نظرائهم الأتراك في العراق خلال مرحلة ما بعد انسحاب القوات الأمريكية من العراق، كون الأتراك لهم علاقات أكثر فاعلية من علاقات الأمريكان مع الطوائف العراقية المختلفة، ما يعني ضرورة التنسيق بين واشنطن وأنقرة في العراق لاسيما أن زيادة اشتراك تركيا في الساحة العراقية سوف يساعد أيضاً على تحقيق التوازن مع الإيرانيين في العراق والمنطقة.

أما على الناحيتين الاقتصادية والموارد الطبيعية، فإن تركيا هي الأكثر ازدهاراً والأقوى من الناحية الصناعية بين جميع الدول المجاورة للعراق. وتقدم تركيا طرق العبور من والى الأسواق الغربية، فضلاً عن الخروج إلى البحر الأبيض المتوسط بالنسبة للنفط والغاز العراقيين. تستفيد تركيا من موانئها الطريق المفضل لتصدير العراق لموارده النفطية، لأن مثل هذا الطريق يساعد تركيا على أن تكون مركزاً رئيساً لمرور أنابيب النفط والغاز. يضاف إلى ذلك أن المساعدة على تحسين وتطوير المشاريع التجارية المشتركة وطرق نقل النفط والغاز بين تركيا والعراق وإقليم كردستان هي مصلحة أمريكية مباشرة، لما لها من تأثير سياسي كبير في ترسيخ الهياكل الفدرالية القائمة في العراق وتؤدي إلى تثبيت العلاقات التركية – الكردية لمدة طويلة وتحسين مستويات المعيشة في إقليم كردستان، وبالتالي تقليل الدوافع الانفصالية[1].

خلاصة القول يظهر تأثير العلاقات الأمريكية – التركية بشكل واضح على احد أهم القضايا العربية المهمة المتمثلة بقضية العراق واحتلاله من قبل الولايات المتحدة الامريكية، من خلال الموقف التركي من هذه الحرب والملفات التي نتجت عنها لا سيما ملفات الأقليات ذات المساس المباشر مع أمنها القومي، كما أن السياسة التركية تجاه العراق قبل وأثناء وبعد الحرب الامريكية لم تكن في جانب كبير منها لتخرج عن ميدان علاقات أنقرة بواشنطن.

---

[1] Henri J. Barkey, Turkey's New Engagement in Iraq: Embracing Iraqi Kurdistan, Special Report 237, (Washington: The United States Institute of Peace, 2010), P 14-16.

وأخيراً يتضح أن العلاقات الأمريكية – التركية كانت ذات تأثير كبير على القضايا العربية فانسجام البلدين يؤدي إلى توحيد المواقف تجاه هذهِ القضايا بما يؤثر على مسارها وتطورها، أما في حال فتور العلاقات الثنائية بين الدولتين فان الأمر يؤدي إلى التلاعب بملفات القضايا العربية بالطريقة التي تؤثر بمصالح الطرفين من اجل تحقيق المكاسب، كما يظهر التوافق بين واشنطن وأنقرة تجاه القضايا العربية أكثر من مساحات الاختلاف بالرغم مما شهدته علاقات الدولتين من اختراق بشأن حرب العراق الذي زال بسبب الحاجة المتبادلة للطرفين.

الخاتمة والاستنتاجات

حاول الباحث من خلال دراسة موضوع العلاقات الأمريكية – التركية بعد أحداث 11 أيلول 2001، تتبع أهمية هذه العلاقات وتطورها وذلك انطلاقاً من التعرف على المحددات التي تستند عليها العلاقات الأمريكية – التركية سواءٍ كانت داخلية تتبع من التطورات والتغيرات داخل الدولتين أو المحددات الخارجية التي تحيط بكليهما وتؤثر في مسيرة علاقاتهما.

مروراً بالتعرف على تطور علاقات الدولتين قبل أحداث 11 أيلول وما احتوته من تطورات عديدة في الملفات والقضايا المختلفة.

كما تمت دراسة الاستمرار والتغيير في هذه العلاقات بعد أحداث 11 أيلول، الاستمرار في التعاون بمختلف المجالات، والتغيير من حيث الاختلاف حول بعض القضايا التي طرأت على مسار الأحداث الإقليمية والدولية.

وصولاً الى دراسة تأثير العلاقات الأمريكية – التركية على أهم القضايا العربية المتمثلة بـ: الصراع العربي – الإسرائيلي، وقضية الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003.

وتم من خلال الدراسة التوصل إلى النتائج التالية:

1. تتسم العلاقات الأمريكية – التركية بكونها قائمة على مجموعة متشابكة من المصالح الإستراتيجية المشتركة التي استمرت لعقودٍ طويلةٍ، واعتمدت في جانب كبير منها على فتح مجالات للتعاون المشترك في المناطق المحيطة بتركيا مثل: آسيا الوسطى والقوقاز وبحر قزوين والبلقان والشرق الأوسط.
2. اتصفت العلاقات الأمريكية – التركية بصفة التحالف الاستراتيجي طوال مرحلة الحرب الباردة، ولم يؤثر انتهاء هذه الحرب على هذا التحالف بقدر ما حصل من تغير في فتح مجالات أوسع للتعاون بدلاً من التركيز على الجانب

الأمني. وبالرغم من حصول بعض القضايا الخلافية أثناء هذه المرحلة إلا إن حاجة الدولتين لبعضهما كانت كفيلة بمراجعة المواقف وتعزيز العلاقات بشكل أفضل من السابق.

3. كان لأحداث 11 أيلول 2001 ووصول حزب العدالة والتنمية إلى سدة الحكم في عام 2002 أثرٌ كبيرٌ في مسار العلاقات الأمريكية – التركية. نظراً لما تبعها من تطورات على مختلف الصعد المحلية والإقليمية والدولية أدت إلى التعاون في قضايا عديدة وتباين في المواقف في قضايا غيرها.

لكن بالرغم من كل التحركات والفعاليات والسياسات متعددة الأبعاد التركية ستحافظ تركيا على توجهها المستمر نحو الغرب والولايات المتحدة الأمريكية، ورغم أن التطورات على الساحة الإقليمية قد أدت بها إلى إعادة محاولة صياغة علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية، بيد أنه في كل مرة، تعيد أنقرة إعادة تقييم سياساتها الخارجية لا سيما تلك السياسة التي تبنتها في ظل حكم حزب العدالة والتنمية وأعلنت بأنها ترسم لنفسها سياسةً أكثر استقلالية عن حليفتها واشنطن، إلا ووجدت أنقرة أن مصالحها تلزمها الانحياز مجدداً إلى جانب واشنطن ومن ثم الحفاظ على علاقات أمريكية– تركية متميزة.

4. ستظل الولايات المتحدة الأمريكية تحتاج إلى تركيا في بيئة ما بعد 11 أيلول 2001، لدواعٍ رمزيّة وتشاركيّة، كما ستظل مهتمّة بنجاحها كمجتمع مسلم مزدهر ومسالم، مثلما تمتلك تركيا سجل وخبرة في مكافحة الإرهاب من خلال إدارة أفغانستان ما بعد الحرب، وتشارك المعلومات الاستخباراتيّة مع الولايات المتحدة الأمريكية ضدّ المجموعات الإرهابية في ظل "الحرب الأمريكية العالمية ضد الإرهاب".

5. حصلت اختلافات في وسائل معالجة العديد من القضايا المشتركة بين الولايات المتحدة الأمريكية وتركيا أدت الى حصول فتور في علاقات البلدين. لكن هذه الاختلافات ما برحت أن شهدت مراجعة للسياسات من قبل الطرفين تسير نحو

معالجتها بالشكل الذي يحقق مصالح البلدين. كان أهم هذه القضايا الحرب على العراق عام 2003 ومذكرة 1 آذار للبرلمان التركي الرافض لاستخدام الأراضي التركية محطة انطلاق في الحرب على العراق أو المشاركة فيها.

6. من المرجح أن يستمر التحالف الأمريكي – التركي، ولكن يتطلب من واشنطن أن تقدم لأنقرة المزيد من المبادرات والضمانات الجديدة للتعاون معها، فتركيا في ظل التحولات في سياستها الخارجية ودورها الإقليمي المتنامي أصبحت تتعامل من منطلق تحقيق مصالحها أولاً قبل الانحياز للسياسة الأمريكية إذا لم تكن تتعارض مع المصالح التركية. لاسيما أن الولايات المتحدة الأمريكية تتعامل مع تركيا بشكلٍ ايجابي على صعد التنمية الاقتصادية والأمن والقضايا الدبلوماسية، وتقدمها للأتراك بشكلٍ فعالٍ.

7. من المتوقع استمرار واشنطن في دعم أنقرة للحصول علي عضوية الاتحاد الأوروبي كخطوة أمريكية مهمة، فمن شأن هذا الاندماج تحسين علاقات الغرب مع العالم الإسلامي، ويكون هذا الدعم من خلال الدبلوماسية الهادئة، وتجنب الضغوط العلنية، في إطار الأمل في تغيير طبيعة العلاقات الأمريكية – التركية على المدى الطويل، مع ضرورة مساعدة تركيا على حل أزماتها مع دول الجوار، لا سيما محاولة حل الخلافات التاريخية بين تركيا وأرمينيا، وتحسين العلاقات بين البلدين الأمر الذي يسهم في تعزيز السلام والاستقرار في منطقة القوقاز، كما يساعد على تقليل اعتماد أرمينيا السياسي والاقتصادي على روسيا وإيران، وضمن الإطار نفسه يمكن أن تساهم الجهود الأمريكية لحل الخلافات اليونانية – التركية حول بحر إيجة، وكذلك ستسعى واشنطن إلى تشجيع الحوار بين الطوائف القبرصية في إزالة أهم عقبة أمام طموح تركيا في الانضمام إلى الركب الأوروبي، مثلما سيسهم حل النزاع القبرصي في تعزيز الأمن والاستقرار في شرق البحر الأبيض المتوسط المنطقة المهمة في الحسابات الإستراتيجية الأمريكية والتركية. وهذه الرؤية يتبناها الكثير من الساسة والمفكرين الأمريكان.

8. تميزت العلاقات الأمريكية – التركية في مرحلة إدارة الرئيس بـــاراك اوبامـــا بتطابق وجهات النظر تجاه المشكلات الإقليمية التي تسببت باختلاف وتبـــاين المواقف الثنائية حولها، وأدت إلى عدد من المشادات الدبلوماسية بين الدولتين، وتم السعي على أساس تأطير علاقات سماها باراك اوباما "الشراكة النموذجية" التي تستند على أساس التفاهم والتعاون المتبادلين، وتتيح فرص جديدة للتعاون في مختلف المجالات ســـواء كانـــت اقتصـــادية أو سياســـية أو عســـكرية أو تكنولوجية كما التعاون في مجال التعليم والزراعة والصناعة، وتتطلـــب هـــذه الشراكة العمل الثنائي المستمر وفتح مجالات الحوار المباشر حـــول مختلـــف القضايا والسعي لتوحيد الرؤى تجاهها في محاولة لعدم حصول أي تباين فـــي المواقف مستقبلاً قد يعرض مصالح البلدين أو احدهما للخطر.
9. أظهرت الثورات العربية تفعيل تطبيق مبدأ "الشراكة النموذجية" في العلاقـــات الأمريكية – التركية، وذلك من خـــلال النشـــاطات والحـــوارات والمواقـــف المتشابهة للبلدين تجاه موجة الثورات التي شهدتها المنطقة العربية، كمـــا رأت تركيا في الحدث فرصة لتأكيد أهمية الدور التركي لكل من الولايات المتحـــدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، من خلال توظيف الدور التركـــي فـــي خدمـــة الاستقرار الإقليمي في المرحلة القادمة، مرتكزة في هذا المسعى على نفوذهـــا السياسي وقوتها الناعمة وتنوع علاقاتها الاقتصادية مع مختلف دول المنطقـــة، فأخذ التعاون التركي- الأمريكي بالتزايد وبشكل خاص فـــي مجـــال طـــرق استيعاب التيارات الإسلامية التي تصاعد حضورها فـــي المشـــهد السياســـي العربي بعد الإطاحة بعدد من الأنظمة التقليدية في المنطقة.

إذ اتضح تطبيق مبدأ "الشراكة النموذجية" بشكل اكبر في الشـــأن الســـوري، عندما تحركت واشنطن وأنقرة بشكل مكثف لتوحيد الـــرؤى والمواقـــف وتنشـــيط التعاون لمعالجة هذا الملف بما يحقق مصالح البلدين.

ويتجلى الهدف الرئيس للتعاون الأمريكي – التركي بالنجاح في فرض تدابير الضغط والعقوبات الدبلوماسية والسياسية والاقتصادية على سوريا لمنع قتل المدنيين المفرط وضمان وقف العنف وارتكاب المجازر المستمر كما السعي لتغيير نظام الأسد فيها، ولم يمنع الفيتو الروسي والصيني في مجلس الأمن الدولي، واشنطن وأنقرة من الاتفاق على دعم المعارضة السورية، وتم الإقدام على عدد من الخطوات اللازمة لتحقيق هدف التعاون، ومن المتوقع أن يستمر تفعيل سياسة مشتركة لتحقيق هذا الهدف.

10. ستؤدي سياسة تركيا الرامية إلى ممارسة دور رئيس في الشرق الأوسط إلى التنافس مع إيران الساعية لتحقيق نفس الدور. وهذا التنافس بدأ "ناعماً" بين البلدين عندما دعم كل واحد منهما فصائل متعارضة في انتخابات 2010 في العراق. ثم تحول إلى صراع صريح حول سوريا، حيث تقوم طهران بدعم وتمويل نظام الأسد في حين تستضيف أنقرة أعضاء من المعارضة وتدعمهم، الأمر الذي سيؤدي أن يقرب التنافس التركي – الإيراني تركيا أكثر من الولايات المتحدة الامريكية، وربما حتى من إسرائيل.

المصادر

المصادر العربية

أولاً:- الكتب العربية والمترجمة

1. إبراهيم خليل العلاف (محرر)، النظام السياسي العربي والإقليمي.. التغيير والاستمرارية، (الموصل: مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، 2009).
2. احمد السيد نجار (محرر)، نكبة العراق الآثار السياسية والاقتصادية، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، الطبعة الأولى، 2003).
3. احمد داود اوغلو، العمق الاستراتيجي: موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، ترجمة محمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل، (بيروت: الدار العربية للعلوم – ناشرون ومركز الجزيرة للدراسات، الطبعة الأولى، 2010).
4. احمد عبد القادر الجمال، من مشكلات الشرق الأوسط، (القاهرة: مكتبة الانكلوالمصرية، 1955).
5. احمد عثمان، تاريخ قبرص: جزيرة الجمال والألم منذ القدم والى اليوم، (القاهرة: الطبعة الأولى، 1997).
6. احمد يوسف احمد وآخرون، احتلال العراق وتداعياته عربياً وإقليمياً ودولياً، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، 2004).
7. احمد يوسف احمد ونيفين مسعد (تحرير)، حال الأمة العربية 2008 – 2009 امة في خطر، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، 2009).
8. أرشد الهرمزي، التركمان والوطن العراقي، (كركوك: مؤسسة وقف كركوك، الطبعة الثانية، 2003).
9. إكرام عبد الرحيم، السوق الشرق أوسطية من هرتزل إلى ما بعد باراك، (القاهرة: مركز الحضارة العربية، الطبعة الأولى، 2000).

10. ايفو دالدر، نيكول نيسوتو وفيليب غيردون، هلال الأزمـــات... الإســـتراتيجية الامريكية – الأوروبية حيال الشرق الاوسط الكبير، ترجمة حســـن البســـتاني، (بيروت: الدار العربية للعلوم – ناشرون، الطبعة الأولى، 2006).
11. إيمان محمود إبراهيم، الصراع الإقليمي والدولي حول بتـــرول منطقـــة بحـــر قزوين، (القاهرة: دار الأحمدي للنشر، الطبعة الأولى، 2006).
12. بيتر مانغولد، تدخل الدول العظمى في الشرق الأوسط، ترجمة أديـــب شـــيش، (دمشق: دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، الطبعة الثانية، 1994).
13. تورك قايا أتا اوف، مصدر بريطاني (1916) حول المسألة الأرمنية، (أنقـــرة: سيستم اوفس، 1986).
14. جانيس تيري، السياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط – دور جماعات الضغط والمجموعات ذات الاهتمامات الخاصة، (بيروت: الدار العربية للعلوم – ناشرون، الطبعة الأولى، 2006).
15. جمال مصطفى عبد الله، الإستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوســـط 1979-2000، (عمان: دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، 2002).
16. حسن نافعة ونادية محمود مصطفى (تحرير)، العدوان على العـــراق خريطـــة أزمة... ومستقبل امة، (القاهرة: قســـم العلـــوم السياســـية ومركـــز البحـــوث والدراسات الإستراتيجية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعـــة القـــاهرة، الطبعة الأولى، 2003).
17. خليل حسين، العدوان الإسرائيلي على لبنان الخلفيات والأبعاد، (بيـــروت: دار المنهل اللبناني، الطبعة الأولى، 2006).
18. خورشيد حسين دلي، تركيا وقضايا السياسة الخارجية (دراسة)، (دمشق: اتحاد الكتاب العرب، الطبعة الاولى، 1999).

19. داليا إسماعيل محمد، المياه والعلاقات الدولية... دراسة في اثر أزمة المياه على طبيعة ونمط العلاقات العربية-التركية، (القاهرة: مكتبة مدبولي، الطبعة الأولى، 2006).
20. دهام محمد العزاوي، الاحتلال الأمريكي للعراق وأبعاد الفيدرالية الكردية، (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون ومركز الجزيرة للدراسات، الطبعة الاولى، 2009).
21. رضا هلال، السيف والهلال.. تركيا من أتاتورك الى اربكان الصراع بين المؤسسة العسكرية والإسلام السياسي، (القاهرة: دار الشروق، الطبعة الأولى، 1999).
22. رضوان زيادة، السلام الداني.. المفاوضات السورية – الإسرائيلية، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، 2005).
23. زبغنيو بريجنسكي، رقعة الشطرنج الكبرى – الأولوية الأمريكية ومتطلباتها الجيوستراتيجية، ترجمة أمل الشرقي، (عمان: الأهلية للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، 2007).
24. زينب أبو سنة، تركيا الإسلامية الحاضر ظل الماضي، (القاهرة: الدار الثقافية للنشر، الطبعة الأولى، 2006).
25. السيد أمين شلبي، نظرات في العلاقات الدولية، (القاهرة: عالم الكتب، الطبعة الأولى، 2008).
26. سيدي احمد ولد احمد سالم (محرر)، العالم العربي ما بعد 11 سبتمبر.. الواقع والتحديات، (الدوحة: مركز الجزيرة للبحوث والدراسات، 2006).
27. صدام مرير الجميلي، الاتحاد الأوروبي ودوره في النظام العالمي الجديد، (بيروت: دار المنهل اللبناني، الطبعة الأولى، 2009).
28. صفاء خليفة، أمريكا والتدخل في شؤون الدول (مرحلة ما بعد الحرب الباردة)، (القاهرة: دار العين للنشر، الطبعة الأولى، 2010).

29. عاطف عُلبي، الجغرافيا الاقتصادية والسياسية والسكانية والجيوبولتيكيا، (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 1989).
30. عبد المنعم سعيد، العرب ودول الجوار الجغرافي، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، 1987).
31. عقيل سعيد محفوض، سورية وتركيا.. الواقع الراهن واحتمالات المستقبل، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، 2009).
32. علي اومليل (تحرير وتقديم)، العرب والأتراك:- الاقتصاد والأمن الإقليمي، ترجمة فاتن خليل البستاني، (عمان: منتدى الفكر العربي، 1996).
33. عيسى السيد الدسوقي، توجهات القوى الإقليمية في الشرق الأوسط بعد الحرب الباردة، (القاهرة: دار الأحمدي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2009).
34. غالب قنديل، التعاون العربي – الروسي.. الأمن الإقليمي وإصلاح النظام الدولي، (الدوحة: مركز الجزيرة للبحوث والدراسات، 2009).
35. فاضل زكي محمد، الإستراتيجية الأمريكية في الشرق العربي – دراسة تحليلية للتطورات التي مرت بها الإستراتيجية الأمريكية في الشرق العربي وموقفها من عدواني السويس و 5 حزيران، (بغداد: شركة الطبع والنشر الأهلية، 1968).
36. فليب روبنس، تركيا والشرق الأوسط، ترجمة ميخائيل نجم خوري، (بيروت: دار قرطبة للنشر والتوزيع والأبحاث، الطبعة الأولى، 1993).
37. فيليب جوردن، تعاظم دور حلف الناتو في الشرق الأوسط "الكبير"، (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الطبعة الأولى، 2008).
38. لقاء مكي (محرر)، تركيا صراع الهوية، (الدوحة: مركز الجزيرة للبحوث والدراسات، 2006).

39. لقمان عمر محمود، تركيا في الإستراتيجية الأمريكية المعاصرة (دراسة في تطور العلاقات التركية الأمريكية بعد الحرب الباردة 1991-2007)، (الموصل: مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، الطبعة الأولى، 2009).
40. مارينا اوتاواي وآخرون، الشرق الاوسط الجديد، (واشنطن: مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، 2008).
41. مجموعة باحثون: أوراق عمل مشروع: إثراء النقاش السياسي، (غزة: مركز بال ثينك للدراسات الإستراتيجية، 2009).
42. مجموعة باحثون، العراق ودول الجوار، (الموصل: مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، 2007).
43. مجموعة باحثون، العلاقات العربية – التركية.. حوار مستقبلي، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، 1995).
44. مجموعة باحثون، الوطن العربي في السياسة الامريكية، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الاولى، 2002).
45. محمد عبد العاطي (تحرير)، تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج، (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون ومركز الجزيرة للدراسات، الطبعة الاولى، 2010).
46. محمد علي حوات، العرب وأمريكا من الشرق أوسطية إلى الشرق الأوسط الكبير، (القاهرة: مكتبة مدبولي، الطبعة الأولى، 2006).
47. محمد نور الدين، تركيا في الزمن المتحول: قلق الهوية وصراع الخيارات، (بيروت: رياض الريس للكتب والنشر، الطبعة الأولى، 1997).
48. محمد نور الدين، تركيا الجمهورية الحائرة – مقاربات في الدين والسياسة والعلاقات الخارجية، (بيروت: مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق، الطبعة الأولى، 1998).

49.محمد ياس خضير الغريري، الدور الأمريكي في سياسة تركيا حيال الاتحاد الأوروبي (1993-2010)، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، 2010).
50.مكسيم لوفابر، السياسة الخارجية الأمريكية، ترجمة حسين حيدر، (بيروت: دار عويدات للنشر والطباعة، الطبعة الأولى، 2006).
51. نبيل شبيب (تحرير)، حلف شمال الأطلس في عامه الستين: نظرة استشرافية... وموقع العالم الإسلامي فيه، (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات والبحوث، 2009).
52.نصير حسن عاروري، أمريكا الخصم والحكم – دراسة توثيقية في "عملية السلام" ومناورات واشنطن منذ 1967، منير العكش (ترجمة وتقديم)، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الاولى، 2007).
53.نوال عبد الجبار سلطان، تجربة حزب العدالة والتنمية في تركيا، (الموصل: مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، الطبعة الأولى، 2007).
54.هالة سعودي (محرر)، الوطن العربي والولايات المتحدة الأمريكية، (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، الطبعة الأولى، 1996).
55.الهيئة العامة للاستعلامات – وزارة الإعلام المصرية، أزمة الخليج والمواقف العربية والدولية، (القاهرة: الطبعة الأولى، 1992).
56.ياسر احمد حسن، تركيا: البحث عن مستقبل، (القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، الطبعة الأولى، 2006).
57.يوسف إبراهيم الجهماني، تركيا والأرمن، (دمشق: دار حوران للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2001).

ثانياً:- رسائل الماجستير والدكتوراه

1. ابتسام فايز أبو شمالة، مشروع الشرق الأوسط بين الطرح الإسرائيلي والأمريكي، رسالة ماجستير، (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، 2008).
2. حميد فارس حسن، السياسة الخارجية التركية ما بعد الحرب الباردة، رسالة دكتوراه، (بغداد: كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2006).
3. دواس دواس، مشروع النظام الإقليمي "الشرق أوسطي" في ضوء المتغيرات الدولية والإقليمية (من الشرق الأوسط الجديد إلى الكبير)، رسالة دكتوراه، (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، 2009).
4. رؤوف سليمان أبو عابد، الاحتلال الأمريكي للعراق وأثره على القضية الفلسطينية، رسالة دكتوراه، (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، 2007).
5. رأفت محمد فرحان محافظة، السياسة الخارجية التركية تجاه العراق 1990-1999، رسالة ماجستير، (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، 2000).
6. سامي محمد احمد السياغي، السياسة الأمريكية تجاه الإرهاب بعد هجمات الحادي عشر من سبتمبر 2001، رسالة ماجستير، (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، 2004).
7. شيماء عادل فاضل، المتغير الإيراني في العلاقات العراقية-التركية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، رسالة دكتوراه، (بغداد: كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، 2005).
8. صلاح هادي حنتوش، الإستراتيجية الأمريكية في البحر الأبيض المتوسط 1945 – 1988، رسالة ماجستير، (بغداد: معهد البحوث والدراسات العربية، 1989).

9. عامر علي راضي، الخيارات التركية تجاه الاتحاد الأوروبي – دراسة في العلاقات التركية الأوربية ما بعد الحرب الباردة، رسالة دكتوراه، (بغداد: المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية، 2005).
10. عدنان بن احمد الأنصاري، السياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط في الفترة من 1991م إلى 2005م، رسالة دكتوراه، (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، 2005).
11. علي حسن أبو بكر يونس، العلاقات العربية – الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر (من 1 مارس 2000 حتى 22 مارس 2003)، رسالة ماجستير، (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، 2004).
12. علي حسين احمد، التيارات السياسية في تركيا وأثرها على مستقبل العلاقة مع العراق، رسالة ماجستير، (بغداد: كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2005).
13. علي حسين حميد، القوى الإقليمية والقوى الكبرى، دراسة في استراتيجيات الشراكة والتوظيف – دراسة حالة: (العراق والولايات المتحدة الأمريكية)، رسالة دكتوراه، (بغداد: كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، 2007).
14. عماد جاسم محمد، العلاقات الروسية–التركية بعد عام 1991 وآفاقها المستقبلية، رسالة ماجستير، (بغداد: كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2008).
15. مثنى فائق مرعي، دور الكيان الصهيوني في الإستراتيجية الأمريكية 1990–2003، رسالة ماجستير، (بغداد: المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية، 2005).
16. محمد عبد الله نافع الدبار، سياسات دول الجوار غير العربية تجاه الاحتلال الأمريكي للعراق (2003 – 2006)، رسالة ماجستير، (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، 2007).

17. محمد ناجي عيسى، السياسة الخارجية التركية تجاه القضايا العربية 2002-2006 دراسة حالة الأزمة العراقية والقضية الفلسطينية، رسالة ماجستير، (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، 2007).
18. محمود رفيق محمود، العلاقات السورية – الأمريكية (2001-2005)، رسالة ماجستير، (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، 2008).
19. مهدية صالح حسن، العلاقات العراقية – التركية من عام 1968 حتى عام 1980، رسالة ماجستير، (بغداد: كلية القانون والسياسة، جامعة بغداد، 1986).
20. ناهض محمد صالح، التنافس التركي – الإيراني في الجمهوريات الإسلامية المستقلة، رسالة ماجستير، (بغداد: كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 1997).
21. ناهض محمد صالح، القوى والعوامل المؤثرة في النظام الإقليمي في آسيا الوسطى، رسالة دكتوراه، (بغداد: كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد،2008).
22. ياسين عبد الله الفارسي، السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي في عهد جورج بوش الابن 2005/2001، رسالة ماجستير، (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، 2007).

ثالثاً:- التقارير

1. التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2008، (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2009).
2. التقرير الاستراتيجي العربي 2008-2009، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، الطبعة الأولى، 2009).
3. التقرير الاستراتيجي العربي 2006-2007، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، الطبعة الأولى، 2007).
4. التقرير الاستراتيجي العربي 2004-2005، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية الإستراتيجية بالأهرام، الطبعة الأولى، 2005).

5. التقرير الاستراتيجي العربي 2003-2004، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، الطبعة الأولى، 2004).
6. التقرير الاستراتيجي العربي 2002-2003، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، 2003).
7. التقرير الاستراتيجي العربي 2001-2002، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، الطبعة الأولى، 2002).
8. التقرير ألارتيادي (الاستراتيجي)، الإصدار الأول، (الرياض: مؤسسة البيان، الطبعة الأولى، 1427هـ).
9. التقرير ألارتيادي (الاستراتيجي)، الإصدار الثالث، (الرياض: مؤسسة البيان، الطبعة الأولى، 1429هـ).
10. التقرير ألارتيادي (الاستراتيجي)، الإصدار الخامس، (الرياض: مؤسسة البيان والمركز العربي للدراسات الإنسانية، الطبعة الأولى، 1424هـ).
11. تقرير:- الصراع العربي الإسرائيلي في ظل المستجدات الدولية، (دمشق: مركز دراسات فلسطين والعالم، 2009).
12. تركيا والأكراد العراقيين: تنازع أم تعاون؟ تقرير الشرق الأوسط لمجموعة الأزمات الدولية، الرقم 81، (واشنطن: مجموعة الأزمات الدولية، 13 تشرين الثاني 2008).

رابعاً:- الدوريات

1. إبراهيم البيومي غانم، "وثيقة تطوير الشراكة التركية – الأمريكية" وأثرها على القضايا العربية، ملف الأهرام الاستراتيجي، العدد 141، السنة 12، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، 2006).
2. إبراهيم البيومي غانم، الأرقام الذهبية الخمسة للاقتصاد التركي، ملف الأهرام الاستراتيجي، العدد 138، السنة 12، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، 2006).

3. احمد إبراهيم محمود، حرب لبنان وأوهام إعادة بناء المحاور الإقليمية، ملف الأهرام الاستراتيجي، العدد 141، السنة 12، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، 2006).
4. احمد داود اوغلو، تركيا والديناميات الأساسية للشرق الأوسط، مجلة شؤون الأوسط، العدد 116، (بيروت: مركز الدراسات الإستراتيجية، 2004).
5. احمد دياب، الأبعاد الثقافية لعرقلة انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي، ملف الأهرام الاستراتيجي، العدد 135، السنة 12، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، 2006).
6. احمد دياب، تركيا وإسرائيل... أزمة عابرة أم منافسة قادمة؟، مجلة السياسة الدولية، العدد 158، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، 2004).
7. احمد سليم البرصان، اللوبي الصهيوني والإستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط، مجلة السياسة الدولية، العدد 150، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، 2002).
8. احمد سليم البرصان، مبادرة الشرق الأوسط الكبير: الأبعاد السياسية والإستراتيجية، مجلة السياسة الدولية، العدد 158، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، 2004).
9. أسد ارسلان، حلف شمال الأطلسي وموقع تركيا الاستراتيجي، مجلة شؤون الأوسط، العدد 116، (بيروت: مركز الدراسات الإستراتيجية، 2004).
10. إسلام جوهر وشادي عبد الوهاب، سياسة تركيا تجاه المشرق العربي (العراق وسوريا ولبنان)، مجلة أوراق الشرق الأوسط، العدد 43، (القاهرة: المركز القومي لدراسات الشرق الاوسط، 2009).

11. أفراح ناثر جاسم، توركوت إوزال ومشروع العثمانية الجديدة، مجلة دراسات إقليمية، العدد 6، السنة 3، (الموصل: مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، 2007).
12. آلاء الروبي (إعداد)، المصالح المتشاحنة ما بين إسرائيل وتركيا: رؤية إسرائيلية، قراءات إستراتيجية، العدد 10، السنة 14، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، 2009).
13. امجد احمد جبريل، تداعيات العدوان الإسرائيلي على غزة: نمط جديد من التفاعلات في المنطقة أم استمرار الوضع السابق؟، مجلة شؤون عربية، العدد 137، (القاهرة: الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، 2009).
14. أميرة عبد الحليم، الولايات المتحدة وحفظ السلام في أفغانستان، مجلة السياسة الدولية، العدد 53، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، 2003).
15. اوزدن زينب اوكتاف، مدارك أمنية متغيرة في العلاقات التركية – الإيرانية، ترجمة جبور سمعان، مجلة شؤون الأوسط، العدد 122، (بيروت: مركز الدراسات الإستراتيجية، 2006).
16. بشير عبد الفتاح، الانتخابات التركية.. دوافع وحدود التغيير السياسي، مجلة السياسة الدولية، العدد151، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، 2002).
17. بشير عبد الفتاح، المحددات الداخلية للسياسة الخارجية التركية، مجلة أوراق الشرق الأوسط، العدد 43، (القاهرة: المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط، 2009).
18. بشير عبد الفتاح، إلى أين تتجه العلاقات التركية – الإسرائيلية؟، مجلة شؤون عربية، العدد 140، (القاهرة: الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، 2010).

19. بشير عبد الفتاح، تركيا تعيد اكتشاف دورها الإقليمي، مجلة سياسات، العدد 5، (رام الله: معهد السياسات العامة، 2008).
20. بشير عبد الفتاح، تركيا والأزمة النووية الإيرانية، ملف الأهرام الاستراتيجي، العدد 183، السنة16، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية الإستراتيجية بالأهرام، 2010).
21. بشير عبد الفتاح، مستقبل الوساطة التركية في عملية سلام الشرق الأوسط، مجلة سياسات، العدد 8، (رام الله: معهد السياسات العامة، 2009).
22. بكر مصباح تنيرة، تطور الصراع الاستراتيجي بين القوى الإقليمية والدولية في الشرق الأوسط وأثره على مستقبل الوطن العربي، مجلة شؤون عربية، العدد 100، (القاهرة: الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، 1999).
23. بول سالم، الشرق الأوسط: مراحل تطوّر وتفكّك النظام الإقليمي، أوراق كارنيغي، العدد 9، (بيروت: مركز كارنيغي للشرق الأوسط، 2009).
24. تصريحات (بولند أجاويد) رئيس وزراء تركيا بشأن موقف تركيا من الحملة العسكرية على أفغانستان، ترجمة: طارق عبد الجليل السيد، مجلة شؤون الشرق الأوسط، العدد الأول، (القاهرة: مركز بحوث الشرق الأوسط، جامعة عين شمس، 2002).
25. جانك بالا، تركيا ومشاريع الطاقة في بحر قزوين، ترجمة غزال يشيل اوغلو، مجلة شؤون الأوسط، العدد 109، (بيروت: مركز الدراسات الإستراتيجية، 2003).
26. جلال الدين كارت، السياسة الخارجية التركية أبعادها وآفاقها، مجلة شؤون الأوسط، العدد 107، (بيروت: مركز الدراسات الإستراتيجية، 2002).
27. جلال عبد الله معوض، عوامل وجوانب تطور العلاقات التركية – الإسرائيلية في التسعينيات، مجلة شؤون عربية، العدد 89، (القاهرة: الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، 1997).

28.جورج ثروت فهمي، المسألة القبرصية: الاتجاه نحو حل نهائي، مجلة السياسة الدولية، العدد 156، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، 2004).
29.حنا عزو بهنان، العلاقات التركية-السوفيتية 1953-1980، مجلة دراسات إقليمية، العدد 15، السنة 6، (الموصل: مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، 2009).
30.حنا عزو بهنان، تركيا والاتحاد السوفيتي، 1980-1996 – دراسة سياسية اقتصادية، مجلة دراسات إقليمية، العدد 16، السنة 6، (الموصل: مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، 2009).
31.خليل العناني، السياسة الخارجية الأمريكية تجاه العالم العربي: رؤية مستقبلية، مجلة شؤون عربية، العدد 123، (القاهرة: الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، 2005).
32.دوف واكسمان، تركيا وإسرائيل: ميزان قوى جديد في الشرق الأوسط، ترجمة صبحي الجابي، مجلة الفكر السياسي، العدد 7، (دمشق: اتحاد الكتاب العرب، 1999).
33.دينا شحاتة، الديمقراطية المحافظة: هل يصلح "النموذج التركي" لدول "الشرق الأوسط الكبير"، ملف الأهرام الاستراتيجي، العدد111، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، 2004).
34.رخا احمد حسن، التراجع الأمريكي في عملية السلام في الشرق الأوسط، مجلة شؤون عربية، العدد 140، (القاهرة: الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، 2009).
35.روبرت ساتلوف، تقييم سياسة إدارة بوش "الفوضى البناءة": لبنان وسوريا (الجزء الأول)، آفاق إستراتيجية، العدد 5، (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2005).

36.زيا ميرال وجوناثان س. باريس، تحليل النشاط الزائد للسياسة الخارجية التركية، سلسلة ترجمات الزيتونة، العدد 60، (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2010).
37.ستيفن فلانجان، أولويات خاطئة: التقييمات التركية للقوة الأمريكية، سلسلة ترجمات الزيتونة، رقم 69، (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2011).
38.سحر شوشان (إعداد)، تأثير اللوبي على السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية، قراءات إستراتيجية، العدد 10، السنة 14، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، 2009).
39.سمير غطاس، دور الإدارة الأمريكية الجديدة في تسوية الصراع العربي – الإسرائيلي، مجلة أوراق الشرق الأوسط، العدد 45، (القاهرة: المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط، 2009).
40.سنية محمود الفقي، الأزمة الاقتصادية التركية: الأسباب والعلاج، مجلة السياسة الدولية، العدد 146، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، 2001).
41.سوريا بعد لبنان – لبنان بعد سوريا، تقرير رقم 39، (واشنطن: مجموعة الأزمات الدولية، 12 نيسان 2005).
42.السيد أمين شلبي، هل حققت الولايات المتحدة مصالحها في الشرق الأوسط؟، مجلة شؤون عربية، العدد 109، (القاهرة: الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، 2002).
43.الصفصافي احمد القطوري، الدور التركي المنتظر بين اوراسيا والشرق الأوسط الكبير، مجلة شؤون الشرق الأوسط، العدد 11، (القاهرة: مركز بحوث الشرق الأوسط، جامعة عين شمس، 2004).

44. عبد الرزاق بركات، تركيا وقضية السلام في الشرق الأوسط: عناصر القدرة – الركائز – التوجه، مجلة شؤون الشرق الأوسط، العدد 12، (القاهرة: مركز بحوث الشرق الأوسط، جامعة عين شمس، 2004).
45. عبد العظيم محمود حنفي، إرسال قوات تركية إلى العراق وترميم الشراكة الإستراتيجية الأمريكية – التركية، مجلة السياسة الدولية، العدد 154، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، 2003).
46. عبد العظيم محمود حنفي، اتجاهات جديدة في السياسة الخارجية التركية، مجلة السياسة الدولية، العدد 156، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، 2004).
47. عبد العظيم محمود حنفي، العلاقات الأمريكية – التركية، مجلة السياسة الدولية، العدد 153، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، 2003).
48. عبد الله مصطفى توتونجي، فوز حزب العدالة والتنمية التركي في الانتخابات العامة للمرة الثالثة 12 حزيران 2011، تقرير رقم 64، (أنقرة: مركز الشرق الأوسط للدراسات الإستراتيجية، 2011).
49. عصام إسماعيل، هيمنة الشركات الأمريكية في حوض قزوين، مجلة شؤون الأوسط، العدد 109، (بيروت: مركز الدراسات الإستراتيجية، 2003).
50. علي الشرعة، الرؤى الإقليمية والدولية للشرق الأوسط، مجلة المنارة، العدد 2، المجلد 14، (عمان: معهد بيت الحكمة، جامعة آل البيت، 2008).
51. عماد جاد، إسرائيل والتحالفات القلقة في المنطقة، مجلة شؤون عربية، العدد 132، (القاهرة: الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، 2007).
52. عماد عواد، الشرق الأوسط وتحديات "النظام الدولي الجديد"، دراسات إستراتيجية ومستقبلية 10، (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، 2003).

53.عمر تشبينار، سياسات تركيا في الشرق الأوسط: بين الكمالية والعثمانية الجديدة، أوراق كارينغي، العدد 15، (بيروت: مؤسسة كارينغي للسلام الدولي – مركز الشرق الأوسط، 2008).
54.عوني محمد العقيلي (إعداد)، بشائر الجمهورية التركية، قراءات إستراتيجية، العدد11، السنة 12، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية الإستراتيجية بالأهرام، 2007).
55.كرم سعيد، أزمة غزة: وتعظيم الدور الإقليمي لتركيا، ملف الإهرام الاستراتيجي، العدد 170، السنة 15، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، 2009).
56.لقمان عمر محمود، القضية العراقية وانعكاساتها على العلاقات التركية – الأمريكية 2003 – 2006، مجلة دراسات إقليمية، العدد 8، (الموصل: مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، 2007).
57.ماجد كيالي، التحول في الإستراتيجية السياسية الأمريكية من احتلال العراق الى دعوات التغيير في المنطقة، مجلة شؤون عربية، العدد 114، (القاهرة: الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، 2003).
58.ماجد كيالي، مشروع الشرق الأوسط الكبير دلالاته وإشكالاته، دراسات إستراتيجية، العدد 122، (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2007).
59.مثنى فائق مرعي، اللوبي الصهيوني ودوره في الانتخابات الأمريكية، مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية، العدد 9، المجلد 15، (تكريت: جامعة تكريت، 2008).
60.محمد دياب، الصراع على الثروات في آسيا الوسطى والقوقاز، مجلة شؤون الأوسط، العدد 105، (بيروت: مركز الدراسات الإستراتيجية، 2002).

61.محمد مجاهد الزيات، الموقفين الإيراني والتركي، مجلة أوراق الشرق الأوسط، العدد 44، (القاهرة: المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط، 2009).
62.محمد نور الدين، تركيا والعالم العربي... علاقات محسوبة، مجلة السياسة الدولية، العدد 169، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، 2007).
63.محمد نور الدين، الدين والسياسة في تركيا، مجلة شؤون الأوسط، العدد 118، (بيروت: مركز الدراسات الإستراتيجية، 2005).
64.محمد نور الدين، سياسة "حافة الهاوية" التركية: مقاربة للدوافع والاستهدافات، مجلة شؤون الأوسط، العدد 76، (بيروت: مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق، 1998).
65.محمود حمدي أبو القاسم، دوافع تحسن العلاقات السورية التركية، ملف الأهرام الاستراتيجي، العدد 179، السنة 15، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، 2009).
66.محمود عبده علي، أمريكا وتركيا.. من الحرب الباردة إلى عصر اوباما، مجلة شؤون عربية، العدد 140، (القاهرة: الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، 2008).
67.مصطفى اغيللي، اتفاقية الكويز وتكامل الاقتصاد الإسرائيلي، مجلة شؤون الأوسط، العدد 122، (بيروت: مركز الدراسات الإستراتيجية، 2006).
68.مصطفى اللباد، السياسات الإقليمية لحزب العدالة والتنمية: خلفيات أيديولوجية أم مصالح إقليمية؟، مجلة شرق نامة، العدد 7، (القاهرة: مركز الشرق للدراسات الإقليمية والإستراتيجية، 2010).
69.مصطفى اللباد، ملامح المشروعين التركي والإيراني في المنطقة العربية بعد احتلال العراق، مجلة أوراق الشرق الأوسط، العدد 40، (القاهرة: المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط، 2008).

70.مصطفى اللباد، موقع الدورين التركي والإيراني في سياسة الإدارة الأمريكية الجديدة، مجلة شؤون عربية، العدد 138، (القاهرة: الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، 2009).
71.مصطفى اللباد، هل أصبحت الأدوار الإقليمية بالمنطقة حكراً على قوى غير عربية؟، مجلة شؤون عربية، العدد 135، (القاهرة: الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، 2008).
72.مصطفى طلاس، التعاون التركي-الإسرائيلي، مجلة الفكر السياسي، العدد الأول، (دمشق: اتحاد الكتاب العرب، 1997).
73.معتز بالله عبد الفتاح، تركيا والبحث عن "علمانية" متزنة، مجلة السياسة الدولية، العدد 169، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، 2007).
74.ناصيف حتي، النظام العربي بعد أحداث 11 سبتمبر: التحديات والفرص، مجلة شؤون عربية، العدد 109، (القاهرة: الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، 2002).
75.نبيل محمود السهلي، قضية القدس والإدارات الأمريكية، مجلة شؤون عربية، العدد 116، (القاهرة: الأمانة العامة لجامعة لدول العربية، 2003).
76.نورهان الشيخ، الموقف الأمريكي من عملية التسوية السلمية، مجلة أوراق الشرق الأوسط، العدد 47، (القاهرة: المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط، 2010).
77.نيرفانا خضر (إعداد)، القضية القبرصية، قراءات إستراتيجية، العدد 3، السنة 9، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، 2004).
78.هدى درويش، تركيا بين التأثير اليهودي والواقع العربي في الماضي والحاضر والمستقبل، مجلة شؤون الشرق الأوسط، العدد 5، (القاهرة: مركز بحوث الشرق الأوسط، جامعة عين شمس، 2003).

79.هنري ج. باركي، تركيا والعراق أخطار (وإمكانات) الجوار، تقرير رقم 141، (واشنطن: معهد السلام الأمريكي، 2005).
80.هيثم مزاحم، السياسة الخارجية الأمريكية بعد 11 أيلول، مجلة شؤون الأوسط، العدد 107، (بيروت: مركز الدراسات الإستراتيجية، 2002).
81.وصال نجيب العزاوي، أبعاد التعاون العسكري التركي الإسرائيلي – دراسة في الدوافع والأهداف، مجلة دراسة إستراتيجية، العدد 5، (بغداد: مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، 1998).
82.يشار حجي صالح اوغلو، تركيا ومشروع الشرق الأوسط الكبير، مجلة شؤون الأوسط، العدد 116، (بيروت: مركز الدراسات الإستراتيجية، 2004).

خامساً:- الصحف والمقالات

1. "النووي" الإيراني يفرض نفسه على محادثات اردوغان – اوباما، نشرة أخبار الساعة، العدد 4232، (أبو ظبي: مركز الإمارات للبحوث والدراسات الإستراتيجية، 9 كانون الأول 2009).
2. ارنست خوري، حزب اردوغان والاحتيال على أتاتورك، صحيفة الاتحاد، العدد 1018، 14 كانون الثاني 2010.
3. انديرا مطر (إعداد وترجمة)، تركيا لاعب كبير في العلاقات الدولية، صحيفة المحرر، العدد 699، 8-14 أيار 2009.
4. باحثون أمريكيون يطالبون بضرورة التشدد مع سوريا، نشرة أخبار الساعة، العدد 4296، (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 9 آذار 2010).
5. بشير موسى نافع، الأتراك يواجهون إلحاح المسألة الأرمنية، القدس العربي، العدد 190، 30 نيسان 2009.

6. بعد قرار مجلس النواب حول "إبادة الأرمن" أزمة محتملة بين تركيا والولايات المتحدة، نشرة أخبار الساعة، العدد 4294، (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الأحد 7 آذار 2010).
7. تركيا... ممر الطاقة العالمي... "طريق الحرير الجديد"، نشرة أخبار الساعة، العدد 4155، (أبو ظبي: مركز الإمارات للبحوث والدراسات الإستراتيجية، 11 آب 2009).
8. جريدة الرياض، العدد 13921، 11 رجب 1427هـ - 5 آب 2006م.
9. جورج حداد، البحر الأسود أخطر بؤرة توتر في أوروبا والعالم، صحيفة العرب الأسبوعي، 18 تموز 2009.
10. حسني محلي، تركيا والأرمن في المعيار الأمريكي، صحيفة القبس، العدد 13213، 13 آذار 2010.
11. خالد السرجاني، حل المسألة الكردية التركية يمر عبر اربيل، صحيفة البيان، العدد 10513، 5 ربيع الآخر 1430هـ، 31 مارس 2009.
12. خطة أمريكية للسلام بين سوريا وإسرائيل، نشرة أخبار الساعة، العدد 4138، (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 16 تموز 2009).
13. الدور التركي الجديد في الشرق الأوسط... المقومات والمنطلقات، نشرة أخبار الساعة، العدد 4025، (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 8 شباط 2009).
14. دور الوساطات الإقليمية في حل المشكلة الأفغانية، نشرة أخبار الساعة، العدد 4278، (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 11 شباط 2010).
15. الرسائل الأمريكية إلى سوريا قد لا تصل، نشرة الإنصات المركزي، العدد 4681، اربيل، 29 نيسان 2010.

16. زيارة اوباما لتركيا.. الأبعاد والدلالات، نشرة أخبار الساعة، العدد 4065، (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 6 نيسان 2009).
17. سليمة لبال: تركيا: إبادة الأرمن "مُختلقة" ونقبل بحكم المؤرخين، صحيفة القبس، العدد 12538، 26 نيسان 2008.
18. سمير عواد، صورة التركي القبيح الى زوال، صحيفة العرب، 27 تشرين الثاني 2006.
19. صحيفة القبس، العدد 13206، 6 آذار 2010.
20. صحيفة النهار، 25 نيسان 2010.
21. صحيفة فلسطين، 3 نيسان 2010.
22. على خلفية البحث عن وسائل أفضل.. هل تتخلى واشنطن عن سياسة عزل سوريا؟، نشرة أخبار الساعة، العدد 3948، (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 7 تشرين الأول 2008).
23. عياد البطنيجي، مزيج حرج من التنافس والتعاون، جريدة المتوسط، 18 نيسان 2009.
24. فرص نجاح الوساطة التركة في أزمة الملف النووي الإيراني، نشرة أخبار الساعة، العدد 4328، (أبو ظبي: مركز الإمارات للبحوث والدراسات الإستراتيجية، أبو ظبي، 22 نيسان 2010).
25. لؤي نجم الدين، مجلس استراتيجي بين سوريا وتركيا يرسم خريطة جديدة للشرق الاوسط، صحيفة العرب، العدد 8197، 18-19 أيلول 2009.
26. لجنة في الكونغرس: مجازر الأرمن إبادة جماعية، صحيفة القبس، 13206، 6 آذار 2010.
27. محمد نور الدين، الوسيط التركي: الدور والانتماء، صحيفة الخليج الإماراتية، 7 أيار 2008.

28. محمد نور الدين، نحو علاقات لبنانية – تركية أفضل، صحيفة الوسط، العدد 2735، 3 آذار 2010.
29. مصطفى اللباد، "صراع الأفيال" على النفوذ في الشرق الاوسط، جريدة العربي، العدد 11206، 8 أيار 2010.
30. نتائج زيارة رئيس الوزراء التركي الى بغداد، نشرة أخبار الساعة، العدد 3892، (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 13 تموز 2008).
31. نشرة فلسطين اليوم، العدد 1742، (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 28 آذار 2010).
32. هل يتراجع دور المؤسسة العسكرية في تركيا؟، نشرة أخبار الساعة، العدد (4289)، (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 28 فبراير 2010).

سادساً:- مصادر الانترنت

1. احمد حسين الشيمي، أنقرة وتل أبيب... أهداف مشتركة أم مصالح متناقضة؟، موقع إسلام اون لاين، 12 شباط 2008، متاح على الرابط الالكتروني:
http://mdarik.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_C&cid=1201957840923&pagename=Zone-Arabic-News%2FNWALayout
2. احمد رمضان، إعادة صياغة الشرق.. قراءة في المخطط الأمريكي، موقع إسلام اون لاين، 12 تموز 2004، متاح على الرابط الالكتروني:
http://www.islamonline.net/Arabic/politics/2004/07/article12.shtml
3. احمد زكريا الباسوسي، أمريكا وتركيا: مصالح استراتيجية مشتركة، تقرير واشنطن، العدد 210، 16 أيار 2009، متاح على الرابط الالكتروني:
http://www.taqrir.org/showarticle.cfm?id=1274

4. اردوغان يدافع عن قرار فتح المجال الجوي لطائرات التحـــالف، 23 آذار 2003، متاح على الرابط الالكتروني:
http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/news/default.stm
5. اورخان محمد علي، بعد فوز العدالة والتنمية... مؤشرات لاستقرار تركيا، موقـــع اسلام اون لاين، 16 تشرين الثاني 2002، متاح على الرابط الالكتروني:
http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_C&cid=1171274582957&pagename=Zone-Arabic-News/NWALayout
6. بيتر فيليب، الحملة التركية في شمال العراق: "ســلطة مطلقـــة لأنقـــرة تحكمهـــا المصالح الأمريكية"، على الرابط الالكتروني:- www.Qantara.de
7. تركيا تدين التصويت الأمريكي حول الأرمن، موقع البي بي ســـي العربـــي، 11 تشرين الأول 2007، متاح على الرابط الالكتروني:- www.bbcarabic.com
8. تركيا والعراق يتفقان على تعزيز علاقاتهما، 10 تموز 2008، متاح على الـــرابط الالكتروني: www..bbcarabic.com
9. تعاون أمريكي تركي عسكري في العراق؟ الخطوة التالية، متابعـــة سياســـية رقـــم 778، مركز الشرق العربي للدراسات الحضارية والإستراتيجية، تشـــرين الأول 2003، متاح على الرابط الالكتروني:
http://www.asharqalarabi.org.uk/center/mutabaat.htm
10. حسين صبرا، إيران وتركيا تتواجهان في لبنان؟، 18 أيلول 2006، متاح علـــى الرابط الالكتروني:- www.albaynah.com
11. خالد المعيني، القرن التركي الجديد: دوافع الدور التركي الجديد وأبعـــاده علـــى المنطقة، موقع مركز دراسات الاستقلال، متاح على الرابط الالكتروني:
http://istqlal-cnt.com/index.php?p=425
12. خالد محمد حامد، خط الزمن في الأزمة العراقية الحالية، متـــاح علـــى الموقـــع الالكتروني:- www.albayan-magazine.com/iraq-file/index.htm

13. الدور التركـــي في المنطقة وتأثيره على القضية الفلسطينية، تقرير اســـتراتيجي، رقم 22، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، أيار 2010، متاح على الرابط الالكتروني:
http://www.alzaytouna.net/arabic/?c=1064&a=115103
14. سعد عبد المجيد، الأتراك لحكومتهم: اهتموا بالاقتصاد قبل الحرب، موقع إســـلام اون لاين، 30 تشرين الاول 2001، متاح على الرابط الالكتروني:
http://www.islamonline.net/Arabic/politics/2001/10/article30.shtml
15. سعد عبد المجيد، تركيا وحرب الإرهاب.. فرصة مواتية لأهداف جاهزة، موقـــع إسلام اون لاين، 15 تشرين الثاني 2001، متاح على الرابط الالكتروني:
http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_C&pagename=Zone-Arabic-News/NWALayout&cid=1171274586667
16. سعد عبد المجيد، أمريكا وتركيا... توتر في العلاقات، موقع إسلام اون لاين، 7 أيار 2003، متاح على الرابط الالكتروني:- www.islamonline.net
17. سعد عبد المجيد، خط البترول القزويني.. الإســـتراتيجية الأمريكيـــة والمصـــالح الإقليمية، موقع إسلام اون لاين، متاح على الرابط الالكتروني:
http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_C&ci..k64
18. سكوت بيترسون، الاجتياح التركي للعراق، ترجمة احمد عطـــاء، متـــاح علـــى الرابط الالكتروني:
www.islammcmo.cc/Tkrarer/Takrer-motargam/
19. سونير كاجابتي، الأتراك مترددون تجاه العراق.. لمـــاذا؟، متابعة سياسية رقـــم 704، مركز الشرق العربي للدراسات الحضارية والإســـتراتيجية، 27 كـــانون الثاني 2003، متاح على الرابط الالكتروني:
www.asharqalarabi.org.uk/center/mutabaat.htm

20. شاهين ألبي، هل يمكن فتح صفحة جديدة في العلاقات التركيـــة – الأمريكيـــة؟، ترجمة غزال يشيل اوغلـــو، 2 كـــانون الثـــاني 2008، متـــاح علـــى الـــرابط الالكتروني:- www.addounia.tv/index.php?m=39

21. شريف عبد العزيز، تركيا وأمريكا ونظرية قلب الأرض، 9 نيسان 2009، متاح على الرابط الالكتروني:
www.islammemo.cc/Tkarer/Tkareer/80226/09/04/2009/.html

22. صبحي ناظم توفيق، الآثار الإستراتيجية للوجود الأمريكي فـــي العـــراق علـــى تركيا: رؤية مستقبلية في العلاقات العراقية-التركية، مركز الإعلام التركمـــاني العالمي، 27 شباط 2007، متاح على الرابط الالكتروني:
http://groups.yahoo.com/group/kerkuk/message/3684

23. طارق عبد الجليل، توجهات جديدة في السياسة الخارجية التركية، موقع أخبـــار العالم، متاح على الرابط الالكترونـــي:- www.akhbaralaalam.net\news-print.php?id= 15444

24. ظافر سعد، العلاقات الإيرانية التركية واثرها في الصراع الدائر في المنطقة، 18 تموز 2007، متاح على الرابط الالكتروني:
http://www.albainah.net/index.aspx?function=Item&id=17009&lang=

25. عامر راشد، توتر جديد بعد اعتقال الضباط الأتراك في شمالي العراق: العلاقات الأمريكيـــة – التركيـــة علـــى صـــفيح ســـاخن، متـــاح علـــى الـــرابط الالكتروني: www.almassar.com/browse.html

26. عبد الجليل زيد مرهون، مستقبل الدور التركي في الخليج، موقع مركز الجزيرة للدراسات، 30 كانون الأول 2008، متاح على الـــرابط الالكتروني:
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/16E689D3-F6F8-4DA6-B138-D29FF874F9F7.htm

27. عبد الحليم غزالي، بين أنقرة وواشنطن... أزمة ثقة وشكوك، موقع إســـلام اون لاين، متاح على الرابط الالكتروني:-www.islamonline.net

28. عبد الله تركماني، تركيا ومحيطها الإقليمي (2)، 27 تشرين الثاني 2006، متاح على الرابط الالكتروني: www.thisissyria.net

29. عبده جميل مخلافي، المشاركة التركية في اليونفيل بين المعارضة الداخلية ومتطلبات دورها الاستراتيجي، 7 أيلول 2006، متاح على الرابط الالكتروني:
www.dw-world.de/popups//popup-lupe/00,,2166249,00.html

30. العلاقات التركية-الاسرائيلية: المصالح أقوى من الخلاف، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 15 حزيران 2004، متاح على الرابط الالكتروني:- www.ecssr.ac.ae

31. علي حسين باكير، الحرب على لبنان بين المشروعين الأمريكي والإيراني، متاح على الرابط الالكتروني:- www.albayan-magazine.com

32. عماد حرب، هل نشهد ولادة دولة تركية جديدة؟، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 23 نيسان 2008، متاح على الرابط الالكتروني:
www.ecssr.ac.ae

33. غازي دحمان، تركيا والشرق الأوسط في الميزان الأمريكي، 15 أيار 2007، على الرابط الالكتروني: www.aljazeerah.net

34. غيتس يبحث العلاقات الدفاعية مع تركيا ويشكك في قرب لتوصل لاتفاق مع إيران، 7 شباط 2010، متاح على الرابط التالي:
http://www.alkhaleej.ae

35. فايز سارة، سوريا وتركيا.. نموذج جديد لعلاقات الجوار، 5 تشرين الثاني 2000، متاح على الرابط الالكتروني:- www.islamonlin.net

36. كيفن كونولي، العلاقات التركية – الامريكية و"إبادة الأرمن"، موقع بي بي سي العربي، 6 آذار 2010، متاح على الرابط الالكتروني:
http://www.bbc.co.uk/arabic/worldnews/2010/03/100305_armenians_genocide_tc2.shtml

37. مجلة العصر، تركيا: التملص الهادئ من التحالف مع أمريكا، 26 حزيران 2004، متاح على الرابط الالكتروني: تركيا

http://www.alasr.ws/index.cfm?method=home.con&contentID=5465&keywords=

38. محمد احمد الروسان، التقارب التركي-الروسي قد يعني: تراجع النفوذ الأمريكي في القوقاز واسيا الوسطى، 5 آذار 2009، متاح علـــى الـــرابط الالكترونـــي:- www.palvoice.com/index.php?id=16266

39. محمد جمال عرفة، تركيا تفرّط في قبرص لتلحق بالاتحاد الأوروبي، موقع إسلام اون لاين، 12 شباط 2004، متاح على الرابط الالكتروني:
http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_C&pagename=Zone-Arabic-News/NWALayout&cid=1170877906849

40. محمد عبد السلام، الوجود العسكري الأمريكي في الشرق الأوســـط... لمـــاذا؟ وكيف؟، 3 تشرين الأول 2004، موقع الجزيـــرة نـــت، متـــاح علـــى الـــرابط الالكتروني:
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/44F524F4-2571-487D-A5A4-4713B3719F46.htm

41. محمد عبد القادر، تركيا والعرب.... المستقبل لا ينفصل عن الماضي، 13 كانون الثاني 2003، متاح على الرابط الالكتروني:
www.islamonline.net/servlt/satellite?c=ArticleA.

42. محمد عبد القادر، الأزمة العراقية.. قراءة في الموقف التركي، 24 شباط 2003، متاح على الموقع الالكتروني: www.islamonline.net

43. محمد عبدالله يونس، هل تطور العلاقات السورية الامريكيـــة ممكـــن؟، تقريـــر واشنطن، العدد 248، 27 شباط 2010، متـــاح علـــى الـــرابط الالكترونـــي:- www.taqrir.org

44. محمد نور الدين، " 11 سبتمبر " آخر بين أنقرة وواشنطن، متاح علـــى الـــرابط الالكتروني: www.swissinfo.sh

45. محمد نور الدين، تركيا وأمريكا: استراتيجيات "انقلابية" كبرى في الأفق؟، متـــاح على الرابط الالكتروني: www.swissinfo.ch.

46. محمد نور الدين، قوات تركية في العراق ضرورة قومية، متاح على الرابط الالكتروني:- www.swissinfo.ch/ara/aracchive.html

47. محمد نور الدين، التوجه التركي في العهد الأمريكي الجديد.. إلى أين؟، مركز الجزيرة للدراسات، 2 نيسان 2009، متاح على الرابط الالكتروني:
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/164BC20E-005E-4FAE-82A7-F628CB3E4174.htm

48. محمد نور الدين، الحملة الاسرائيلية على اردوغان، موقع مركز الخليج للدراسات، 11 نيسان 2010، متاح على الرابط الالكتروني:
http://www.alkhaleej.ae/portal/portal/ccdab84f-74f8-4291-bf1f-4578609d78af.aspx

49. محمد نور الدين، تحوّلات في السياسة الخارجية التركية، متاح على الموقع الالكتروني:-www.iraq-ina.com

50. محمد نور الدين، قوات تركية في العراق: ضرورة قومية..!، متاح على الموقع الالكتروني:-www.swissinfo.ch

51. محي الدين قصار، العلاقات السورية-الامريكية.. ما هي الاوراق الباقية بيد دمشق؟، 23 كانون الثاني 2007، متاح على الرابط الالكتروني:
www.alquds.co.uk/scripts/print.asp?fname=today/22qpt.1html.

52. مصطفى عبد العزيز مرسي، الدور الإقليمي المتنامي لتركيا: تقييم لحوافزه ومداه، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، 4 آب 2008، متاح على الرابط الالكتروني:- www.ecssr.ac.ae

53. مصطفى عبد العزيز مرسي، محاولات الاستقطاب الأمريكي – الإيراني لسوريا: الإبعاد والتوقعات، 21 آذار 2010، على الرابط الالكتروني:
www.ECSSR.ae

54. منير محمود بدوي، جماعات المصالح والسياسة الخارجية الامريكية، متاح على الرابط الالكتروني: www.faculty.ksu.edu.sa

55. موسوعة المقاتل، الصراع التركي – اليوناني ومشكلة قبرص، متاح على الرابط الالكتروني:
http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Siasia2/SeraTurkGr/index.htm
56. موقع بي بي سي العربي الالكتروني في 23 آذار 2003:
www..bbcarabic.com
57. نبيل شبيب، تركيا بين الولاء الاطلسي الأمريكي والمكاسب الإقليمية، موقع إسلام اون لاين، 20 ايلول 2008، متاح على الرابط الالكتروني:
http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_C&cid=1221720148401&pagename=Zone-Arabic-News%2FNWALayout
58. نوزات صواش، المهم حفظ المصالح التركية: ضرب العراق.. تركيا لا تحبذ ولكنها تستعد!، 21 اذار 2002، متاح على الموقع الالكتروني:
www.islamonline.net
59. نوزات صواش، تركيا وضرب العراق.. المطرقة الكردية والسندان الأميركي، متاح على الموقع الالكتروني:
www.aljazeera.net/KnowledgeGate
60. هجوم من اللوبي التركي على الأمريكيين الأرمن، النشرة، العدد 2، الهيئة الوطنية الأرمنية– الشرق الاوسط، 4 نيسان 2006، متاح على الرابط الالكتروني:
www.ancme.net/files/newsletters/newsletter04042006.pdf
61. هشام الهلالي، جول في البيت الأبيض.. دوافع التقارب التركي – الأمريكي، 9 كانون الثاني 2008، متاح على الرابط الالكتروني:
www.Ekhwanonline.com
62. وردة غانم، تأثير مذابح الأرمن على العلاقات الأوروبية-التركية، 13 تشرين الأول 2006، متاح على الرابط الالكتروني:
http://bahoz.hostoi.com/ermen-raport.html

المصادر الأجنبية

1st - Books

1. Angel Rabasa and F. Stephen Larrabee, The Rise of Political Islam in Turkey, (Washington: The RAND Corporation, 2008).
2. F. Stephen Larrabee, Troubled Partnership U.S.-Turkish Relations in an Era of Global Geopolitical Change, (Washington: The RAND Corporation, 2010).
3. F. Stephen Larrabee, Turkey as U.S. Security Partner, (Washington: RAND Corporation, 2008).
4. Igor Torbakov, The Georgia Crisis And Russia-Turkey Relations, (Washington: The Jamestown Foundation, 2008).
5. James A. Baker and Lee H. Hamlton, The Iraq Study Group Report, Washington, 2006.
6. John C.K. Daly, U.S.-Turkish Relations A Strategic Relationship Under Stress, (Washington: The Jamestown Foundation, 2008).
7. Kevin Kolkind, Turkey - United States Trade: Leather Sector, Jewelry Sector and Automotive Parts Sector, (Izmir: Izmir Chamber of Commerce, 2007).
8. Marc Lynch, Upheaval: U.S. Policy Toward Iran in a Changing Middle East, (Washington: Center for a New American Security, 2011).
9. Rajan Menon and S. Enders Wimbush, Is the United States 'Losing' Turkey?, (Washington: The Hudson Institute, 2007).
10. Soli Özel, Şuhnaz Yılmaz and Abdullah Akyüz, Rebuilding A Partnership: Turkish-American relations for New Era Turkish Perspective, (Istanbul: Turkish Industrialists' and Businessmen's Association, 2009).
11. Spencer P. Boyer and Brian Katulis, The Neglected Alliance Restoring U.S.–Turkish Relations to Meet 21st Century Challenges, (Washington: Center for American Progress, 2008).

12. Stephen J. Flanagan and Samuel J. Brannen, Turkey's Shifting Dynamics Implications for U.S.-Turkey Relations, (Washington: Center for Strategic and International Studies, 2008).
13. Steven L. B. Jensen (Editor), Genocide: Cases, Comparisons and Contemporary Debates, (København: The Danish Center for Holocaust and Genocide Studies, 2003).

2[ed] - Master's Thesis

1. Abdullah Karakoç, Turkey's Relations with Iran and the United States: A Shift in Alignment?, Master's Thesis, (Monterey: Naval Postgraduate School, 2009).
2. Kemal Ünal, Is There Any Security Preference for Turkey between The EU and The U.S.?, Master's Thesis,(Ankara: The Graduate School of Social Sciences, Middle East Technical University, 2005).
3. M. Yasin Kalin, The Implications of EU Admittance of Turkey on Turkish-EU Relations and Turkish-U.S. Relations, Master's Thesis, (Pennsylvania: U.S. Army War College, 2005).
4. Mahmut Gokmen, the geopolitical of U.S. – Turkey bilateral relations 1947-2006, Master's Thesis, (Ohio: The Graduate Faculty of the University of Akron, 2008).
5. Serdar Kara, Turkish-American Relations Post 9/11, Master's Thesis, (Monterey: Naval Postgraduate School, 2007).

3[rd]- Journals

1. Abdulkadir Onay and Soner Cagaptay, A Mutual Enemy: U.S.-Turkish-Iraqi Cooperation against the PKK, Policy Watch, No.1346, (Washington: Washington Institute, February 27, 2008).
2. Ahmet Davutoğlu, Turkey's Foreign Policy Vision: An Assessment of 2007, Insight Turkey Vol. 10, No. 1, (Ankara: Foundation for Political, Economic and Social Research, 2008).
3. Banu Eligür, Turkish-American Relations Since the 2003 Iraqi War: A Troubled Partnership, Middle East Brief, No. 6,

(Massachusetts: Crown Center for Middle East Studies, Brandeis University, 2006).
4. Bülent Aras, Davutoğlu Era in Turkish Foreign Policy, Policy Brief, No. 32, (Ankara: Foundation for Political, Economic and Social Research, 2009).
5. Henri J. Barkey, Turkey's New Engagement in Iraq: Embracing Iraqi Kurdistan, Special Report 237, (Washington: The United States Institute of Peace, 2010).
6. Ian Lesser, Turkey's New Foreign Policy Direction and Implications for U.S. Policy, the On Turkey Series, (Washington: The German Marshall Fund of the United States, July 28, 2010).
7. Ibrahim Kalin, US-Turkish relations under Obama: promise, challenge and opportunity in the 21st century, Journal of Balkan and Near Eastern Studies, Vo. 12, No. 1, (London: Routledge Taylor & Francis Group, 2010).
8. Joshua W. Walker, Reexamining the U.S.-Turkish Alliance, The Washington Quarterly, (Washington: The Center for Strategic and International Studies, Winter 2007-2008).
9. Mark R. Parris, Common Values and Common Interests? The Bush Legacy in US-Turkish Relations, Insight Turkey, Vol. 10, No. 4, (Ankara: Foundation for Political, Economic and Social Research,2008).
10. Matt Bryza, Invigorating the U.S.-Turkey Strategic Partnership, The DISAM Journal, (Washington: Institute for Near East Policy, December 2008).
11. Mette Buskjær Christensen, EU-Turkey relations and the functioning of the EU, Policy Brief – 1, (Ankara: Center for European Studies, Middle East Technical University, 2009).
12. Nasuh Uslu, Metin Toprak, Ibrahim Dalmis, and Ertan Aydin, Turkish Public Opinion Toward the United States in the Context of the Iraq Question, Middle East Review of International Affairs, Vol. 9, No. 3, (the Global Research in International Affairs (GLORIA) Center, 2005).

13. Sally McNamara, Ariel Cohen, and James Phillips, Countering Turkey's Strategic Drift, Backgrounder, No. 2442, (Washington: The Heritage Foundation, July 26, 2010)

4th - Internet

1. Evren Altinkas, The Iraq – Iraq War its Effects on Turkey, 7/9/2006, on link:- http://www.turkishweekly.net/article/145/the-iran-iraq-war-and-its-effects-on-turkey.html
2. Joseph Ralston, U.S.-Turkish Relations and the Challenges Ahead, 1/9/2009, on link:- http://www.state.gov/p/eur/rls/rm/81764.htm
3. Ted Galen Carpenter, U.S.Policy toward Turkey: A Study in Double Standards, on link: http://www.hri.org/forum/intpol/carpenter.html
4. Turkey-United States relations, on link:- http://en.wikipedia.org/wiki/Turkey United –States –relations.
5. Why does Turkey hate Anerica ?, 23/10/2007, on linke:- www.atimes.com/Middle-East/IJ23AK02.htm

الدكتور مثنى فائق العبيدي

العلاقات الأمريكية - التركية بعد أحداث 11 أيلول 2001

وأثرها على القضايا العربية





دار الحامد للنشر والتوزيع



ISBN 978-9957-32-954-9



المملكة الأردنية الهاشمية - عمان
ص.ب: 366 عمان 11941 الأردن
هاتف: 5231081 6 962+ فاكس: 5235594 6 962+
email: daralhamed@yahoo.com
www.daralhamed.net
daralhamed



دار الحامد للنشر والتوزيع